سامي ذبيان

الحركة الوطنية اللبنانية

الماضي والحاضر والمستقبل من منظور استراتيجي

الحزب التقدمي الاشتراكي • الحزب الشيوعي اللبناني • منظمة العمل الشيوعي
حزب البعث العربي الاشتراكي • الناصريون المستقلون (المرابطون) • الاتحاد الاشتراكي العربي
الحزب السوري القومي الاجتماعي • اتحاد قوى الشعب العامل - التنظيم الناصري

دار المسيرة

A
324.25692
Z93h
c.c.

سامي ذبيان

الحركة الوطنيّة اللبنانية

الماضي والحاضر والمستقبل من منظور استراتيجي



دار المسيرة
بيروت

حقوق الطبع
والترجمة محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى
بيروت في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧

الاهداء

الى سائر الشهداء منذ العام ١٩٦٩،

الى لبنان واللبنانيين

الذين عانوا ويلات الحرب وقسوتها،

والى مناضلي المستقبل

القادرين على قيادة مسيرة التغيير الى النصر،

سامي ذبيان

ملاحظة أساسيّة

يهمني أن أوضح ، ان المعلومات والأرقام الواردة في هذا الكتاب اعتمدت ثلاثة مصادر :

– معلومات مباشرة من مسؤولين في الأحزاب والتنظيمات الوارد ذكرها .

– بيانات وكتب وصحف ومجلات تلك التنظيمات .

– الصحف والمجلات ككل ، وخاصة كتاب « حرب لبنان » الصادر عن دار المسيرة .

وإذا كان هناك من نقص ، أو خطأ ، فليس مقصوداً ويجب ألا يعتبر موقفاً سلبياً أو إيجابياً .

لذا يمكن المؤلف ، أو دار المسيرة ، تلقّي أية معلومات أو أرقام يعتبرها أصحابها صحيحة ، وذلك لاستعمالها وتصحيحها في كتاب آخر سيرد في حقل هذه الموضوعات .

المؤلف

مقدّمة

الماضي والحاضر..
من أجل المستقبل

أعرف جيداً أين تقع الكلمة من لبنان ، وأين يقع لبنان من الكلمة ، الآن . ولم يجفّ بعد ، لا حبر الماضي الدامي ، ولا دمه المسفوح فوق سهل أو جبل ، ساحل أو داخل من لبنان . ولأن الكلمة مهمة جداً في حياة لبنان والوطن العربي ، ولأنها كانت خطيرة ، فأصبحت نادرة ، ولأن الآن هو زمانها — بعد سنوات النهوض الجماهيري والصراع المسلح الدامي — لذلك كان لا بد من ولوج مرحلة الكلام ، كلام يكثف مرحلة نضـال استغرقت حوالي ربع قرن ، ويستشف أبعاد المستقبل .

صحيح أن الجرح ما زال ينزف ، والمعركة يلتمع سلاحها في أكثر من موقع ، لكن هذا الجرح متى انغلق على الدم الرعاف من النكبة في فلسطين في العام ١٩٤٨ ، إلى المؤامرة على الوحدة بين مصر وسورية في مطلع الستين ، والهزيمة في قلب الوطن العربي في حرب العام ١٩٦٧ مع اسرائيل وحلفائها ، ورحيل جمال عبد الناصر وتراجع ظاهرته ولا أقول اختفاؤها عام ١٩٧٠ ، إلى توالي الضربات للمقاومة الفلسطينية منذ العام ١٩٧٠ ، إلى توالي الضربات على امتداد ربع قرن للنهوض الجماهيري في رحاب الوطن العربي وبالذات في لبنان ، إلى أعلى هجمات القوى المضادة خلال العامين ١٩٧٥ و ١٩٧٦ التي حققت أبرز هدف وهو اغتيال كمال جنبلاط ورحيله وإن لم تختف ظاهرته بعد ؟ بل ويصعب اختفاؤها .

متى انغلق الجرح إذن ؟

وأكاد أقول مع كمال جنبلاط ان الجرح لم ينغلق على الدم الرعاف بعد ،

فالنكسة مستمرة ، وإن تقادمت ، وأطلت علينا موجة إثر موجة خلال قرن من الزمن :

« فالنكسة ، وهي تمتد عملياً منذ تلك الحركات الاجتماعية التحررية البدائية التي استهدفت ، قبيل منتصف الجيل التاسع عشر ، إلغاء الاقطاع السياسي وإقطاع الأرض ، وتحرير المرابعين والعمال الزراعيين ، والتي ما لبثت أن تحولت إلى فتنة طائفية بسبب تدخُّل الدول والأيدي الأجنبية والمدارس الطائفية ... ولا نزال نعيش في ظل هذه النكسة حتى يومنا هذا »(١).

وإذا كنا سننتظر ، أو يجب أن ننتظر كي ينغلق الجرح على الدم الرعاف ، لكي نتكلم ، فلن ينغلق إذن ولن نتكلم . فجرح المناضلين كبير في حرب لبنان ، لكنه ككل جرح كبير في جسد هذا الشعب ، لحق به خلال أكثر من قرن من الزمن منذ انتصار ثورة طانيوس شاهين وانكسارها يوماً في أعالي جبال كسروان الشامخة ولبنان كله(٢) .

إن الكلام عن الجراح يقربنا منها . ولا محذور هناك من تسليط أضواء على مرحلة تناهت ، حتى وصلت الينا هجمة وقف فيها من يُفترض فيهم الهجوم ، موقف الدفاع ، واضطربت الموجة وها هي تنبسط مشتتة ضعيفة الفاعلية . تماماً كماء تغلي داخل وعاء مقفل ، أحاطوا به بمغطس بارد مكّن من حدوث رشح متبادل أو ما يعرف علمياً بـ« Osmose » ، فامتصوا حرارة الوعاء موجة موجة ، وأخشى أن يسكبوا ماءه .

لا محذور هناك من مناقشة صيغ هذه المرحلة ، التي وصلت بالجميع

(١) من كتاب « كمال جنبلاط – النكسة – حوار أفكار ولقاءات » ، بقلم سامي ذبيان – يصدر قريباً .

(٢) ثورة طانيوس شاهين في لبنان في أواخر العام ١٨٥٨ – مجلة « الطريق » العدد الثالث من العام ١٩٧٠ – صفحة ٧٥ .

إلى هذه الحشرة ، وبالذات مناقشة صيغة محددة ، لتنظيمات وأحزاب محددة ، باعتبارها عامل التغيير المفترض لصيغة تغيير تقدمية مفترضة .

وأُتابع هذه المحادثة مع الذات ، حول محذور مناقشة هذه المرحلة وصيغ هذه المرحلة وأداتها الوطنية والقومية من أحزاب وتنظيمات تقدمية ، لأقول :

١ – إذا كنا ما زلنا نفترض استمرار الهجمة ، فالكلام يفيد ، علّه يغير أو يقوّم أو يوطد منحى واتجاهاً .

٢ – وإذا كنا نفترض انتهاء الهجمة ، فالكلام يفيد ، مناقشة ذات ومناقشة موضوع ، كي لا تتكرّر المفاجأة فتصلنا هجمة جديدة قاسية .

قطع التراكم النضالي :

وإذا كان يصعب الآن تحديد من انتصر ، وما الذي انتصر ، وما حجم الانتصار في هذه الحرب ، فالذي لا جدال فيه هو ان ما وصلت اليه الأحداث المسلحة لم يتوقعه أحد ، ولا يصب في طاحونة أحد من الذين حملوا السلاح وقاتلوا ، إلاّ الذين كانوا منهم في أصل مؤامرة الاستنزاف والانهيار بالشكل الذي انتهت اليه الأمور . لكن هذا لا يحجب القول بأن خسارة القوى التقدمية الوطنية والقومية ، هي في ما يلي :

١ – **قطع التراكم النضالي** الذي تنامى في لبنان في مناخ ديمقراطي استقطب كل قوى التغيير في المنطقة العربية نظرية وممارسة ، طوال أكثر من عشر سنوات متوالية ، إذا لم نقل طوال ربع القرن الذي بدأ مع مطلع الخمسينات . فكما شكل لبنان بركة تسيل اليها مياه الثلوج الذائبة من حوله اقتصادياً ، كان كذلك سياسياً . وها هو التراكم يعصف بعضه ببعض .

٢ – **قطع التفاعل الوطني** الذي كان قد بدأ يكوّن الشخصية الوطنية الموحدة للبنان ، بعيداً عن الاقليميين والطائفيين ، وبعيداً عن نظام الامتيازات

والطبقات المغلقة المميزة ، وبعيداً عن التسوية الثنائية التي يشكل ميثاق العام ١٩٤٣ إطاراً لها .

٣ ــ هزّ المعادلات النضالية ، ودفع الأحزاب والتنظيمات الممسكة بها إلى الركض لاهثة وراء أحداث لم تكن في حسابها ، أو لم تعتبر أن مرحلة حدوثها هي هذه التي أتت . وبالتالي استنزاف تلك الأحزاب والتنظيمات في أشخاصها ، وكادراتها ، ومخططاتها وتحالفاتها وفي جماهيريتها ، وقدرتها بشكل عام .

٤ ــ إلغاء السلطة كدائرة مركزية تمثل الهدف الذي يتجه النضال ضده ، لما تضمه تلك الدائرة من قوى مضادة طبقياً ووطنياً . وتحويل الهدف إلى أهداف ، برز النضال ضدها وكأنه حرب أهلية طائفية . ان تشتيت السلطة بكل مؤسساتها ، كان للاساءة للنضال الوطني والطبقي . فالعمل السياسي المشروع هو ضد السلطة أو معها ، لكن هذا العمل يصبح مستنكراً إذا ما تحوّل ضد طائفة دينية ، أو بين طائفتين أو عدة طوائف .

٥ ــ شق الجماهير اللبنانية ، بناء لما ورد في البند الرابع ، إلى طرفين جماهيريين متقاتلين . وهذا إلغاء لحقيقة علمية هي وحدة الجماهير في نضالها ضد أعدائها الطبقيين .

٦ ــ إقحام المقاومة الفلسطينية وجذبها إلى مواقع قتال لبنانية ، وذلك لجعل الخلفية اللبنانية ــ اللبنانية للصراع (١) تغرق وسط تناقضات عارمة هي وسع المنطقة العربية والعالم ، ألا وهي كافة الافرازات والنتائج والتفاعلات التي ولدها ويولدها المشكل الفلسطيني بعد أن تبلور فلسطينياً وعربياً وعالمياً في إطار المقاومة الفلسطينية بكافة فصائلها المقاتلة .

(١) راجع الفصل الثاني من هذا الكتاب .

٧ ــ حشر الفكر العربي الوحدوي لتحديد موقفه من لبنان ، في وقت غابت فيه طروحات الوحدة والعروبة بين أقطار عربية متشابهة أو متضاربة ، فكيف بها بين أقطار عربية ولبنان ؟ إن الخطة لإغراق التناقضات اللبنانية ــ اللبنانية ، عن طريق تجسيم تناقضات لبنانية ــ فلسطينية ، وتناقضات لبنانية ــ عربية ، وتناقضات عربية ــ عربية في لبنان ، اتجهت ــ بعد جذب المقاومة إلى مواقع الصدام ــ إلى الفكر العروبي مباشرة تدقه لإلزامه بموقف وحدوي من لبنان يعفيه من الوحدة ، ويجيز للاقليميين إقليميتهم . هذا مع العلم ان المشكلة الوحدوية ليست فقط بالنسبة للبنان ، بل هي بالنسبة لكل قطر عربي ، لأنها لم تعد : **مع الوحدة العربية أم ضدها ، وإنما مع أي وحدة عربية ؟ إن أي وحدة عربية لن تكون على حساب قطر عربي دون آخر ولا لحساب قطر عربي دون آخر** (١) . لكن الاقليميين (٢) رأوا العمل العربي الوحدوي في حيرة في هذه المرحلة ، مصفوعاً كل يوم بخسارة عبد الناصر ، ومنشغلاً كل يوم بمواقف ونضالات تشد ازر المقاومة الفلسطينية كمهمة مباشرة للنضال العربي ، ومصفوعاً كل يوم بتناقضات بين العرب أنفسهم ، ان هؤلاء الاقليميين اتجهوا نحو الهدف لتسوية المشكل الوهمي بين لبنان والعروبة ، فاذا به مشكل خاص بهم كاقليميين مع العروبة .

٨ ــ يقظة كافة القوى المضادة : المضادة لتكامل الشخصية الوطنية اللبنانية ذاتياً ، ولتكامل تلك الشخصية مع باقي الشخصيات الوطنية للاقطار العربية في إطار وحدوي عروبي ؛ يقظة تلك القوى المضادة لتطوير النظام اللبناني ، ولتغييره لصالح الجماهير اللبنانية كلها بعيداً عن امتيازات الطبقات

(١) راجع الفصل الأول من هذا الكتاب .

(٢) أي الذين يشار إليهم بالانعزاليين .

المغلقة (الطائفية) ، ومن أجل وطن موحد محدد الشخصية ، يربط أبناءه بأرضه إنتاجاً ودفاعاً عنهـا ، وليس بفنادقه ومصارفه . يقظة تلك القوى المضادة ، وتمكنها من شنّ هجمتها هي على النضال الوطني التقدمي ، قبل أن يصل النهوض الجماهيري الوطني إلى تحرك مسلح يطيح بها .

٩ ـ تمكّن تلك القوى المضادة للتقدم والتطوير والحرية والعدالة الاجتماعية ووحدة الوطن ، تمكنها من ممارسة العنف الرجعي بشكل يحرق كافة أشكال النضال في نظر الجماهير ، ويشوّه إلى وقت طويل صورة العنف الثوري كتحرك أخير ، يكون نتيجة للنهوض الجماهيري المتصاعد .

١٠ ـ « ان الحرب تدمر القوى المنتجة وتستتبع موت عدد كبير من الناس الذين كان من الممكن أن يشتركوا في الثورة وأن يجعلوها تنتصر ؛ وهي تشبع العسكرية في البلاد ، الأمر الذي يؤدي حتماً إلى تعزيز مواقع الرجعية المتطرفة » ، رغم « ان الحروب تبرز تناقضات النظام الرأسمالي ، وتشدد حدتها إلى أقصى حد بتأزيمها ، بدرجة كبيرة ، وبلات الجماهير وبتعجيلها ، بذلك بالذات ، نشوء وضع ثوري » .

أمام خطورة هذه النتائج ، لا بد لكل من تعاطى بتلك الأحداث الدامية ، شخصاً كان أم حزباً ، أن يحلل تجربته الخاصة أو تجربة بقية الأشخاص والأحزاب ، عله يساهم بذلك في تجنب عواقب وخيمة مستقبلاً على لبنان والمنطقة العربية ككل . انها مرحلة تراجع النضال بكافة اشكاله ، وانفلات القوى المضـادة . **لذلك يقتضي التراجع المنظم ، وهذا علم بحد ذاته كالهجوم المنظم ، كما ينبغي وضع تكتيك جديد يقوم على التحليل ثم التحليل للوضع الناشيء في لبنان والوطن العربي ، أملاً في التمكن من تحديد الحلفاء ، واستكشاف أبعاد المستقبل القريب . ولا بد من التحليل ثم التحليل لمعرفة لماذا حدث الذي حدث ؟ ان ممارسة هذا النوع من**

التحليل والمحاكمة العلمية يبقي على أية مكاسب حققتها الحركة الوطنية والقوى التقدمية ككل ، ولا جدال في ما حققته .

النظرية والتحليل المسبق :

قد لا يحتاج الكلام إلى شواهد ووقائع إذا قلنا ان القوى التقدمية ، من أحزاب وتنظيمات وطنية وقومية ، قد فوجئت بالقوى المضادة وهي تستعمل العنف بالمستوى الذي استعملته به قدرة واتساعاً . لكن **الأحزاب والتنظيمات الوطنية والقومية فوجئت بنفسها ، وفوجيء الآخرون بها ، لتمكنها من مواجهة هجمة القوى المضادة ، بالعنف نفسه . ومهما كانت التحليلات والملاحظات ، فلقد تمكنت « الحركة الوطنية اللبنانية » بالذات أن تقف على قدميها كنقطة ارتكاز أساسية في صد الهجمة المضادة ، رغم عدم تمرّس تلك الحركة ، أحزاباً وأشخاصاً ، بالعنف الثوري . وهذا ليس موضع جدل أيضاً .**

لكن هذه المفاجأة المزدوجة لا تعفي الجانب التقدمي كله . وبالذات الحركة الوطنية ، من مناقشة الخلل الكبير الذي أصاب النضال في لبنان . **هذا الخلل هو عدم التسلح بالنظرية والتحليل المسبق لسياق النضال اليومي طوال سنوات النشاط العملي السياسي في لبنان .**

ان النظرية يمكن أن تصبح قوة عظيمة لحركة الجماهير . إذا هي تكونت في صلة لا تنفصم بالنشاط العملي الثوري ، فهي ، وهي وحدها ، تستطيع أن تعطي الحركة الثقة وقوة التوجه وإدراك الصلة الداخلية للحوادث الجارية . وهي ، وهي وحدها ، تستطيع أن تساعد النشاط العملي عـلى أن يفهم ، ليس فقط في أي اتجاه وكيف تتحرك الجماهـير في اللحظة الحاضرة ، بل كذلك في أي اتجاه وكيف ينبغي أن تتحرك في المستقبل القريب .

هذا شاهد علمي . يمكن أن تدعمه عدة شواهد باتت معروفة كالقول : **« بدون نظرية ثورية ، لا حركة ثورية »** ، أو **« فقط حزب ترشده نظرية الطليعة ، يستطيع أن يقوم بدور مناضل الطليعة »** ، أو **« ان نظرية العفوية هي نظرية الانتقاص من دور العنصر الواعي في الحركة ، هي عقلية السير في المؤخرة »** ، أو **« ان النظرية المادية لا تستطيع أن تقتصر على تفسير العالم ، بل ينبغي عليها أيضاً أن تغيره »** ، أو **« ان قوى الحزب باعتباره طليعة واعية تكمن في انه مسلح بنظرية ثورية متقدمة »** . وكثيرة هي الشواهد على أهمية سلاح النظرية في العمل السياسي .

وما يهمنا هنا ، ليس تحديد أهداف المستقبل البعيد البعيد ، إذا ما انتصر النضال ، بقدر ما يهمنا فهم مسار الأحداث وتطورها مستقبلاً . من خلال فهم واقعها وحاضرها .

مثال على ذلك :

أُسلوب السلطة اللبنانية القمعي الذي مارسته خلال أحداث ٢٣ نيسان (ابريل) ١٩٦٩(١) . وخلال تظاهرات عمال غندور . وأحداث أيار (مايو) ١٩٧٣ . وحتى أحداث شباط وآذار (فبراير ومارس) ١٩٧٥ (٢)، هذا الأسلوب الذي مارسته منذ بداية السبعينات حتى اليوم ، ألم يكن يوحي « للحركة الوطنيــة » وللجانب الوطني والقومي ككل بأن مستقبل السنوات الآتية كله صراع وأحداث عالية تصل إلى مستوى الحرب أو العنف على الأقــل ؟

---

(١) راجع كتاب « بدايات العمل الثوري في لبنان » — الطبعـة الأولى — للمؤلف .

(٢) التحرك الجماهيري ضـد شركة « بروتيين » ، واغتيال المناضل الوطني معروف سعد (راجع حرب لبنان — المصدر السابق) .

بعد أحداث نيسان (ابريل) **١٩٦٩** التي قاد حركتها **« تجمع الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية »** ، فتح اليمين اللبناني عينيه باتساع ليرى كافة أبعاد تلك الأحداث ، والتقى مع السلطــة ، وهو يمينها ، بتحليل تلك الأحداث . وبدأ ، ومعه السلطة ، يستعد لها . ويؤكد ذلك هذا الحديث الذي يعود إلى سبع سنوات .

عرض وليم حاوي(١) ، بصفته رئيس مجلس الأمن في حزب الكتائب اللبنانية ، في حديث له في العام ١٩٧٠ (٢) ، لنشوء الكتائب ولتدريب أعضائها رياضياً وعسكرياً ، ثم قال :

« وفعلاً عندما تم هذا التحول بقي الحزب ، إلى جانب نشاطه السياسي ، يخضع الفتيان والشبان فيه إلى تنظيمات رياضية . ولكن لم يطل الوقت حتى تبين مع الأسف الشديد ان بعض الأحداث المفتعلة والحركات المشبوهة ، التي تقع في البلاد ، لا تستطيع أن تقف في وجهها قوى الأمن أو أن يتدخل الجيش ، بل لعوامل كثيرة لا مجال لذكرها كنا نرى هذه القوى مغلولة الأيدي أمام تصرفات شاذة وأخطار كثيرة .

« فلما رأى الحزب هذا الواقع المرير ، قرّر العودة إلى التدريب العسكري بغية الحفاظ على الكيان اللبناني وعلى جو الحرية في البلاد ، وكي يتمكن من وضع نفسه بحالة مقبولة تحت تصرُّف الجيش إذا مـا دبت الفوضى وتعرّض الاستقلال للخطر وتزعزع الكيان .

« ... وأكثر من مرة وضع المكتب السياسي هذه القوى بتصرُّف الجيش ».

---

(١) قتل خلال معارك تل الزعـتر في ١٩٧٦/٧/١٣ بصفته رئيس المجلس الحربي لحزب الكتائب .

(٢) جريدة « العمل » في ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ .

هذا الكلام نشر بعد أحداث نيسان (ابريل) ١٩٦٩ ، وأحداث تشرين من العام نفسه ، وتوقيع اتفاقية القاهرة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩ ، أي بعد سنة من ذلك كله تقريباً .

لكن النضال الوطني بكافة أشكاله وهيئاته ، منذ يومذاك ، بقي أميناً لطروحاته الديمقراطية ونضاله السلمي في اتجاه تعزيز الحياة البرلمانية ، عن طريق الانتخابات العامة ، أملاً في تطوير البـــلاد والنظام تحت سقف البرلمان ، وفي الشارع تحت وطأة الضغوطات الجماهيرية . كان قادة النضال الوطني والتقدمي منذ العام ١٩٧٠ منسجمين مع أخلاقية وطنية واضحة . فركّزوا نضالهم في أشكال جماهيرية مسموح بها من تظاهرات ، واضرابات ، وتوزيع مناشير ، وخوض انتخابات عامة . وأحياناً غير مسموح ببعض هذه الأشكال . ولم تلفت نظرهم تحركات اليمين وإجراءات السلطة في أكثر من مجال .

ورغم ان الأحزاب التقدمية ، من وطنية وقومية ، مارست مجتمعة(١) نضالات وطنية وطبقية ذات مستوى مرتفع وساخن ، إلا انها غفلت ، ربما ، أو فقدت التحليل في معرفة مدى ما أورثه ذاك النهوض الجماهيري المتصاعد ، الذي شهده لبنان طوال السنوات منذ العام ١٩٦٩ حتى العام ١٩٧٥ ، عام تفجُّر الأحداث الداميـــة . بل ان تلك الأحزاب وجدت نفسها تستنكر وتشجب وتعزل أيّ تصرف أو تحرك من أية جهة وفئة ، يأتي متقدمـــاً ، ولو خطوة واحدة ، على مستوى التحرك الجماهيري المقرّر والمحـــدد ، خوفاً من استفزاز السلطة واستعدائها على القوى المناضلة كلها وبالتالي ضربها . كان هذا صحيحاً ، من ناحية نظرية ، لكن القوى المضادة كلها لم تكن

---

(١) راجع الفصل الثالث من هذا الكتاب .

بحاجة لأي استفزاز جديد ، لأنها اعتبرت نفسها مستفزة منـــذ أحداث ١٩٦٩ كلها .

كان يمكن لـ « تجمُّع الأحزاب » الذي كان يضم كافة الأحزاب والقوى الفاعلة في الشارع والسياسة في لبنان ، أن يتسلح بالنظرية أكثر فأكثر ليتمكن من الوصول إلى تحليل صحيح لحاضر لبنان ومستقبله منذ مطلع السبعينات . **كان يمكن بنظرية نضالية، مرتبطة بالنشاط العملي متلاقية به ، فهم طبيعة السلطة وطبقتها الحاكمة وكافة حلفائها في اليمين بكافة فئاته وأحزابه وأشخاصه وبالتالي تطوير أشكال مواجهتها ، أو على الأقل أخذ ذلك في الاعتبار . إن الروح الثورية الحقيقية تتلخص بمعرفة تقرير أية سياسة ينبغي ممارستها في هذا الوضع أو ذاك .**

وهذا الوضع أو ذاك تشير إليه ثلاثة دلائل رئيسية :

١ ــ عجز الطبقات المسيطرة عن الإبقاء على سيطرتها بشكل ثابت ، ووقوع قمة السلطة في أزمة ، إلى جانب رفض القاعدة العيش بعد الآن كما في الماضي .

٢ ــ استفحال بؤس وضيق الطبقات المضطهدة (بفتح الهاء) أكثر من العادة .

٣ ــ الاشتداد البارز لنشاط الجماهير التي تسمح بهدوء بنهبها في الفترات السلمية ، ولكن في الفترات العاصفة تدفعها سواء الأزمة بمجملها أم قمة السلطة ذاتها ، نحو عمل تاريخي مستقل .

ان مجمل هذه التغييرات قد لا تكون حدثت في لبنان كلهـــا ، لكن السبعينات شهدت الكثير من الأحداث التي تلاقت مع هذه الدلائل ، إن لم نقل سنوات ما قبل السبعين أيضاً .

لكن القوى التقدمية ، من وطنية وقومية ، وبالذات قوى اليسار ، بقيت حيث هي في أشكال نضالها السلمي ، لقناعة منها بتلك الأشكـــال . **ولم يكن هذا مرفوضاً ، لكن كان ضرورياً وعملياً ومتوقعاً من تلك القوى أن تضع في حسابها العداء الاستراتيجي بينها وبين قوى السلطة وطبقتها ، فتخطط لمواجهة ذلك العداء من منظور استراتيجي[1] يعتمد التحليل والمقارنة، وتعالج على أساسه المعطيات السياسية معالجة علمية ، لتتوصل إلى نتائج ترسي عليها صيغ نضالها . ولو فعلت ذلك لاختصرت الكثير .**

كان المطلوب نظرية نضالية وليس نظرية أهداف ، نظرية في أسلوب العمل السياسي ، تكون نابعة من طبيعة وواقع ما حدث على امتداد الكثير من السنوات وخاصة من العام ١٩٦٩ إلى العام ١٩٧٣ . فنظرية الأهداف لا خلاف حولها ، إذ قد يكون أول شعار نصادفه ، من الشعارات الكثيرة والصحيحة التي رفعتها القوى التقدمية على صعيـــد الأهداف البعيدة ، هو الشعار المناسب لتلخيص تلك النظرية . ان المهم هو النظرية النضالية :

— كيف يتحقق التغيير ، وينتصر العمل السياسي ، هل ينتصر النضال في العمل الانتخابي ، والنهوض الجماهيري فقط ؟ أم لا بد من رفع مستوى هذا النضال إلى العنف ؟

— إلى متى سيبقى النضال الديمقراطي ممكناً ومتاحاً ، وسيبقى ذا فاعلية في مواجهة القمع والتسلط ؟ أليس من الضروري التطلع إلى أساليب اخرى فاعلة مؤثرة ، تشق طريق النضال إلى أهدافه في التغيير والسلطة ؟

وأسئلة كثيرة كان يمكن أن تطرح ، في مجـــال تحديد مسار النضال وأشكاله ومستوياته . ولا أدخل هنا في تفاصيل ذلك ، وإنمـــا أتساءل : **لو أخذت القوى التقدمية ، كلها أو بعضها ، بنظرية نضالية متقدمة**

(١) راجع الفصل الأول من هذا الكتاب .

— تواكب صيغ النضال الديمقراطي — ماذا كان سيغير في سياق الحرب الدامية ؟ والمقصود هنا نظرية تقول بالتطوير ، بالعنف الثوري .

فئات ثورية .. ولكن !؟

قبل الجواب على هذا السؤال ، لا بد من القول ان هنال فئات وتنظيمات سياسية وضعت نفسها في إطار نضال ثوري متقدم . ماذا استطاعت أن تفعل وأن تحقق ؟

طرحت الحركة الثورية الاشتراكية اللبنانية (حرث) ، وهي أبرز تلك الفئات ، نظرية متقدمة ومارستها في إطار لبناني محدد وطنياً وطبقياً[1] ؛ لكن نضالها بقي محاصراً ومحصوراً ، ووقع في مأزق الاغراق في تسجيل المواقف المتقطعة ، ولم يتمكن من إرساء سياق ومسار له صفة الاستمرارية الموضوعية ، وإن كانت له صفة الاستمرارية الذاتية . لم يتحول العمل السياسي لهذه الحركة إلى ظاهرة ، بقي مجموعة أحداث وممارسات ، دللت على وجود نظرية متقدمة لكن هذا لا يكفي لقيام الظاهرة وثباتها في الواقع المادي . وأحد أسباب ذلك ، هو عدم تمكن هذه الحركة (ح. ر. ث.) من دخول وعي الجماهير وحركتها المادية . وجاءت الحرب ، وكانت أعلى مستويات العنف في لبنان ، ولم تتمكن هذه الحركة من لعب أي دور فيها ، رغم ان هذه الحرب لم تسفه نظريتها تلك . من هنا جاءت مراجعة هذه الحركة لنضالها السياسي في بيان جاء فيه : « **تدرس الحركة صيغ نضالها وأشكاله التنظيمية ومواقفها السياسية في إطار من النقد الذاتي ... وكمدخل لذلك تجد أن أي نضال ثوري لا يكون محمياً بجماهيرية شعبية ، وان أي نضال جماهيري لا يتمركز حول تنظيم ثوري يكون نضالاً مبتوراً . ولا بد من**

(١) يمكن العودة لكتاب « بدايات العمل الثوري في لبنان » — مصدر سبق ذكـــره .

تلازم هذين الشكلين من النضال »(١) .

من هنا طروحات التطلع إلى منظمة شعبية اشتراكية لبنانية تجسد هذين النوعين من النضال ، وتقف في صف كافة القوى التقدمية ، من وطنية وقومية ، تتفاعل بها ومعها دون تراجع ، ودون قفز ولا رغبة في التمايز . وأي شيء كان مبرراً ، ربما ، قبل هذا التداعي في لبنان ، وكان ممكناً ولازماً الحفر في صخر ضربة ضربة ، أما الآن فلم يعد يكفي التمايز الذاتي . فقد تغيرت كافة الظروف الموضوعية والذاتية للنضال ، وبرزت وقائع مادية لا يمكن تجاهلها علمياً ، وأي تمايز وتمييز تقرره الجماهير ، والجماهير وحدها .

ضعف القدرة الذاتية .. والتجريبية :

نعود للقوى التقدمية ، من وطنية وقومية ، لنطرح السؤال : **ماذا كان سيغيّر في مسار الحرب الدامية ، لو أخذت تلك القوى بنظرية نضالية متقدمة ؟**

الواقع ان معظم أحزاب وتنظيمات تلك القوى لم تكن ببعيدة عن مشارف هكذا نظرية ، وهذا ما سيوضحه عرض نشوء تلك القوى وتاريخها(٢) . لكنها لم تقرن ، في الواقع المادي ، عملها الجماهيري بتلك النظرية . وكانت لهذا الانفصام ، بين النضال الجماهيري والنضال الثوري ، نتائج ومضاعفات خطيرة ، أعرضها على الشكل التالي :

أولا — ضعف القدرة الذاتية خلال الحرب : ان هذا الانفصام جعل **تلك القوى لا تتوقع معارك أعلى مما مرّ بها ، فجاء بناؤها لقدرتها الذاتية على**

(١) جريدة « المحرر » — العدد الصادر في ١٧ أيار (مايو) ١٩٧٦ .

(٢) راجع الفصول : الرابع فما فوق من هذا الكتاب .

أساس النضال الديمقراطي السلمي ، في حين كانت القدرة الذاتية للقوى المضادة — من سلطة ويمين — مرتفعة ومتقدمة جداً ، وتتعدى حدود الأمن العادي الذي تتولى مهمته السلطة ، وتتعدى حدود التحالف العادي الذي يلتزم به اليمين مع السلطة . ومع بداية الأحداث الدامية ، وتطورها ، بدأ التفاوت يتضح شيئاً فشيئاً ، على الأقل في ما دل عليه سلوك اليمين من هجوم وتحفز وبدء للأحداث ، وكأنه يبدأ ثورته ، وهي بالطبع ثورة القوى المضادة للثورة . واضطربت المعادلة ، وبدأت تضطرب أكثر فأكثر مع كل جولة وجولة . **المعادلة هي : القوى اللبنانية التقدمية — من وطنية وقومية — في مواجهه السلطة ويمينها الملتزم بها والذي يضم الاقليميين والرجعيين وكافة ممثلي الفئات الطائفية المغلقة .** اضطربت هذه المعادلة ، ورجحت كفة اليمين — خلال المراحل الأولى من الحرب ، دون تجاهل الدور الخفي لجزء كبير من السلطة في دعم اليمين — وبدا هجومياً أكثر مما يستحق أن يكونه يمين ما . والذي يوضح اضطراب المعادلة هذا ، ان القوى التقدمية بدأت الرد على هجمة اليمين الساخنة ، في البداية ، بمشاريع عزل سياسي وبصيغ حوار سياسي وبأشكال من المواجهة السياسية استمرت حتى بعد مرور نصف سنة على حادث مهاجمة « الأوتوبيس » في عين الرمانة (نيسان — ابريل ١٩٧٥) ، الذي كان مؤشراً ثانياً على طبيعة الهجمة ، بعد المؤشر الأول الذي كان اغتيال المناضل معروف سعد في صيدا (شباط / آذار — فبراير/مارس ١٩٧٥) .

وإذا كان تباطؤ القوى التقدمية في خوض المعركة على الصعيد العسكري هو لأخذ وقت للاستعداد (بشرياً وعتاداً) ، فان هذا شاهد على ان القدرة الذاتية كانت ضعيفة ، ولم تكن تلك القوى ولا تنظيماتها موضوعة في إطار عمل وممارسة نضالية من هذا المستوى . بل ان القوى التقدمية كلها دخلت الحرب تحت شعار الدفاع وصد الهجمة ووقفها عند حدود . وإذا كان

شعار الدفاع تكتيكياً فقط ، لكسب سياسي ، إلاّ أن الممارسة المسلحة كانت في الواقع دفاعاً .

ان ضعف القدرة الذاتية الثورية (بشرياً وعتاداً) ، سبّب اضطراب المعادلة ، فنتج عن ذلك :

١ — تمكّن اليمين من دفع كافة التناقضات إلى ساحة الصراع وخاصة التناقضات اللبنانية — الفلسطينية . فأمام ضعف القدرة الذاتية الثورية للقوى التقدمية ، كان لا بد من الاستعانة بالحليف المباشر لها : المقاومة الفلسطينية .

ويرد هنا القول ان الحرب كلها في لبنان كانت من أجل توريط المقاومة وشدّها إلى ساحة قتال لاستنزافها ولتشويه نضالها ، وذلك في إطار مؤامرة دولية كبرى لفرض حل اميركي — اسرائيلي في الشرق الأوسط يجهض نضال شعب فلسطين ويحرمه من أقل المكاسب : قيام دولة فلسطينية فوق أية رقعة من التراب الفلسطيني .

هذا صحيح في معظمه .

لكن تلافيه ، تلافي توريط المقاومة مباشرة وإحباط تلك المؤامرة في جانب كبير منها ، كان ممكناً وبالقدرة الذاتية الثورية للقوى التقدمية اللبنانية .

كيف ؟

إن العلاقة الجدلية قائمة بين تحرير الأرض المحتلة وممارسة النضال الجماهيري والثوري في أي قطر عربي ، وهي علاقة إيجابية دينامية(١) . وبما أن تحرير الأرض هو كفاح مسلح تمارسه المقاومة المسلحة ، فان أي نضال يتحالف معها — دعماً أو مشاركة — لا بد أن يرتفع إلى مستوى

(١) يمكن مراجعة الفصل الأول من هذا الكتاب لتفصيل ذلك .

نضالها وإلى نوعيته ، من أجل إنجاح ذاك الدعم وتلك المشاركة ، وكذلك من أجل أن يتمكن ذاك النضال من حماية نفسه .

إن الوضع في لبنان كان يجب أن يكون كذلك . إذ كان ممكناً تلافي توريط المقاومة ، بالشكل الذي تم توريطها فيه ، لو ان القوى التقدمية اللبنانية امتلكت قدرة ذاتية ثورية .

— فامتلاكها تلك القدرة كان جديراً به أن يخيف اليمين فيدفعه إلى إرجاء « ثورته » المضادة .

— ان امتلاك تلك القوى القدرة الذاتية الثورية كان سيمكنها من الإمساك بزمام الوضع ، وحشر القوى اليمينية في مواقع ومناطق محددة كانت لها أصلاً ، بدل أن تتمدد بالشكل الذي تمددت به ، والابقاء على المعادلة : قوى تقدمية قادرة في مواجهة سلطة ويمين .

— وفي أسوأ الأحوال ، ان امتلاك تلك القوى القدرة الذاتية الثورية كان سيمكنها من أن تخوض معركة حماية المقاومة فعلاً ، ومن أن تقاتل في معركة سبق وتكلمت هي عنها كثيراً . انها المعنية بالرد على اليمين ، وبملاحقة اليمين ، وبدحره ، لأن دعم المقاومة مهمة لبنانية تقدمية ، قبل أن تكون فلسطينية .

إن امتلاك القوى التقدمية اللبنانية القدرة الذاتية الثورية كان مهماً جداً ، إلى درجة تصحّ معها المبالغة في القول وهو انها كانت — ربما — أرجأت تفجر الوضع وأبقت المعادلة . كان ضرورياً إبقاء المعادلة لأن بقاءها كان يزيد ، يوماً بعد يوم ، التراكم الثوري ، والوضوح في الصراع الطبقي ، وتنامي التوحد الوطني في لبنان . لقد كانت المعادلة لصالح القوى التقدمية . أما الآن فاليمين انفلت من عقاله ، وكذلك الرجعية على اتساع لبنان .

٢ ـ ان اضطراب المعادلة ثم سقوطها ، أبرز المقاومة الفلسطينية طرفاً رئيسياً ومباشراً في الصراع . الأمر الذي مكّن اليمين من أن يقدم الوضع وكأنه عدوان على لبنان وسيادته ، وبالذات على كيان الطائفة صاحبة الامتيازات ، ويفتح الباب أمام الاستنجاد بالخارج أياً كان .

أما لو بقيت المعادلة ، ولو مضطربة ، بين قوى تقدمية قادرة على الثبات في مواقعها تدافع عن نفسها وعن المقاومة ، وبين سلطة ويمين يشنان معاً هجمة متعددة الاتجاهات والأهداف ، لوجدت المقاومة نفسها محجوبة بالقوى التقدمية ، ولوجدت سورية نفسها ـ وهي البلد ذو الموقع الاستراتيجي (سياسياً، واقتصادياً ، وجغرافياً ، وتاريخياً ، ووقائع وأحداث منذ استقلال البلدين) بالنسبة للبنان والبلد الوسيط ثم المتدخل في إطار قوات الردع العربية ـ لوجدت نفسها مضطرة لفهم الموقف التقدمي متعاطفة معه ما دام يمسك بزمام الأمور ، وداعمة له ما دام قادراً على أن يمسك بالمعادلة ويبقيها بعيدة عن المزالق الطائفية التي دفع اليمين بالوضع اليها .

إن هذه الفرضية النظرية الأخيرة قد تشجع على الذهاب بعيداً في الافتراض ، والقول ان القوى التقدمية ، لو امتلكت القدرة الذاتية الثورية ، لتمكنت من حجب المقاومة الفلسطينية وسورية ، ولتمكنت من شق العرب إلى عربين : تقدميين ورجعيين . لكن الوضع بالشكل الذي انتهى اليه جعل حتى التقدميين العرب يتحفظون في فهم الأحداث اللبنانية ، في عمقها وعلى حقيقتها اللبنانية ـ اللبنانية .

ويمكن الذهاب في الفرضية إلى أبعد ، في محاولة لفهم موقف الاتحاد السوفياتي مما حدث ومن القوى التقدمية وموقفها . فالاتحاد السوفياتي لم يجد خللاً في انتقال القوى التقدمية اللبنانية من موقع النضال السلمي الديمقراطي إلى موقع ممارسة العمل المسلح ، وإنما وجد خللاً في هذا

الانتقال المرتبك . فلا يعقل أن لا يقبل الاتحاد السوفياتي هذا الانتقال ـ وإن فوجىء به ـ لكنه لم يقبل هذا الانتقال المرتبك ، وهذا التواجد في مواقع الممارسة المسلحة بقدرة ذاتية لم تمكن تلك القوى من فرض اتجاه التناقضات ، والسيطرة على مسارها وإبقائه وطنياً أو طبقياً . ان الاتحاد السوفياتي كان يختلف مع كاسترو وغيفارا وقادة الثورة الكوبية قبل أن تنتصر ، وما أن شارفت على الانتصار حتى قدم الدعم لها ، وربما لأنه يجد أن الثورات يجب أن تنتصر بقدراتها الذاتية ، خوفاً من أن يحولها أي دعم أو تدخل خارجي إلى حروب عالمية صغيرة . كان يمكن أن تكون الحال نفسها في لبنان وبالنسبة للقوى التقدمية بالذات .

٣ ـ إن ضعف القدرة الذاتية الثورية للقوى التقدمية اللبنانية جعل العلاقات بين هذه القوى والمقاومة غير متوازنة في كثير من المواقف والقضايا . كان بإمكان تلك القوى أن تلعب دور صمام الأمان بالنسبة للمقاومة في لبنان ، فتحدد ما هو الأسود وما هو الأبيض ، وما هو المقبول وما هو المرفوض ، وما هو الجائز وما هو اللازم لبنانياً .. الخ . وذلك في نطاق التحالف السليم الذي يسمح للقوى التقدمية اللبنانية بأن تكون السباقة والمقياس والمعيار ، والتي يجب أن تقول لا أو نعم حيث يجب . ان القدرة الذاتية كانت شرطاً ضرورياً لقيام علاقات متوازنة بين القوى التقدمية والمقاومة الفلسطينية ، وتلك القدرة نفسها شرط لعلاقات متوازنة بين القوى التقدمية وسورية لو استمرت تلك العلاقات ، باعتبار المنظور الاستراتيجي الذي أتكلم منه .

٤ ـ إن ضعف القدرة الذاتية ، أفسح في المجال كي تعلق في جسد حمَلة السلاح من المناضلين، فئات وجماعات احياء أساءت للنضال والبندقية الواعية . فأي حرب، تشهد فوضى مسلحين، هذا صحيح . لكن الصحيح أيضاً هو ان القدرة الذاتية كانت ستمكن كافة الأحزاب والقوى التقدمية، من أن تعتمد على عناصرها كقوى قائدة أولاً ، ثم على جماهيرها الواعية

كقوى ضاربة ، ثم على كل فئة ثانوية لها مصلحة في حمل السلاح ، حتى ولو كانت تضم لصوصاً . لكن الذي حدث ان الفئات الثانوية تقدمت الكثير من الصفوف والمعارك ، ومارست الكثير مما يرفضه النضال الجماهيري والنضال الثوري على السواء . الأمر الذي جعل تلك الفئات تطفو على وجه الأحداث ، وتسم النضال الشريف الملتزم بسماتها الاجتماعية من لصوصية ولاأخلاقية في معاملة الأسير أو الجريح أو المواطن العادي الذي دفع الكثير من مصالحه ووجوده ، لأن مقاييس مصيره كانت — إلى حد كبير — في يد تلك الفئات الثانوية ، التي وجدت في القتال ملامسة وذلك من أجل الكسب ، وليس ممارسة بدافع الالتزام النضالي . ان امتلاك القدرة الذاتية ، لو توفّر لمكّن القوى التقدمية من ضبط الفئات الثانوية وفرض الخلق الثوري عليها والاستغناء عنها إذا رفضت الالتزام بالخلق الثوري ، دون خوف من ضعف القدرات المقاتلة أو دون خوف من تمرّدها .

٥ — ان امتلاك القدرة الذاتية كان مكّن القوى التقدمية من إنجاح تجربة « الادارة المدنية » ، التي أطلقتها الحركة الوطنية اللبنانية خلال الأحداث ، بعد تداعي السلطة . وكان يمكن أن تنجح التجربة لو أن تلك القوى ، وبالذات الحركة الوطنية ، كانت قواعدها ضاربة في أكثر من قطاع جماهيري وحي . فبرزت كقلة تحاول حكماً وإدارة وأمناً ، وهذا ما لم تألفه الكثرة . ثم ان المنظمات الواجهة — الموازية والمرتبطة بشكل غير مباشر بالأحزاب والتنظيمات التقدمية — هي الجديرة بممارسة الادارة المدنية باعتبارها شعبية أهلية . لكن تلك الأحزاب والتنظيمات لم تكن لديها لا منظمات واجهة لا أهلية ولا شعبية ولا نقابية . وإذا كان لديها ، فلقد عبأتها في القتال ، لأنها دخلت حرباً تستنفد الكثير وتحتاج إلى الكثير . ان القدرة الذاتية ، لو توفرت في هذا المجال ، لتمكنت القوى التقدمية من تقديم انموذج للادارة الشعبية السليمة يكشف النماذج العفنة

التي عرفتها الجماهير لدى السلطة . حتى بعض النماذج التي مارست تلك الادارة لم تستطع أن تخلق تمايزاً بينها وبين ممارسات إدارة السلطة سابقاً . وهذه القدرة الذاتية كان يمكنها ، ليس فقط إنجاح الادارة المدنية فحسب ، بل أن تطوّرها إلى سلطة شعبية تمناها الكثيرون خلال الحرب ، لكنها بقيت مضمون بيان ومنشور ، ومجرد تمن . (ونتذكر جيداً هنا مشاكل البنزين ، ومصادرة البيوت ، والخوّات ، والسرقات ...) .

٦ — وفي مجال القدرة الذاتية ، يمكن فهم هذه الازدواجية التي استمرت خلال الحرب وبعدها ، في الجانب الوطني . ففي هذا الجانب — والذي سمي الجانب الوطني والاسلامي — استمر الازدواج في وجود قيادات تقليدية سياسية ، وقيادات شابة فاعلة تقدمية . كانت الأولى **يمينية محافظة ،** ولها شارعها رغم انه كان محدوداً وحتى معدوماً خلال الحرب ، وتعتمد على شرائح بورجوازية انتهازية ، أو جماهيرية منتفعة وغير واعية . أما الثانية فكانت **وطنية تقدمية وحتى يسارية ،** وكان شارعها هو الشارع الذي غذى الخنادق والمواقع بحمَلة السلاح . ورغم ان القيادات الثانية كانت هي الفاعلة خلال الحرب ، إلا أنها لم تستطع حسم الموقف لصالح خطها . في الجهة الثانية من الحرب ، استطاع المقاتلون — بقدرتهم الذاتية — فرض أنفسهم على الجميع وأسقطوا أية ثنائية قبل أن أحد طرفيها لبنانيون مسيحيون وطنيون ملتزمون ، وتقدميون . حسم اليمين الاقليمي الموقف الثنائي ، إذا وجد ، لصالحه وأصبح قادراً على الحركة أكثر فأكثر ، وعلى المناورة خلال الحرب وبعدها . من هنا ، فان إضعافه يقتضي خلق تناقض في صفوفه ، إيجاد ثنائية في الموقف يمكن الرهان على أحد أطرافها .

ولنعد إلى الصف الوطني ، فلقد بقيت لسياسيين تقليديين (رؤساء حكومات ، وزراء سابقين ونواب حاليين ، أو وجهاء رأسماليين) بقيت لهم مواقعهم وحتى كلمتهم التي شوشت كثيراً على القيادات الشابة ، بل وأضعفت

موقفها ؛ واستمرت بعد الأحداث ، تلك القيادات التقليدية ، بديلاً متخلفاً عفناً للقيادات الشابة التي حملت عبء الأحداث سياسة وقتالاً . بل انهم يستعملونها حصان رهان أعرج لتفويت الفرصة على القيادات الشابة — من وطنية وتقدمية — كي لا تجني بعض ثمار جهودها .

لكن جني ثمار النضال لا يستجدى ولا يعطى ، وإنما يؤخذ . وشرط أخذه كان وما يزال القدرة الذاتية . فلو توفرت لتجرأت القيادات الشابة على فعل الكثير حتى خلال الحرب ، يوم كانت الساحة خالية لحَمَلة البندقية ، ويوم بدا وكأن التناقضات محسومة لصالح القيادات الوطنية التقدمية الشابة . وحده كمال جنبلاط كان موجوداً في كل مجال : ما خاطبوا سياسيين إلاّ وجدوه أمامهم قدراً ، وما خاطبوا اتجاهات تقدمية ووطنية إلاّ واصطدموا به قدراً ، وما تحدثوا بمنطق تقليدي أو غير تقليدي إلاّ وجدوه حيث يكونون .

٧ — وفي مجال القدرة الذاتية — التي أكاد أطرحها وكأنها قميص عثمان في هذه المقدمة — أستطيع وضع اغتيال كمال جنبلاط. أمام كبره، وتحوله إلى قدر سياسي ، شقوا الطريق إليه واغتالوه . وكمال جنبلاط الذي تمركزت عنده القيادة السياسية والعسكرية والفكرية والمادية والمعنوية ، والتي تمركزت عنده أرصدة لم تكن الحركة الوطنية وكافة التقدميين في لبنان لتنالها لولاه ؛ كيف يستطيعون شق الطريق اليه ؟ القدرة الذاتية كانت تستطيع حماية جنبلاط بنسبة خمسون بالمائة :

— قدرة ذاتية على صعيد الوعي السياسي ، الذي يعلمنا أن من يتعاطى الثورة والعمل الثوري ، لا بد له من أن يعي مدى خطورة موقعه وأهمية موقفه . عندما تكون قائد ثورة أو حركة دفاع مسلحة ، أو حتى ردة فعل مسلحة ، لا بد لك من حماية في مستوى ذلك كله . ان هذا كان يمكن أن يفوت

خطة ومؤامرة ويرجئها ، هذا إذا لم نقل انه كان يستطيع الحيلولة دون قدر ، يقولون ان جنبلاط التزم به : « ما منع حذر قدراً » ! لقد كانت الحرب اللبنانية كبيرة فعلاً ، وجدية ، وتفجرت فيها أشكال وألوان من الأحقاد والمصالح والاتجاهات وتعاطت بها أيد نظيفة وأيد ملوثة . وكان لا بد من خوض غمارها . ألا نتذكر ان « فن الانتفاضة » هو « العمل بتصميم وشجاعة وعدم اللعب أبداً بالانتفاضة ، وحشد تفوق كبير للقوى على العدو في المكان الحاسم وفي اللحظة الحاسمة » . بعض هذا الكلام يكفي للقول ان القدرة الذاتية وعياً وممارسة وقدرة بشرية نضالية كانت ربما حالت دون الكثير من المزالق ، والخسائر والنتائج الحالية . صحيح انه كانت هنـاك مؤامرة ، وقد تصدت لها القوى التقدمية ، وبالذات الحركة الوطنية ، بشجاعة . لكنه لا ينفع القول بوجود مؤامرة ، مؤامرة كبرى ، إذ قد يكون ضرورياً أن تأتي إليك المؤامرة ، بكامل عددها وعدتها ، فتواجهها — كمناضل — عند منعطف وأنت واعٍ ملم بها وبما تعتمد عليه ، فتفاجئها بقدرة ذاتية عالية، تذهب بها أو تسقط جانباً كبيراً منها ، أو تشتتها . اما ان تبقى المؤامرة مؤامرة ، لا تكشف قبل أن تصل إلى البدء بتنفيذها ، فهو قصور في القدرة الذاتية للوعي السياسي . ثم ان تصل المؤامرة كبيرة ، فيجري بناء قدرة ذاتية في ظلها ، فأمر لا يقره العمل السياسي . ان العمل السياسي ، ولا أقول الثورة ولا العمل الثوري ، هو علم له معادلاته ، ومعطياته وهي كلها يجب أن تكون في متناول المتعاطين به .

ثانياً — سيطرة التجريبية . حيث تغيب النظرية النضالية تحلّ محلها التجريبية في الممارسة وتحديد المواقف . وهذا ما وسم معظم تحالفات القوى التقدمية ، فيما بين بعضها بعضاً ، وفيما بينها وبين قادة وقوى أخرى . كما دمغت التجريبية معظم مواقف تلك القوى أيضاً ، الأمر الذي أورث تشققاً في أكثر من حزب وتنظيم .

وأكتفي هنا بأمثلة لها علاقة بالحرب وتحالفاتها ، منها :

١ – التحالف مع كمال جنبلاط كزعيم وطني ورئيس حزب اشتراكي .
لقد وصل هذا التحالف ، خلال سنة من الحرب ، إلى مستوى مرتفع جداً ، وإلى نوع عميق من العلاقة ، وإلى فهم لكمال جنبلاط – من جانب القوى التقدمية – مختلف كلياً عن فهمها له يوماً . وكانت هذه القوى تقترب منه أو تبتعد عنه بناء لعوامل ذاتية أكثر منها موضوعية . وكان جنبلاط منذ مطلع الخمسينات ملح كل شيء سياسي في لبنان : ملح البرلمانية ، والجبهات النيابية ، والعمل السياسي ، والزعامة السياسية ، والنضال الاشتراكي والتفكير الاشتراكي . كان ظاهرة وطنية تقدمية تعدت حدودها لبنان في كثير من المواقف والمناسبات . وكان بعض القوى التقدمية – المعوّل عليها – يتبع الطريقة المثالية في تفكيره وممارسته ، وهي تقضي بوضع انموذج وتحديد نمط مسبق للنضال والمناضلين ، للأحزاب وقادتها ، للمواقف والآراء ... ويقيس أي قائد أو أي حزب بالنسبة لهذا النمط . فإذا نقصه كذا وكذا وكذا ، فلا يصلح . كان هذا البعض من القوى التقدمية اللبنانية يتعامل مع السياسة ووقائعها المادية تعاملاً غريباً عنها ، تعاملاً غير علمي ولا واقعي ، وذلك بتجاهله معطيات الواقع والخصوصيات المادية لكل مجتمع . **كان جنبلاط – الظاهرة الوطنية والتقدمية – من خصوصيات المجتمع اللبناني ، فلم تنجح تلك القوى في فهمها باكراً ، ولم ترد فهمها أحياناً كثيرة ، وخشيت منها أحياناً اخرى ، واتخذت منها أحياناً وأحياناً مظلة واقية .** إلى أن كانت الحرب ، وكان التحالف مع كمال جنبلاط عميقاً جداً ، إلى درجة جعلت جنبلاط يختصر النضال الوطني والتقدمي في ذاته ، وبالتالي يدفع حياته ثمناً لعمق التزامه وسلامة التزامه ، وللالتزامه الشريف الشجاع بالنضال والمناضلين وبالجماهير وقضاياها وبكل ما هو تقدمي ووطني في لبنان والوطن العربي .

ترى ، لو فهمت القوى التقدمية اللبنانية – البعض المعول عليه في هذه القوى – كمال جنبلاط باكراً ، منذ بداية السبعينات(١) ، وعمّقت التحالف معه كزعيم وطني ورئيس لحزب تقدمي اشتراكي (جماهيري) ، ورئيس كتلة نيابية ، بارزة ، وكرجل – ظاهرة ، لو حدث ذلك لكانت المعادلة خلال الحرب أصلب وأفضل لصالح القوى التقدمية ، ولكان التحالف أكثر انتظاماً وفاعلية . ولقد شعرت « الحركة الوطنية اللبنانية » كلها بأهمية كمال جنبلاط بعد رحيله القاسي ، ونعته وودعته كقائد لمسيرة نضالها ، وهو ما لم يسبق « للفكر النضالي المثالي » لهذه الحركة أو لأطرافها أن قالت به . لو ان هذا الانضواء تحت قيادة جنبلاط حدث منذ سنوات ، لانتظم عقد القوى التقدمية أكثر فأكثر ، ولتمكن جنبلاط نفسه من توظيف نضالها والاقتراب منه أكثر فأكثر . وليس غريباً أن تنحسر الحرب عن خسارة رئيسية هي اغتيال كمال جنبلاط ، حتى ليجوز القول ان الحرب كانت لاغتياله ، بعد أن برز عملاق صمود وشجاعة وقيادة نضالية وبرزت به ومعه القوى الوطنية والتقدمية مركز ثقل كبير .

٢ – وبالمنطق نفسه يمكن مناقشة تلكؤ القوى الوطنية والتقدمية من التحالف المتين فيما بينها منذ بداية السبعينات . إذ ماذا كان يحول دون هذا التحالف ، غير عقدة المحاكمة المثالية التي كانت تسود بين تلك القوى ، محاكمة بعضها لبعض في سلوكه وأفكاره من منظور ثقافي تحمله الكتب ولا يراعي الواقع ؟ لو حدث وقام تحالف كالتحالف القائم حالياً في إطار الحركة الوطنية اللبنانية ، منذ زمن ، لما قرأنا في صحيفة **« الوطن – صوت**

---

(١) في العام ١٩٧٠ وقبله كانت القوى التقدمية جادة في تقييمها الخاطىء لكمال جنبلاط، يمكن العودة في ذلك إلى صحيفة « الأخبار » خلال ١٩٦٩ و ١٩٧٠ ، وإلى كتاب « لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين » ص ١٠٧ ، وإلى كتاب « العمل الاشتراكي وتناقضات الوضع اللبناني » صفحة ١٦٥ .

الحركة الوطنية اللبنانية » (١) في عددها الثاني ما يلي :

« ١ — ان قدرة الحركة ورغبتها على مواجهة المشروع الطائفي محدودة ولكنها قائمة وملموسة .

« ٢ — ان الحركة أطراف سياسية موجودة بفعل ظروف موضوعية ولا مجال بالتالي لالغائها بقرار ذاتي ولا لتحميلها فوق ما تستطيع أو تريد . الحل إذن هو في إيجاد صيغة مرنة تنطلق من الحد الأدنى السياسي المعروف وتحفظ لكل طرف سياسي شخصيته واستقلاليته » .

أو ما جاء في افتتاحية **« الوطن » العدد الأول (٢)** : « ان فرادة « الوطن » بهذا المعنى ، هي من فرادة الحركة الوطنية نفسها ، ومن فرادة مجلسها السياسي المركزي الذي أسّسه وقاده الشهيد القائد كمال جنبلاط ، هذا المجلس الذي برهن دوماً عن روح جبهوية ملحوظة أذابت العديد من النعرات الحزبية وعبرت عن محصلة سياسية — تنظيمية هي ، في نهاية التحليل ، أرقى من العناصر المكونة لها » .

٣ — وبهذا المنطق بالذات يمكن مناقشة الخلل الكبير في فهم القوى التقدمية اللبنانية ، لظاهرة جمال عبد الناصر . فلقد حاكمت تلك القوى رجل مرحلة مهمة في تاريخ الأمة العربية ، بالمنطق المثالي إياه ، فلم تجد فيه وعيها الثقافي الايديولوجي ، فابتعدت عنه ثم عادت اليه ، ثم ابتعدت وهكذا . لكن عبد الناصر كان قائد نضال مرحلي — وطنياً وطبقياً — بل قائد نضال يومي لجماهير عريضة كانت الوحيدة التي تحالفت معه بمنطق واقعي نضالي . ولهذا كانت له جماهيره ، وما زالت شارعاً فاعلاً ، جرى

(١) « الوطن » ، ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧ .

(٢) « الوطن » ، ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧ .

تناسيه (الشارع الناصري) قبل الحرب . لكن الحرب فرضت ذاك الشارع على الواقع والنضال .

يكفي الآن دليلاً على خطأ فهم تلك القوى التقدمية لعبد الناصر ، ان الجماهير والقوى التقدمية نفسها قالت : لو ان عبد الناصر كان ما زال موجوداً خلال وقوع الحرب في لبنان ، لما وقعت هذه الحرب ، بل لما تجرأ الاقليميون والرجعيون كافة على التفكير بشن تلك الهجمة .

ويكفي الآن دليلاً آخر على خطأ فهم القوى التقدمية اللبنانية لعبد الناصر ، ان ما يعتبر الآن مطلباً مرتفعاً جداً من جانب العرب في قضية الشرق الأوسط مثلاً ، لا يحقق مكاسب للعرب قدر ما كان يمكن أن يوفره مشروع روجرز الذي أخذ على عبد الناصر يوماً القبول به ، أو غيره من المشاريع والمواقف التي لم يكن فيها تراجع بقدر ما كان فيها سياسة وصيغ نضال .

ان عبد الناصر ، بالأمس ، وجنبلاط ، بالأمس القريب ، كانا حليفين استراتيجيين للقوى التقدمية ، لم يكن مقبولاً فك التحالف معهما من حيث المبدأ ، بل كان مقبولاً ومطلوباً نقدهما داخل صيغة تحالف دائمة محددة .
لكن التجريبية ، وغياب التحليل السياسي الواقعي ، والتمسك بالايديولوجية الثقافية المثالية ، ولو على حساب التحالف معهما ، أفقد النضال التقدمي فرصتين تاريخيتين ، وظاهرتين تاريخيتين ، لن تتكررا يوماً ، وها هي تلك القوى تعيش مرحلة انحسار بدون عبد الناصر وجنبلاط ، قد تطول ، وقد تصبح مرحلة تراجع طويلة ، إذا ما تمكنت اميركا واسرائيل والقوى الرجعية على اتساع الوطن العربي ، من فرض حل على المقاومة الفلسطينية والدول والقوى الحليفة لها .

ماذا عن المستقبل ؟

ان مستقبل النضال الجماهيري والثوري ، هو حصيلة حاضر وماضي القوى التقدمية — من وطنية وقومية — في لبنان وكافة أقطار الوطن العربي ، لا جدال في ذلك . فما هو موجود حالياً هو حقائق مادية أرساها نضال الحركة الوطنية وكافة القوى التقدمية من وطنية وقومية . ان شرط انتصاره هو انطلاقه من منظور استراتيجي ثوري ، وهذا يقتضي :

١ — تعميق التحالفات الوطنية والقومية ، كي تتحول إلى تنظيم جبهوي نضالي تقوم في داخله صيغ وأشكال ثورية نضالية . وجدير بالحركة الوطنية (كقوى وأحزاب وتنظيمات) أن تكون نقطة مركزية فيه ..

٢ — قرن النضال الاصلاحي بالنضال السري في صيغة متوازنة ، تخلّص القوى التقدمية من أشكال علنية فرضتها الحرب في لبنان . وإذا كان برنامج الحركة الوطنية اللبنانية يصلح برنامج إصلاح مباشر(١) ، فلا بد من التزام ببرنامج أكثر ثورية ونضالية ، يحميه ويحمله النضال السري . « فالثوري يقبل الاصلاح لاستعماله كذريعة للتوفيق بين العمل العلني والعمل السري ، لاستخدامه كستار لتقوية العمل السري من أجل تهيئة الجماهير تهيئة ثورية »(٢) .

٣ — التركيز على بناء القدرة الذاتية لتلك القوى ، دونما انغلاق على مراكز النضال التقدمي في الوطن العربي — المقاومة الفلسطينية ضمناً — والنضال العالمي وخاصة الاتحاد السوفياتي وكافة القوى الاشتراكية المناضلة . لكن القدرة الذاتية تبقى الشرط الضروري للبقاء والاستقلالية والفاعلية .

---

(١) نص البرنامج في نهاية الكتاب .

(٢) ان الفقرات الواردة بين مزدوجين في هذه المقدمة هي مقولات ماركسية — لينينية نضالية وردت في أكثر من كتاب ومرجع .

٤ — وعلى صعيد لبنان : فلن يكون أي مستقبل بعيداً عن هذا المنطلق المطلوب : لبنان يجب أن يستمر واحداً في شعبه ، وأرضه ، ومؤسساته السياسية والثقافية والاقتصادية . والقوى التقدمية التي كان المأخذ عليها غربتها عن لبنان وغربته عنها ، ها هي تحمله وتحميه موحداً بصدورها. كما ان الشخصية الوطنية الواحدة للبنان ، لا بد لها من أن تتكامل كوحدة مع الوحدة القومية للعرب ككل ، أمناً واقتصاداً ومصيراً . ولقد أثبتت الحرب حتمية ذلك ، إن عندما أخذ العرب على عاتقهم أمنه ، أو عندما سيأخذون على عاتقهم إعادة تعميره . وأثبتت الحرب ان العالم لا يستطيع النظر إلى لبنان ، إلاّ في إطار المنطقة العربية ، خاصة في عصر الدول الاتحادية ، فلا قبِل العالم بتقسيم لبنان ولا قبل العرب بلبنان مقسماً . ولا بعزلته عن العرب . كما ان الاثم الاسرائيلي الذي أصاب شعب فلسطين ، وأصاب أكثر من قطر عربي ، وصلت عدواه إلى لبنان ولو متأخرة ، من هنا تأكد انه من الصعب النضال في لبنان دون أخذ هذه الواقعة في الاعتبار . ثم ان الحرب أعادت لبنان إلى نفسه ، إلى كل أبنائه ، ولم يعد الخلاف : على أي وطن ، بل على أي نظام ؟ وهذا ما يجب أن تتمكن القوى التقدمية من إفهامه للآخرين ، ومن ترسيخه حقيقة .

٥ — ان الهجمة على القوى التقدمية ، وبالذات على اليسار ، آتية لا ريب فيها . ولكي لا تصل الهجمة هذه المرة مفاجأة أيضاً ، لا بد من الاستعداد لها عن طريق بناء القدرة الذاتية من منظور استراتيجي . فاذا كانت الحركة الوطنية اللبنانية والقوى التقدمية ككل ، وهي في هذا المستوى من القدرة ، قد تمكنت من صد الهجمة ووقفها ، والصمود والدفاع خلال سنتي الحرب ، فكيف بها لو امتلكت قدرة ذاتية أعلى ، لأصبحت — تلك القوى ككل — عند ذاك وبحق ، الدائرة المركزية في النضال التقدمي في لبنان ، ولفرضت نفسها على النظام نفسه .

هذا تطلّع إلى المستقبل ، هو حصيلة فهم واستيعاب للماضي والحاضر الذي عاشته القوى التقدمية اللبنانية ، من وطنية وقومية ، وهذا ما ستحمل تفاصيله الفصول المقبلة .

سامي ذبيان

بيروت في ٢٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٧

منظور استراتيجي للنضال في لبنان

الفصل الأول

بدايات في استراتيجية الثورة

تحددت الثورة العالمية أو حركة الثورة العالمية في مبادىء أساسية هي:

١ ــ نضال واسع شامل ضد الاستعمار ، في شكله الامبريالي الاستعماري الحديث ، أي النضال ضد السياسة الأميركية وحلفائها ، وضد الاستعمار الجديد بشكليه الاقتصادي والعسكري .

٢ ــ نضال لاستلام السلطة في الأقطار والبلدان التي ما زالت تخضع لنظم حكم رأسمالية أو استبدادية ملكية أو دستورية فردية تدور في إطار الامبريالية العالمية وتخدمها ، (كما في دول العالم الرأسمالي ومعظم دول العالم الثالث) .

٣ ــ نضال لتصعيد حركة الجماهير كي تتولى هي السلطة ، وبالتالي تستولي على وسائل الإنتاج وتضعها في خدمة الانتاج الوطني الذي يجب أن يكون في تصرُّف العمال والفلاحين وسائر المنتجين الكادحين ومجالسهم الحاكمة .

٤ — هذه الأسس تتركّز في شعار ثورة الشعوب من أجل تحررها الوطني ومن أجل الاشتراكية والتقدم .

هذا ما أفرزته ثورات العالم . وبالذات الثورة الاشتراكية السوفياتية ، ثم الثورات الاشتراكية الوطنية في الصين الشعبية وكوبا وفييتنام ويوغوسلافيا والثورات التحررية في مصر (٢٣ تموز — يوليو ١٩٥٢) والجزائر وفي بعض الدول التقدمية في اوروبا وآسيا وافريقيا .

وإذا كان الخلاف حول هذه المبادىء قد تلاشى بين فرقاء الثورة حيثما وجدوا ، فإن الخلاف بقي بين هؤلاء الفرقاء حول استراتيجية نضالها ووسائل تحقيق هذه الاستراتيجية .

ولقد عالج المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفياتي أمر هذه الاستراتيجية وأرسى بعد نقاش دقيق وطويل مبدأين أساسيين :

أولاً — الصفة الوطنية للثورة ، إلى درجة افترض معها قيام شيوعية وطنية ، وبالتالي افترض الأخذ باستراتيجية خاصة بكل بلد .

ثانياً — قناعة بوجود استراتيجية سلمية يمكن أن تتحقق بها الثورة ومبادؤها تعتمد النضال السلمي من أجل الوصول إلى الاشتراكية .

ولقد أكد الواقع صحة المبدأ الأول ، وخاصة بعد انتصار ثورة الصين الشعبية قبل المؤتمر العشرين ، ثم ثورة كوبا بعد هذا المؤتمر . وبالذات ثورة كوبا التي تحققت بأداة وطنية وباستراتيجية كوبية ثورية .

وفي مجال المناقشة للصلة بين المبدأين يتضح أن فرضيــة الوصول إلى الاشتراكية سلمياً لا يلغي مطلقاً فرضية قيام ثورات . وإلى جانب هذا ،

فان القبول بالمبدأ الأول الذي « يطلق سراح الثورة » من عقال الأممية(١) الذي أحاط بها في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ، ويعتبر الثورات الوطنية راشدة وخارجة عن الوصاية ، ان هذا القبول بالمبدأ الأول يفرض عدم القبول بالمبدأ الثاني الذي يهدف بشكل مباشر أو غير مباشر إلى إعادة الثورة إلى عقال جديد هو النضال السلمي من أجل الاشتراكية ، وبالتالي يضعها تحت وصاية أُممية جديدة .

وهنا طُرح الجدل حول استراتيجية الثورة، وحركة الثورة في العالم . ووصل الجدل إلى نتائج أساءت إلى قوى الثورة وحركتها في العالم ، وأبرزها الخلاف الصيني — السوفياتي . وبشكل عام وصل الجدل إلى إبراز الهوية الوطنية للثورة عملياً في عدد من الدول الاشتراكية . مثال ذلك انتصار الثورة الكوبية ووقوفها موقفاً حيادياً بين الصين والاتحاد السوفياتي(٢) .

لهذا برز الخلاف قوياً بشأن استراتيجية الثورة وكيفية تلك الاستراتيجية .

فأية ثورة إذن وأية استراتيجية ؟

إن الثورة نضال سياسي ، بل ان النضال الثوري المسلح ما هو إلاّ نضال سياسي . فهو يهدف إلى استلام السلطة وتنفيذ صيغة تغيير جذرية تضع الدولة ووسائل الانتاج في يد الجماهير ومجالسها الشعبية الحاكمة ، مجالس العمال والفلاحين وسائر المنتجين الكادحين .

وإذا كانت حركة الثورة هي حركة واحدة ، لأنها حركة الجماهير ذات الانتماء الطبقي الواحد ، بقيادة إطاراتها التنظيمية ، فان العمل الثوري

---

(١) المقصود بـ « عقال الأممية » هنا هو فرض الوصاية والسيطرة على الثورات الوطنية بدافع الالتزام بالاممية .

(٢) في البداية وقبل أزمة الصواريخ في الستينات .

يأخذ بجميع وسائل النضال ويجيزها . ووسائل النضال الثوري لا يمكن قسمتها ، كما اتفق عادة ، إلى وسائل سلمية ووسائل مسلحة . إذ أن مجرد شهر النضال ضد السلطة الحاكمة ، إنما هو نضال عنيف يفترض مواجهة أدوات القمع التي تستعملها السلطة المدانة بما هو مواز ومماثل لها . لهذا يمكن تحديد النضال بمرحلتين :

— مرحلة التأزيم الثوري : وهي المرحلة التي تستعمل فيها أشكال النضال الفعلي وصوره التي تهدف إلى تحريك الجماهير وتصعيد حركتها الطبقية العفوية في اتجاه تصليب الذات ، والاستعداد القادر للوصول بالسلطة العدوة الحاكمة إلى مرحلة من التأزيم الثوري(١) السياسي والاقتصادي ، وهي المرحلة التي تسبق بداية التحرك الثوري لاستلام السلطة عملياً .

— المرحلة الثانية هي مرحلة هدم السلطة بعد تأزيمها تمهيداً لاستلامها . وهي تفترض التحرك الثوري الجماهيري المسلح لضرب مواقع تلك السلطة ومواجهة القوى القمعية التي بيدها والتي تحاول استعمالها للدفاع عن مصالحها .

والمرحلتان يفرض تصنيفهما ليس الفارق النوعي بينهما ، فكلاهما نضال سياسي ثوري ، بل ان الوضع الذي توجد فيه السلطة المدانة من جهة ، والمستوى الذي توجد فيه حركة الثورة ضد تلك السلطة من جهة ثانية ، هما اللذان يحددان تينك المرحلتين .

فالنضال في مرحلة التأزيم لا يستبعد أحياناً تحول التظاهرات إلى تظاهرات دامية ، ولا تحول الاضراب إلى عصيان مدني تحميه قدرة قتالية وتساعده على الصمود ، لكنه مهما يستعمل من عنف فانه يبقى نضال تأزيم ، أما إذا تحول نضال التأزيم إلى مرحلة أعلى ، تتراجع فيها السلطة وتتهافت ،

(١) التأزيم الثوري : هو التأزيم حسب خطة ، تأزيم في اتجاه الثورة ، وليس مجرد خلق الفوضى والاضطراب .

فان نضال التأزيم الثوري يكون قد نجح في دخول مرحلة التحرك الثوري لاستلام السلطة .

ولا يمكن لأية حركة ثورية دخلت بالجماهير هذه المرحلة من النضال ، إلا أن تمكّن الجماهير من أن تملك القدرة الدفاعية والقتالية المسلحة وإلاّ تكون حركة إصلاحية تتحرك داخل النظام ، تزيد في تأزيمه لا لاسقاطه ولكن لتغيير أشخاصه وأساليب عمله ولامتصاص الثورة وإجهاضها . والثورة لا علاقة لها بمثل هذه الحركة ، بل ان حركات الثورة هي الأحزاب الثورية ، والتنظيمات الثورية ، التي لا تلجم عفوية الجماهير الطبقيّة الثورية بل تصعدها وتنظمها وتخلق لها لحظات الانفجار والنصر .

إن الثورة إذن ما زالت هي الثورة وتبقى هي ذاتها .

وهي لكي تكون كذلك يجب عدم الوقوف بها عند مرحلة التأزيم ، بل لا بد من ممارسة أشكال النضال الثوري كلها في حال استعداد الحركة الثورية وقدرتها على ذلك ، وفي حال الوصول بحركة الجماهير إلى هذا الاستعداد .

إن الخلاف على بعض المواقف الثورية لم يغير من مواقف السلطات الحاكمة من الثوريين والثورة نفسها ، ولم يغير من المبادىء الأساسية التي تعمل الثورة على أساسها . بل ان السلطات الحاكمة زادت من شراستها ضد الشعوب . وبالتالي أكدت ان لا ثنائية لديها ، فهي لا تستعمل إلاّ وسيلة واحدة ضد الشعوب ونضالها وهي الوسيلة القمعية الوحيدة أكانت خراطيم المياه الساخنة أم الرصاص الدامي . كذلك فان الثورة لا ثنائية فيها : أي انها لا تستعمل إلاّ وسيلة واحدة هي المواجهة ، مواجهة السلطات الحاكمة وصيغ وجودها أكانت تلك المواجهة إضراباً سلمياً أم تظاهراً سلمياً أم قنابل مولوتوف أم بنادق .

ان بعض الماركسيين الاصلاحيين ، دعاة الاستراتيجية السلمية الرافضة للنضال الثوري المسلح والداعية للمواجهة السلمية والنضال السلمي كشكل وحيد للثورة ، ان هؤلاء الماركسيين يتجاهلون حقيقة أساسية وهي ان الامبريالية كلما تقدمت في احتكارها وسيطرتها الاقتصادية والعسكرية كلما كان ذلك على حساب الطبقة العاملة والشعوب المتخلفة في العالم التي يزيد شقاؤها ، وبالتالي كلما قوي الصراع وأصبحت الامبريالية شرسة أكثر فأكثر تلجأ للعنف الدامي لوضع حد لحركة تلك الطبقة وتلك الشعوب ، وهذا ما يفرض وجود حركة العنف الثورية . ان تطوُّر الامبريالية إلى درجة بدأت معها بشن ثورة مضادة لثورة الشعوب ، ان تطورها الذي وصل بها إلى مواقع هجومية ، هو الذي يجب أن يفرض الرد الثوري المسلح من الجماهير الطبقية . هذا إذا لم نرد أن نأخذ بالفرضية الأساسية للثورة ، لنقتنع ان الثورة هي مواجهة جماهيرية طبقية ثورية مسلحة للسلطة الحاكمة ، في هذا المجال .

إن الثورة هي هذا النضال الثوري السياسي الذي إذا أخذ بالاضراب والعرائض والمهرجانات والتظاهر ، وهي كلها تشكل قبضته المقفلة بعنف ، فانه لا ينسى قبضته الثانية المطبقة على قنبلة أو بندقية ، إذ ان قبضته هذه هي من هذا الجسم أيضاً . ان التحرك الثوري لاستلام السلطة هو امتداد لمرحلة التأزيم الثوري ، لهذا فان التحرك الثوري المسلح هو أعلى تجسيد للنضال السياسي الثوري .

وهكذا ، نجد ان الخلاف العالمي في المواقف الثورية ، ليس بقادر أن يطرح قضية الثورة في مشرحة يقتطع منها ما يمكن اقتطاعه ، فيسقط جانب العنف منها ويبقى جانب السلم والمنافسة .

والثورة ما كانت تعني يوماً إلاّ العنف . وخاصة في هذه الفترة التي استفرست فيها الطبقات الرأسمالية والبورجوازية الحاكمة في معظم بلدان العالم وبدأت

ثورة مضادة شرسة . والعنف هو العنف الهادف إلى التغيير وإلى استلام السلطة من جانب جماهير الثورة من عمال وفلاحين ومنتجين كادحين أكان : حروب تحرير أم حروب عصابات ، أم عصياناً مدنياً واسعاً ، أم مناطق جماهيرية مقفلة على السلطة الحاكمة ، أم تظاهرات أم إضرابات .

والنضال السياسي قد يقف في مرحلة التأزيم دون أن يرتفع إلى مرحلة التحرك الثوري المسلح ، أو العنف ، وقد يرتفع إلى هذه المرحلة دون أي تباطؤ ، وهذا رهن بالظرف الذاتي للثورة . وهنا يمكننا إيراد الخلاف العالمي على أداة الثورة واستراتيجيتها ، المراوحة بين التأزيم الثوري وبين التحرك الثوري المسلح . إن هذا الخلاف كما سبق تشخيصه كان له انعكاس على حركة الثورة في كل بلد في العالم : من أقاصي أميركا اللاتينية إلى أقاصي افريقيا ، فآسيا مروراً بأوروبا .

في البلاد العربية — وفي كل قطر عربي — كيف تحددت حركة الثورة ومبادؤها ؟

ان ثورة شعب كل قطر عربي لم تبق غريبة عن المبادىء الأساسية لحركة الثورة فى العالم ، فهي حركة الجماهير واطاراتها الثورية ضد الاستعمار الحديث ، ضد نظم الحكم الملكية الرجعية الحليفة والعميلة للاستعمار الحديث ، ضد نظم الحكم الاستبدادية . وهي حركة الجماهير الطبقية واطاراتها التنظيمية من أجل استلام السلطة السياسية وتحقيق ديمقراطية المنتجين الكادحين الشعبية ووضع وسائل الانتاج في متناولها . هي حركة الجماهير الطبقية واطاراتها التنظيمية من أجل الاشتراكية والحرية وديمقراطية المنتجين والسلام العالمي ، ومن أجل ما يفرضه تحقيق هذه الأهداف من اطار اتحادي هو من طبيعة حركة الجماهير الثورية في الوطن العربي ومصالحها . ان حركة الثورة في كل قطر عربي هي حركة جماهيرية اشتراكية باعتبارها بعد بارز

من أبعاد الثورة الاشتراكية في العالم .

وفي معظم الأقطار العربية الحالية ، وفي العشرين سنة الأخيرة اتجهت معظم تجمعات الثورة وأحزابها في اتجاه ثالوث من المبادىء هو الوحدة والحرية والاشتراكية. وراوحت خلافاتها المبدئية بين بروز الوحدة على حساب الاشتراكية أو العكس ، أو بين بروز تحليل أوضح هنا واستشفاف نظري هناك .

والخلاف المبدئي والنظري لم يباعد بين دساتير الأحزاب وشعاراتها . فأصبح من الصعب التمييز بين الحركات القومية ذات المظهر الاشتراكي فيما بينها ، وبينها وبين الأحزاب الشيوعية نفسها .

والآن تقف معظم أحزاب وحركات الثورة في الوطن العربي ، بعد ربع قرن من النضال استشرى خلاله الاستعمار في نضاله المضاد عن طريق أنظمة الحكم الملكية والاقطاعية ، وعن طريق قاعدة استعمارية صلبة هي اسرائيل ، تقف أكثرية تلك الحركات والأحزاب اليوم تعيد نفسها في ما تفعله وتكرر نفسها في تطورها إذا حصل ، وغالباً ما تراوح مكانها إذا لم تتراجع أحياناً .

ولا يعقل أن لا تؤخذ أحداث الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ عند النظر إلى هذه الاعادة وهذا التكرار اللذين كانا السبب في عدم وجود المواجهة الثورية العربية الواسعة لعدوان الامبريالية واسرائيل .

إن الفشل خلال ربع قرن(١) من النضال ، والفشل خلال الهجمة الامبريالية الصهيونية في ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، عنصران لم يسفها حركة الثورة العربية في نضالها ضد الاستعمار ومن أجل حريتها واشتراكيتها واتحاديتها ، بل بالعكس ان الخامس من حزيران (يونيو) أكّد وحدة الهجمة

(١) المقصود بربع القرن : من الأربعينات حتى العام ١٩٧٠ .

الامبريالية العالمية عبر الصهيونية على الثورة العالمية عبر الثورة العربية . وهذا بالتالي أكّد أيضاً وحدة حركة الثورة في جميع بقاع المنطقة العربية .

لكن هذين العنصرين كشفا مواقع قادة الثورة في الوطن العربي ، وثوريي الأقطار العربية ، وأظهرا الثوريين وتجمعاتهم دون استراتيجيات واضحة محددة صلبة : لها من الثورة العالمية صلابة التجربة ومن الصفةالوطنية للثورة صلابة الأرض .

لقد ظهر قادة الثورة أعجز عن حماية الثورة التي ينادون بها وأعجز عن الصمود في معارك تلك الثورة . كانت مبادىء الثورة ومهماتها خطرة على الامبريالية والصهيونية إلى درجة اندفعت معها القوى المضادة للثورة بقيادة اسرائيل وأميركا في هجوم على حركة الجماهير الثورية بشراسة وقوة . فبرز قادة الثورة عند ذاك انهم يقودون حركة ثورة عارمة لم يستطيعوا حمايتها والذود عنها والصمود في مواقعها ، وسبب ذلك هو بنية الأنظمة ، بنيتها الاقتصادية التي أفرزت طبقات حاكمة هي أعجز عن مواجهة العدوان الامبريالي والصمود في وجهه . هذا إلى جانب : ان الحكام والثوريين لم يقدّروا خطورة حركة الثورة العربية ولم يقدّروا قوة القوى المضادة للثورة .

مهما كان سبب هزيمة تلك الأنظمة الرجعية والتقدمية ، فإن تلك الهزيمة هي إدانة لدعاة الثورة ، من الجماهير التي استغنوا عنها وعطلوا نضالها .

كما ان مراوحة الثورة العالمية مكانها ، ثم مراوحة حركة الثورة العربية بين القبول بالبقاء في مرحلة التأزيم الثوري من جهة والتحرك الثوري المسلح من جهة ثانية ، هذه المراوحة أفقدت الثورة العربية صلابتها وقدرتها . حتى ان كل حركات الثورة في الوطن العربي ظهرت بعيدة حتى عن مرحلتي التأزيم والتحرك الثوري المسلح معاً . وتحيزت واقعياً دون أن تشعر إلى سياسة « التعايش

السلمي » مع الامبريالية الذي ترفضه الشعوب ما دام على حسابها وحساب ثوراتها .

قد يُظن انه مقبول قول الاتحاد السوفياتي بالتعايش السلمي مع الولايات المتحدة ، وقوله بالنضال السلمي من أجل الاشتراكية والنضال ضد الامبريالية أيضاً داخل الاتحاد السوفياتي نفسه — المباراة الاقتصادية — ما دام يقف هو في مواقع القوة نفسها بل وأصلب من المواقع التي تقف فيها الولايات المتحدة والامبريالية . لكنه غير مقبول القول بالتعايش السلمي والنضال السلمي في بلاد ما زالت تقف في مواقع الضعف من الامبريالية وقواعدها الأساسية في العالم كاسرائيل .

ان الثورة في الاتحاد السوفياتي بنت دولتها ، وهي تحميها كما تحتمي بها وبقدرتها السياسية والعسكرية ، ورغم هذا تبقى مهددة . فكيف بالثورة في البلدان التي لم تنتصر فيها بعد ؟ كيف يمكن الثورة في بلد كلبنان وأي قطر عربي ، وفي صفوف الشعب الفلسطيني ، كيف يمكنها أن تنتصر وأن تستمر إذا لم تحمِ نفسها بقوة السلاح وبالجماهير الثورية وترابطها بالثورة العالمية ؟

إن الثورات العالمية مواجهة دائماً بعدو مسلح شرس ، لهذا فلا بد أن تبقى مسلحة ويقظة مستعدة .

إن الأحزاب والحركات العربية ذهبت بعيداً في تصوُّر التعايش السلمي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . وبالتالي جمدت عند المرحلة الأولى من العمل السياسي . فكان ربع قرن من تراكم الفشل في الاستيلاء على السلطة في معظم البلاد العربية ، وفي إقامة السلطة الثورية ، وأخيراً في مواجهة اسرائيل كخط هجوم تقوده القوى المضادة للثورة .

يمكن القول انه يبرز مما تقدم ، أن الخلل الأساسي هو في أداة النضال .

الخلل هو في استراتيجية حركة الثورة في الوطن العربي . هل تقف الاستراتيجية بالنضال السياسي عند مرحلة التحريض أم ترتفع إلى مرحلة التأزيم الثوري ، ثم إلى التحرك الثوري المسلح ؟

ولا يمكن النظر إلى لبنان خارج اطار استراتيجية حركة الثورة العربية هذه . كما لا يمكن تكرار ما اصيبت به الأحزاب وحركات النضال والمناضلون .

ولا يمكن النظر إلى ذلك إلاّ بمقدار ما تفرضه ظروف لبنان من خصوصية لبعض عناصر تلك الاستراتيجية . فلا بد من فهم الظرف الموضوعي والظرف الذاتي للثورة في لبنان، والتحرك بناء لكل هذه البدايات الاستراتيجية، خاصة وان التساؤل قد انحسم عالمياً مع انتصار ثورة الصين الشعبية وثورة كوبا وانتصار شعب فيتنام في حربه التحريرية التي خاضها هو وشعوب جنوب شرق آسيا . كما ان التساؤل انحسم عربياً بعد انطلاق حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة وهي تحرك جماهيري ثوري مسلح ، وبعد أن استطاعت المقاومة المسلحة أن تكسب جماهير الأحزاب والحركات الوطنية والتقدمية ومعها جماهير لم تصلها تلك الأحزاب والحركات . لقد انحسم التساؤل لصالح الارتفاع بالعمل السياسي في لبنان إلى مرحلة العمل الثوري المسلح .

● مرحلية النضال في كل قطر عربي :

يتبيّن من دراسة الواقع الاقتصادي والثقافي والبشري في المنطقة العربية أن هناك تناقضات(١) عدة تتحكم بهذا الواقع . ويمكن أن تتجه اتجاهاً إيجابياً ، إذا ما وجدت المنظمات الثورية التي تمسك بزمامها بوضوح وبوعي صحيح . وفي هذا المجال يمكن إيراد الملاحظات التالية :

الملاحظة الأولى :

هناك نوعان من التناقضات لا بد لحركة الثورة في كل قطر عربي وبالتالي في لبنان من أن تعيهما :

١ – النوع الأول :

تناقض خاص بكل قطر عربي هو حصيلة المعطيات التاريخية للقطر وأوضاعه الاقتصادية والبشرية والجغرافية . ومن أمثلة ذلك :

– مصر عام ١٩٥٢ : مع انطلاقة ثورة ٢٣ تموز (يوليو) بقيادة جمال عبد الناصر تحدد التناقض بين الاقطاع العقاري والسياسي من جهة ، وبين جماهير الفلاحين من جهة ثانية ، أتى تناقضاً طبقياً مكشوفاً واضحاً وإن لم تستطع ثورة ٢٣ تموز (يوليو) التعبير عنه وتطويره إلاّ بعد فترة ، لذا ، بقي ذا هوية وطنية .

(١) تناقض له صفة « الدياليكتيك » أي التناقض المتكامل .

– في سوريا : استمرّ التناقض لسنوات ما قبل ١٩٥٨ – عام الوحدة بين مصر وسوريا – منحصراً بين التجار أبناء المدن المسيطرين على السلطة مع ما يمثلون من رأسمالية تجارية وصناعية وإقطاع زراعي من جهة ، وبين الفلاحين والريفيين الذين يعتمدون الزراعة كعنصر أساسي في حياتهم من جهة ثانية .

وهذا التحديد هو بشكل عام طبعاً ويحتاج إلى دقة أكثر .

واستطراداً يمكن الكلام عن ظروف كل قطر عربي . هذه الظروف التي تكوّنت عبر المراحل الاستقلالية التي فرضت على كل قطر . فقد تكونت عبر هذه المراحل تراكمات تاريخية أعطت كل قطر شخصية لها أبعاد مميزة لكنها لا تجعل أي قطر منفصلاً انفصالاً كلياً عن أي قطر عربي آخر . وهذه حال لبنان الذي ، وإن جعلت له التراكمات التاريخية خلال فترة استقلاله ، شخصية مميزة إلاّ ان هذه الشخصية المميزة لم تستطع تجاوز واقعه العربي اقتصادياً وسياسياً .

– ففي لبنان :

تبين ان طرفي التناقض اللذين يتحكمان في تطور لبنان متغيران متنوعان في إطار خطين بارزين :

رأسمالية تجارية – مصرفية مع كل ما يلحق بها من اقتصاد خدمات ، ومع كل ما يلحق بها ويتجمع حولها من مؤسسات اقتصادية تنتفع منها مثل مكاتب السفر والسياحة وشركات التأمين ومكاتب السمسرة وتخليص الأعمال . وحتى بعض المؤسسات الصناعية النامية على هامش السوق الامبريالية العالمية(١) ، هذه الرأسمالية مدعومة برأسمال سياسي – عائلي أصبح رأسمالاً

(١) صناعات النسيج في لبنان قديمة لكنها محدودة . لكن نشأت مؤخراً صناعات هي امتداد للسوق الامبريالية العالمية وتهتم بتجميع السلع وبيعها وليس إنتاجها في لبنان كالبرادات مثلا ، وهي بذلك تلبي غايات تجارية محضة أكثر من انها تشكل أساساً لمجتمع صناعي .

يصرف كالقطع النادر والعملة ، هذه الرأسمالية تشكل قطباً أول في التناقض الداخلي في لبنان .

وأما القطب الثاني في هذا التناقض فليس عمال مصانع ، وإنما مجتمع زراعي يواجه تحدياً يجبره على التحول والانتقال — دون تمهيد — إلى مجتمع تجاري كامل . أي الانتقال من مجتمع زراعي بدائي أحياناً — مناطق الشوف والجبل والجنوب بشكل عام — إلى مجتمع مصرفي — سياحي دون المرور بالحالة الصناعية . هذا القطب تعبر عنه نسبة أبناء الفلاحين المنخرطين في سلاك دولة القطب الأول — موظفون مدنيون ، درك ، شرطة ، جيش — أو في سلك مؤسسات القطب الأول الاقتصادية — مصارف ، شركات تأمين ، فنادق ، سمسرة ، مكاتب عقارية — فهؤلاء يحوّلون، رغم ما يعانيه مجتمعهم كله من صعوبة تحول وانتقال ، من أبناء فلاحين أو من مرتبطين بالأرض دفعة واحدة إلى عدم الارتباط بها، باعتبار ان الارتباط في المجتمع التجاري هو بالمصلحة والمنفعة ، وهذا لا يشكل ارتباطاً محدداً . بعكس الارتباط في المجتمع الصناعي الذي هو ارتباط بالمصنع وبالانتاج وهذا محدد وواضح .

هذان القطبان الأساسيان في التناقض — مع ما فيهما من تفصيل يقف في أساسه حكم العائلة والمصلحة لا حكم الطائفة فحسب — هما الاطار الواحد الذي تحرك في داخله التطور في لبنان ، منـذ الاستعمار التركي والانتداب الفرنسي حتى الاستقلال وخلال عهود الاستقلال إلى الآن .

٢ — النوع الثاني :

أما النوع الثاني فتناقض مشترك بين جميع الأقطار العربية ، معطياته تاريخية أولاً . ويمكن القول ان قطبي هذا النوع من التناقض هما : الولاء للقطر وهو ولاء محدد في واقع دستوري وجغرافي وبشري وهو ولاء

لواقع . والولاء القومي لوطن حدوده فكرية تاريخية انه ولاء لمعطية نظرية ، ولغاية وهدف ، ويمكن تسمية هذا التناقض بالتناقض بين القطرية والقومية ، أو بين الوطنية القطرية والوحدوية القومية .

ففي استعراض للتاريخ الحديث لمعظم الأقطار العربية ، تبين أن هذا التناقض كان قائماً وما زال متحكماً بتاريخ كل قطر سياسياً واقتصادياً . في هذا الاستعراض تبين ان هذا التناقض كان إيجابياً أو في خط تصاعدي : فهو في مصر مثلاً انطرح بحدة بعد خمس سنوات من ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ليقترب بمصر من الولاء القومي تحت تأثير قيادة عبد الناصر بعد أن كانت بعيدة عنه ، وهو في سوريا مثلاً كان دائماً منطرحاً بحدة وبرز فيها القطب القومي أكثر من القطري ، وخاصة بعد انطلاق حزب البعث العربي الاشتراكي ، وفي قضية فلسطين برز القطب القومي أكثر مـن القطري(١) ، وفي لبنان برز القطب القطري أكثر من القومي . وهكذا ... لكن استمرار التناقض بين القطرية والقوميـة هو تطوير للقطرية وبلورة للقومية ، ويوضح بالتالي حتمية تلاقي القطرية بالقومية دون أن يكون هناك أي ضيق قطري أو انفلاش قومي . والقطرية تتجسد في ظروف القطر التي عبر عنها النوع الأول من التناقضات .

أولاً — هذان النوعان من التناقضات لا انفصال بينهما ، بل يكمل بعضهما الآخر ، ولا بد لحركة الثورة — أي حركة ثورة في أي قطر عربي — من وعيهما ، وبالتالي تحديدهما وجعلهما يصبان في نفق واحد هو نفق تصعيد الثورة ، وليس جعلهما يتناقضان فيسببان انحلال الثورة بسبب قطري أو بسبب قومي . وهذا يوضح العلاقة الجدليـة بين القطرية والوحدوية ،

(١) حالياً وبعد عام ١٩٦٧ بدأ القطب القطري في قضية فلسطين يتكون ويبرز ويقوى بعد انطلاق حركة المقاومة الفلسطينية التي ساعدت في بلورة الشخصية الفلسطينية .

أي علاقة التناقض المتكامل وليس المتعارض .

إن التناقض الأول هو في خدمة التناقض الثاني ، ولا يمكن تصعيد التناقض الأول إلاّ في اتجاه نضالى لا ينعزل عن حركة الثورة العربية ، بل المتلاقي معها المتكامل بها .

ثانياً — من هنا لا يمكن القول بوجود ثورة مستقلة في كل قطر عربي منعزلة عن حركة الثورة العربية . ان الثوريين القطريين ليسوا ثوريين إلا في حدود ما يستهدفون حله في إطار التناقض الأول الذي هو تناقض داخل كل قطر . ولتكتمل أية حلول ثورية قطرية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً — يتحتّم أن تتكامل هذه الحلول ضمن مدى عربي يفرضه التناقض الثاني الذي هو تناقض بين القطرية والوحدوية . من هنا فالثوريون القطريون ثوريون بما لديهم من استراتيجية عربية تعتمد تصوُّراً واحداً ونضالاً واحداً لحل التناقضين معاً . ومن هنا فشرط سلامة ثورة الثوريين القطريين هي بالنضال الثوري ضمن حركة الثورة العربية .

وبالمنطق نفسه يمكن القول ان الثوريين الوحدويين، الذين يقفزون عن التناقض الأول إلى التناقض الثاني، نظريون . فهم يحاولون بناء البيت الوحدوي بدون جدران ، وحتى بدون مداميك ولا حجارة . ان السقف الوحدوي لا يمكن إلاّ أن يقوم فوق جدران قطرية فيها نوافذ وألوان وحتى حجارة الأقطار وتربتها . فالوحدويون المنشغلون بحل التناقض الثاني فقط أتت تجربة وحدة ١٩٥٨ بين مصر وسوريا وسقوطها ، أمام التآمر عليها ، رداً عليهم(١) .

ان المنشغلين والذين انشغلوا ببناء السقف الوحدوي كان عليهم أن يبدأوا

(١) المقصود هنا هو نوع الطرح القومي الذي طرحته كل اطراف وحدة ١٩٥٨ ، فوصل بالوحدة الى الانهيار وكاد يهز اهمية النضال الوحدوي . ولقد بادرت بعض الأطراف إلى نوع من النقد والنقد الذاتي لتجربتها .

بحرث الأرض الوحدوية وتنقيتها من الصخور والحصى القطرية المعيقة . وبالمنطق نفسه يمكن القول ان المنشغلين والذين انشغلوا بحرث الأرض القطرية وتنقيتها من الصخور والحصى كان عليهم أن يحسبوا حساباً هو انهم لا يمكنهم أن يرفعوا فوقها إلاّ سقفاً وحدوياً . وقد يفترض رفع جدران ولكن لا يفترض رفع جدران بدون نوافذ وحتى مطلات واسعة بين أرض قطر وأرض قطر آخر .

ثالثاً — وهنا ترد تجربة الأحزاب في منطلقها النظري الذي راوح خلال ربع قرن من الزمن منذ الأربعينات تقريباً بين وجهات نظر قطرية تعمل للانغلاق على القطر بتناقضاته الخاصة به ، وبين وجهات نظر قومية تعمل على تجاوز الواقع إلى معطيات قومية تجريدية .

فلقد تبين أن الأحزاب القطرية المنغلقة سقطت عند الحتمية الوحدوية ولو نظرياً وتاريخياً ، تماماً كما اصطدمت الأحزاب الوحدوية بالواقع القطري وحقائقه ومعطياته وظاهراته(١) .

رابعاً — والأحزاب وحركات الثورة خلال ربع قرن في لبنان ، لم تسقط لعدم تمكنها من استشفاف هذين النوعين من التناقضات اللذين وردا سابقاً ، أو لعدم استشفاف الصفة الايجابية لتناقض القطرية والوحدوية ، فحسب ، بل سقطت أيضاً ، لأمرين آخرين أساسيين :

١ — الأول : المحتوى :

راوح المحتوى الفكري لمواثيق وتراث تلك الأحزاب والحركات بين الايغال في إبراز البعد القومي الوحدوي من جهة ، والايغال في إبراز البعد

(١) ويمكن القول ان الأحزاب الوحدوية التي لم تنجح بطرح الوحدة طرحاً صحيحاً في مرحلة معينة ساعدت في تقوية الاتجاه الانعزالي الاقليمي .

الاشتراكي من جهة ثانية. وها نحن بعد ١٩٥٨ – عام الوحدة – ثم مع عام ١٩٦٧، نشهد تعديلاً جذرياً في البعد القومي الفكري لتلك الأحزاب (حركة القوميين العرب مثلاً) يقترب بها من البعد الاشتراكي – الذي هو ضرورة التناقض الذي يخص كل قطر، وهو أيضاً ضرورة لتكامل التناقض الأول فيما خص الأقطار العربية فيما بينها. والعكس كذلك بالنسبة للأحزاب القائلة بالبعد الاشتراكي (الحزب الشيوعي اللبناني مثلا).

وبشأن المحتوى الفكري اتضح ان الأحزاب القومية أو الاشتراكية في لبنان بقيت غائبة عن فهم طبيعة الواقع اللبناني وبالتالي غالباً ما قفزت عنه وتجاوزته.

ولقد برزت عقدة الولاء التي عانتها تلك الأحزاب وبالتالي وقعت في غربة عن الأرض اللبنانية اجتماعياً واقتصادياً ونضالياً. وها هي بعد ربع قرن من العمل الحزبي تتلمس طبيعة الأرض التي تريد أن تناضل فوقها والبشر الذين تريد النضال بهم ومعهم ولهم(١).

٢ – الثاني: الوسيلة:

ان الغربة التي وقعت فيها تلك الأحزاب، غربتها عن واقع لبنان فكرياً ونضالياً، أوقعتها أيضاً في استحالة الاحاطة بالصورة الحقيقية لاطر النضال وأداته. وهذه الغربة دفعت الأحزاب لأن تصبح جزءاً مكملاً لواقع الأقطار العربية تعمل من داخل نظمها ودساتيرها رغم رفضها لهذه النظم، بل أصبحت الأحزاب التقدمية والوطنية إحدى ظاهرات النظام البرلماني في لبنان، تساعد في استمراره وفي إعطائه صفة القبول من جانب الجماهير، باعتبار ان تلك الأحزاب وهي تدعي تمثيلها للجماهير، إنما هي تعمل من داخل النظام

---

(١) كلام عن الاحزاب حتى العام ١٩٧٠.

نفسه. هذا مع العلم ان الجماهير كانت تعبر عن استعدادها للعمل من خارج النظام في لبنان وحتى ضده. وقد تكون أحداث ١٩٥٨ المسلحة دليلا على ذلك. وكذلك أحداث ٢٣ نيسان (ابريل) ١٩٦٩(١).

الملاحظة الثانية:

ان تحديد هذين النوعين من التناقضات اللذين يتحكمان، بالتالي، بحركة الثورة في كل قطر عربي، هو انهما وإن ميّزا قطراً عن قطر في التناقض الأول الداخلي، فانهمـــا يجمعان كل قطر إلى آخر في التناقض الثاني الوحدوي. وبالتالي، فالتناقض الثاني يؤكد اعتبار حركة الثورة في كل قطر عربي وبالذات في لبنان كجزء من حركة الثورة العربية متلاق معها، يصب فيها، بما يتناسب مع ظروف القطر وبما يكفل تكاملاً عربياً في حركة الثورة.

الملاحظة الثالثة:

ان حركة الثورة وهي تتبلور وتتصاعد في لبنان وكل قطر عربي، تجد نفسها في نضالها ونظرياتها ضمن اطار حركة الثورة في العالم التي تحددت في أربعة أُطر يتشكل داخلها العالم الثالث ليس كعالم دول نامية متخلفة بل كعالم يحمل في طياته ظروف تفجير الثورة. هذا العالم الذي لا يستطيع الأخذ بنظرية إعطاء عطالة للثورة بحجـــة التعايش السلمي، خاصة وانه لم يتجاوز مرحلة حمل البندقية لتحقيق هذه الاطر التي هي:

« ١ – نضال واسع ضد الاستعمار في شكله الامبريالي الاستثماري

---

(١) حمل قسم كبير من اللبنانيين السلاح عام ١٩٥٨ بدوافع عديدة منهـــا حبهم لحمل السلاح، واعتيادهم عليه عادة في حسم خلافاتهم، ومنها ايضـــاً استجابتهم لدعوات لحمل السلاح وان كانت تلك الدعوات متعددة الاهداف. اما احداث نيسان ١٩٦٩ فكانت مؤشراً يؤكد استعداد الشعب لممارسة العنف.

الحديث . وقد تركز في النضال ضد السياسة الأميركية وحلفائها من دول ومؤسسات سياسية واقتصادية احتكارية .

٢ ــ نضال لاستلام السلطة في الأقطار والبلدان التي ما زالت تخضع لنظم حكم استبدادية ملكية أو دستورية فردية أو ديموقراطية مزيفة متهافتة تدور في اطار الامبريالية العالمية وتخدمها وهـــذا حال معظم دول العالم المتخلف والدول الرأسمالية .

٣ ــ نضال لتصعيد حركة الجماهير الطبقية من فلاحين وعمال ومنتجين كادحين ، كي تتولى هي السلطة وبالتالي تستولي على وسائل الانتاج وتضعها في خدمة طبقات الشعب الواسعة ، وفي خدمة الانتاج الوطني الذي يجب أن يكون في تصرف الجماهير ومجالسها الحاكمة ، واما كي تطور سلطة هي في هذه الطريق لكنها تسير فيها ببطء وتلبك .

٤ ــ هذه الأسس والاطر تتركز في اطار واحد يضمها في النهاية وهو ثورة الجماهير الطبقية والثورية من أجل الاشتراكية والحرية والتقدم »(١) .

هذه الأسس وهي تحدد لحركة الثورة أبعادها ، إنما أفرزت خلال ثورات العالم ومسيراتها ، وبالذات الثورة الاشتراكية السوفياتية ، والثورات الوطنية الاشتراكية في الصين الشعبية وكوبا وفييتنام ويوغوسلافيا ، وبعض الدول الاشتراكية . والثورات الوطنية التحررية كثورة الجزائر والثورات الوطنية لشعوب آسيا وافريقيا .

الملاحظة الرابعة :

البعد الفلسطيني في النضال في لبنان والأقطار العربية : ان ظاهرة اسرائيل ألغت الوجود الذاتي المستقل لشعب فلسطين فوق أرضه . وبرز خطر تلك

(١) ورد ذلك بالتفصيل في « بدايات في استراتيجية الثورة » مطلع هذا الفصل.

الظاهرة أكثر فأكثر على الأردن وسوريا ومصر وكل بلد عربي وخاصة بعد عدوان ١٩٦٧ . وكون لبنان على حدود فلسطين المحتلة ، لذلك لن ينجو لبنان من الاجتياح البشري والعسكري الاسرائيلي الذي يتهدد كل قطر عربي مهما كانت الأسباب(١) .

ويتضح من درس القضية الفلسطينية أن النظر إلى هذه القضية يجب ألاّ يكون فقط بالمنظار العربي باعتبار أن فلسطين قطر عربي اغتصب ، ليس هذا فحسب ، بل أيضاً يجب النظر إلى القضية الفلسطينية من زاوية ما تشكله اسرائيل من خطر على لبنان شعباً وأرضاً واقتصاداً ، وبالتالي يتساوى لبنان مع فلسطين في المصير تجاه الظاهرة التوسعية الاسرائيلية الامبريالية .

فاسرائيل تحد حياتي مباشر للبنان لأنها مجتمع عسكري نظامي يمكنها أن تهدد لبنان في بقائه وتطوره ، لأنه ما زال مجتمعاً تقليدياً(٢) تنقصه عناصر القدرة لمواجهة هذا المجتمع العسكري المنظم :

ــ اسرائيل تحد اقتصادي مباشر للبنان ، فإلى جانب ما يمكن أن تشكله كبلد صناعي زراعي الآن وفي المستقبل كبلد سياحي كذلك ــ إذا ما فك طوق المقاطعة العربية حولها ــ فان اضطرار اسرائيل لموجات جديدة من اليهود المهاجرين ضمن شبكة الصهيونية العالميـــة إلى فلسطين المحتلة سيدفعها إلى اجتياح أرض أوسع وأخصب .

وهذا كان حال نهر الأردن وتحويله ، ولا يستبعد أن يكون حال الليطاني

(١) الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان اثبتت صحة ذلك : اعتداءات من الانزال في المطار الى قصف قرى الجنوب الى اختراق مناطق العرقوب والوسط الى القصف بالطيران

(٢) لبنان مجتمع عائلات وطوائف وهو امتداد للتنوع الذي مر به لبنـــان والأقطار العربية منذ نهاية العصور العباسية ، تنوع سياسي وبشري .

في المستقبل الذي لا تسقطه اسرائيل من خريطتهـــا الاستراتيجية لتأمين وجودها .

— ان اسرائيل وهي طامعة بما يضمن وجودها وبقاءها لا يعقل أن تستثني أية وسيلة ، تخدم تلك المطامع . وقد يكون توفرت قدرات سياسية عالمية منعت اسرائيل من ضرب لبنان حتى الآن ، أميركا أو فرنسا مثلا ، إلا ان هذا لم يحدث على الاطلاق بل حدث نسبياً . باعتبار أن ضرب المطار والاعتداءات المتكررة على الحدود تأكيد لسقوط استثناء لبنان من عدوان اسرائيل . فوجود اسرائيل تهديد حتمي للبنان ولغيره ، فهي ليست وجوداً سياسياً فقط بل انها وجود قومي عنصري له مهمات في اطار الامبريالية العالمية . لو كانت وجوداً سياسياً امبريالياً فقط لاستهدفت دائماً في عدوانها كل بلد فيه نظام حكم تقدمي . لكنها أيضاً وجود قومي توسعي مزيف بتَنتّه على الدين ، لهذا فهي تجد في وجود كل بلد عربي مرمى وهدفاً لعدوانها ، بل وتحدياً لوجودها الذي يقوم على إزالة هذا التحدي . وبالفرضية نفسها يمكن القول ان لبنان كان معرّضاً للعدوان الاسرائيلي في الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ .

كل هذا يؤكد بالتالي ضرورة وجود البعد الفلسطيني أساسياً في منطلقات حركة الثورة . انه في صلب مبادىء حركة الثورة ومواقفها . فاسرائيل التي سبّبت وجود هذا البعد هي مشكلة لبنانية ، لأنها ظاهرة توسعية — اقتصادية وسياسية — ضد لبنان وكل قطر عربي .

ان البعد الفلسطيني في حركة الثورة الفلسطينية هو أبرز برهان على وجود التناقضين السابق ذكرهما في حركة الثورة في لبنان وكل قطر عربي : فإذا كان شعب فلسطين يجد نفسه في تناقض مع دولة اسرائيل — القائمة بدعم من العنصرية الصهيونية والامبريالية — تناقض وحيد مباشر ، فان هذا التناقض يكرّس المرحلية في نضال شعب فلسطين التي تضع هدفاً بعيد المدى لها هو التحرير .

وإذا كان التحرير أولى مهمات نضال شعب فلسطين وأبرزها ، فانه بما له من ارتباط بكل قطر عربي — وخاصة بعد احتلال اسرائيل لأجزاء من أرض مصر وسوريا وبقية فلسطين ، وكون اسرائيل تهديداً للبنان وكل قطر عربي — إنما يفرض وحدوية النضال العربي الثوري ، ويرسيها فوق أسس علمية ثابتة يمكن التعبير عنها بالتكامل بين القطرية والوحـدوية القومية .

إن هذا التكامل يجب أن يأخذه النضال الثوري في لبنان وكل قطر عربي بعين الاعتبار : فإذا استهدف حل التناقض الأول الخاص بكل قطر عربي ، فإنما ليساعد في حل التناقض الثاني ، وهو بذلك يكون نضالاً ثورياً علمياً يأخذ بواقع كل قطر لا ليجمد عنده بل ليطوّره في إطار النضال الوحدوي الثوري وفي اتجاهه .

● ● العلاقة بين
القطرية والوحدوية

إن مرحلية في النضال العربي تبرز ضرورتها الآن ؛ مرحلية في تحقيق مبادىء حركة الثورة العربية ، مرحلية تحضر واقع الأقطار العربية المتعددة والمتخلفة في واقعها الاقتصادي والسياسي والدستوري ، تحضره لتلاق وحدوي هو طبيعة وجودها وحقيقة كيانها .

مرحلية النضال هذه ، افترضتها حركة الثورة العربية على اعتبار انها تشمل أقطاراً مختلفة في تطوّرها الاقتصادي والسياسي ، خلال الفترة التي فرضت عليها أشكال الاستقلال الحالية . فالأقطار العربية من شواطىء الأطلسي إلى شواطىء الخليج العربي تتنوّع في واقعها الاقتصادي وتتفاوت في وعيها وواقعها السياسي ، فإلى جانب واقع الاقطاع البدائي القبلي في بعض الأقطار العربية، توجد نظم اقتصادية تقف على أبواب المرحلة الرأسمالية، وإلى جانب النظم الديمقراطية في بعض هذه الأقطار ، توجد نظم بدائية في الأقطار الاخرى ، من مثل النظام العشائري القبلي .

كما ان الوضع الحضاري يتفاوت من قطر إلى قطر . فبعض هذه الأقطار موغل في العادات والتقاليد الرجعية ، والبعض الآخر متقدم ، إلى حد ، في العادات الحضارية . إلى جانب التحضر الذي نراه نوعاً ما في لبنان ومصر وسوريا وبعض دول المغرب العربي وغيرها ، توجد أقطار ما زالت توغل في البداوة مثل المملكة السعودية وبعض الامارات العربية وغيرها .

إن الأقطار العربية تتفاوت سياسياً :

فهناك أقطار مستقلة وأقطار متحرّرة وأقطار ما زالت في ظل استعمار قاس يحاول طمس شخصيتها(١) . ان التفاوت في الاستقلال والتحرر ، سببه التفاوت في الأوضاع السياسية وفي النمو الاقتصادي ، الأمر الذي سبّب تنوعاً في معطيات وقضايا كل قطر ، حتى باتت الشعارات التي انتهى من رفعها قطر من هذه الأقطار في مرحلة معينة ، تعتبر شعارات تقدمية جداً بالنسبة لقطر آخر . مثال ذلك : الحكم الجمهوري البرلماني الذي انتهى من رفعه لبنان دستورياً يعتبر ، دستورياً أيضاً ، في بلد كالاردن والسعودية شعاراً متقدماً . الأخذ بالمبدأ الاشتراكي من جانب بعض الدول العربية ، يعتبر في بلد كلبنان أو الأردن أو غيرهما شعاراً متقدماً أيضاً .

إن اختلاف الواقع الاقتصادي من قطر عربي إلى آخر ، واختلاف مستوى التطوُّر السياسي أيضاً سبّبا تنوُّعاً في قضايا كل قطر عن قضايا القطر الآخر ، هذا الاختلاف حتّم مرحلية في النضال الوحدوي على اعتبار أن القطرية حقيقة واقعة .

ماذا تعني المرحلية ؟

المرحلية في النضال هي صيغة سياسية لتحقيق هدف استراتيجي ، انها تعبير عن الأخذ بتحديد الأهداف الاستراتيجية والنضالية ، بعيداً عن الفهم الغيبي لها . والاستراتيجية توجب تحديد الهدف المباشر في مرحلة معينة ، وبالتالي وضع خطط لهذه المرحلة تتمشى عليها حركة ما في نضالها . والمرحلية تفترض النضال لتحقيق ذاك الهدف وتطبيق تلك الخطط وتنفيذها بكل ما تحتاج اليه من رفع شعارات وفتح معارك تكتيكية .

(١) ارتريا العربية المحتلة من اثيوبيا .

والمرحلية ، في حركة الثورة العربية ، نضال وحدوي مخطط ، يراعي أوضاع القطر الاقتصادية وقضاياه الخاصة به ، ومستواه السياسي ، فيرفع الشعار الملائم لتلك الأوضاع وذاك المستوى ، دون خروج عن شعارات حركة الثورة العربية ككل ولا عن أهدافها البعيدة التي تتجلى في كل الأهداف التفصيلية المرحلية ، معنى هذا : انه عندما تخوض حركة الثورة معركة ضد التحالف الاقطاعي ـ الرأسمالي في لبنان ، أو معركة من أجل إسقاط الملكية في الأردن أو السعودية أو معركة من أجل تحرير فلسطين وارتريا ، إنما تحضر لبنان والأردن والسعودية وفلسطين وارتريا لهدف كبير بعيد، ألا وهو الوحدة العربية بشكل عام ، الوحدة المتكاملة .

لن تكون المرحلية نضالاً يجمد عند كل قطر على حدة ، لأن النضال المرحلي يأخذ في حسابه دائماً وجود النضال الوحدوي العام .

هذه المرحلية في النضال تبدو كأنها محتمة على النضال الوحدوي ككل ، وحتميتها ترجع لوجود القطرية . هذه القطرية التي تفرض ازدواجية في وجود الأمة السياسي .

ووجود الأمة السياسي إنما يفترض وجود تلك الصيغة السياسية الواحدة ـ الدولة ـ التي تسيطر على بقعة جغرافية واحدة ـ الوطن ـ يسكنها تجمعُ بشري قابل بهذه الصيغة ـ الشعب ـ . الأمة هي : شعب ، ووطن ، ودولة .

بالنسبة للأقطار العربية . أين الشعب ؟ أين الوطن ؟ أين الدولة ؟ وبشكل أوضح : كل قطر عربي له هذا الوجود السياسي الذي عبّرنا عنه . والأقطار العربية مجتمعة سيكون لها هذا الوجود السياسي الذي عبرنا عنه أيضاً ، والذي تعمل له حركة الثورة العربية .

وهكذا يفاجأ الفرد العربي بازدواجية في الوجود السياسي : وجود القطر

سياسياً ، ووجود الأمة العربية ككل ، وجود قومي اقتصادي وسياسي ، ويحار المناضل لأي من الوجودين يولي مواطنيته أو يولي حسه الوطني أو القومي . انها ازدواجية ولاء .

وهنا وجدت الحركات الشعوبية ، والقوميات الضيقة مناخاً تنمو فيه ، فاستغلت هذه الأوضاع القطرية كواقع دستوري وسياسي ، وأخذت تبني نظريات قومية وكلها تنحو لتكريس واقع كل قطر على حدة (الفرعونية ـ الفينيقية ـ البابلية والاشورية) ، أو كل مجموعة من الأقطار على حدة (القومية السورية ـ ونظرية الهلال الخصيب ـ الشمال الافريقي ـ الدعوة المتوسطية) .

ويرد السؤال الآن : الوطنية هي القومية أم ماذا ؟؟ الواقع ، ان الوطن الذي استكمل وجوده القومي من وحدة شعبه إلى وحـــدة دولته إلى وحدة البقعة الجغرافية ، إنما تكون فيه الوطنية هي القومية ، على اعتبار أن الوطن في هذه الحالة وجود قومي متماسك . والحس الوطني هنا إنما هو حس قومي . الحال هي هكذا في فرنسا مثلاً : فرنسا وجود قومي متماسك موحدة الأرض والشعب والدولة ، لا فرق فيها بين الوطنية والقومية ، الحال هي نفسها في بريطانيا وفي أكثر دول العالم التي اكتمل وجودها القومي .

وبالنسبة للشرق العربي : المفترض أن تكون كل تلك الرقع الجغرافية والجماهير المتفرقة والدول المستقلة في الأقطار العربية ، المفترض في رأي حركة الثورة العربية أن تكون كلاً قومياً هو : الوطن العربي ويشمل كل تلك الأراضي في أرض واحدة ، وكل تلك الجماهير في شعب واحد ، وكل تلك الدول في دولة واحدة .

ويبرز الآن هنا ان القومية هي غير الوطنية في الشرق العربي . الوطنية حس قطري . القومية حس قومي نحو الوطن العربي . الوطن « القومي العربي »

يضم كل الأقطار العربية ، إذن القومية العربية تضم كل الوطنيات القطرية العربية ، القومية هنا أرفع درجة من الوطنية وليست مساوية لها كما رأينا سابقاً في حال فرنسا وانكلترا .

وهنا تكمن المشكلة الكبرى التي على حركة الثورة العربية حلها ، يجب ان تتساوى الوطنية بالقومية ، لا بد ان تلتقي الوطنية بالقومية ، ان وضع القومية ارفع من الوطنية وضع شاذ لا يمكن ان يبقى ، يجب ان يزول ويجب ان تناضل حركات الثورة لازالة هذا الوضع الشاذ .

كيف يمكن إزالة هذا الوضع الشاذ ؟؟

إن المرحلية في النضال هي لأجل إزالتها : انها لا تنسف الوطنية القطرية نسفاً لتقفز قفزاً إلى الوحدوية ، بل تتخذ من الوطنيات القطرية جسراً ينتهي إلى الوحدوية أو القومية .

وفي هذا المجال يمكن تصنيف أقطار الوطن العربي بالنظر إلى أوضاعها السياسية والواقع الذي تعيشه من جميع النواحي الحياتية كما يلي :

أولاً — أقطار لم تصل إلى المرحلة الوطنية ولم تستقل بعد (مثل الأقطار المستعمَرة) فلسطين وارتريا وبعض الخليج العربي .

ثانياً — وأقطار استقلت ولم تستكمل المستوى الوطني بعد (مثل لبنان) . أو انها استقلت وتحرّرت ولم تركز وتنظم وتصفى تصفية ثورية صحيحة.

ثالثاً — أقطار وصلت إلى مستوى الوطنية وتعدته (مصر وسوريا سابقاً في مرحلة الوحدة) .

ففي حال الأقطار التي لم تستقلّ بعد ، لا بد من خوض معركة استقلالية للوصول إلى مرحلة الوطنية ، معركة استقلال وتحرّر .

وفي حال الأقطار التي استقلت ولم تستكمل مستوى الوطنية ، لا بد من خوض معارك استكمال الوطنية على صعيد الدولة القطرية الواحدة .

والأقطار التي استقلت ولم تركز وتنظم مستواها الوطني ، لا بد من خوض معارك تركيز وتنظيم واستقلالية وتحرُّر وتقدمية ، أي تعميق مستوى الوطنية فيها .

وبالنسبة للجمهورية العربية المتحدة سابقاً، كانت تعتبر حالة خاصة جداً بين أقطار الوطن العربي :

أولاً — سوريا ، قبل أن تلتقي بمصر في وحدة الجمهورية العربية المتحدة، دأبت فيها حركة الثورة العربية على تعميق مستوى الوطنية وتنقيته كي يوضع حجر زاوية في بناء الوحدة العربية . وقد حصل هذا .

ثانياً — مصر ، قبل أن تلتقي بسوريا في وحدة الجمهورية العربية المتحدة ، استطاعت حركتها التقدمية بقيادة عبد الناصر أن تدفعها ، وبشكل خاص من ناحية سياسية ، إلى مستوى يخولها أن تتعدى وضعها الوطني إلى وضع قومي ، مع مراعاة الفرق بينها وبين سوريا يومذاك (١) .

فبالنسبة للجمهورية العربية المتحدة يومذاك التي كانت تعتبر المثال الأول لمحاولات التوحيد العربي ، كانت المعارك التي يجب أن تخاض ، يجب أن تستهدف تعميق مستوى الوطنية — على اعتبار انها كيان اتحادي له صفة قطرية خاصة به — لكن تشكلها على صعيد وحدوي من سوريا ومصر كان يجب أن يحطم حلقة الرعب التي قد تخيف القطر عندما تطرح أمامه قضية

(١) نأخذ تجربة الوحدة من ناحية نظرية فقط . لكن هذه التجربة تحتاج الى دراسة مستقلة تستهدف كشف مواقع الخطأ او الصواب فيها ، ومواقع الخطأ أكثر من مواقع الصواب ان بالنسبة لسوريا او لمصر يومذاك .

التوحيد مع قطر آخر ، فتكون مهمتها بهذا قومية أكثر منها وطنية ، بمعنى ان واجب الجمهورية يومذاك كدولة قطرية موحدة ، كان إثبات إيجابية التوحيد بالنسبة للقطرين معاً : إظهار ان التوحيد ليس على حساب قطر دون الآخر ، بل هو إنعاش للقطرين معاً في اطار وحدوي جديد . على حساب كيان قطر دون الآخر بل لحساب الكيانين معاً ولبروز الكيان الاتحادي الذي يجب أن يضم الكيانات القطرية كلها .

المهم : ان مرحلية النضال تفترض :

أولاً — معارك استقلالية في الأقطار المستعمَرة .

ثانياً — تصعيد حركة الثورة في الأقطار المتخلفة عن مستوى الوطنية مثل لبنان، وذلك في اتجاه استلام السلطة وتعميق المستوى الوطني لحساب المستوى الوحدوي .

أثبت الواقع أن المعارك الاستقلالية تخاض ، ثم يأتي الوضع الوطني ، ثم هذا الوضع الوطني يوصلنا إلى المرحلة النضالية الثانية ، وهي تدعيم هذا الوضع الوطني بكل معطياته الاقتصادية والثقافية والسياسية في وحدة وطنية جماهيرية ، ثم تأتي المرحلة الثالثة في تعميق هذا « المستوى الوطني » لوضعه في خدمة « البناء الوحدوي » .

قد يكون منطقياً جداً هذا التقسيم الهندسي ، في زمن مضى وقبل أن تصبح حركة الثورة العربية حقيقة إيجابية واقعة . فنقول مثلاً : نحن الآن في مسقط وارتريا ، علينا أن نخوض معارك استقلالية ثم نمرّ بالمرحلة الثانية و ... حتى نصل إلى المرحلة الوحدوية .

لكن بعد أن أصبحت الحركة الوحدوية حركة ثورية حقيقية حية إيجابية ومتطوّرة إلى الأمام قد يكون أصبح من الممكن اختصار مرحلة أو مرحلتين

في الطريق إلى مرحلة تعميق الوطنية .

كيف يتم الانتقال من الوطنية إلى الوحدوية ؟

الانتقال من الوطنية إلى الوحدوية يعتمد على أمرين :

١ — ان تعميق الوطنية الصحيحة في كل قطر يفترض اكتشاف الحقيقة الوحدوية ، خاصة إذا كانت تخوض معارك هذا التعميق حركة حقيقية للثورة ، تشكل بداية أو تلاقياً مع حركة الثورة العربية .

٢ — تلاقي الاستعدادات الثورية التي تخلقها حركة الثورة العربية ، في كل الأقطار العربية .

ان ما نعنيه بتلاقي الاستعدادات الثورية في كل قطر ، وما نعنيه بنضال « التكامل الوطني » يقطعان الطريق على التمدد القطري الجامح من قطر إلى قطر .

فعندما يحصل تحقيق الوجود الوحدوي للأمة العربية على صعيد هذا التمدد الوطني القطري الجامح ، يكون الانتقال من الوطنية إلى الوحدوية قد تم على صعيد استبدادي :

مثال ذلك :

الذي وحّد المانيا هو بروسيا ، هذا إلى جانب وجود ضرورات التوحيد الموضوعية في كل الولايات الالمانية يومذاك من حروب وواقع اقتصادي . ولقد استبدت بروسيا الولاية بالمانيا ، حتى سميت المانيا كلها باسم هذه الولاية « بروسيا » زمناً طويلا . ان التمدد الوطني من بروسيا في جسم المانيا بكاملها ، سيطر على المانيا كلها وخلق وجودها القومي ، لكن لم يتمتن هذا الوجود جيداً لأن كل ولايات المانيا لم تشترك في إيجاده .

من هنا تبدو ضرورة وجود حركات الثورة في كل الأقطار العربية لتتحمل مسؤولية النضال الوطني والوحدوي وصياغة مستقبل الأمة العربية وتحديد أُطـره :

– فعندما تتحمل حركات الثورة مسؤولية توفير استعدادات ثورية جماهيرية في كل الأقطار وعمليات تطوير لظروف القطر وبالتالي تعميق واقعها الوطني ، فان مثل تلك الأقطار تتلاقى في وحدة اتحادية عربية شاملة متماسكة صفتها البارزة الثورية والديمقراطية المتكاملة بين قطر وقطر .

أما عندما تتحمل هذه المسؤولية دولة قطر عربي منفردة ، إنما تقوم بعملية تمدد وتسلُّط من قطر على آخر بدوافع اقتصادية استغلالية . ان هذا النوع من الوحدة يتناقض مع الثورية في الأقطار العربيـة ويتناقض مع الديمقراطية المتكاملة بين هذه الأقطار .

ان وحدة الحالة الأولى تأتي وحدة معمقة تماماً وطبيعية تماماً ، لأنها اعتمدت تكاملاً وحدوياً واعياً وتلاقياً شعبياً وديمقراطياً على أساس تعميق وطنية كل قطر . ويكون التكامل الوحدوي قد حدث بشكل علمي ، هذا الشكل الذي يمكن أن نسميه التكامل الاتحادي .

بينما تأتي وحدة الحالة الثانية استبدادية وقسرية ، عن طريق ضغط دولة قطر على أقطار اخرى .

إن المرحلية في النضال إذن يمكن تحديدها في نقاط هي :

– خوض المعارك الخاصة بكل قطر على اعتبار ان خوض هذه المعارك هو استكمال لمستوى الوطنية القطرية : من مثل خلق وحدة جماهيرية وطنية في لبنان وتدعيمها وتطويرها وتحرير لبنان من جميع أشكال السيطرة الأجنبية الاقتصادية .

– تطوير الأقطار المستقلة والمتحرّرة تماماً بحيث تصبح جديرة بأن تكون حجر زاوية في بناء الوجود الوحدوي العربي .

– بلورة الشخصية القطرية للأقطار التي اعدمت شخصيتها هـذه (كفلسطين) والتي تُهدَّد في إعدام شخصيتها كدويلات الخليج وارتريا في افريقيا وهي كلها تطالب بإبراز هذه الشخصية دستورياً على صعيد قطري مستقل ومتحرّر أولاً .

– بعد السير في درب « تعميق الوطنية » تصبح إثارة موضوع الوحدة العربية واجباً بصورة جدية ، ويصبح العمل لها باستمرار واجباً على اعتبار ان أقطاراً عربية اخرى أصبحت في مستوى تحقيق « تكامل وحدوي » أي ان تعميق وطنية تلك الأقطار أكّد ضرورة وجودها الوحدوي الطبيعي ؛ فتكون الوطنية القطرية الصحيحة إنما قاربت أن تكون هي الوحدوية نفسها ، لأن الوطني الصحيح لا يعقل إلا أن يتعرّف إلى الوجود الطبيعي لقطره وهويته الوحدوية .

– وفي مرحلة التكامل الوحدوي لا يفترض أن يجذب قطر قطراً آخر بقدر ما يفترض أن يتكامل قطر مع قطر آخر ، وهذا استبعاد للتمـدد الاستبدادي أو التحقيق القسري للوحدة : هذه قد تكون حال الجمهورية العربية المتحدة قبل سقوط الوحدة : ففي مصر فهم البعض الوحدة مع سوريا امتداداً مصلحيـاً في سوريا . وقفزوا قفزاً في تفهـم وجود مصر الوحدوي ، ولم تتعمق المرحلة الوطنية إلى درجة الوعي الوحدوي جماهيرياً كما حصل في سوريا يومـذاك ، مصر اعتمدت في جسم الجمهورية العربية المتحدة ، تمدداً قطرياً عن طريق الأجهزة العسكرية والسياسية . رغم رغبة عبد الناصر إقامة علاقات متوازنة بين مصر وسورية ، إقليمي الجمهورية . ولم تستطع قوى كثيرة فاعلة في مصر مواكبة وعي عبد الناصر

المتقدم وحدوياً ، الأمر الذي أضعف مرتكزات الوحدة في مصر . كذلك سوريا فانها دفعت بنظرة غيبية تجريدية وتلبية لمصالح الطبقة الحاكمة وما تمثله من قوى اقتصادية يومذاك ، لتتخلى عن واقعها القطري لفرضية نظرية هي الوحدة الكاملة دونما مرور في مرحلتي « تعميق الوطنية » وبدء « التكامل الوحدوي » ، هذا الوضع إن في مصر أو سورية سهّل نجاح المؤامرة على الوحدة .

ويتضح من كل الذي سبق ان المرحلية المقصودة هنا ، هي مرحلية نضال في تحقيق أهداف حركة الثورة العربية في كل قطر ، وفي الوطن العربي كله . إذ ان حل التناقض الخاص بكل قطر عربي ليس لالغاء القطر بل لجعله يتكامل في اقتصاده وواقعه الوطني المعمق مع قطر آخر . وهنا يكون حل التناقض الخاص بكل قطر هو حل التناقضات بين قطر وقطر .

عند ذلك يعي الوطنيون القطريون حقيقة وطنيتهم وطبيعة منبع ومصب هذه الوطنية التي هي حركة الثورة العربية . وعندما تتلاقى الاستعدادات الثورية في أقطار الوطن العربي ، بعد خوض كل معارك « تعميق الوطنية القطرية » وتحقيق التكامل الوحدوي ، يومذاك سيشهد العالم ولادة الدولة العربية الواحدة ، دولة الجمهورية العربية الشعبية الاتحادية ، لأن الوحدوية القومية لا يخطىء أن يكتشفها من عمّق في نفسه وطنية القطرية الصحيحة .

• • • تحديد
التناقض في لبنان :

يمكننا بناء للتناقض في داخل كل قطر عربي ، أن نحلل الوضع في لبنان لنجد أين هما قطبا التناقض اللذان يتحكمان في أوضاعه الاقتصادية والسياسية وتطورها .

ولبنان الذي نأخذه في نطاق أي تحليل هو لبنان ربع القرن من الاستقلال[١] هذه المرحلة التي ساعدت في قيام تراكمات اقتصادية وسياسية واجتماعية خاصة به . أما المرحلة التي سبقت عام الاستقلال ، أي التي سبقت عام ١٩٤٣ ، فكان لبنان يعيش في ظروف عامة متشابهة مع أي قطر عربي آخر تقريباً . ولم تكن له شخصية مستقلة ، إلاّ بعض أبعاد خاصة به فرضتها الدول الكبرى يومذاك ، وبالذات بريطانيا وفرنسا ، في خططها لمواجهة حكم الامبراطورية العثمانية . ولقد كانت تلك الخطط مقدمة لمنح لبنان الاستقلال، كي تنقله من سيطرة الاستعمار التركي إلى سيطرة الاستعمار الغربي ، ثم لتمنحه الاستقلال وتترك مجالاً لتراكمات خاصة به تكون في صالح الغرب ككل وليس في صالحه هو .

ولقد حاول الغرب في ذلك استغلال واقع لبنان الجغرافي ، ثم تنوّعه البشري ، ليخلق منه وجوداً مرتبطاً ارتباطاً كلياً بالاقتصاد الرأسمالي العالمي .

---

(١) من منتصف الأربعينات إلى بداية السبعينات .

هذا الارتباط بالصناعة العالمية ، وبأسواقها المالية والمصرفية ، كان سبباً في قيام نظام حكم لحماية هذا الارتباط نفسه . ولهذا تشكل التناقض في لبنان خلال ربع القرن هذا من الاستقـلال بشكل واضح . وبرز في قطبين رئيسيين هما :

القطب الأول :

فلاحو لبنان الذين ما زالوا يشكلون كثرة جماهيرية ، وطبقته العاملة التي بدأت تتسع داخل قطاعي الصناعة والخدمات ، وسائر منتجيه الكادحين ، وهم من بذل جهداً متعباً أكان يدوياً أم عقلياً ، دون أن يكون في مركز استغلال واستثمار لجهد الغير .

القطب الثاني :

الاقطاعيون السياسيون الذين اضطروا ، بعد مرور ربع قرن من الزمن على بداية واقع الاستقلال ، لتحالف مع قوى جديدة هي القوى التي افرزها التحويل الاقتصادي للبنان من واقع زراعي ساد فترات الحكم الاقطاعي في مراحله المتعددة حتى بدايات الاستقلال ، إلى واقع يتحكم به اقتصـاد الخدمات بشكل رئيسي : تلك القوى التي أفرزها هذا التحول هي فئة رأسمالية تملك قدرة مالية غير محدودة .

هذا التحالف قبل به الاقطاعيون ، لأنه يبقي لهم على امتيازاتهم في الحكم والسيطرة السياسية ، وقبـل به الرأسماليون لأنه يحمي رأسمالهم ويوفر لهم الأرباح ، عن طريق إبقاء نظام الحرية الاقتصادية .

ان التناقض بين هذين القطبين بدأ يتعاظم ويتطور ويتخذ أشكالاً أكثر وضوحاً في الحقل السياسي منها في الحقل الاقتصادي ، لاعتبار رئيسي هو ان التحالف الاقطاعي ـ الرأسمالي (وهو القطب الثاني في التناقض) كان

يجد أن معاركه الرئيسية هي في الدفاع عن نظام الحكم في لبنان ، هذا النظام الذي وجد طبقاً للبنيات الاقتصادية ولحماية هذا التحالف نفسه .

ونجح هذا التحالف في أن يجعل هذا النظام مقدساً قدسية الوطن ذاته ، لا مجال لتبديله أو تعديله لأن أي تبديل له إنما هو استغناء عن كيان الوطن بالذات . هذا هو ادعاء التحالف وسلاحه !

من هنا ، كانت عهود الاستقلال كلها تستنجد بقدرات داخلية وأجنبية لحماية هذا « النظام ـ الكيان » من تهديد عربي وهمي ، ولهذا كانت أبرز المعارك التي عبرت عن التناقض بين هذين القطبين هي ضد حلف بغداد البريطاني ، ومشروع الدفاع المشترك الأميركي ، والحماية العربية الرجعية العميلة التي أرادها التحالف الاقطاعي ـ الرأسمالي عام ١٩٥٨ ، من جانب العراق الملكي ، وغيرها من أشكال الحماية التي تقع كلها في دائرة السياسة الامبريالية العالمية التي كانت بالتعاون مع حلفائها في لبنان تفتعل وجود نوع من التهديد لكيان لبنان من جانب البلدان العربية المتقدمة . لكن هـذا الافتعال كان يسقط لتتضح حقيقة أساسية هي ان التهديد هو لنظام الحكم الاقطاعي والسياسي ، ليس من الخارج ، بل من الداخل ومن القوى التي بدأت تجد مصلحتها في هدم النظـام وإسقاط التحالف الاقطاعي ـ الرأسمالي .

ولقد اضطر هذا التحالف للعب ورقته الأخيرة وذلك لانقاذ ذاته ونظامه ، فمهّد لعناصر عسكرية لاستلام السلطة تحت راية الاصلاحية الوطنية التي جسدها التحالف في الشهابية ، التي ليست في الواقع إلاّ الحماية العسكرية للنظام السياسي ، نظام الحكم الذي يضمن ليس كيان الوطن وإنما كيان التحالف الاقطاعي ـ الرأسمالي نفسه .

ولهذا خففت الشهابية من حدة الأخذ بخطة افتعال وجود التهديد العربي

الوهمي « للكيان » من الخارج ، فبدأت تحالفات واسعة مع دول عربية أبرزها الجمهورية العربية المتحدة يومذاك ، لكنها انكبت على الداخل تضرب الحركات الوطنية والأحزاب التقدمية تارة ، وتحاول استيعابها وامتصاصها طوراً ، وذلك بعد أن تبين لها مع أحداث ١٩٥٨ أن تلك الحركات والأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية هي التعبير الوحيد عن معارضة النظام الذي أقامه التحالف الاقطاعي – الرأسمالي ، بينما أتت هي – الشهابية – لحمايته .

ولم يفهم هذا التحالف عبر عهود الاستقلال كلها القضايا الوطنية والعربية ، إلاّ من خلال مصالحه وضرورات بقائه . ففهم قضية شعب فلسطين ، وإقامة الاستعمار اسرائيل ، من الزاوية نفسها التي فهم منها مصالحه وحسابات الربح والخسارة في وجوده ، وقرّر أن أية مشاركة في الاستعداد ، أو الدعم ، أو التحرك ، لضرب اسرائيل إنما هي تهديد للكيان – النظام ، وبالتالي فرض هذا النظام هدنة امتدت لتصبح سلاماً دائماً هو في الواقع سلام لاسرائيل وللطبقة الحاكمة باسم التحالف ذاته .

بل ان اسرائيل بالنسبة للتحالف الاقطاعي – الرأسمالي لم تكن أشد خطراً ، وهي القوة العدوانية الواقعية ، من « الخطر العربي » المزعوم الذي استعمله التحالف كتهديد دائم « للكيان – النظام » واستمرّ في استجداء العون والدعم للحماية منه .

وقد تكون أدمغة التحالف الاقطاعي – الرأسمالي في كل ذلك ، تعتمد على نقطة أساسية في تنفيذ مخططاته تلك هي وجود لبنان في منطقة عربية مترامية الأطراف « كواحة حضارة وسط صحراء قاحلة » على حد قول أصحاب تلك الأدمغة ، الأمر الذي سبّب عقدة نقص كيانية أورثت ما سمي انعزالية لبنانية تبرّر القول بالتحالف ونظامه وكيانه. لكن تفكير

هذه الأدمغة مردود ، لأن ذاك التحالف لا يريد للبنان أن يشعر بمثل تلك العقدة وسط دول عربية رأسمالية رجعية ، بينما يريد له ذلك وسط دول عربية تتجه اتجاهاً تقدمياً واشتراكياً . من هنا فإن عقدة النقص تلك يعاني منها التحالف الحاكم نفسه ، تلك المعاناة سببها الخوف على النظام – الكيان أمام موجات التغيير الثوري التي تجتاح المنطقة كلها .

ان كل هذه الخطط التي وضعها ونفذها التحالف الحاكم أفادت في إبراز التناقض وتوضيحه بين قطبيه : الأول تحالف الفلاحين والعمال وسائر المنتجين الكادحين ؛ والثاني تحالف الاقطاع والرأسمالية . وبقدر ما كان هذا القطب الثاني يتماسك ويرص صفوفه للصمود والدفاع عن نفسه ، أمام حركة الثورة في العالم ، بقدر ما اندفع القطب الأول في خط نضال وطني وطبقي ، فحقق مكاسب ساعدت في إنضاج الظرف الموضوعي للنضال الثوري .

ان نضج الظرف الموضوعي للنضال الثوري تمثل في وجه بارز من وجوهه في افتضاح أمر التحالف الحاكم ، وفشل خطة الخداع في الربط بين النظام والكيان ، وانكشاف حقيقة التناقض وعودته إلى حقيقته العلمية تناقضاً تحتياً ، هو التناقض الاقتصادي بين القطب الأول الذي يمثل القوى المستغلة (بفتح الغين) وبين القطب الثاني الذي يمثل القوى المستغِلة (بكسر الغين).

ان هذا الوضوح في التناقض لم يجعل النضال طبقياً بحتاً ، بل ان الصيغة التي منح بها لبنان استقلاله ، وبقاء هذا الاستقلال مرتبطاً بتلك الصيغة وبالتالي مرتبطاً بالذين منحوه الاستقلال الذي يجد التحالف حمايته فيهم ، ان تلك الصيغة تحتم النضال أيضاً نضالاً وطنياً . ان هذا النضال هو لتجاوز تلك الصيغة وجعل الاستقلال حرية كاملة لشعب لبنان ، بدل ان يبقى اتفاقاً عقد ، في يوم من الأيام ، بين التحالف الحاكم وبين الذين منحوه

الاستقلال أصحاب المصلحة في ذلك الاتفاق المعقود .

كان يمكن أن تكون هذه قواعد النضـــال الثوري قبل الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ . لكن مع قيام فصائل من شعب فلسطين المشرد ، ببدء الكفاح المسلح من أجل استرداد أرضه بعد أن فشلت أنظمة الحكم العربية في خوض ما قالت به دائماً منذ عام ١٩٤٩ واعتبرته حرباً مقدسة ضد اسرائيل والاستعمار ، مع الرصاصة الأولى التي أطلقتها تلك الفصائل وتطور الأحداث ، تحرك العدو الاسرائيلي تدعمه الامبريالية العالمية لتنفيذ خطة وضعت بدقة تقضي باحتلال ما تبقى من فلسطين ، واحتلال أراض عربية جديدة في محاولة تستهدف ما يلي :

١ ــ تحدي شعب فلسطين في وجوده وقدرته على البقاء نهائياً .

٢ ــ تحدي الأنظمة العربية المتحركة في اتجاه تقدمي واشتراكي بغية إخضاعها وجعلها تقبل بالوجود الاسرائيلي وتتحالف معه ، خاصة بعد أن استقطبت تلك الأنظمة تطلعات الجماهير وشدتها نحوها بشتى الوسائل ولفترة من الزمن ، وخاصة ظاهرة عبد الناصر .

٣ ــ تحقيق الأطماع التاريخية الصهيونية في التوسع والاستيلاء على الأراضي .

وليست مشاريع الحل السلمي ــ على أنواعها ــ إلاّ حلقة رئيسية في تحقيق هذه الأمور ، ولهذا فإن تلك المشاريع تشترط فيما تشترط إنهاء حركة المقاومة الفلسطينية وتحقيق سلام دائم مع اسرائيل كوجود معترف به من جانب العرب .

ان تلك المشاريع تستهدف ليس فقط ذلك ، بل ما هو أهم وأخطر وهو الحيلولة دون دخول الشرق الأوسط بكامله ، وخاصة شعوب الأقطار العربية ،

مرحلة الثورة المسلحة تحت تأثير تحدي العدوان الاسرائيلي من جهة ونجاح المقاومة الفلسطينية من جهة ثانية . لهذا فان جميع الأطراف القائلة بالحل السلمي والقابلة به إنما تطرح بذلك ، إلى جانب فرض « حالة استقرار » وإبقاء على اسرائيل ، إمكانية إنهـــاء كل احتمالات الثورة المسلحة أو التطلع اليها .

لكن الأمر أبعد من أن يعالج بهذه الذهنية ، لأن حمل السلاح ــ الذي باشره شعب فلسطين ــ قيمته في ما يمكن أن يوحي به ويولده من احتمالات ثورية لا في ما يمكن أن يكون رداً على اسرائيل والامبريالية فحسب . وأبرز تلك الاحتمالات تفجر الثورة المسلحة كلياً في المنطقة ، ليس بسبب ما أورثته أحداث حزيران فحسب بل بسبب نضج الظروف الموضوعية للنضال الثوري في المنطقة العربية كلها ضد اسرائيل ، وضد أنظمة الحكم الرجعية العميلة وتلك الأنظمة التي أنهكت النضال وجمدته ليوم قتال مع العدو ، فانتصر العدو وفشلت هي ، وضد صيغة تعايش سلمي عالمي تكون على حساب الشعوب وثوراتها ومصالحها .

بعد أحداث حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، أحست شعوب المنطقة انها الفرصة المناسبة للنضال ضد كل ذلك ومع تحرك حركة المقاومة الفلسطينية فوق أية أرض ضد اسرائيل ومن أجل تحرير الأرض الفلسطينية ــ العربية ، ومع الرد العسكري المتواصل في شتى الجبهات العربية في خطة الصمود والرد ، مع كل ذلك تنضج ظروف النضال الثوري وتتفجر ، ويبرز التلاحم الموضوعي بين تحرُّك شعب فلسطين لتحرير أرضه وتحرك شعب أي قطر عربي لدعم هذا التحرر عن طريق تصعيد النضال الثوري والاعداد له ، وهذا يساعد في تفجير الثورة في كل قطر عربي وبالذات في لبنان .

ان هذا التلاحم الموضوعي أوجد تلاحماً جدلياً بين النضال لتحرير الأرض

والنضال لتحقيق الثورة . وحالة التحرير والثورة واحدة ما دامت تهدف إلى الانتصار على الامبريالية واسرائيل والأنظمة والقوى التي تضع نفسها في تحالف معها حفاظاً على مصالحها .

ان التعبير الرئيسي عن حركة التحرير هو العمل الفدائي الفلسطيني الطليعة المسلحة لشعب فلسطين . والعمل الفدائي هو شكل متقدم من أشكال النضال لأنه عمل مسلح . والعمل المسلح هو العمل القادر على مواجهة القوى المضادة للثورة وكل أدواتها من اسرائيل إلى الامبريالية . وهذا العمل قد وضع الآن في أساس المشاكل اللبنانية محركاً لها أو مصعداً لها ، إنما ينمو لأن الجماهير تتجاوب معه ، لأنها تسمع صوته ، صوت مقاتليه .

ان العمل الفدائي في لبنان يهزّ مواقع التحالف الاقطاعي ــ السياسي الحاكم ، ومواقع السلطة ككل بنوعيها العسكري والمدني ، كما يهزّ مواقع اليمين واليسار خاصة بعد أن بدأ يغطي أوسع رقعة جماهيرية . لكن العلاقة بين العمل الفدائي وبين جماهيره ، وكل الجماهير في لبنان وأي قطر عربي ، لم تتحدد لا من جانب المناضلين اللبنانيين ولا من جانب الفدائيين أنفسهم .

ان جزءاً كبيراً من مرحلة النضال الحالية تنحصر في هذا الأمر : تحديد طبيعة العلاقة التي تربط بين العمل الفدائي وبين الجماهير وقياداتها ، تحديدها وتنظيمها ، وبالذات بين العمل الفدائي وأحزاب وتنظيمات العمل الوطني والتقدمي في لبنان .

وإذا نجح هذا التحديد والتنظيم فإن العمل الفدائي يصبح فعلاً خميرة التحريك الثورية في الوجود العربي كله وبالذات في الوجود اللبناني .

وما دامت الجماهير هي تلك الجماهير الثورية من فلاحين وعمال ومنتجين كادحين ، فان حركتها هي حركة الثورة بكل قواها واطاراتها المنظمة

في لبنان وكل قطر عربي . من هنا فالعلاقة بين العمل الفدائي والجماهير معناها علاقة بين حركة التحرير وحركة الثورة .

هذه العلاقة بين التحرير والثورة هي علاقة جدلية ، إيجابية ، فاعلة :

— فبقدر ما يجب على العمل الفدائي أن يتطور ليصبح أداة التحرير ، فإن الأحزاب والحركات والتنظيمات الثورية هي أيضاً يجب أن يتطور مستوى نضالها لكي تتمكن من تولي عملية الثورة .

— ان الجدلية بين التحرير والثورة لا تترك مجالاً للقول أيهما في البدء له الأسبقية : التحرير أم الثورة ؟ ان مثل هذا التساؤل تحريفي ؛ فكلاهما حركة جماهير ثورية ، فإذا كانت مهمة شعب فلسطين بقيادة طلائعه المسلحة هي تحقيق التحرير ، فإنه بذلك يحقق ثورته ويلعب دوراً رئيسياً في إطار الثورة في المنطقة العربية كلها . لهذا فان النضال الثوري الاشتراكي المتطلع لتحقيق الثورة في لبنان ، إنما يتيح للجماهير اللبنانية أن تلعب دورها في حركة التحرير . ولا يعقل ، بظروف النضال في المرحلة الراهنة ، أن لا يكون النضال التحريري نضالاً ثورياً ، وان لا يكون النضال الثوري الطبقي نضالاً تحريرياً .

— ان أي فصل بين التحرير والثورة ، إنما هو تحديد مهمات لا فصلها ، أما الوحدة فقائمة في معارك النضال الحالية المتداخلة المتلاحمة ، وفي أهداف الخطط البعيدة المدى أي في الأهداف الاستراتيجية لحركة الثورة العربية . من هنا فالقول بتأثير معارك التحرير على معارك الثورة قائم باستمرار وصحيح ، كالقول بأن النضال الثوري في لبنان وكل قطر عربي له تأثير على معارك التحرير ويلقي عليها ظلالاً وأضواء .

— ان هذه العلاقة الجدلية بين التحرير والثورة كفيلة بإنضاج الظرف

الموضوعي لتحقيق الثورة في لبنان ، كما توجد الحالة الملائمة للظرف الذاتي للثورة كي ينمو ويتبلور ويتصلب .

ان الظرف الموضوعي للنضال الثوري ، وهو ينضج ويتفاعل ، بفعل ذلك كله فلسطينياً ولبنانياً ، وبالتالي عربياً ، يحتاج إلى أن يتحرك الظرف الذاتي الثوري في اتجاهه يكمله ويطوّره . والظرف الذاتي للثورة هو القوى التي تحقق الثورة لأن لها مصلحة فيها ، وليست تلك القوى إلاّ قوى الفلاحين والعمال وسائر المنتجين الكادحين ، والجماهير الثورية كلها التي حققت وعيها الطبقي والثوري ، وقياداتها القادرة ، من أحزاب وحركات وتنظيمات متحالفة .

ان هذه الجماهير وقياداتها وهي تستند في نضالها إلى هذا الفهم للظرف الموضوعي ، تنطلق لتناضل من أجل حل التناقض الخاص بلبنان ، وهي بذلك تساعد في حل التناقض بين القطرية والوحدوية لتحقق وحدة الجماهير الثورية العربية .

هذه الجماهير وقياداتها لا بد أن تكون :

— **ثورية :** ترفض انصاف الحلول وأية صيغ إصلاحية ، وتجد أن تغيير النظام بكامله وتدمير سلطة الاقطاع السياسي المتحالف مع الرأسمالية ، هو الهدف المباشر الذي لا بد منه لقيام سلطتها . ثورية في هدف النضال ووسيلته أيضاً ، آخذاً في الاعتبار ظروف لبنان جغرافياً وبشرياً .

— **اشتراكية :** تعتبر أن وسائل الانتاج بكاملها هي ملكها ، فتأخذ بالنظرية الاشتراكية العلمية نظرية وتطبيقاً ، دون أن تنسى معطيات الواقع اللبناني ، والمعطيات اللبنانية البشرية والاقتصادية .

— **لبنانية :** تنطلق من واقع لبنان ، لبنان ربع القرن من الاستقلال فقط ،

الذي أورث تراكمات بشرية واقتصادية وثقافية واجتماعية خاصة به . هذه التراكمات تحتم التأكيد على صيغ نضالية لبنانية ، دونأن تحتم انفصالاً لبنانياً وطرحاً اقليمياً لهذه اللبنانية .

ان « اللبنانية » في النضال هي إحدى حتميات القطرية في المنطقة العربية ، هذه القطرية تجعل لكل بلد عربي شخصية قطرية يجب أن تطور لتكون في أساس شخصية وحدوية عربية شاملة . ان النضال القطري — في لبنان وكل قطر عربي — شرط لانتصار النضال الوحدوي الشامل . إذ ان أية وحدة عربية إنما هي وحدة علمية ، وهي حصيلة تلاقي الأقطار العربية وتكاملها اقتصادياً وبشرياً وتاريخياً وحضارياً في شكل جمهوري اتحادي تغنيه تجارب كل قطر عربي ومعطياته(١) .

(١) هذا الفصل « بدايات في استراتيجية الثورة » هو فصل من كتاب « بدايات العمل الثوري في لبنان — المنطلق والنظرية » للمؤلف ، صدر في طبعة أولى في تموز (يوليو) ١٩٧٠ ، وسيصدر الكتاب في طبعة ثانية قريباً .

الفصل الثاني

الخلفية اللبنانية - اللبنانية للصّراع

تشكل التناقضات اللبنانية – اللبنانية خلفية الحرب ومنبعها ، لذا فان تحديد هذه التناقضات أمر مهم ، بل الأمر الأهم لفهم الحرب اللبنانية بكل أبعادها . كما ان حدة تلك التناقضات يفسر الممارسات الشرسة المتبادلة ، بين طرفي الصراع ، من قتل وذبح وقطع أطراف وممارسات أُخرى متنوّعة عبّرت عن عمق الحقد والتوتر الدفين بين أبناء الشعب الواحد في لبنان . ورغم وجود تناقضات اخرى ، لبنانية – فلسطينية ولبنانية – عربية ، كان لها تأثير في مسار الحرب ، فان التناقضات اللبنانية – اللبنانية تبقى الأساس ، وتبقى أية تناقضات اخرى مضافة اليها ومكملة لها .

لا تفسر التناقضات اللبنانية – اللبنانية أحداث هذه الحرب فحسب ، بل تفسر أيضاً ما وقع قبلها من أحداث عنيفة ، قاتل اللبنانيون بعضهم بعضاً خلالها . من تلك الأحداث : حوادث العام ١٩٥٨ ، حوادث نيسان (ابريل) ١٩٦٩ ، حوادث أيار (مايو) ١٩٧٣ ، (وسيرد الكلام عن هذه الأحداث في سياق بحثنا هذا) .

من هنا تأتي أهمية إلقاء الضوء على هذه التناقضات اللبنانية ــ اللبنانية ، على الأقل بشكل يبرز أبعادها وملامحها .

ورغم سهولة تعداد الكثير من تلك التناقضات ، إلاّ أن حصرها يبدو صعباً ، وتنبع صعوبته من التفاوت بين الظاهر والمخفي من تلك التناقضات : إذ يبدو التناقض الاقتصادي أحياناً التناقض الرئيسي في حالة ، فتأتي حالة ثانية لتظهر ان التناقض الطائفي هو الأساس ، أو ان التناقض في المفاهيم الوطنية والقومية هو الأهم . كما يبدو أحياناً ان التناقض الطائفي هو السائد ، فاذا ما دققنا وبحثنا في العمق ، تبين لنا ان التناقض الاقتصادي هو التناقض الفعلي ، لكن جرى تشويهه أو الانحراف به ، أو انه غير واضح تماماً ، بل بقي تناقضاً مزدوجاً يبدو أحياناً لوحده وأحياناً كثيرة ملاصقاً لتناقض آخـــر .

ويمكن إيراد أربعة تناقضات رئيسية هي :

١ ــ التناقض الاقتصادي .

٢ ــ التناقض الطائفي .

٣ ــ التناقض في المفهوم الوطني .

٤ ــ التناقض في المفهوم القومي .

وتندرج تناقضات لاحقة بهذه التناقضات : فالتناقض الاقتصادي يولد تناقضاً آخر هو التناقض السياسي حول نظام الحكم ، والتناقض في المفهوم القومي يولد تناقضات اخرى بشأن العلاقة مع العرب ، والموقف من نضال شعب فلسطين .. الخ ، ولكننا نحصر موضوعنـــا في التناقضات الرئيسية الأربعة .

وسنتناول هذه التناقضات على النحو التالي :

مدخل تاريخي : يتناول التعريف بكيفية تكوين لبنان ، وبالذات تكون خصوصيته إن في مرحلة الحكم العثماني أو في مرحلة الانتداب الفرنسي ، ثم مرحلة الاستقلال . وهدف هذا المدخل هو الالمام السريع بكيفية تكون التناقضات الأربعة .

دراسة كل تناقض بحد ذاته : مع أمثلة تبين كيف تجسد كل تناقض في الواقع الملموس منذ ١٩٥٨ حتى الآن ، إذا لم يكن من قبل هذا التاريخ .

أشكال الصراع التي نتجت عن تلك التناقضات : وخاصة الصراعات المسلحة التي كان أبرزها الحرب الأخيرة .

مدخل تاريخي لتلمس تلك التناقضات

تظهر مراجعة تاريخ لبنان أن الحكم العثماني أبقى على الواقع الاقطاعي الذي كان سائداً في جبل لبنان ، في وقت كانت فيه بقية المناطق اللبنانية (بيروت وصيدا وصور وطرابلس والبقاع) ولايات تركية أو تابعة للولايات التركية . وكان من نتيجة هذا الوضع توزُّع السكان توزعاً طائفياً دينياً : فمعظم سكان الولايات التركية (الجزء الأكبر من الساحل اللبناني والبقاع) مسلمون سنة وشيعة . أما الجبل فمواطنوه مسيحيون ودروز وقلة من الشيعة . ولقد استمرّ هذا الوضع الطائفي حتى يومنا هذا ، مع بعض تغيرات لم تقلب الخريطة السكانية الطائفية ، وإنما أدخلت عليها بعض الاضافات والتعديلات الجزئية .

وأُعطي جبل لبنان بعض امتيازات أبقت لامراء الاقطـــاع سلطتهم ، وحافظت على الخصوصية الطائفية لسكان الجبل . ولقد شهد جبل لبنان في هذه المرحلة (القرن التاسع عشر) التناقضات الاقتصادية الاولى بـــين الفلاحين وأُمراء الاقطاع ، فظهرت عامية انطلياس في العام ١٨٢٠ ، كما

اندلعت في كسروان انتفاضة الفلاحين بقيادة طانيوس شاهين في العام ١٨٥٨ وكانت تطالب برفع رسوم الاعياد ورسوم أوراق الزواج التي كان الفلاحون يدفعونها للمشايخ ، ورفع التعدي والضرائب والسخرة ، وتوزيع الأموال الأميرية بمقتضى الاصول . ووصلت هذه الانتفاضة إلى حد هجوم الفلاحين على أُمراء الاقطاع المسيحيين الذين اضطروا إلى الرحيل عن كسروان ، واستعانوا بالاقطاعيين الدروز وبالامبراطورية العثمانية ، للقضاء على تلك الانتفاضة ــ الثورة ، التي لم يتم القضاء عليها إلاّ بإثارة الصراع الطائفي ، فوقعت فتنة طائفيــة مسيحية ــ درزية أغرقت حقيقة الحركة الفلاحية وأخمدتها بعد سنتين من انطلاقها في العام ١٨٦٠ .

وبعد الفتنة الطائفية تدخلت الدول الاوروبية ، فوضعت نظاماً سياسياً جديداً عرف « بروتوكول ١٨٦١ » كان الأساس للنظام الطائفي في لبنان . وقضى البروتوكول بتنصيب « متصرف » يعاونه مجلس إدارة من اثني عشر عضواً يمثلون كافة الطوائف ، كما قضى بأن تكون الوظائف الادارية العليا موزعة على الطوائف أيضاً . وأحياناً كثيرة كان يشغل تلك الوظائف أمير أو شيخ من العائلات الاقطاعية . وبذلك جمع نظام المتصرفية بين الطائفية والاقطاعية وركّزهما .

ومع معاهدة « سايكس ــ بيكو » عام ١٩١٦ تمّت ولادة هيكلية لبنان في وضعه الجغرافي الحالي ، وكرس الانتداب الفرنسي ، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، النظام الطائفي في السياسة والادارة .

فعلى الصعيد الجغرافي تم تخطيط الحدود ، وتحديد المناطق ، بشكل مكّن من إبقاء الكثرة المسيحية المارونية هي الأولى عددياً ، وتم الجمع بين جبل لبنان ومناطق الساحل من الجنوب إلى الشمال إلى البقاع ، (الولايات الأربعة) ، وأبقى الكيان الجغرافي الجديد على الواقع البشري الموزع بين

سنة المدن والسواحل ، ومسيحيي ودروز الجبل . أما الشيعة فبقيت أغلبيتهم موزّعة بين الجنوب والبقاع وبعض قرى الداخل في بلاد جبيل . ورغم تراجع الملكيات العقارية الكبرى في الجبل ، إلاّ أن الاقطاع السياسي ظل مسيطراً ، وبقيت العلاقات قائمة بين عائلات إقطاعية ورعاياها من الفلاحين العاملين في ملكياتها العقارية أو التابعين لها سياسياً . أما المدن والسواحل بشكل عام فبدأت تتكون فيها بورجوازية تجارية من بعض العائلات التي كانت لها امتيازات إن في عهد الامبراطورية العثمانية ، أو في عهد المتصرفية ، أو في عهد الانتداب . وفي عهد الانتداب بالذات أعطت فرنسا الامتيازات لعائلات مسيحية ، في حقـل الادارة والوظائف الكبرى وحتى في الحقل التجاري (الشركات التي كانت تتولى التصدير والاستيراد ، والمؤسسات التي كانت تتولى تقديم الخدمات لأجهزة الانتداب) ، الأمر الذي وطد القدرة الاقتصادية وبالتالي السياسية ، لهذه العائلات .

ومع المرحلة الاستقلالية (١٩٤٣) ، ولد الاستقـلال وحمل معه إثم التناقضات كلها من اقتصادية وطائفية وكيانية (نسبة إلى كيان) . فلقد تكرّس مع الاستقلال حكم العائلات الاقطاعية ، المتحالفة مع العائلات صاحبة الامتيازات التجارية ، وأتاح لها النظام السياسي الطائفي (رئاسة الجمهورية للموارنة ، رئاسة الحكومة للسنة ، رئاسة مجلس النواب للشيعة ، الحقائب الوزارية يراعى فيها تمثيل الطوائف وكذلك الوظائف كلها) ، ان تكون صاحبة السلطة الفعلية دون أن يكون عليها رقيب أو ينازعها وال أو منتدب . كما اتفقت فيما بينها ، كي تستطيع الحكم ، على صيغة لكيان لبنان . فبينما كان المسلمون يرون مستقبل لبنان في الوحدة العربية ، كان المسيحيون يرون هذا المستقبل ببقاء فرنسا أو باستمرار الولاء لها . وجاء الحل : لبنان كيان مستقل لا حماية أجنبية ولا وحدة عربية .

والواقع ان هذا الكيان كان متيناً بقدر متانة العلاقة بين رئيس الجمهورية

بشارة الخوري (أول رئيس بعد الاستقلال) ورئيس الحكومة رياض الصلح (أول رئيس حكومة بعد الاستقلال) ، فلقد تمكنا معاً من تكريس ميثاق وطني كان دستوراً واقعياً غير مكتوب ، موازياً لدستور ١٩٢٣ الذي لم يكن يعطي الطائفية اهتماماً كافياً ، ولم يكن يؤمن بالتالي مصالح زعماء الكتل الطائفية ، لذا كان لا بد من اتفاق على الطبيعة ، فجاء ميثاق ١٩٤٣ حصيلة اتفاق أصحاب المصالح في الحكم والسلطة .

وكل ما فعله الميثاق الوطني انه كرّس التناقض الاقتصادي أي عن طريق النظام السياسي ، عندما أبقى حكم المائة عائلة التي تعاقب ممثلوها على السلطة منذ الحكم العثماني حتى اليوم . وكانت القوانين توضع على أساس إبقاء حكم تلك العائلات .

ولم يحل الميثاق التناقض الطائفي ، بل تحايل عليه ، كي لا يبقى متفجراً . فقضى بتوزيع السلطة والوظائف ، ، والامتيازات بين الطوائف حسب حجمها البشري أو السياسي . وخفّف الميثاق من حدة الخلاف حول هوية لبنان ، وعلاقة هذا القطر مع محيطه العربي ، وأرجأ الخلاف حول : « أيّ وطن ؟ » إلى أجل آخر ، وان كان انضمام لبنان إلى الجامعة العربية قد مال بالتناقض لحله عربياً .

وهكذا ، عَبَرَ لبنان سنوات الاستقلال منذ العام ١٩٤٣ حتى اليوم ، يتقي تناقضاته بمعطف اسمه « الميثاق الوطني » ، لكن هذا المعطف بقي باستمرار معطفاً ولم يتحول إلى درع يقي لبنان تصاعد التناقضات ، بل كان الميثاق يتراجع أمام أيّ تصاعد لأنه أضيق من أن يتسع لها .

وزاد من قصور الميثاق أمام التناقضات ، النمو الاقتصادي الذي شهدته سنوات الاستقلال ، وبرزت على أثره رأسمالية لبنانية عمقت التناقض الاقتصادي . ورافق ذلك نموّ الوعي القومي العربي في المنطقة ، خاصة

بعد اغتصاب الاسرائيليين أرض فلسطين ، وانطلاق مسيرة عبد الناصر ، ووصل هذا الوعي إلى لبنان ، وتجسد في أحداث وحركات وتجمعات فتصاعد التناقض حول الهوية .

وشهدت سنوات الاستقلال أيضاً تزايد عدد الطوائف وتنامي قدرات بعضها ، بشكل لم تعد تتسع له صيغة الميثاق . وهكذا ، تصاعدت تلك التناقضات شيئاً فشيئاً ، وراحت تنفجر باردة أحياناً وساخنة أحياناً اخرى .

ففي العام ١٩٥٢ تفجّر التناقض الاقتصادي بشكل حاد ، بعد أن تردى حكم بشاره الخوري في الاستغلال والمحسوبية والرشوة ، واستثمار ثروات البلاد لصالح عائلة آل الخوري وعائلات حليفة لها أو قريبة منها ، إلى درجة ان شقيق بشاره الخوري ، وهو سليم الخوري ، عرف باسم « السلطان سليم » لما كان يمارسه من تسلط واستبداد وتصرُّف بالأموال العامة والوظائف . وقام كمال جنبلاط ، عبر « الجبهة الاشتراكية » بطرح مقولات اجتماعية واقتصادية ، وحشد لها جماهير تدافع عنها ، وتمكن مع سياسيين آخرين من منع بشاره الخوري من تجديد ولايته ، وجرى انتخاب رئيس جديد (كميل شمعون) ، الذي جاء تحت شعار مقاومة الفساد والرشوة والتسلط والاستغلال والاحتكار .

وفي العام ١٩٥٦ (العدوان الثلاثي على مصر) ، والعام ١٩٥٨ (وحدة مصر وسوريا) ، تصاعد المد القومي في المنطقة وبلغ التناقض حول المفهوم الوطني — الكياني ذروته . ففي العام ١٩٥٨ حمل قسم كبير من اللبنانيين السلاح لاسقاط حكم كميل شمعون بعد أن انحرف بلبنان غرباً ، ودعا إلى القبول بحلف بغداد وبمعاهدة الدفاع المشترك . لكن تفجر التناقض عام ١٩٥٨ ، أخذ طابع الخوف على الكيان . ففي الوقت الذي انتفض فيه الوطنيون والمسلمون ضد الأحلاف ، (رغم وجود عدد من الزعماء المسيحيين

معهم في ذلك ، وكانت نسبتهم ٣٠٪) ، فقد وجد المسيحيون في هذه الانتفاضة انحيازاً نحو الجمهورية العربية المتحدة ، وبالتالي تهديداً لكيان لبنان وبقائه مستقلاً . وهكذا تم الانحراف بالتناقض الوطني إلى تناقض طائفي ، تمت تسويته تحت شعار « لا غالب ولا مغلوب » .

وبسبب الصدمة التي أورثها انفصال الوحدة بين مصر وسورية في العام ١٩٦١ ، وهزيمة ١٩٦٧ ، تعرّض الخط القومي العربي لهزة عنيفة ، ووجد أصحاب الفكر الانعزالي ــ الاقليمي أنفسهم مرتاحين للحدثين ونتائجهما وما ترتب عنهما من إضعاف للقدرة العربية ، الأمر الذي يبقي لبنان في منأى عن تيارات الوحدة العربية أو يبقيه خارج تأثيراتها .

ولقد تجسّد التناقض الوطني ــ الكياني خلال السنوات التي تصاعد فيها مد جمال عبد الناصر في مصر والوطن العربي . إذ أن تنامي تياره خلق حالة خوف في لبنان لدى أصحاب الفكر الاقليمي ، ومعظمهم من المسيحيين ، وحالة ارتياح لدى أصحاب الانفتاح على الفكر القومي ومعظمهم من المسلمين. وكان يتم التخفيف من حالة الخوف أحياناً بمهادنة عبد الناصر ، وأحياناً باستجدائه مسالمة لبنان ، وأحياناً باستعداء الغرب عليه . وكان كل انتصار يحققه عبد الناصر (من صفقة السلاح إلى تأميم القناة إلى وحدة مصر وسورية إلى غيرها) يخلق شعوراً بالخوف والقلق لدى معظم المسيحيين في لبنان ، وإن لم يكن في محله .

وعندما انطلقت المقاومة الفلسطينية بعد منتصف الستينات ، وتنامت قدرتها في نهاية الستينات ، بدأت تشكّل عبئاً جديداً لا يقلّ وزناً عن عبء عبد الناصر ، وأصبحت مفجراً جديداً للتناقض الوطني والقومي ككل . وكانت أحداث ٢٣ نيسان (ابريل) ١٩٦٩ قمة التفجُّر هذا ، عندما وجدت السلطة اللبنانية نفسها مستعينة بالجيش ــ كممثل لتحالف الاقطاع

والرأسمالية التجارية الحاكم ــ تقوم بقمع تظاهرات شعبية انطلقت في صيدا وبيروت تدعو لدعم المقاومة ومساندتها .

كانت أحداث نيسان (ابريل) ١٩٦٩ خير دليل على تصاعد التناقضات ، على تنوعها ، في لبنان . فدعم المقاومة كان من جانب جماهير عريضة تضم في أكثريتها فئات كادحة وجدت في العمل الفدائي انتصاراً لها وقدرة وسنداً ، فأخذت جانب العمل الفدائي ودعمته . وفي الوقت الذي كانت السلطة والطبقة الحاكمة ــ تحالف الاقطاع والرأسمالية التجارية ــ تجد في العمل الفدائي تهديداً للاستقرار والازدهار الاقتصادي ، كانت الجماهير الكادحة تجد فيه حليفاً لها يلبي طموحها في تهديد تلك السلطة (التناقض الاقتصادي) . ومن جهة ثانية ، وجدت الأكثرية الوطنية المسلمة في لبنان في العمل الفدائي محط طموحاتها القومية ، بينما وجدت فيه الأكثرية المسيحية تهديداً جديداً لكيانها يكمل التهديد الذي شكله عبد الناصر حتى نهاية الستينات (التناقض الوطني ــ الكياني) .

والذي فعلته السلطة وطبقتها الحاكمة انها وجدت في التفاهم مع العمل الفدائي أهون الشرين ، ولهذا قبلت بتوقيع « اتفاق القاهرة » في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩ ، أملاً في تعطيل تناقضات كثيرة يكاد يفجرها عدم التفاهم معه . لكن هذه الاتفاقية لم تعطل تهديد العمل الفدائي المفترض للسلطة وطبقتها ، لهذا وجدت نفسها تقوم في العام ١٩٧٣ بقمع العمل الفدائي بقوة السلاح (أوامر الرئيس سليمان فرنجية للجيش اللبناني بقصف المخيمات الفلسطينية بالطائرات) أملاً في قمع التناقضات التي بدأت تهدد السلطة نفسها . لكن ذلك لم ينفع ، وبقيت التناقضات اللبنانية ــ اللبنانية تتصاعد ، وتعبر عن وجودها بأشكال وصيغ متعددة ، إلى أن تفجرت في نيسان (ابريل) من العام ١٩٧٥ ، وكانت الحرب طوال سنتين من الزمن .

يضعنا هذا المدخل التاريخي أمـــام تلك التناقضات كحقائق قائمة ، لا تصعب رؤيتها ، وإنما قد يصعب تحديدها ، وفصل واحد منها عن الآخر . وها نحن نحاول ذلك .

تحديد التناقضات اللبنانية ـ اللبنانية

أولاً ـ التناقض الاقتصادي :

تحول الاقتصاد اللبناني طوال قرن من الزمن من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد خدمات ، فأصبح إنتاجه الوطني موزعاً على الشكل التالي(١) :

٤٦ ٪ للقطاع التجاري ، ١٨،٦ ٪ للقطاع الزراعي ، ١٤،٨ ٪ للبناء والقطاع العقاري ، ١٢،٢ ٪ للقطاع الصناعي ، و ٨ ٪ للادارات العامة . أي ان قطاع الخدمات يشكل (٦٨ ٪) من الانتاج الوطني (قطاع تجاري ـ البناء والقطاع العقاري ـ الادارات العامة) ، وهذا يعني ان نمط التبادل والتوزيع والاستهلاك ـ إنتاج الخدمات الرأسمالي ـ سيطر على نمط إنتاج السلع المادية ـ صناعة وزراعة ـ . وهذا عائد إلى أن رأس المال التجاري المتوفر في السوق على شكل مال هو المسيطر ، وهو المخصص لأغراض التداول أي البيع والشراء .

والقاعدة الصحيحة هي أن يتولى رأس المال التجاري أو المالي ـ إذا صحّ التعبير ـ مهمة الانتاج ، أي أن يتحول إلى رأسمال سلعي صناعي . وهذا ما حدث في الغرب الرأسمالي ، وهو الذي شكل أساساً لقيام الاقتصـــاد الصناعي .

أما في لبنان فقد سيطر رأس المال على الانتاج السلعي ، بدل أن يسيطر

(١) دراسات بعثة ايرفد من كتاب « لبنان عند المنعطف » صفحة ٣٢ .

هذا الأخير عليه . وسبب ذلك عائد إلى ارتباط لبنان (وبالذات بيروت وجبل لبنان) اقتصادياً بالسوق الرأسمالية العالمية ، يصدر اليها ما تحتاج اليه ، ويستورد منها ما يحتاج اليه ، وما تحتاج اليه أيضاً المنطقة العربية . ولقد نتج من عمليات التبادل هذه تراكم في رأس المال المالي ، ثم استعماله في استملاك العقارات في الأرياف ، وهذا ما ساعد على نقل ملكية الأرض إلى أُسر مدينية ، وإلى أُسر بورجوازية مدينية وريفية في آن واحد .

من هنا تمّ تحوُّل الاقتصاد اللبناني من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد خدمات دون أن يمرّ في مرحلة الاقتصاد الصناعي الرأسمالي ، وقد سبّب هذا التحول عدم ولادة طبقة عمالية واضحة ، بل انه أبقى على الفلاّح محكوماً بعلاقات إقطاعية قديمة ، وأدى إلى تضخم البورجوازية الصغيرة (وسطاء ، مستخدمون في المصارف والشركات والفنادق ...) والبروليتاريا الرثة .

لكن هذا لم يحكم الاقتصاد اللبناني بكامله ، بل ان وجود نسبة معينة للصناعة ، في نطاق الانتاج الوطني ، ترك مجالاً لقيام تجمعات عمالية مرتبطة بتلك الصناعة ، وإن كانت تلك الصناعة مرتبطة هي بدورها بالصناعة الرأسمالية في الخارج ، أي انها غير ثابتة ، وتابعة لتقلبات السوق العالمية .

لقد أظهرت إحصاءات بعثة « ايرفد »(١) واقع التفاوت الاقتصادي بين اللبنانيين على النحو التالي : ٥٠ ٪ من السكان ينالون ١٨ ٪ من الدخل الوطني ، ٣٢ ٪ من السكان ينالون ٢٢ ٪ من الدخل الوطني ، ١٤ ٪ من السكان ينالون ٢٨ ٪ من الدخل الوطني ، و ٤ ٪ من السكان ينالون ٣٢ ٪ من الدخل الوطني .

كما أوضحت دراسة توزيع الدخل في لبنان أن ٩ ٪ من السكان بائسون ،

(١) « لبنان عند المنعطف » المصدر السابق ، صفحة ٣٠ .

و ٤٠٪ من السكان فقراء ، و ٣٠٪ منهم متوسطو الحال ، و ١٤٪ من السكان ميسورون ، و ٤٪ من السكان أغنياء .

توضح هذه الأرقام مدى التفاوت الحاصل بين اللبنانيين ، من جراء تمركز الثروة في أيدي الطبقة القادرة اقتصادياً التي تضم الاقطاعيين ، بما تبقى لهم من ملكيات عقارية وما لهم من امتيازات سياسية يوظفونها لصالحهم ، وتضم الرأسماليين التجاريين محتكري عمليات التبادل الرئيسية في قطاع الخدمات ، وخاصة في حقل المصارف ، إلى جانب قلة من الصناعيين .

يضاف إلى هذا التفاوت بين الأفراد ، تفاوت بين المناطق اللبنانية . فتجمع السكان في بيروت وجبل لبنان (أكثر من نصف سكان لبنان) يزيد التفاوت حدة ، ويزيد في تخلّف المناطق الريفية :

ـ فالمنطقة التي بدأت تسير في طريق النمو أو تقدمت فيه ، هي جبل لبنان من كسروان إلى الشوف مع منحدره الشرقي .

ـ منطقة اللانمو أو التخلف المطلق في شمالي لبنان ، وتشمل قرى محافظة الشمال وقرى البقاع الشمالي ، الهرمل وبعلبك .

ـ منطقة التخلّف ، وتشمل الجنوب يضاف اليه الشوف والبقاع الغربي .

ومن هنا نرى أن التناقض الاقتصادي في لبنان هو بين مستغِلين (بكسر الغين) ومستغَلين (بفتح الغين) بكل ما تضمه هذه الكلمة من فلاحين وعمال ومستخدمين وموظفين صغار ، كما انه قائم بين مناطق متخلفة ومحرومة ومناطق نامية وغنية . ويتيح النظام السياسي بالطبع للقادرين اقتصادياً ، أي المستغِلين (بكسر الغين) أن يصلوا إلى السلطة والحكم ، كي يحافظوا على ثرواتهم عن طريق سن القوانين ، وتقديم التسهيلات

اللازمة . وهذا جعل السلطة بالتالي حصيلة تحالف بين الاقطاع السياسي والرأسماليين التجاريين(١) . ولذلك فان التناقض الاقتصادي أول ما يتمثل في تناقض بين الجماهير الشعبية الكادحة والمسحوقة اقتصادياً ، وبين السلطة كممثلة للمستغِلين (بكسر الغين) أو كحارس لمصالحهم ، أو كحليف لهم . والذي يؤكد ذلك أن عدداً كبيراً من الرأسماليين نجحوا في أكثر من دورة انتخابية لمجلس النواب وهم أصحاب مصارف ، أو شركات أو فنادق ضخمة . هذا إلى جانب استمرار وجود معظم الاقطاعيين في مجلس النواب والحكم ككل، منذ بداية عهد الاستقلال وحتى قبل الاستقلال الى الآن .

ولقد تفجر التناقض الاقتصادي في أكثر من مناسبة : تظاهرات عمال الريجي ضد الشركة التي تخضع لوصاية السلطة (في الخمسينات) ، تظاهرات مزارعي التبغ ضد السلطة والشركة في آن واحد (في السبعينات) ، تظاهرات عمال معمل غندور للحلويات ضد رب العمل والسلطة التي لم تعدل الحد الأدنى للاجور ولم تضع قانوناً يضمن العمال ضد التسريح الكيفي (في السبعينات) ، التظاهرات الشعبية الكبيرة التي انطلقت تحت شعار المطالبة بالرغيف عن طريق تخفيض الأسعار وإيجاد العمل للجميع (في السبعينات) .

وتمثّل التناقض الاقتصادي في الدعوة المتواصلة لمواجهة الاحتكار والغلاء والاستغلال (بيانات الأحزاب التقدمية والوطنية وحتى بعض الأحزاب اليمينية) ، وكانت الدعوة تصل إلى مطالبة الدولة بالحد من الحرية الاقتصادية وتعديل بعض القوانين الاقتصادية (الخاصة بالاستيراد والتصدير) ، تدخّل الدولة ، وتنمية القطاع العام . وكان معظم اللبنانيين المستغلين (بفتح

(١) من كتاب « البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمجلس النواب من ١٩٤٣ إلى ١٩٦٨ » ، للمؤلف ، بحث مقدم للجامعة اللبنانية .

الغــين) — من مسيحيين ومسلمين — يلتقون في إطار هذا التناقض . لكن ما أن يصل الأمر إلى هذا المستوى (أي ضد نظام الاقتصاد الحر ومطالبة الدولة بالتدخل) حتى ينشق المستغَلون (بفتح الغين) فيما بينهم إلى مدافعــين عن الحرية الاقتصادية ومناوئين لها .

وكانت أكثرية المدافعين تتكون من المسيحيين . وتصل هذه الأكثرية إلى مستوى تتخلى معه عن مصالحها الاقتصادية الثابتة . والسبب في ذلك تكوُّن قناعة عند المسيحيين ، وحتى المستغَلين (بفتح الغين) منهــم ، هي ان كيان لبنان ووجوده مرتبطان ببقاء « الاقتصاد الحر » و « الحرية الاقتصادية المطلقة » . ويصبح الأمر وكأنه خيار بين التخلي عن الحرية الاقتصادية ، أي التخلي عن الكيان ، وبين المحافظة على الكيان ، وذلك بالمحافظة على الاقتصاد الحر والحرية الاقتصادية المطلقة ، حتى ولو كانت تلك الحرية لصالح الاحتكار والاستغلال وعلى حسابهم هم كمسيحيين كادحين . وقد يكون مبعث هذا الخلط والمزج بين الكيان والحرية الاقتصادية عائداً إلى ان الحرية الاقتصادية تضمن للمسيحيين امتيازاتهــم ، وتبقي عليها ، وتشكل سداً في وجه أشكال اقتصادية اخرى (اقتصاد مخطط ، تدخل الدولة ، اشتراكية) قد تتيح للاكثرية المسلمة أن تطوّر وضعها وتحسّن مستوى دخلها ، وقد توفر لها إمكانية عمل وعلم هي المدخل لمنافسة المسيحيين في امتيازاتهم .

وأياً كان سبب تلك القناعة ، فان التناقض الاقتصادي يتحول ليصبح تناقضاً طائفياً ، فيميع وتضعف فعاليته أمام التناقض الطائفي الحاد المشحون بعواطف دفينة وبقناعات تاريخية ، أقلها المحافظة على الذات عن طريق المحافظة على الكيان . فيصبح العمل ضد الاحتكار ، والاستغلال ، والغلاء والتسلط الاقتصادي ، والبطالة ، لدى المسيحيين وحتى المستغَلين (بفتح الغين) منهم ، عملاً موجهاً ضد الكيان اللبناني . ويصبح العاملون ضد

الاحتكار ، والاستغلال ، والغلاء — في رأي هؤلاء — دعاة هدم للنظام اللبناني ، والكيان اللبناني ، ودعاة أفكار مستوردة (شيوعية ، اشتراكية ، ثورية) ، ويتحول « الصراع — التناقض » إلى نوع من الصراع الوجودي ، أي صراع على البقاء (صراعاً كيانياً للوطن وللفرد) وليس صراعاً من أجل البقاء (صراعاً اقتصادياً طبقياً) . ويتشابك مع التناقضــات الاخرى : التناقض الطائفي ، والتناقض حول المفهوم الوطني ، والتناقض حول المفهوم القومي .

ثانياً — التناقض الطائفي :

يتبين ، من الملاحظــة المباشرة ، ان طرفي هــذا التناقض هما : المسيحيون من جهة والمسلمون من جهة ثانية :

— فالمسيحيون هم : الموارنة ، الكاثوليك ، الأرثوذكس .

— والمسلمون هم : السنة ، الشيعة ، الدروز .

وإذا كان التناقض يجمع الفئات المسيحية في طرف واحد ، والفئات المسلمة في طرف واحد أيضاً ، إلاّ أن الموارنة هم المحور المركزي لهذا التناقض ، لأن من المفترض أنهم أكبر طائفة عددياً ، ولهذا أعطاهم الميثاق رئاسة الجمهورية . كما انهم ينالون نسبة عالية من الحصــة التي تعطى للمسيحيين في وزارات الدولة ووظائفها . وهذا ما يجعلهم يتمتعون بامتيازات كأكبر طائفة في لبنان ، وبامتيازات اخرى كأكبر طائفة بين المسيحيين .

ويتبين من استقراء الأحداث التاريخية أن التناقض الطائفي قائم بشكل مباشر بين الموارنة والمسلمين السنة . فالكاثوليك والارثوذكس يتشابهون في حقوق وأوضاع ومواقف كثيرة مع المسلمين ككل ، وذلك عائد لصغر حجمهم بالنسبة للموارنة ، ولقلة امتيازاتهم ونوعها ، من جهة ، ولعلاقاتهم

بمسيحيي الأقطار العربية الاخرى من جهة ثانية ، نظراً لأن الأكثرية القصوى للمسيحيين العرب ارثوذكسية وكاثوليكية .

ولذلك نشأت علاقات بينهم وبين بقية الطوائف المسلمة في تلك الأقطار . وبالاضافة إلى ذلك ، فان وجود كاثوليك عرباً أو ارثوذكس عرباً في سورية مثلاً أو أي قطر عربي آخر ، دفع كاثوليك وارثوذكس لبنان إلى الاعتدال في مواقفهم تجاه بقية الطوائف في لبنان .

وبالاضافة إلى ذلك فان الكاثوليك يعودون ، في مرجعهم الديني ، إلى « روما ـ الفاتيكان » ، وهم يشكلون العمود الفقري للمسيحية ، الأمر الذي خفّف إلى حد ما عقدة الشعور بالخوف ، باعتبار انهم أكثرية في العالم ، وانهم في لبنـــان جزء من تلك الأكثرية . كما ان الكاثوليكية هي مسيحية الغرب الأوروبي ، أي انها حضارية ، وتتمتع ببعض المعطيات العلمية في تفكيرها ، فرغم أكثريتها المطلقة في دول اوروبية متعددة ، فان الكيانات القومية هي أساس وجودها في السلطة في تلك الدول . بمعنى آخر ان الكاثوليكية ، في اوروبا ، إيمان ذاتي خاص وليست امتيازاً . والحال نفسها بالنسبة للارثوذكس ، مع فارق انتشار الارثوذكسية في الشرق .

أما المارونية فيمكن القول انها حالة لبنانية ، ولقد كان لبطريرك الموارنة استقلالية دينية عن روما ، ولم تنته تلك الاستقلالية إلاّ مؤخراً ، منذ أقل من عشر سنوات عندما سام البابا بيوس الثاني عشر (الداعي لوحدة الكنيسة) البطريرك المعوشي كاردينالاً . وكان مار بولس بطرس المعوشي أول كاردينال مارونياً . ومن المؤكد أن هذه الاستقلالية والقلة دفعتا الموارنة إلى نوع من التماسك لمجابهة خطر الكثرة ، أي كثرة ، حتى الكثرة المسيحية . من هنا أصبحت المارونية ، على قدسيتها الدينية ، صيغة اجتماعية ـ سياسية تبقى بقدر ما تتماسك وتدافع عن نفسها . وغدت رابطة ضمان لهذا التجمع

البشري المتواجد بكثرة في لبنان ، والذي يتمتع في هذا البلد بامتيازات سياسية واقتصادية حتى بالنسبة إلى الطوائف المسيحية الاخرى .

هذه هي النقطة المركزية في التناقض الطائفي ، ألا وهي جعل المارونية ، وهي معتقد ديني مسيحي مقدس ، جعلها ضامناً سياسياً واجتماعياً لمعتنقيها . وهذا ما يفسر عدم وصول مسيحي غير ماروني إلى رئاسة الجمهورية . وهذا يوحي وكأن المارونية متناقضة حتى مع بقية الطوائف المسيحية .

إلى جانب ذلك ، وعلى صعيد الطرف الثاني في التناقض (المسلمون) ، هناك تفاوت في التناقض بين الموارنة وبين الطوائف الاسلامية كل على حدة : تناقض حاد مع السنة (المنافس الأول) ، ثم يقل مع الشيعة ، ويقلّ أكثر مع الدروز . ويعود السبب في ذلك إلى التواجد المشترك والعيش المشترك بين الموارنة والدروز في جبل لبنان منذ مرحلة حكم أُمراء الاقطاع والامبراطورية العثمانيـــة حتى الآن . وكما تقارب الموارنة مع الدروز بحكم التعايش ، فانهم تقاربوا أيضاً مع الشيعة لكونهم أقلية ، ولتناقضهم مع الامبراطورية العثمانية أصلاً (١). لكن هذا التفاوت في التناقض تراجع في الفترة الأخيرة بالنسبة إلى الدروز ، منذ أن استطاع الزعيم الوطني الراحل كمال جنبلاط التأكيد على الارتباط الديني بين الدروز والاسلام (رسالة من الأزهر نشرت في الستينات) ، وبعد أن سار في اتجاه عربي وحدوي مؤكداً دور الدروز في هذا المجال ، وأخذ مواقف وطنية وتقدمية سحبت نفسها على أكثرية الدروز المتأثرين به . أما بالنسبة إلى الشيعة فقد جاء تراجع التفاوت بسبب الغبن الذي عاش ويعيش فيه الشيعة في لبنان ، وبسبب كونهم الطائفة الأكثر خسارة وتضرُّراً من صيغة حكم الامتيازات اللبنانية القائمة ، لذا فهي تشكل عادة القاعدة الواسعة للتحركات الشعبيـــة .. أكان ذلك بدافع الماضي أم الحاضر .

(١) إلى جانب الأسباب التاريخية التي وردت سابقاً .

وهذا التفاوت في حدة التناقض الطائفي بين الموارنة وبقية الطوائف عائد إلى الواقع التاريخي الذي عاشه جبل لبنان منذ الامبراطورية العثمانية حتى الآن . فبعد نظام القائمقاميتين : قائمقامية درزية وقائمقامية مسيحية قبل عام ١٨٦٠ ، كانت البداية بعد أن تم إحباط حركة الفلاحين بقيادة طانيوس شاهين (١٨٥٨ — ١٨٦٠) بإثارة فتنة طائفية (١٨٦٠) بين موارنة ودروز دفعت الدول الاوروبية إلى طلب فرض نوع من الحماية لجبل لبنان . تلك الحماية التي توضحت في بروتوكول عام ١٨٦٤ الذي قضى بإنشاء « سنجق جبل لبنان » الذي ضم ضمن حدوده الضيقة كثافة مسيحية ساحقة .

وكان هذا محاولة أولى لقيام نوع من الذاتية المسيحية المستقلة، او بمعنى أوضح قيام الوطن القومي المسيحي الطائفي . وقد سمح نظام ١٨٦٤(المتصرفية) بنمو النشاط الأجنبي في جبل لبنان وساعد على تدخل قناصل الدول السبع الضامنة لهذا النظام . فتشيع الدروز لبريطانيا ، والموارنة لفرنسا ، والارثوذكس لروسيا(١) .

وعندما جاء الانتداب الفرنسي ، حرص على تقوية النظام الطائفي السياسي ودعم رجالاته في الحكم والادارة ، وكرس دستور لبنان الجديد ونظامه التمثيلي ، الطائفية السياسية في المجلس النيابي وفي مجلس الشيوخ وفي الحكم والادارة .. فإذا بدولة لبنان الكبير التي أعلنها الجنرال غورو هي امتداد ، لا أكثر ، لسنجق جبل لبنان وأنظمته . ولقد قام المفوض السامي الفرنسي بحلّ مجلس النواب عندما مال المجلس إلى انتخاب الشيخ محمد الجسر لرئاسة الجمهورية رغم موافقة جميع النواب والبطريرك الماروني ذاته(٢) .

---

(١) كمال جنبلاط ، في مجرى السياسة اللبنانية ، صفحة ١٠٩ .

(٢) المصدر نفسه ، صفحة ١١٣ .

وفي المرحلة الاستقلالية انبثقت الامتيازات الطائفية نفسها ، وبقيت صيغ الحكم ، سياسة وإدارة ، طائفية أيضاً .

والخطورة في التناقض الطائفي هي في ما أورثه من حرمان لأجيال من الشباب من العمل والوظيفة ، لأن طائفتهم لا تسمح بتقدمهم أو بوجودهم في هذا المركز . أو في تلك الوظيفة ، رغم كفاءاتهم . ولحق الحرمان مناطق بكاملها ، بسبب انتمائها الطائفي (تخلّف الجنوب والشمال والبقاع الغربي) وتولد عن هذا الحرمان حقد وردود فعل خطرة ضد الطوائف صاحبة الامتيازات ، وحتى ضد الوطن الذي لا يحسب حساباً لجيل معين أو لمنطقة معينة بسبب انتمائها الطائفي . وهذا بالطبع ولد قهراً اجتماعياً ، ونوعاً من المرتبية في المواطنية : مواطن درجة اولى ، ومواطن درجة ثانية ، وحتى ثالثة ، وهو أمر مرفوض في وطن واحد . لكنه واقع ، وهذا الواقع خلف ردة كان من آثارها التشكيك بلبنان كوطن بالنسبة للمناطق والأجيال المحرومة والتي لا تتاح لها فرص العيش والحياة بالتساوي . **وكانت تلك الردة تتطور إلى نوع من العنف يمارس ضد استقرار الوطن وأمنه ، الذي ظهر وكأنه أمن طائفة معينة واستقرار لصالح طائفة معينة .**

والخطورة في التناقض الطائفي انه قد يصبح أبدياً ، أي قدرياً لا يمكن تعديله أو التخفيف منه . ففي التناقض الاقتصادي يجوز العمل ضد الاستغلال والاحتكار والتسلط الاقتصادي ، وإن لم ينجح أو لم يتحقق الكثير . لكن في التناقض الطائفي ، إلى جانب ان العمل ضد الامتيازات الطائفية لا يجوز ، فان العمل لا ينجح في تعديل تلك الامتيازات . فرئاسة الجمهورية هي للموارنة ولا يمكن تعديل ذلك ، ووزارات ووظائف عدة هي لطائفة معينة لا يمكن أخذها منها ، لأن ذلك معناه « مساس بأساس الوطن نفسه » هكذا يفسر النضال للتخفيف من التناقض الطائفي .

ولهذا ، عندما طرحت الطوائف المسلمة الشعارات في هذا المجال ، لم تكن ضد الامتيازات الطائفية وإنما من أجل المشاركة في تلك الامتيازات ، أو من أجل التوازن في الحكم والواجبات والحقوق .

كل هذا ، والدستور اللبناني المكتوب لم ينص على امتيازات لطائفة معينة دون أخرى . فالذي ورد في المادة الخامسة والتسعين هو التالي نصه :

« بصورة مؤقتة والتماساً للعدل والوفاق ، تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة ، وتشكل الوزارة دون أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بالمصلحة العامة » .

لكن « الميثاق الوطني » ، وهو الدستور غير المكتوب وإنما هو دستور الممارسة ومقتضيات الحياة، هو الذي وزع ونظم وأرسى قواعد وامتيازات لطائفة دون اخرى . وعندما تفجرت الحرب الأهلية الأخيرة ، كان من مشاريع الحلول التي طرحت « الوثيقة الدستورية » التي قضت في أحد نصوصها بالنص كتابة على طائفة رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب . وكذلك انتخاب رئيس الحكومة من مجلس النواب مباشرة لتعزيز مركزه ، بدل أن يبقى وجوده في رئاسة الحكومة رهناً بإرادة رئيس الجمهورية الذي يمارس الحكم . وكذلك نصّت على إبقاء وظائف الفئة الأولى (الادارات العامة) مناصفة بين الطوائف على أساس ٦ و ٦ مكرر . وفرض مبدأ الكفاءة بالنسبة لبقية الوظائف .

ولقد لقيت نصوص الوثيقة هذه رفضاً من أكثر من فئة وحزب وطائفة ، لأنها تأتي بعد أكثر من ربع قرن لتكرس الطائفية كتابة وفي وثيقة دستورية ، بينما لم يفعل ذلك الانتداب الفرنسي نفسه ، ولا أوائل حكام مرحلة الاستقلال ، وإنما اكتفوا بالميثاق الوطني .

ان خطورة التناقض الطائفي هي في ما يضعه من سدود وعراقيل ، تكاد

تصبح أزلية ، في وجه كفاءات وطنية ، إلى أي طائفة انتمت ، وحرمان الوطن منها ، وكذلك دفعها للانكفاء أو الهجرة أو الثورة على النظام والوطن ككل . كما ان خطورته تكمن في انها تفقد السلطة أنصاراً لها لدى الطوائف المسلمة ، اضطروا لاعلان عدائهم لها بسبب تحولها إلى دولة امتيازات طائفية . من هنا تلاقى المسلمون كافة (صيغة قمة عرمون) خلال الحرب الأهلية ، عند موقف الرفض لممارسات المسيحيين ، وانحازوا إلى الموقف الوطني ربما ليس لقناعات كاملة منهم بمواقفه ، وإنما كرفض لممارسات وقناعات المسيحيين المدافعين عن دولة الامتيـــازات الطائفية . **وإذا كان صحيحاً ان الحرب لم تكن بين يمين ويسار ، لأن اليمين موجود أيضاً في صفوف الطوائف المسلمة ، فالصحيح أيضاً ان اليمين المسلم وجد نفسه في موقع واحد مع اليسار عندما تصاعدت الممارسات الطائفية من جانب اليمين المسيحي الداعم لدولة الامتيازات الطائفية .**

ويبرز هذا الموقف أكثر فأكثر في التناقضين حول المفهوم الوطني، وحول المفهوم القومي .

ثالثاً — التناقض حول المفهوم الوطني :

يصعب الفصل بين هذا التناقض والتناقض حول المفهوم القومي . **فالعلاقة** قائمة بين هذين المفهومين ، وخاصة بالنسبة للبنان . فلبنـــان الحالي هو حصيلة تنازلين :

الأول : تنازل المسيحيين عن شعور بالولاء للغرب وبالذات إلى فرنسا .

والثاني: تنازل المسلمين عن شعور بالولاء للعرب وبالذات لوحدة لبنان مع الأقطار العربية الباقية .

وكان من نتيجة هذين التنازلين ولادة كيان لبنان الحالي الذي هو حصيلة

ضم جبل لبنان والأقضية الأربعة أو الولايات الأربع في إطار لبنان الكبير أو الجمهورية اللبنانية . وكان سكان الأقضية الأربعة ، بما فيهم سكان بيروت ، قد رفضوا فكرة الضم هذه وتمسكوا بوحدة الاقليم السوري ، رافضين الانتداب الفرنسي . وكانوا في أكثريتهم من المسلمين السنة ، والدروز ، وبعض الزعماء المسيحيين . وقد أفاد هذا الامتناع الاسلامي عن التعاون مع الانتداب ، أفاد الموارنة فتركز نفوذهم أكثر فأكثر في الادارة والاقتصاد بدعم من السلطات المنتدبة . وظل الوضع اللبناني العام غير مستقر ، خاصة وانه قد نشط في المقابل تمسك كثرة من المسيحيين وأعوانهم من بقية الطوائف بالانتداب الفرنسي ، إلى حد ذهب بعضهم معه إلى القول بتحويل لبنان إلى مقاطعة فرنسية وإلحاقه بفرنسا ، ورفضهم لأي ولاء عربي .

لكن التنازلين المتبادلين حالا دون استمرار هذا الرفض . وبالتالي ولد لبنان . لكن التناقض ولد معه ، التناقض الكياني : كيان مؤلف ممّن (المفهوم الوطني) ، وكيان سرمدي أبدي (المفهوم الاقليمي) أم عربي يتكامل مع أي تجمُّع عربي (المفهوم القومي) . واستمرّ هذا التناقض « الكياني » المزدوج (ليس الوطني وإنما الاقليمي والقومي) ، وكان من أسباب تفجُّر أحداث كثيرة ، وبالذات الحرب الأخيرة .

والواقع ان الخلاف حول المفهوم الوطني ، من وجهة نظر اقليمية ، هو على الشكل التالي :

— يرى المسيحيون ، وبالذات الموارنة ، انهم شعب يعود في جذوره إلى الفينيقيين الذين سكنوا لبنان ، وبنوا حضارتهم على الشاطىء اللبناني ، وصنعوا سفنهم من أشجاره الخالدة ! كما انهم شعب يعود في حضارته إلى الغرب ، وذلك بسبب ارتباط المسيحية بالغرب . هذا الارتباط الذي يعطيهم خصوصية أصبحت ملامح مميزة لهم : ثقافة ، وحضارة ، وإحساساً .

فهم ، في رأي أنفسهم ، الأذكى والمتقدمون ، والمنتجون ، والقادرون جسدياً وفكرياً . فهم أبناء الجبل وليسوا أبناء الصحراء العربية .

— بينما يرى المسلمون في اكثريتهم ، وبالذات السنة ، انهم عرب ، وان المسيحيين عرب . فالديانة ليست انتماءً وطنياً أو قومياً وإنما هي فعل إيمان ذاتي ، لا دخل له في الانتماء الوطني أو القومي ، ولا دخل لهذا الانتماء فيه . فهم عرب والمسيحيون عرب أيضاً . ولو لم يكونوا كذلك ، لما تكلموا اللغة العربية ، ولا أنتجوا فيها تراثاً ، ولما استطاعوا البقاء في هذه البقعة الجغرافية من الأرض . والفينيقيون هم أجدادهم(١) ، كما هم أجداد اللبنانيين على امتداد الشاطىء اللبناني ، ومعظم هؤلاء ، حالياً ، مسلمون .

ان المفهوم الوطني الاقليمي ، الذي يتحدث عنه الموارنة عادة (بيانات جبهة الحرية والانسان والتي أصبحت الجبهة اللبنانية) يقوم على أساس إقامة تعارض بين الاسلام والمسيحية ، ويعتبرونه تعارضاً بين شعبين ، وحضارتين ، ونمطين من الحياة .

والواقع انه إذا كانت هناك من فروقات بين مسيحيين ومحمديين ، فليست أساسية إلى حد تصلح معه لتكون أساساً لقيام شعب مستقل وحضارة مستقلة . فالملاحظة العلمية المباشرة لجماعة لبنانية ، مكونة من مسلمين ومسيحيين ، في قرية أو عدة قرى في الجنوب ، والشوف ، والشمال ، والبقاع ، توضح أن الأنماط الثقافية — بالمفهوم العلمي الاجتماعي — هي واحدة إن في اللباس ، أو العادات ، أو اللغة ... حتى انه يصعب التمييز أحياناً ، في قرية من قرى الشوف ، بين امرأة درزية واخرى مارونية ، أو بين درزي وماروني ، وذلك بسبب اللباس الواحد وأحياناً اللهجة الواحدة . وكذلك

(١) أظهرت بعض الدراسات التاريخية أن أصل الفينيقيين من شواطىء البحر الأحمر في الجزيرة العربية ، وكلمة « فينيكس : أي جذع النخلة » .

الحال في أية قرية لبنانية ، ناهيك عن المدن .

وإذا كانت هناك من فروقات، فسببها ليس في فروقات « كيانية » وحضارية ، وإنما للامتيازات التي نالها المسيحيون عن طريق اهتمام الغرب بهم ، ودعمهم في مرحلة كان يسودها ظلام الحكم التركي الامبراطوري . ولكن تمييزهم ، في إطار هذا الحكم ، كان تمييزاً لجبل لبنـــان ككل بمسيحييه ودروزه وحتى ببعض السنة والشيعة فيه . كما ان الارساليات الغربية المسيحية لعبت دورها في رفع مستوى المسيحيين ثقافياً إلى حد ما ، ولكن ليس إلى الحد الذي يشكل حضارة وكياناً مستقلاً .

ومن هنا نرى ان « الخصوصية الكيانية » للمسيحيين كانت طارئة ، ومرحلية ، انتهت مع زوال الامبراطورية العثمانية ، والانتداب الاستعماري . وفي الوقت الذي كان العثمانيون يضطهدون العرب واللغة العربية وحضارتها ، كان مسيحيو لبنان والمنطقة العربية ككل يتصدون لذلك بالاهتمام باللغة العربية وحفظها والانتاج فيها . من هنا « فالخصوصية الكيانية الاقليمية » إنما تطرح لسببين :

الأول : للابقاء على الامتيازات التي نالها الموارنة خلال حقب تاريخية معيّنة .

الثاني : كردّ فعل على طروحات شمولية واسعة يخشى الموارنة من أن تكون لاغراقهم فيها والقضاء على شخصيتهم .

وفي المقابل فان المسلمين بما يمارسونه أحياناً ويدعونه من التزام باللغة العربية وبالفكرة العربية ، وكأنها لغتهم وفكرتهم هم دون المسيحيين ، إنما يدفعون المسيحيين إلى الالتجاء لتلك « الخصوصية الكيانية » يميزون أنفسهم بها .

ان التناقض حول المفهوم الوطني برز بحدة في الحرب الأخيرة ، خاصة عندما طرح المسيحيون ما يوحي إلى رغبتهم في تقسيم لبنان إلى كيانين بحجة وجود شعبين وحضارتين وشخصيتين مميزتين . وتمثل هذا الطرح في ما سمي بالتعددية والكثارية الحضارية .

والواقع أن حضارة العرب ، قد تكون حضارة صحراء وهذا لا يعيبها في شيء ، فلأنها كذلك وصلت إلى اوروبا ومعظم آسيا وافريقيا . لكنها في الوقت نفسه حضارة جبال وسهول خضراء احتضنتها بلاد الشام ومصر وشمال افريقيا . وإذا كان المسلمون ينتمون إلى هذه الحضارة ، فكذلك المسيحيون ، أكان ذلك قبل الاسلام أو بعده . ثم ، إذا كان للمسيحيين من « قدح معلى » أو سبق في الاتصال وحتى التفاعل مع الحضارة الغربية الحديثة ، فلا يمكن أن يكون إلاّ لتنشيط الحضارة العربية واللغة العربية ، وهذا امتياز لا جدال فيه للمسيحيين ، لكنه لا يفضي إلى « خصوصية كيانية » انقسامية . ان اطلاع عدد من المثقفين المسيحيين على الشعر الفرنسي واستيعابه ، دفعهم إلى إنتاجه في اللغة العربية شعراً سلساً محبباً ، حتى ولو على حساب أعمدة الشعر العربي التقليدية . وكم كانت محاولات كثيرة لتحويل اللهجة اللبنانية إلى لغة مستقلة للبنانيين ، فسقطت تلك المحاولات لأن اللهجة أو اللغة العامية لا يمكنها أن تكون لغة حضارة . وها هي حضارة المسيحيين في لبنـــان – إذا ما وجدت مستقلة – منشورة ومحفوظة في اللغـــة العربية الفصحى (من إنتاج البساتنة إلى إنتاج اليازجيين ونعيمة والريحاني) .

من هنا ، يبدو التناقض حول المفهـــوم الوطني ، مجرد غطاء للتناقض الاقتصادي وللتناقض الطائفي أيضاً ، باعتباره يهدف إلى خلق « خصوصية كيانية » تحفظ الامتيازات الطائفية والاقتصادية المكتسبة . ولهـــذا كان رد فعل المسلمين والقوى الوطنية ككل ضد التقسيم ، أولاً لهشاشة قيامه وضعف أُسسه ، وثانياً لخطورته على الكيان اللبناني ككل . **وسيكون فضل**

المسلمين كبيراً في المحافظة على وحدة لبنان شعباً وأرضاً ومؤسسات ، هذه المرة ، موازياً للفضل الكبير الذي كان للمسيحيين في المحافظة على اللغة العربية وتراثها إبان الحكم العثماني المظلم .

والواقع ان حل التناقض حول المفهوم الوطني يكمن في حل التناقض حول المفهوم القومي .

رابعاً – التناقض حول المفهوم القومي :

طرح التساؤل حول المفهوم القومي مع بدايات تكوين لبنان من جبل لبنان والأقضية الأربعة ، وقيامه كجمهورية مستقلة موحدة ذات سيادة . لكن هذه الجمهورية ، تقع في إطار منطقة عربية يبلغ عـدد سكانها حوالي المائة والأربعين مليون نسمة ، كما انها محاطة ، في جهتين من حدودها (شمالاً وشرقاً) بدولة تعتبر منبعاً ومصباً في آن واحد للفكرة القومية العربية . وتقع على حدودها أيضاً في الجنوب دولة نشأت على حساب شعب فلسطين ، فأذكت بذلك الشعور القومي العربي في المنطقة جمعاء .

وعندما تم الاتفاق بين جناحي لبنان لقيام هذا الوطن بكيانه الحالي ، فقبل المسيحيون بالتنازل عن ولائهم للغرب مقابـل تنازل المسلمين عن ولائهم للعرب ، كان الأمر سهلاً باعتبار أن ليس هناك ما يذكي أياً من الولاءين .

لكن التنازل لم يكن يكفي بحد ذاته لالغاء انتمـاء قطر إلى منطقته . فلبنان بلد عربي لغة وانتماء (انضمامه إلى الجامعة العربيـة ، تبادله الاقتصادي بنسبة ٦٠٪ مع الدول العربية) . ولهذا كان عرضة باستمرار طوال مرحلة الاستقلال ، لأن تلفحه الرياح التي تهبّ في المنطقة العربية ، أو منها باتجاه لبنان . وقد حدث ذلك أكثر من مرة :

– مع وقوع نكبة فلسطين (وهي نكبة عربية) ، في نهاية الأربعينات ، وجد نفسه يشارك في جانب سياسي أو عسكري في تلك النكبة ، كما انه تلقى آثارها كغيره من الأقطار العربية (استقبل النازحين الفلسطينيين على أرضه) .

– ومع توالي الانقـلابات العسكرية في سورية الجارة ، في مطلع الخمسينات ، استقبل الكثير من الرساميل الهاربة اليه . كما استقبل رساميل نفطية عربية ضخمة بسبب نظامه المصرفي واقتصاده الحر .

– ومع حدوث ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ بقيادة عبد الناصر ، لفحته رياحها في البداية ، ثم عصفت به خلال العام ١٩٥٦ (العدوان على مصر) ، والعام ١٩٥٨ (عام الوحدة بين مصر وسورية) وهو العام الذي شهد أحداثاً مسلحة دامية في بيروت وبعض المناطق اللبنانية .

– ومع حدوث الانفصال في مطلع الستينات ، ومع انطلاق العمل الفدائي في منتصف الستينات وتناميـه في مطلع السبعينـات ، ومع وفاة عبد الناصر ، ومع بروز العمل الفدائي ... مع تلك الأحداث وغيرها كان التناقض حول المفهوم القومي ، وحتى الوطني ، يتأزم أحياناً كثيرة ، ويثير عقدة خوف لدى المسيحيين ، إلى درجة ان الرئيس كميل شمعون (ثاني رئيس جمهورية) اعتمد على عقـدة الخوف تلك وحاول الانضمام إلى الأحلاف الغربية (حلف بغداد والدفاع المشترك) كرد على تنامي القدرة العربية . ووصل به الأمر إلى الاستعانة بالاسطول السادس الأميركي في العام ١٩٥٨ لمواجهة ما أسماه يومذاك بتهديد لبنان من جانب دولة الوحدة في سورية .

كل ذلك عاد ليثير مدى صحة المفهوم القومي في لبنان ، وليطرح من جديد انتماءه .

ولقد كان من بين الأسباب الرئيسية للحرب الأخيرة موضوع « المفهوم القومي » ، وتجسد ذلك في رفض المسيحيين (الممثلين في الجبهة اللبنانية) للوجود الفلسطيني في لبنان ، معتبرينه ليس وجوداً شقيقاً ، ونتيجة انتماء لبنان العربي ، وإنما وجوداً غريباً معادياً . كما تجسد في رفض المسيحيين لأن تكون للبنان علاقة بالمشكلة مع اسرائيل . فاسرائيل ، في رأيهم مشكلتها مع العرب ، وليس مع لبنان ، والذي ورط لبنان في تناقض معها هم الفلسطينيون والعرب ككل . من هنا رفضهم « لاتفاق القاهرة » كاتفاق يعالج قضية عربية فوق أرض لبنان .

والواقع ان مشكلة فلسطين هي مشكلة لبنانية بقدر ما هي مشكلة فلسطينية وسورية ومصرية . فأطماع اسرائيل في لبنان خرجت من الخفاء إلى العلانية ، وأصبح قادة اسرائيل يفكرون بتنفيذها بصوت عـال (اطماع في المياه اللبنانية عبر عنه أكثر من مسؤول اسرائيلي كما أكّده كراس أصدرته وزارة الدفاع اللبناني عام ١٩٧٤ ، أي قبل الحرب بأشهر) .

وحتى عندما حاول المسيحيون رفض الوجود الفلسطيني ، لينفذوا بذلك إلى رفض الانتماء العربي ، وجدوا أنفسهم مجدداً غارقين في لجج المنطقة العربية :

– فالمبادرة السورية ، بناء لقمتي الرياض والقاهرة ، إنما تقوم على أساس قومي عربي (كما عــبر عن ذلك أكثر من مرة معظم المسؤولين السوريين) . وحتى قوة الردع العربية ، التي تتكون في أكثريتها من قوات سورية ، هي في الواقع قوات عربية ، أتت من الصحراء وغيرها ، لوقف الحرب في لبنان لحساب المسيحيين والمسلمين على حد سواء ، أياً كانت الملاحظات حولها .

– كما ان المساعدات المنتظرة لاعمار لبنان وبنائه من جديد ، إنما هي

مساعدات عربية ، ستأتي من خزائن دول عربية صحراوية .

من هنا بدت حتمية انتماء لبنان للوطن العربي أو للمنطقة العربية أو للعالم العربي ، لا فرق . وبالتالي سقط أمام هذه الحتمية أي قول بمفهوم قومي لبناني مستقل ، وبمفهوم اقليمي موال للغرب أو على صلة به . فالحتمية العربية في لبنان تكاد تكون قدرية ، وجد فيها المسيحيون خطراً عليهم وعلى وجودهم ، فإذا بها تساعدهم في إطار مساعدتها للبنان ككيان يجب أن يبقى قطراً من أقطار العروبة .

أما كيف سيكون هذا الانتماء ، فليس أمراً مهماً الآن . لكن العروبة التي كانت تعتبر تهديداً للبنان في وجوده وكيانه ، ها هي تحتضنه وطناً موحداً ، وتشترط وحدته لتتعامل معها . وها هي تطرح التسوية من جديد للتناقض في المفهوم القومي :

– فلا يعود المسيحيون إلى القول بلبنان النهائي المطلق الأزلي المقطوع الصلات بالمجموعة العربية ، منطلقين من قناعات إقليمية ؛

– ولا يعود المسلمون إلى القول بتذويب لبنان ووجوده في إطار المجموعة العربية أو أي وحدة عربية مطروحة .

لكن الرفض المسيحي لانتماء لبنان العربي قد يعود أيضاً لخوف من أن يؤدي ذلك الانتماء إلى التقليل من الامتيازات الطائفية في الحكم ، أو قد يؤدي إلى التأثير في النظام الاقتصادي والسياسي للبنان فيتجه به هذه الوجهة أو تلك . من هنا القول ان تلك التناقضات كافة متداخل بعضها ببعض ، وتتشابك كلها ، فتارة تقسم الشعب اللبناني إلى شرائح أُفقية طبقية (بناء للتناقض الاقتصادي) ، وطوراً تقسمه عمودياً إلى شرائح فئوية (في حال التناقضات الاخرى الطائفية والكيانية) . وتتشابك تلك الانقسامات الافقية والعامودية ، لتضع الفلاح الماروني في صف السلطة المستغِلة (بكسر الغين)

المحتكرة ، وذلك بدافع الخوف على الكيان أو الخوف على امتيازات الطائفة . كما تضع أحياناً الرأسمالي المسلم ضد السلطة ، مع انه حليفها ، وذلك بسبب اضطراره للانسجام مع ولاء طائفي أو قومي .

وهكذا تتداخل تلك التناقضات ، كما تداخلت في الحرب الأخيرة ، وتتفجر أحداثاً سياسية ومسلحة في أكثر من مرة .

تلمّس بعض النتائج :

والواقع أن تلك التناقضات وتداخلها أفرزت ، خلال الحرب ، أكثر من وضعية ، ولو نظرت اليها من زاوية عسكرية ، أوردها باختصار :

١ — بقاء الدولة كنقطة مركزية للقاء كافة الأطراف المتنازعة المتناقضة ، هذا نظرياً . وعملياً إضعاف الدولة والحلول محلها عسكرياً ، عن طريق قيام الميليشيات المسلحة وانتزاع سلطة الدولة في أكثر من مجـال .

٢ — إضعاف المؤسسة العسكرية (الجيش اللبناني) وشلّـها . وقد حدث ذلك في الحرب الأهلية ، فتشتت تلك المؤسسة إن بسبب التناقض الطائفي أو التناقض الاقتصادي (امتيازات لضباط مسيحيين) . أو بسبب التناقض الكياني (جيش لبنان العربي وجيش لبنان) .

٣ — معركة الجبل كانت ضرورية لتأكيد وحدة المسلمين (في التناقض الطائفي والتناقض الكياني) ، وكذلك لاسقاط نظرية الأمن المارونية التي تعتمد على ان الجـبل لا يُخترَق وانه قوة « للخصوصية الكيانية الاقليمية » ، كان كذلك وما زال . ووجود الدروز — بقيادة كمال جنبلاط — في طليعة معركة الجبل أسقط إلى غير رجعة الاعتقاد القديم بوحدة جبل لبنان ، وبالتالي بتقسيم

لبنان إلى جبل وأقضية أو ولايات ، كما كان يوماً .

٤ — معارك الكورة وضهور الشوير وانطلياس المحدودة(١) ، أكّدت أن هناك تناقضاً اقتصادياً يستقطب قسماً من المسيحيين المستغَلين (بفتح الغين) لكنه قسم صغير وسلاحه الوعي النظري لهـذا التناقض ، بينما كانت الكثرة الفلاحية في الكورة وغيرها فاقدة لهذا الوعي ، وبالتالي منحازة إلى معسكر المحتكرين والمستغِلين (بكسر الغين) وأصحاب الامتيازات . هذا إلى جانب الموقف الواعي الذي مارسه العميد ريمون إده وحزبه(٢) ، بشجاعة ، مؤكداً على طبيعة التناقضات اللبنانية — اللبنانيـة . وقد فوّت بذلك — بنسبة معينة — الانفراد المسيحي من جانب الجبهة اللبنانية (الكتائب ، الوطنيون الأحرار بشكل رئيسي) بموقف اقليمي متعصّب .

٥ — ان التعددية السياسية(٣) — بين يمين ويسار وبين قوى وطنية وقومية ومسلمين — في الطرف الوطني أضعف هذا الطرف ، في وجه الطرف الآخر اليميني بمجمله ، الأمر الذي خلق وحدة وتماسكاً في صفوفه .

٦ — تمكن الطرف المسيحي من إبراز التناقض اللبناني — الفلسطيني ، وهو تناقض تابع للتناقض الكياني ، وإغراق التناقضات اللبنانية —

---

(١) معـارك بين المسيحيين الاقليميين وبين المسيحيين التقدميين (الحزب الشيوعي والحزب السوري القومي) ومعظمهم مسيحيون .

(٢) ريمون اده : عميد حزب الكتلة الوطنيـة ، مرشح لرئاسة الجمهورية لأكثر من مرة ، رفض الحرب اللبنانية منطلقاً من أفكار تدعو إلى استمرار الصراع الديمقراطي .. وقد تعرض للاغتيال لأكثر من مرة بسبب موقفه المناوىء للحرب .

(٣) مقدمة هذا الكتاب تعالج سبب تلك التعددية بالتفصيل .

اللبنانية على كثرتها ، وذلك بسبب الضعف وعــدم الاستعداد المسبق في صفوف القوى الوطنية والاسلامية ، واضطرارها إلى الاعتماد ، إلى حد كبير ، على قدرات المقاومة الفلسطينية العسكرية والبشرية والمادية .

٧ ــ ان تلاعب الطرف المسيحي بأوتار التناقضات كلها ، في آن واحد ومن آن لآخر ، أثار شكاً في نفوس الكثيرين من الطرف الآخر (حول أي تناقض هو الأساس : اقتصادي ، طائفي ، كياني) ، وبالتالي عطل اشتراكهم العسكري في المعارك حتى تمكن من تحييد قسم كبير من قيادات الشيعة والدروز والسنة وحتى من القواعد أيضاً . هذا دون تناسي مصالح هذه القيادات الذاتية في اتخاذ هذا الموقف .

* * *

ان الحرب اللبنانية ستكون لها أهمية أساسية على الصعيد اللبناني وهي انها ، وإن لم تحسم التناقضات اللبنانية ــ اللبنانية كلها ، لكنها حسمت التناقض الكياني لصالح انتماء لبنان للمنطقة العربية والوطن العربي ، وإن كان هذا الانتماء لا يفترض انحلال كيانه، وإنما تكامل كيانه الموحد هذا مع أي قطر عربي آخر في إطار وحدة اتحادية علمية .

* * *

أمام أهمية الخلفية اللبنانية ــ اللبنانية للحرب ، برزت أهمية القوى اللبنانية الوطنية والتقدمية والقومية ككل في معركتها لرد الهجمة عنها ، وعن المقاومة الفلسطينية . ولقد توزّعت تلك القوى في تكتلات تكاملت أحياناً وأحياناً تناقضت . من هنــا ضرورة التعرُّف إليها في تفاصيل مواقفهــا ومواقعها .

القوى التقـدّمية من وطنـيّة وقوميّـة

الفصل الثالث

القوى اللبنانية التي حملت السلاح

الأطراف التي اشتركت في القتال في بيروت والمناطق اللبنانية ، أو حملت السلاح فقط ، متنوعة ومتعددة ، وراوحت بين حزب منظم وبين تجمّع حول شخص : أكان زعيم حي أو منطقة أو وجيه عائلة . وقد تكتلت تلك الأطراف سياسياً وعسكرياً في فئتين متقاتلتين :

الفئة الأولى : الحركة الوطنية المكونة من الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية والتقدمية ، وأطلقت على قواتها المسلحة اسم « القوات المشتركة » وضمّت مقاتلين من جميع الأطراف المشتركة في الحركة . وكانت تعرف أحياناً بالقوات اليسارية أو التقدمية ، رغم أن بعضها كان غير يساري .

وكانت هذه الفئة ، في بداية الحرب ، تشكل ملتقى واسعاً ضم إلى جانب الحركة الوطنية بأحزابها ، أحزاباً وقوى اخرى أطلقت على نفسها فيما بعد « جبهة الأحزاب القومية والوطنية » .

كما كانت أحزاب وقوى وطنية اخرى ، تقف في موقع هذه الفئة ،

دون أن تكون في إطار « الحركة الوطنية » أو « جبهة الأحزاب القومية » .

وكانت المقاومة الفلسطينية بكافة فصائلها ، الحليف السياسي والعسكري لهذه الفئة مجتمعة ، أو في إطار تحالفات ثنائية منفصلة .

الفئة الثانية : وكانت هذه الفئة تعرف في البداية بـ « جبهة الحرية والانسان » ، ثم اتخذت اسماً دائماً هو « الجبهة اللبنانية » ، أما قواتها المسلحة فكانت تعرف بـ « القوات اللبنانية » ، وأحياناً كان يطلق عليها اسم القوات اليمينية ، أو الانعزالية(١) .

وبعد أن أُصيب الجيش اللبناني بالتشقق ، والتشتت ، إن مع حركة الملازم أول أحمد الخطيب التي قامت في ١٩٧٦/١/٢١ ؛ أو مع حركة العميد الركن عزيز الأحدب التي قامت في ١٩٧٦/٣/١١ ، وجدت كل فئة من هاتين الفئتين نفسها مدعومة بعدد من العسكريين المحترفين . فدعم الملازم أول الخطيب ، أو كما عرف فيما بعد بالقائد الخطيب ، الفئة الأولى . وقد أطلق على قواته « جيش لبنان العربي » . بينما قام الأحدب بحركة عسكرية أرادها مستقلة ، كما أعلن ذلك ، لكنه وجد نفسه مضطراً لأن يكون في موقف غير معاد للفئة الأولى ولجيش لبنان العربي . وبعد إعلان حركته ، وعدم دعم القيادة العليا للجيش اللبناني لها ، أعلن العقيد انطوان بركات في نيسان (ابريل) ١٩٧٦ حركة عسكرية تحت اسم « جيش لبنان » أعلنت دعمها للقوات اللبنانية .

هذا التنوّع والتعدد في القوى التي تصارعت خلال الحرب اللبنانية ، تثبت بذلك لبنانيتها ، لأنها أتت صورة للواقع اللبناني الذي يتصف بعدم الترابط ، وبالانقسام إلى فئات وشرائح وتجمعات محلية وأحياء وعائلات

(١) انعزالية : أي العزلة في إطار إقليمي جغرافي . وتطلق على كل دعوة لقيام كيان إقليمي عنصري في جبل لبنان ، بعيداً عن المنطقة العربية .

وطبقات مغلقة . هذا كله تجسّد في أحزاب ، وتنظيمات ، وحركات ، وقوى ، وهي كلها تسميات تدلل على التشرذم والتشقق . وهذا بالطبع سائد في الفئتين اللتين تقاتلتا في الحرب .

ويكفي القول ان ثلاثة وثلاثين حزباً وتنظيماً وجمعية ورابطة شاركت في الحرب في إطار الفئة الثانية . منها مثلاً : حزب الكتائب اللبنانية ، حزب الوطنيين الأحرار ، التنظيم التابع للرابطة المارونية والرهبانيات ، حراس الأرز ، جيش التحرير الزغرتاوي ، لواء المردة ، حركة الشبيبة اللبنانية ، وغيرها الكثير .

والفئة الثانية تضم عدداً مرتفعاً من الأحزاب والتنظيمات والقوى ، يزيد عن عشرين تنظيماً . هذا إلى جانب شخصيات تعتمد على أجواء اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية ، كانت رصيدها في التواجد في إطار هذه الفئة أو تلك .

والذي أتناوله بالبحث هنا هو الفئة الأولى بكافة أحزابها وتنظيماتها وجبهاتها وهي على الشكل التالي :

أولاً — « الحركة الوطنية — القوات المشتركة » ، ضمت الأحزاب والحركات والتجمعات التالية :

١ — الحزب التقدمي الاشتراكي .

٢ — الحزب الشيوعي اللبناني .

٣ — القوميون العرب سابقاً :

أ — منظمة العمل الشيوعي .

ب — حزب العمل الاشتراكي العربي .

٤ ـ حزب البعث العربي الاشتراكي (جناح العراق) .

٥ ـ الحزب السوري القومي الاجتماعي (جناح انعام رعد) .

٦ ـ حركة « الناصريون المستقلون ـ المرابطون » .

٧ ـ الاتحاد الاشتراكي العربي :

أ ـ اللجنة التنفيذية (أنصار الثورة) .

ب ـ الأمانة العامة (الأفواج العربية) .

٨ ـ « قوات ناصر » ـ اتحاد قوى الشعب العامل ـ الحركة التصحيحية.

٩ ـ التنظيم الشعبي الناصري (صيدا) .

١٠ ـ الحركة اللبنانية المساندة لـ « فتح » .

١١ ـ الحزب الديمقراطي الكردي ـ البارتي .

ثانياً ـ قوى وحركات بقيت خارج إطار القوات المشتركة ، وكانت لها فصائل حملت السلاح أيضاً ، في الجانب الوطني ، دون أن تنضم إلى القوات المشتركة وهي :

١ ـ حركة ٢٤ تشرين الديمقراطية الاشتراكية (جيش التحرير الشعبي) .

٢ ـ الجماعة الاسلامية (المجاهدون) .

٣ ـ حركة رواد الاصلاح (المقاومة الشعبية) .

٤ ـ النجادة (الحزب) و (الحركة التصحيحية) .

٥ ـ القوى الثورية مثل (لجان الشغيلة) .

ثالثاً ـ أحزاب وحركات وفصائل كانت في إطار الفئة الأولى ، إلى أن حصل التناقض بين الحركة الوطنية وبين سورية ، فوجدت تلك الفصائل نفسها حليفة لسورية . وقد حملت تلك الأحزاب والحركات بعد تحالفها

فيما بينها اسم « جبهة الأحزاب القومية والوطنية » ، وهي تضم :

١ ـ منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان (وهو متعاطف مع سورية) .

٢ ـ اتحاد قوى الشعب العامل ـ التنظيم الناصري .

٣ ـ الحزب السوري القومي الاجتماعي (جناح الياس قنيزح) .

٤ ـ الطلائع التقدمية .

٥ ـ حركة المحرومين (منظمة أمل) .

٦ ـ حزب « رزكاري » الكردي .

وقد تغيرت خريطة احزاب هذه الفئة فيما بعد ان داخلياً او جبهوياً .

الحركة الوطنية والعمل الجبهوي :

ضمت الحركة الوطنية أحزاباً وفئات وقوى وشخصيات تقدمية ووطنية ، سبق لها أن تلاقت أكثر من مرة في أكثر من مناسبة سياسية . لكن أبرز لقاءين كانا :

ـ الأول في العام ١٩٦٤ تحت اسم « جبهة الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية في لبنان » .

ـ الثاني في العام ١٩٦٩ تحت اسم « تجمع الأحزاب الوطنية والتقدمية » .

لكن هذين اللقاءين لم يستمرا ويتعمقا ، وذلك عائـد إلى ما بين تلك الأحزاب والهيئات من تناقضات كانت أحياناً تصل إلى حد الحرب السياسية المكشوفة فيما بينها . ولقد كانت لقاءاتها دائماً بناء للحد الأدنى من الاتفاق على الأهداف .

وجاء في تقييم « لجبهة الأحزاب » من جانب أحد أطرافها ـ القوميون العرب(١) ـ « ان في عمل الجبهة ونشاطها نواقص وثغرات تحدّ من فعاليته وتأثيره ، بل وتمنع تطوره وتقدمه :

« **أولاً : في مقدمة هذه الثغرات والنواقص يأتي عدم وجود « علاقات جبهوية » حقيقية بين أطراف الجبهة . فاختلاف الممارسة السياسية لكل طرف جعل العلاقات بينها أقرب ما يكون إلى « اللقاء العام » منها إلى جبهة سياسية تسودها قواعد وأُصول عمل الجبهات .**

« **ثانياً : فقدان برنامج عمل واضح ومحدد ، الأمر الذي جعل مواقف الجبهة أشبه بردود فعل للقضايا الطارئة التي تحدث من حين إلى آخر .. ان غياب التحليل السياسي الموحد ، أو على الأصح أختلاف هذا التحليل بين القوى المشتركة بالجبهة هو سبب فقدان برنامج العمل عندها .**

« **ثالثاً : التقطع والتذبذب في النشاط .**

« **رابعاً : التوجه إلى الدولة بالمطالب التي ترفعها الجبهة » .**

ولم يكن حظ « تجمع الأحزاب » بأفضل من حظ « جبهة الأحزاب » في العمل والاستمرار . فبعد تظاهرة ٢٣ نيسان (ابريل) ١٩٦٩ الدامية ، والتي تكوّن التجمع حولها(٢) ، إذا بالتجمع يتداعى أيضاً . فقد جاء في بيان « للجبهة التقدمية اللبنانية » ممثلة الحركة الثورية الاشتراكية اللبنانية في التجمع ، ما يلي :

---

(١) دراسة نشرتها جريدة « اليوم » في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ .

(٢) تظاهرة ٢٣ نيسان (ابريل) ١٩٦٩ أتت نضالا لبنانيــاً متصاعداً في مواجهة السلطة ، ودعماً للمقاومة الفلسطينية ، شاركت فيه معظم الأحزاب والفئات التي تضمها الحركة الوطنية حالياً (يمكن العودة إلى كتاب « بدايات العمل الثوري في لبنان ـ للمؤلف » لمعرفة تفاصيل مرحلة نيسان (ابريل) ١٩٦٩ وما بعدها .

« **ما ان صدر البيان الأول للتجمع ، وحدثت التظاهرة حتى بدأ تناقض اليسار فيما بين فئاته يبرز ، إلى درجة وصلت باليسار إلى إقامة مهرجانين منفصلين في الذكرى الأولى لـ ٢٣ نيسان » .**

وفي إطار الدعوة لسد الثغرة في نضال « تجمع الأحزاب » قالت الجبهة في بيانها(١) :

« ان صيغ المواجهة الفعالة لاحباط خطة السلطة اللبنانية هي في خلق تنسيق فعال بين المناضلين اللبنانيين من كافة الأحزاب والتنظيمات التقدمية من جهة ، وبين حركة المقاومة من جهة ثانية . فالمرحلة الحالية تفرض تلاحماً ثورياً أقوى ، يجب أن يصـل إلى أعـلى مستويات الدعم وهو الدعم المسلح .. » .

وها هو العمل السياسي للحركة الوطنية يصل إلى مستوى العمل المسلح ، رغم ان فصائل الحركة الوطنية كانت قبل ١٣ نيسان (ابريل) ١٩٧٥ ، بداية الحرب اللبنانية ، متناقضة فيما بينها وبعيدة عن ممارسة العمل المسلح(٢) .

ووسط خضم العمل العسكري ، وإن جاء رد فعل مرتفعاً ، وجدت أطراف الحركة الوطنية نفسها متراصّة ، يساند بعضها بعضاً ، رغم ان هذا لم ينف عن كل طرف خصوصياته وانتماءاته وذاتيته ، ومنطلقاته النظرية والسياسية بشكل عام .

وأُكرّر هنا ان هذا التعدد في أطراف الحركة الوطنية ، إنما هو بسبب التشرذم البشري والسياسي والاجتماعي في لبنان ، إذ لم تستطع بعد المتغيرات الاقتصادية أن تكثّف فئاته في طبقات واسعة عريضة تقلل من هذا التعدد . وهذا التشرذم بالطبع هو حصيلة الصيغة الاقتصادية اللبنانية والصيغة الطائفية

---

(١) بيان صادر في آذار (مارس) ١٩٧٠ .

(٢) راجع مقدمة هذا الكتاب .

السياسية . وكذلك هو حصيلة الممارسة التنظيمية والسياسية لتلك الأحزاب والحركات .

ويمكن القول هنا أن ثلاثة أو أربعة أحزاب أو حركات هي الرئيسية والفاعلة في عمل الحركة الوطنية . وقد يدل على ذلك تكوين « لجنة الطوارىء » التي قامت في أكثر من مناسبة بمهمات « الحركة الوطنية » دون العودة إلى « المجلس السياسي المركزي »(١) للحركة إلاّ فيما بعد ، وكان كمال جنبلاط يرئس هذا المجلس ، ويرئس اللجنة أيضاً .

انني سأعرض هنا ، وضع أحزاب وتنظيمات الجانب الوطني ككل ، لأهمية المرحلة التي تواجدت فيها ، أو مارست فيها عملاً ، وخاصة أحزاب وتنظيمات الحركة الوطنية . واني أعرض لتاريخ تلك الأحزاب والتنظيمات دون تسلسل مقصود ، وإنما بعفوية تكاد تكون مألوفة من الجميع ، ودون مفاضلة من جانبي . كما ان أية نواقص أو ملاحظات قد تعتبر سلبية ، فسببها نقص في المعلومات لم تتوفر المصادر الكاملة لتحاشيه .

انني في عرضي هذا ، بعد أن قرأت الحرب اللبنانية كتابة(٢) ، ومكنت غيري من قراءتها ، أقرأ مع غيري تاريخ الحركة الوطنية والقوى الوطنية والتقدمية وواقعها ، بعد أن تمكنت من تجاوز ظروفها ونفسها ، وحملت السلاح — مهما كانت مراهناتها وحساباتها — مواجهة خيارها الوحيد بشجاعة تاريخية في انتفاضة يجب المحافظة على مكاسبها ، مهما كانت الملاحظات على نضالها وصيغه ، ويجب أن تعرف هي كيف تفهم الظروف الموضوعية الجديدة ، وتحافظ على تلك المكتسبات أخذاً بمنظور نضالي استراتيجي .

(١) اعلن تشكيله في ٢٢ تموز (يوليو) ١٩٧٦ .

(٢) مجلد « حرب لبنان — وثائق وأحداث وصور » ، صدر عن الدار بتحرير من المؤلف .

الحزب التقدّمي الإشتراكي

كان جديراً بالحزب التقدمي الاشتراكي أن يكون الفصيل الرئيسي في « الحركة الوطنية اللبنانية وقواتها المشتركة » ، ويشكل عمودها الفقري خلال الحرب اللبنانية ، لكن هذا الحزب كان كبعض أحزاب الحركة الوطنية فاعلاً قادراً ، وليس الطرف الرئيسي في هذه الحركة .

لكننا إذا ما ربطنا ربطاً عضوياً بين الحزب التقدمي الاشتراكي وبين كمال جنبلاط ، رئيس مجلس إدارة الحزب ، أو « المعلم » (كما كان يحلو لكثير من أعضاء الحزب أن يسموه) ، فاننا عند ذاك نقول ان كمال جنبلاط — وكان رئيس المجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية ، والرجل الفاعل في تحركاتها — إنما جعل حزبه يشكّل طرفاً رئيسياً وفاعلاً ، إذا لم نقل الطرف الرئيسي والفاعل في الحركة الوطنية كلها . كان كمال جنبلاط منذ بداية الستينات رئيس الأشكال الجبهوية كلها ، التي تلاقت فيها الأحزاب والفئات والشخصيات الوطنية والتقدمية . وكان نقطة لقاء لها كلها . لكنه ما انسجم إلى درجة الانصهار في شكل جبهوي مع تلك الأحزاب والتنظيمات ، كما انسجم في قيادة الحركة الوطنية . **قاد نضالها بشجاعة وبتضحية عالية جداً ، إلى درجة كلفته حياته عندما سقط شهيداً ، في أيام السلم التي تلت نهاية الحرب ، وكأن قتلَتَه هم**

الذين شنوا الحرب من أجل إلغائه، فلم يستطيعوا إليه سبيلاً إلاّ عندما ركن للسلم(١) .

قاد كمال جنبلاط نضال الحركة الوطنية طوال سنتي الحرب ، فوضع حزبه وقاعدته في طليعة ذاك النضال . وعندما انتخب الحزب ابنه وليد جنبلاط(٢) رئيساً له ، بقيت للحزب نسبة التقدير ذاتها التي كانت له يوم كان كمال جنبلاط ، إلاّ إذا ذهبت التطورات بالكثير من الحقائق .

وعندما استشهد كمال جنبلاط ، كان قد كتب مقالاً ، جاء بمثابة وصية له قبل رحيله(٣) . قال فيه : « **نعني بالاصلاح السياسي ، البرنامج المرحلي الذي وضعه الحزب التقدمي الاشتراكي وأقرته الأحزاب المنضوية فيما أسموه الحركة الوطنية ...** »

وشدد على انصهاره بالحركة الوطنية ، رغم إبقائه على خصوصية حزبه ، فقال : « **يجب الاعتراف بكل تواضع ، ولكن بكل صوابية ، انه خارج الحركة الوطنية لا يوجد فكر سياسي متناسق وواضح ، أي خارج البرنامج الذي وضعه الحزب التقدمي الاشتراكي وأيدته جميع الأحزاب** » .

ان أهمية كمال جنبلاط كانت كبيرة في وجود الحركة الوطنية وفاعليتها ، ركّز اليمين عليه في الحرب ، باعتباره رأس الحربة التي تخز هذا اليمين .

(١) استشهد كمال جنبلاط في كمين نصب له عندما كان في سيارته في طريق جبلية بين بلدته المختـارة وبيروت ، وذلك في ١٦ آذار (مارس) ١٩٧٧ . وأقيم له مهرجان ضخم في ذكرى أربعينه ، في أول أيار (مايو) ١٩٧٧ عرف بـ « يوم جنبلاط اللبناني العربي الدولي » ، وكان تظاهرة ضخمة قدر حضورها بـ ١٥٠ ألف شخص ، وقد وضعه هذا المهرجان في مصاف كبار القادة السياسيين والمناضلين .

(٢) انتخب رئيساً للحزب بعد استشهاد والده بشهرين .

(٣) كتاب « حرب لبنان » ، المصدر السابق ، صفحة ١٥٨ .

وكان لكمال جنبلاط ، على صعيد المقاومة الفلسطينية والوضع العربي ، وزن وتقدير. فلقد سبق لجنبلاط أن طرح نفسه على مستوى عربي منذ بداية الخمسينات ، عندما دعا الحزب إلى « مؤتمر للأحزاب الاشتراكية» عقد في بيروت في ٥/٣/١٩٥١ ، وحضره ممثلو أحزاب : مصر الاشتراكي ، الاشتراكي العربي (سوريا)، الوطني الديمقراطي (العراق) . ومع السبعينات وبعد أن أصبحت المقاومة الفلسطينية نقطة ارتكاز رئيسية في النضال العربي والسياسة العربية، انتخب كمال جنبلاط أميناً عاماً « للجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية» وهي تضم معظم الأحزاب والتنظيمات الوطنية والتقدمية واليسارية في الوطن العربي .

وكمال جنبـلاط : سليل بيت إقطاعي عريق في اقطاعيته، نائب في مجلس النواب اللبناني منذ أكثر من ربع قرن، رئيس جبهة نيابية تضم أكثر من عشرة نواب ، وزير لأكثر من مرة، رئيس حزب اشتراكي ، مفكر له وزن ثقافي عربياً وعالمياً، إلى جانب انه الأمين العام للجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينيـة . **ألا يكفي هذا لأن يكون هو مبرر وجود الحزب التقدمي الاشتراكي ؟ كمال جنبلاط هو العمود الفقري للحزب التقدمي الاشتراكي ، والعمود الفقري للحركة الوطنية .**

إذن ، ونحن نتكلم عن الحزب التقدمي الاشتراكي، لا يغرب عن بالنا كمال جنبلاط ، الذي هو في أساس قيام هذا الحزب ، واستمراره، وبقائه حتى بعد رحيله . هذا دون أن نسأل عن مستقبل هذا الحزب بدون كمال جنبلاط ، رغم صفاء ابنه وليد ، الرئيس الجديد للحزب ، ورغم تطلعاته الثورية التي لا بد من ان يوازن بينهـا وبين المتغيرات والمعطيات المادية في لبنان والوطن العربي .

المهم ، **هذا هو الحزب التقدمي الاشتراكي** ، خاض الحرب اللبنانية ،

وهو في الواقع خاض حربه الثالثة :

– حربه الأولى : كانت ضد رئيس الجمهورية بشاره الخوري ، عندما قرّر تجديد ولايته ، فتم إسقاطه .

– حربه الثانية : كانت ضد رئيس الجمهورية كميل شمعون ، عندما حاول ربط لبنان بالمشاريع الاستعمارية وتجديد ولايته لتنفيذ ذلك . وانتهت هذه الحرب بإسقاط شمعون .

– حربه الثالثة : وهي الأخطر ، لأنها شملت لبنان كله ، واتخذت أبعاداً تجاوزت إسقاط رئيس أو منعه من التجديد .

وكانت للحزب التقدمي « حروب » أُخرى خاصة به مباشرة .

وكان في ذلك كله يمارس العنف ، يحمل السلاح ويستعمله . وهذا ما تأكّد في هذه « الحرب اللبنانيـــة الكبرى » . حول العنف يقول كمال جنبلاط :

« .. ما كنا يوماً من الأيام ضد العنف بشكل مغلق مطلق .. لأن القوة المعنوية من حيث هي تحد ، وتحد جسور مؤمن ومحب في آن واحد ، هي بحد ذاتها عنف ، عنف معنوي من نوع رفيع يضغط على الخصم ، يزعجه ، يرهقه ، يحطمه أحياناً ، وربما يسحقه معنوياً قبل موته الحقيقي الأخير بزمان .

« .. وكانت دائماً نصيحتنا لرفاقنا ولسواهم : « إذا رأيتم أن ضميركم يوصيكم بالعنف ، وانكم في مجال الاختيار بين الخنوع أو الجبن والرد على التحدي بمثله ، فلا مانع من أن تردوا على العنف بالعنف ذاته، شرط أن لا يدفعكم إلى ذلك الحقد أو رغبة الايذاء ، بل إرادة التخلص من الجبن والتقاعس .. وشرط أن تقبلوا أيضاً بأن تتحملوا مسؤولية أعمالكم كاملة ،

فلا تجبنوا من جديد أمام السلطة المقتصة أو أمام القانون ، أو أي انزعاج يحصل نتيجة قيامكم بواجبكم أمام ضميركم وأمام الناس .. »(١) .

ربما بهذا المفهوم للعنف دخل كمال جنبلاط « الحرب اللبنانية » ، وربما طوّر مفهومه هذا إلى مستوى العنف الثوري الذي أصبح وسيلة محددة للنضال ، ولم يعد مجرد رد على تحـــدٍّ ، أو مجرد ممارسة فردية . لكن رغم ممارسات كمال جنبلاط العنيفة ، أو ممارسات الحزب التقدمي الاشتراكي للعنف في أكثر من مناسبة منذ تأسيسه ، فان الخط العام لنضـــال كمال جنبلاط بقي نضالاً سلمياً ديمقراطياً ، وبالتالي نضال الحزب التقدمي الاشتراكي بقي كذلك .

البداية : جنبلاطية :

أياً أصبح المستوى الذي وصل إليه الآن الحزب التقدمي الاشتراكي ، إن قاعدة أو قيادة أو تنظيماً ، فان بداية الحزب هي بداية جنبلاطيـــة . فالقاعدة العريضة للحزب ، التي ما زالت له ، هي قاعدة درزية في معظمها وعائدة إلى « بيت جنبلاط » أو إلى « دار المختارة »(٢) — من بشير جنبلاط إلى السيدة نظيرة جنبلاط والدة كمال جنبلاط — ، ولكن تلك القاعدة عائدة لكمال جنبلاط بالذات لما تمتع به من خصوصيات طوال حياته السياسية ، إلى جانب رصيد آل جنبلاط ككل . فالرجل ، منذ بداية حياته المترفة متطلع إلى الأمام ، إلى المستقبل ، اهتماماته علمية ثقافية . من هنا تابع دراسة جامعية ناجحة ، كان لها فعلها في نفسه فاذا به يتعاطف مع مضمون

(١) جريدة « الأنبـــاء » ، ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٥٦ ، الافتتاحية بقلم كمال جنبلاط .

(٢) المختارة : قرية في الشوف الداخلي استقر فيها آل جنبلاط بعد مجيئهم إلى لبنان .

الفلسفات الشرقية التي يشكل الزهد بالماديات عنصراً من عناصرها . لهذا كان للفلسفة الهندية البوذية تأثير في نفسه، ووصل للالتزام بفلسفة غاندي وسلوكيته الاخلاقية في الحياة . **وهكذا أضاف كمال جنبلاط(١) إلى رصيد « دار المختارة » في التعامل مع الناس ، نزعة إنسانية قائمة على أخوة الانسان للانسان ، وأوجد حوله جواً ثقافياً أضفى على « اقطاعية نسبه » معنىً جديداً ، تطور مع الزمن ودفع بجماهير دار المختارة إلى أن تقف في صف الثورة الفلسطينية ، وفي صف معركة تقدمية ، وهي الجماهير المحافظة المتحلقة حول قيم دينية ، ومقاييس تختلف اختلافاً كلياً عن طروحات التساوي عند كمال جنبلاط ، هذه الطروحات التي وجدت فيها والدته ، وهي بارزة في سلسلة الأقطاع الجنبلاطي قبله ، تناقضاً مع صيغ التعامل مع الناس القائم على المرتبية والطبقية .**

على هذا الأساس بدأ جنبلاط تطلعاته الحزبية ، دون أن يستطيع مغادرة جنبلاطيته ، وأقام حزبه ولم يستطع أن ينأى به عن الجنبلاطية ، لكنه لم يبق أسيرها وإن لم يتجاوزهـا . فالجماهير الرئيسية للحزب التقدمي الاشتراكي في جبل لبنـان ، وبالذات في المناطق الدرزية في الشـوف الداخلي(٢) إلى جانب مناطق الباروك وعاليـه والمتن ، أُضيفت إلى تلك

(١) كمال جنبلاط ولد في المختارة ، في ٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٧ ، درس في عينطورة ، ثم درس في « السوربون » بباريس علم الاجتماع وعلم النفس والتربية . وعاد إلى بيروت ليدرس الحقوق في الجامعة اليسوعية (القديس يوسف) ، فنال الاجازة في الحقوق ، ثم مارس المحاماة لمدة سنة في مكتب المحامي كيل اده . ترشح لأول مرة للنيابة سنة ١٩٤٣ وفاز بالنيابة ، ثم فاز ثانية عام ١٩٤٧ ، وتسلم وزارة الاقتصاد لمدة قصيرة . وبرز كزعيم وكنائب وكقائد لحزب والحركة الوطنية ، واستشهد في ١٦ آذار (مارس) ١٩٧٧ وهو في أوج عمله السياسي .

(٢) الشوف الداخلي : من بعقلين وبيت الدين إلى المختارة ومزرعة الشوف وغيرها ، ويبعد عن بيروت خمسين كيلومتراً شرقاً .

الجماهير فئات جديدة في بيروت وطرابلس وصيدا وفي الجنوب والبقاع .

كيف كانت البداية ؟

يستهل كمال جنبلاط حديثه عن كيفية تأسيس الحزب بمقدمة نظرية ، يشير فيها إلى المنابع النظرية التي انطلق منهـا في تأسيسه ، إلى الرؤية ، وإلى الاطار العام الذي يتحرك في داخله(١) . وترد في تلك المقدمة أسماء مفكرين لهم كيان وأهمية لدى جنبلاط ، وفي حياته السياسية بالذات ، أمثال : غاندي ، الدكتور روجيه غوديل ، العالم الانتروبولوجي الأب تيلار دي شاردان ، بعض نظريات عقيدة الموحدين (أي الدروز) .. الخ .

يقول جنبلاط : « ان تأريخ الحزب هو تسلسل هذه الرؤية في العمق وفي الشمول وفي التفصيل ، وتنزّلها ، فيما بعد في قوالب التصوُّر والتصرُّف والنشاط الخارجي ، أي في حقل النضال ، ولا قيمة للنضال إن لم يكن هنالك هدف يستحق أن نناضل لأجله ، لكونه صواباً وحقيقياً .. »(٢) .

ولم تستطع « مفوضية التربية والمعارف – مركز البحوث الاشتراكية في الحزب التقدمي الاشتراكي » أن تفصل بين « فكر مؤسس الحزب كمال جنبلاط ونضاله الوطني والاجتماعي من جهة وبين حياة الحزب كجسم سياسي جديد في لبنان ... ان النواة النظرية لفكر الحزب الجديد متبلورة في عدة دراسات ومطارحات سياسية للرفيق كمال جنبلاط »(٣) .

ويبدو ان « الحزب التقدمي الاشتراكي » قام عـلى محاولتين سابقتين

(١) كمال جنبلاط – ربع قرن من النضال ، الحزب التقدمي الاشتراكي ، المجلد الأول « الجهاد الأكبر » ، صفحة ٨٥ .

(٢) ربع قرن من النضال ، المصدر السابق ، صفحة ٨٧ .

(٣) ربع قرن من النضال ، المصدر السابق ، صفحة ٥ .

لاعلان تأسيسه هما : « الحركة الاجتماعية اللبنانية » ، ثم « حزب التقدم الاشتراكي » الذي عرف فيما بعد بالحزب التقدمي الاشتراكي .

« كانت الفكرة الأولية تقوم على تأسيس جمعية تحت اسم ــ الحركة الاجتماعية اللبنانية ــ غايتها : حشد القوى المعنوية والكفاءات لخدمة لبنان سياسياً واجتماعياً وعلمياً . ومن بين الأسماء المرشحة لادارة هذه الجمعية كمال جنبلاط رئيساً ، فيليب نجيب بولس ، جوزيف نجار ، والدكتور بوجي ، والدكتور توفيق ابراهيم رزق ، وفؤاد رزق وجورج فيليبدس : أعضاء »(١) .

انتهت هذه الجمعية قبل أن تبصر النور ، وجرى التطلع إلى حزب سياسي جرى تأسيسه من كمال جنبلاط ، الشيخ عبد الله العلايلي ، جورج حنا ، ألبير أديب ، فؤاد رزق وفريد جبران . وسمي « حزب التقدم الاشتراكي » ، غايته : السعي بجميع الوسائل المشروعة لبناء مجتمع على أساس الديمقراطية الصحيحة تسود فيه الطمأنينة الاجتماعية والعدل والرخاء والحرية والسلم ، ويؤمن حقوق الانسان التي أقرتها الأمم المتحدة ومن جماتها لبنان . وقد تم ذلك في ١٧ آذار (مارس) ١٩٤٩ تاريخ الترخيص للحزب .

لكن ، بعد شهرين فقط من هذا الاعلان كانت ولادة « الحزب التقدمي الاشتراكي » في أول أيار (مايو) ١٩٤٩ ، وقد أعلنها كمال جنبلاط في اجتماع عقده في منزله . قال في كلمته كمؤسس للحرب(٢) : « نرحب بكم باسم الحزب التقدمي الاشتراكي الذي أولانا فضل تمثيله : إعلاناً للحركة وإذكاء للصراع العقائدي المرتقب وإيذاناً ببدء انتظام جماهير رجال الفكر والعمال والفلاحين في صيرورته » .

---

(١) ربع قرن من النضال ، المصدر السابق ، صفحة ١٩ .

(٢) صحف ٣ أيار (مايو) ١٩٤٩ (الحياة ، النداء ، النهار ، تلغراف ..) .

ولقد تأسس الحزب في فترة حرجة من تاريخ لبنان والمنطقة العربية ، هي مرحلة النكبة في فلسطين . لكن تحركه في إطار المشاكل اللبنانية كان هو الأبرز . ففي أول نيسان (ابريل) ١٩٥٠ افتتح جنبلاط أول مركز رئيسي للحزب في بيروت ، كما افتتحت عدة فروع في زحلة ، قرطبة ، غريفة ، بتخنيه ، راشيا ، المختارة ، بعلبك ، وغيرها . وبدأت سلسلة مهرجانات كان لها صدى في الصحافة والرأي العام(١) . ثم وضع الحزب عدة مشاريع شعبية ، متخذاً سلسلة مواقف تقدمية . أبرز تلك المشاريع : قانون التعويض للعمال العاطلين عن العمل ، عقد تعاونية عمل زراعية ، نظام الضمان الطبي ، ومشروع إلغاء الألقاب الطبقية ، قضية حرية الصحافة ، تعميم التعليم على الجميع . وطرح الحزب برنامجاً انتخابياً تحت شعار « الخبز للجميع والعمل والعلم والحرية للجميع » .

البداية الدامية :

ومنذ تأسيسه وقف الحزب التقدمي الاشتراكي موقف المعارضة لعهد الرئيس بشاره الخوري ، الذي كان عهد سرقة أموال الشعب والمشاركة في المؤامرة الكبرى على فلسطين . وأخذ هذا الموقف يتصاعد إلى أن وجدت الدولة نفسها تمارس القمع ضد نشاطات هذا الحزب . فبعد مهرجانات أقامها الحزب في منطقة المتن الجنوبي (خلوات فالوغا ، القلعة ، بتخنيه ، رأس المتن) تركّزت كلها على إثارة المطالب الشعبية ، قامت قوات الأمن اللبنانية في يوم الأحد في ١٨ آذار (مارس) ١٩٥١ بمهاجمة مهرجان ضخم أقامه الحزب في بلدة الباروك . فسقط للحزب ثلاثة شهداء ، وعدد من الجرحى ، وشنت السلطة حملة اعتقالات واسعة(٢) .

---

(١) صحف « النهار » (١٩٥١/١/١٣) ، « البيرق » (١٩٥١/١/٣١) « الأنباء » (١٩٥١/٣/٢٣) .

(٢) صحف ١٩٥٠/٦/٢٠ (بيروت ، الزمان ، النهار ، البيرق) .

وإلى جانب طرح القضايا المعيشية أثار كمال جنبلاط والحزب أيضاً قضية التدخل الأميركي في لبنان والمشرق العربي، من خلال «النقطة الرابعة»، ودعا لبقاء لبنان على الحياد. كما قام عربياً بالدعوة لعقد مؤتمر للأحزاب الاشتراكية العربية في بيروت في ٥ آذار (مارس) ١٩٥١، حضره حزب مصر الاشتراكي، الحزب الاشتراكي العربي، الحزب الوطني الديمقراطي.

وتصاعد عمل الحزب في هذه المرحلة، وعمل كمال جنبلاط كرئيس له وكنائب في مجلس النواب اللبناني، فوصل إلى التمكن من إقامه «الجبهة الاشتراكية الوطنية» التي ضمت: الحزب التقدمي الاشتراكي، وحزب الكتلة الوطنية، وعدداً من النواب: كميل شمعون، اميل بستاني، غسان تويني، ديكران توسباط، وعبد الله الحاج. **وتمكنت في ٢٣/٩/١٩٥٢ من إسقاط عهد بشاره الخوري والاتيان بأحد أعضائها (كميل شمعون) إلى سدة الرئاسة، وذلك بعد ما سمي يومذاك بثورة بيضاء اعتمدت الأسلوب البرلماني والشعبي الديمقراطي.** فالى جانب الضغط الشعبي عبر المهرجانات، كان هناك جهد برلماني مكثّف.

والواقع أن هذه «الثورة البيضاء» هي حصيلة عوامل عدة، منها هذا النهوض الشعبي والنيابي المعارض بقيادة كمال جنبلاط و«الجبهة الاشتراكية»، وكذلك خروج بشاره الخوري على الدستور والتجديد لنفسه، وتململ الجيش اللبناني بقيادة اللواء فؤاد شهاب، الذي تسلّم رئاسة الحكومة المؤقتة، والذي أصبح بعد ست سنوات، أي عام ١٩٥٨، رئيساً للجمهورية (١). هذا إلى جانب مصالح سياسية أجنبية كانت تعبّر عنها السفارات في اتصالاتها وتحركاتها.

(١) صحف ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ («النهار»، «النداء»، «البيرق»).

هذه البداية الشعبية ـ البرلمانية الناجحة لكمال جنبلاط والحزب التقدمي الاشتراكي، أعطت هذا الحزب دفعاً إلى الأمام ووسعت من قواعده. وسرعان ما وجد نفسه يتناقض مع كميل شمعون، خاصة وان هذا الأخير جاء إلى السلطة ليلعب دوراً داخلياً وخارجياً، اتضح فيما بعد انه لصالح القوى الاستعمارية في معركتها ضد الشعب العربي ومصالحه. أما داخلياً فبدأ شمعون يبتعد شيئاً فشيئاً عن التزامه بالجبهة التي جاءت به إلى الحكم، ويرفض برنامجها الذي التزم به. **ومع العام ١٩٥٣، عاد الحزب إلى المعارضة عبر مهرجان ضخم أقامه في بيروت في ٣ أيار (مايو) ١٩٥٣.**

وانتهت الجبهة الاشتراكية الوطنية لتقوم محلها الجبهة الاشتراكية الشعبية، التي اعلن عنها في ٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٣، وتكوّنت من عدد من النواب والشخصيات الوطنية إلى جانب كمال جنبلاط وفؤاد رزق وانور الخطيب.

ومع العام ١٩٥٤، بدأ نضال الحزب التقدمي الاشتراكي يأخذ أبعاداً عربية إلى جانب الأبعاد الداخلية. «وتتميز فترة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦ بأنها شكلت مرحلة جديدة في تاريخ الحزب التقدمي الاشتراكي تداخل فيها النضال الوطني والنضال القومي، واشتد ابانها عضد المعارضة الشعبية بقيادة الحزب ورئيسه»(١).

وفي نطاق هذا الاطار الجديد للأحداث في لبنان، الاطار الوطني والقومي العربي، قامت في بيروت تظاهرة طلابية كبرى يوم السبت في ٢٧ آذار (مارس) ١٩٥٤ ضد **«حلف بغداد»(٢)، الذي كانت قوى الاستعمار البريطاني ـ الاميركي تعدّه ليكون سداً في وجه الموجة العربية**

(١) ربع قرن من النضال، المصدر السابق، صفحة ٨٩.

(٢) حلف بغداد: كان من المقرر أن يضم العراق وباكستان وتركيا وايران وبريطانيا وتدعمه الولايات المتحدة الاميركية.

النضالية التي أخذت تتصاعد ، بعد قيام ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ واستمرارها بقيادة جمال عبد الناصر . وانطلقت التظاهرة عارمة ضد سياسة كميل شمعون ، وحكومته برئاسة الدكتور عبد الله اليافي وضد سياسة الأحلاف كلها ، فما كان من تلك الحكومة إلاّ أن أمرت بقمع التظاهرة بالقوة ، فسقط الطالب حسان ابو اسماعيل عضو الحزب التقدمي الاشتراكي شهيداً برصاص قوى الأمن . كما أُصيب الطالب مصطفى نصر الله بشلل دائم ، وسقط أربعون جريحاً ، وزُجّ عشرات الطلاب في سجون السلطة(١) .

وهكذا دخل الحزب ساحة العمل السياسي العربي ، فطوّر علاقته مع حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا ، فشكّلا قيادة مشتركة لهما في ٢٦ نيسان (ابريل) ١٩٥٤ بعد لقاء تم في شتورا بين قيادتي الحزبين ، ودعا كمال جنبلاط إلى تشكيل جيش عربي مشترك لحل مشكلة فلسطين(٢) ، واتخذ موقفاً صريحاً ضد الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي ، شاركه فيه عدد من الأحزاب (النداء القومي ، المؤتمر الوطني ، الهيئة الوطنية ، حزب النجادة ، الجبهة الشعبية) (٣) . كما أصدر كمال جنبلاط باسم لجنة الأحزاب والهيئات الوطنية اللبنانية بياناً قيمت فيه الوضع الداخلي والعربي الدولي ، ورفضت مشروع الطرق الدولي الأميركي ، لأنه سيوضع في خدمة مخططات الاستعمار في لبنان(٤) .

وفي إطار العمل العربي ، كان التحرك الغربي لاقامة « حلف بغداد »

---

(١) صحف ٢٤ آذار (مارس) ١٩٥٤ (« الأنباء » ، « النهار » ، « النداء ») .
(٢) « الأنباء » ، ١٩٥٤/٧/٩ .
(٣) « الأنباء » ، ١٩٥٤/٧/١٦ .
(٤) صحف ١٩٥٤/١١/٣٠ (« النهار » ، « النداء » ، « البيرق ») .

نقطة البيكار في مخططات الاستعمار ، وكانت النضالات تنصب ضد هذا الحلف . ولهذا وجد الحزب نفسه يحيّي موقف مصر عبد الناصر لأنها رفضت الحلف ، رغم ما كان لكمال جنبلاط من ملاحظات حول « النظام الدكتاتوري في القاهرة » . فقد جاء في جريدة « الأنباء » ، لسان حال الحزب وكمال جنبلاط : **« نحن كاشتراكيين ، مع محاربتنا المستمرة لفكرة الدكتاتورية ، لا نستطيع إلاّ أن نسجل لمصر هذا الموقف المشرف من قضية الحلف التركي ــ العراقي في حين رأينا حكومات ، كحكومة سوريا مثلاً ، تتخاذل في آخر لحظة تحت ضغط الدول الغربية ... »(١) .**

وكان الحزب التقدمي الاشتراكي في تلك الفترة لم يقترب بعد من مصر ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ، كان رفضهم لحكم الضباط علنياً . فقد جاء في « الأنباء » : « اننا نود أن نهمس في أُذن جمال عبد الناصر ورفاقه بأنهم لن يستطيعوا أن يواصلوا مقاومة الضغط الغربي ، إلاّ إذا استندوا إلى قوة ثابتة تدعمهم في نضالهم ، وهذه القوة لا يمكن أن تكون إلاّ التأييد الداخلي ، أي التأييد الشعبي ، وليضمنوا هذا التأييد ، عليهم أن يفسحوا المجال أمام هذا الشعب للتعبير عن رأيه »(٢) .

لكن هذا الموقف تطوّر ، وبدأ التفاهم يحدث شيئاً فشيئاً بين نظام عبد الناصر والحزب التقدمي الاشتراكي ، إلى درجة أن الحزب كان الطرف الرئيسي في أحداث عام ١٩٥٨ ، التي كانت الحرب الثانية في حياة الحزب بعد حربه الأولى عام ١٩٥٢ . هذا إذا علمنا أن أحداث العام ١٩٥٨ كانت حصيلة وجود عبد الناصر في إطار وحدة مصر وسوريا ، وعلى حدود لبنان مباشرة .

---

(١) « الأنباء » ، ١٩٥٥/٢/١١ .
(٢) « الأنباء » ، ١٩٥٥/٢/١١ .

الحرب الثانية في حياة الحزب :

بدأت الأحداث تتصاعد شيئاً فشيئاً في المنطقة العربية ، خاصة بعد أن استمرت ثورة ٢٣ تموز (يوليو) في مصر في تحريك الأحداث ، وبالتالي في تخويف الاستعمار ، الأمر الذي دفع هذا الأخير إلى الاسراع في إنجاح « حلف بغداد » لتطويق سوريا وإدخال لبنان فيه ، ولمواجهة أي « مد مصري ناصري » إلى المشرق العربي . ووسط هذه الأحداث بدأ شمعون يلعب دوره المشبوه الذي وجد له أصلاً ، فراح يتحرك في اتجاه إدخال لبنان الحلف الاستعماري : فزار تركيا وأصدر بلاغاً مشتركاً مع جلال بايار في ١٩٥٥/٤/٧ شبيهاً ببلاغ تركي – عراقي صدر في ١٩٥٥/١/١٢ ، على اثر زيارة نوري السعيد ، رئيس الحكومة العراقية آنذاك ، إلى تركيا ، وإجراء محادثات مع زميله التركي عدنان مندريس(١) . وهنا وجد الحزب التقدمي الاشتراكي له دوراً مهماً ، فهو حزب معارض لشمعون في سياسته الداخلية ، وها هو ينهج سياسة خارجية استعمارية ، ، الأمر الذي مكّن منه جنبلاط والحزب وباقي الأحزاب المعارضة له . وقد أعلن الحزب التقدمي الاشتراكي في بيان له : **« ان الحزب تمشياً مع سياسته التي أعلنها مراراً ، والتي تعارض بشدة كل حلف سياسي أو عسكري لا يتفق مع مصلحة لبنان ومصالح البلدان العربية بوجه عام ، يشجب بكل قوة هذا الاتفاق ويعتبره تحدياً لارادة الشعب اللبناني وتقييداً لحريته واستقلاله وخطراً يهدد لبنان وكيان الشرق العربي بأسره ، ويقرّر الحزب معارضته بجميع الطرائق المشروعة » .**

وكان الحزب قد وقع اتفاقاً مع حزب الكتائب لشن معارضة داخلية ضد شمعون ، ففهم أن لهذا الاتفاق أبعاداً عربية ، فنفى الحزب التقدمي

---

(١) « الأنباء » ، ١٩٥٥/٤/٨ .

الاشتراكي ذلك ، وأكّد بالذات انه مع مصر في معركتها ضد اسرائيل . ثم أبرق الحزب إلى الرئيس عبد الناصر مشيداً بمعركته ضد الجيش الاسرائيلي في موقعة « الصفحة » . وقد رد عبد الناصر شاكراً للحزب هذا الاهتمام .

وأكثر من ذلك ، فمع تأميم قناة السويس أطلّ عبد الناصر بطلاً قومياً ومناضلاً عنيداً ضد الاستعمار الفرنسي – البريطاني المتحالف مع اسرائيل والمدعوم من الولايات المتحدة الأميركية ، مما دفع كمال جنبلاط إلى إعلان تحية حزبه وتحيته لعبد الناصر وشعب مصر في معركة القناة(١) .

ثم أصدر الحزب بياناً بشأن أزمة قناة السويس دعم فيه موقف مصر(٢) ، كما عقد كمال جنبلاط مؤتمراً صحافياً للغرض نفسه . وعندما وقع العدوان الثلاثي على مصر ، اتخذ الحزب موقفاً صلباً ضد العدوان ، وبدأ حملة تبرعات لدعم المجهود الحربي في مصر .

وهكذا ، غادر الحزب التقدمي الاشتراكي موقعه السابق الحذر من نظام عبد الناصر ، إلى موقف إيجابي ومؤيد ، وهذا أكسبه طرحاً عربياً لوجوده ، لم يكن له قبل . ووصل به هذا الموقف إلى أحداث ١٩٥٨ .

جاء في تقييم وضعه الحزب لهذه المرحلة بين ١٩٥٦ و ١٩٥٩ ، انه « إذا كان عام ١٩٥٧ قد شهد قمعاً شديداً للحزب وأعضائه ، وإسقاط مرشحي الحزب وأنصاره في الانتخابات النيابية ، فقد شهد منذ أواخره **بداية الكفاح المسلح** ضد السلطة . وفي مجرى عام ١٩٥٨ ، توقفت جريدة الحزب « الأنباء » عن الصدور ، ودوهم مكتب الحزب المركزي من قبل

---

(١) « الأنباء » ، ٣ آب (اغسطس) ١٩٥٦ .
(٢) « الأنباء » ، ١٠ آب (اغسطس) ١٩٥٦ .

قوى الأمن الداخلي ، واغتيل الصحافي الوطني نسيب المتني(١) ، وأقدم رئيس الجمهورية (شمعون) على إصدار مرسوم بحل الحزب . وفي المقابل كانت قيادة الحزب برئاسة الرفيق كمال جنبلاط قد انتقلت إلى المختارة ، **وكان رفاقنا وأنصارنا يخوضون معارك شعبية مسلحة ومصيرية في البقاع وجبل لبنان ، في حين كانت الانتفاضة الشعبية المسلحة تشمل كافة المدن والمناطق اللبنانية ، وبدأ يشتد التدخل الرجعي العربي ، وحلف بغداد ، في الوضع اللبناني ، وتكلل هذا التدخل الاستعماري والرجعي بإنزال قوات من الاسطول الأميركي السادس في بيروت »(٢) .**

سقط عهد كميل شمعون أمام النهوض الشعبي اللبناني المسلح ، الذي دعمته الجمهورية العربية المتحدة آنذاك ، وبقرار من عبد الناصر بالذات . وساعد في ذلك وقوف الجيش اللبناني على الحياد ، أو مساعدته ، إلى حد ما ، الجانب المناهض لشمعون . من هنا أجمعت الكلمة على مجيء قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية .

وهكذا ربح الحزب « حربه الثانية » فأُعيد إليه الاعتبار ، وأصبح من القوى الحاكمة والفاعلة طوال فترة عهد شهاب . كما أصبح له وزن عربي خاصة بعد لقاء كمال جنبلاط بعبد الناصر في ٩ آذار (مارس) ١٩٥٨ . **وقال جنبلاط عن ثورة ٢٣ تموز (يوليو) مخاطباً عبد الناصر : :**

« هذه الثورة التي أنشأتها ونشرت دستورها وكنت لواءها ووسعت رحاها واتصفت بما أردته لها وأردناه لك ولنا ، كانت ثورة مدنية تتنكر لفكرة الطائفية السياسية ... وكانت هذه الثورة اشتراكية ... واعتمدت في ثورتك على نهج من القوة والانضباط ومن الصلابة ... »(٣) .

---

(١) صاحب جريدة « التلغراف » المعارضة .

(٢) ربع قرن من النضال ، صفحة ١٣٥ .

(٣) ربع قرن من النضال ، صفحة ١٧١ .

والواقع ان الحزب التقدمي الاشتراكي قدم في أحداث ١٩٥٨ سبعة وستين شهيداً ، إلى جانب مئات الجرحى . وقد اعتبر مسؤولو الحزب انهم في « حربهم الثالثة » مارسوا نوعاً من **حرب عصابات ريفية ، وان تلك الانتفاضة المسلحة اتخذت من «المختارة» بؤرتها الرئيسية وراحت تتوسع في اتجاه قرى الشوف وعاليه والمتن الجنوبي والبقاع الغربي .** والحقيقة ان الانتفاضة المسلحة العام ١٩٥٨ ، لم تكن كافية لاسقاط شمعون . فهي إن شكلت عنصراً رئيسياً في إسقاطه ، إلاّ أن عناصر عدة تجمعت فحققت ذاك الاسقاط ، منها موقف الجيش اللبناني ، دعم الجمهورية العربية المتحدة ؛ القدرة النضالية لعبد الناصر في الوطن العربي وتأثيرها في السياسة العربية في كل قطر عربي ...

الجبهة الداخلية في الحزب :

هذه الأحداث كلها ، وبالذات « حرب الحزب الثالثة » كان لها تأثير على الجبهة الداخلية فيه . فإلى جانب انها وصلت بالحزب إلى مستوى سياسي جيد ، ووضعته على أبواب المشاركة في الحكم ، وأثارت الاهتمام به في الوسط الجماهيري ، إلاّ انها كان لها تأثير على وحدة الحزب . وكان من مظاهر ذلك قرار بفصل ١٨ عضواً من البارزين فيه ، منهم : ايلي مكرزل (نائب) ، فضل الله تلحوق (نائب) ، ومعظم الباقين من المسيحيين . وجاء قرار التطهير بسبب التنكر لمبادىء الحزب وتخلفهم في أحداث ١٩٥٨ . وقد صدر قرار التطهير في ١٩٥٩/١١/٢ ، أي بعد نهاية تلك الأحداث .

وبعد أحداث ١٩٥٨ ، حاول الحزب تقييم تجربة الثورة فاعتبر انها **نجحت عسكرياً لأنها سيطرت على ثمانين بالمائة من أرض لبنان ، لكن القيادة الموحدة كانت تنقصها ، كذلك كانت تنقصها الخطط العسكرية المنسقة.** كما ان الذين مارسوا الثورة ضموا في صفوفهم ذوي ذهنيات رجعية ونزعات

بورجوازية . كذلك حققت بعض الأهداف ، لكن ما حققته لم يكن في مستوى التضحيات التي قدمت من أجل انتصارها .

الحزب في الحكم :

في آب (اغسطس) **١٩٦٠** دخل الحزب التقدمي الاشتراكي الحكم فعلياً في لبنان بوزيرين (كمال جنبلاط للتربية ، ونسيم مجدلاني للعدل) (١) ، وبدا بذلك كأنه وصل إلى تحقيق بعض أهدافه . لكن الحزب أكّد هويته وهو يشترك بالحكم بقوله : « **كمال جنبلاط ليس محترف سياسة، والحزب التقدمي الاشتراكي ليس جمعية خيرية للاصلاح الاجتماعي ، وإنما هو حركة ثورية أصيلة** » . لكن هذه « الحركة الثورية » احتواها الحكم ولم تستطع احتواءه ، فرغم ما حققه الحزب من مشاريع وهو في السلطة، إلا أنه كان بذلك داخل إطار الاصلاحية التي أرادها فؤاد شهاب لعهده . فقد خاطب جنبلاط الجمعية العمومية للحزب بقوله :

« نحن بحاجة في هذا الحزب إلى أن نتخلص من الانتهازيات على إطلاقها، ومن التسويات والمساومات في شكلها العادي السياسي الرخيص . فقد أوشك الحزب التقدمي الاشتراكي أن يصبح في مفهوم بعض الرفاق حركة إصلاحية من نوع مذكرة الاصلاح للوجهاء والشخصيات التي تقدمنا بها مع فريق من اخواننا اللبنانيين سنة ١٩٤٤ ، أو على شاكلة لجنة الانقاذ الوطني أو الجبهة الاشتراكية الوطنية أو أخيراً جبهة الاتحاد الوطني . وفات عدد منا اننا « حركة ثورية أصيلة » إذا ما تجمعت إمكاناتها وتصوّبت وتحددت طاقتها وفرشنا أمامها تضحيات عرق الجبين والجهد والألم والمال وتضحية هذا الجسد عندما تطالبنا الظروف بذلك ، فلا يمكن لهذه الحركة

(١) صحف آب (اغسطس) ١٩٦٠ (« الأنباء » ، « النهار » ، «البيرق»).

الثورية إلاّ أن تنتصر . هذا شيء محتوم كما هو علم المعادلات الحسابية شيء محتوم »(١) .

ها قد مضى على هذا الكلام سبعة عشر عاماً ، ويمكن تكرار الكلام نفسه ، باعتبار ما هو واقع الآن من وجود انتهازيات إلى روح إصلاحية وغير ذلك .

المهم أن الحزب مع بداية الستينات كان له في انتخابات حزيران (يونيو) ١٩٦٠ أحد عشر نائباً في مجلس النواب ، واشترك رئيسه في أكثر من حكومة تسلّم فيها حقائب التربية ، الأشغال ، الداخلية . إلى جانب وزير آخر للحزب أو لجبهة النضال الوطني (البرلمانية). وقد أفاده هذا الوضع في تقديم بعض الخدمات لأعضائه وأنصاره ، بعد حوالي عشرين سنة من المعارضة المستمرة .

ورغم وجوده في الحكم ، بقي الحزب على صلة بالأحداث العربية ، فأكثر من مرة أكد دعمه للقضايا العربية : ثورة الجزائر ، وحدة مصر وسوريا ، وبالذات مع عبد الناصر ، شجب العدوان على تونس في آب (اغسطس) ١٩٦١ ، ثم رفض الانفصال بين مصر وسوريا عندما وقع في أيلول (سبتمبر) ١٩٦١ . لكن الانفصال استمرّ كحقيقة واقعة ، ومع استمراره بدأ المد التحرري العربي الشعبي يرتفع مع عام ١٩٦٣ ، وخاصة في لبنان وسوريا والعراق . وبالذات في العراق حيث بدأ الصراع مكشوفاً ضد حكم عبد الكريم قاسم . والتزم الحزب طوال فترة صراع عبد الناصر في هذه المرحلة ضد الرجعية والاستعمار ومن اجل الاشتراكية والعروبة ، بتأييد سياسة عبد الناصر .

ومع نهاية عهد فؤاد شهاب ، انتهى وجود الحزب التقدمي الاشتراكي

(١) « الأنباء » ، ١٩٦٠/٢/٢٨ .

في الحكم ، رغم ان الحزب لم يغب عن معركة الحريات ضد المكتب الثاني (الاستخبارات العسكرية اللبنانية) الذي كان يمارسها الحكم بشكل مباشر عبر النواب والوزراء وكبار الموظفين ، ويمارس الرقابة بشكل مباشر أيضاً على الصحف والأحزاب والسياسة العامة ككل . وكان لكمال جنبلاط دور في مواجهة ضباط المكتب الثاني، لكن بعض الحزب لم يكن بغريب عن تدخلاتهم التي قبل بها أحياناً كثيرة .

ومع عام ١٩٦٤ وفي ١٥ آب (اغسطس) بالذات ، جاء شارل حلو إلى رئاسة الجمهورية خلفاً لشهاب واستمراراً له ، لأن « المكتب الثاني » هو المستمر . وتبين أن « جبهة النضال الوطني » النيابية ، وهي تضم نواب الحزب وبعض حلفائهم النواب ، قد اقترعت لصالح شارل حلو .

« وفي أواخر عام ١٩٦٤ ، عاد الحزب للانطلاق بحركة **التحريض الشعبي المباشر ، جامعاً بين المشاركة في الحكم من وقت إلى آخر وبين الاستمرار في خط المعارضة الشعبية » (١) .** وقد حكم هذا الاسلوب في العمل السياسي حياة الحزب فترة طويلة ، استمرت طوال عهد شارل حلو حتى نهايته في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ . فاشترك الحزب مثلاً في حكومة رشيد كرامي بوزيرين (نجيب علم الدين ، وجدي ملاط) من أصدقاء جبهة النضال الوطني ، وهي حكومة تكنوقراط شكلت في ١٢ آب (اغسطس) ١٩٦٥ . كما اشترك الحزب في حكومة الدكتور عبد الله اليافي بوزيرين (أنور الخطيب وخالد جنبلاط) يمثلان الحزب والجبهة معاً ، وهي حكومة شكلت العام١٩٦٨ .

(١) ربع قرن من النضال ، صفحة ٢٤٨ .

مرحلة جديدة (١٩٦٥ ــ ١٩٧٠) :

هذه الأعوام من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٠ هي في الواقع أحداث كبيرة ، أكثر منها مجرد أعوام ، عاشها الحزب التقدمي الاشتراكي كغيره من الأحزاب والتنظيمات الوطنية . كانت أعوام أحداث لأنها شهدت هزيمة ١٩٦٧ على الصعيد العربي ، وشهدت أحداث ١٩٦٩ على الصعيد اللبناني ، هذا إلى جانب انطلاق المقاومة الفلسطينية خلال هذه الأعوام ، وبالتالي وقوفها وراء معظم أحداث هذه المرحلة .

فمع بداية عام ١٩٦٥ انطلقت المقاومة الفلسطينية ، وحدثت حرب حزيران (يونيو) العربية ــ الاسرائيلية في العام ١٩٦٧ بسبب المقاومة الفلسطينية ووقعت أحداث لبنان عام ١٩٦٩ في الداخل بسبب المقاومة أيضاً . ولم يغب الحزب التقدمي عن إطار هذه الأحداث في هذه المرحلة عربياً ، وبالذات فلسطينياً ، لكنه لم يتخل عن خوض معارك مطلبية شعبية ، خاصة المطالب الزراعية لصغار الزرّاع والفلاحين . ولهذا عقد مؤتمرات شعبية جماهيرية كان أبرزها **مهرجان بتخنيه(١)** في ٢٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥ ؛ وقد ساعد هذا المهرجان في تصليب جبهة الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية ، التي كانت تضم **الحزب التقدمي الاشتراكي ، الحزب الشيوعي اللبناني ، حركة القوميين العرب ، وشخصيات وطنية كتائب صيدا معروف سعد ، واللواء جميل لحود وغيرهما .** ولقد أثارت سياسة المهرجانات الجماهيرية السلطة ، فعمدت إلى إلغاء ومنع انعقاد مهرجان ثان في صيدا بعد بتخنيه ، وكان هذا الالغاء فرصة لجبهة الأحزاب ، والحزب التقدمي الاشتراكي بالذات ، كي يخاطب الجماهير منددا بالسلطة(٢) .

(١) بتخنيه : قرية في جبل لبنان .

(٢) « الأنباء » ، ١٩٦٥/١٠/٢٣ .

لكن كانت تطفو على وجه الأحداث ، المشاكل العربية ، وبالذات الفلسطينية . فلقد طرح مع منتصف الستينات موضوع تحويل روافد نهر الأردن ، وكان البداية في تحريك المشكلة الفلسطينية مع انطلاق العمل الفدائي . ولهذا اتخذ الحزب في ٢٨ آذار (مارس) ١٩٦٥ قرارات مهمة في هذا المجال ، منها :

– تعبئة الشعب وإعداده ثورياً – مادياً ومعنوياً – للاضطلاع بواجبه في معركة فلسطين ومعركة تحويل الروافد .

– مساندة الحزب لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان وصهر نشاطاته مع نشاط المنظمة في المجالات التي تخدم القضية الفلسطينية .

– القيام بحملة ندوات ومهرجانات لتوضيح الأخطار المحدقة بلبنان من جراء العدوان الاسرائيلي .

– الاتصال بأصدقاء الحزب في العالم – ولا سيما الأحزاب الاشتراكية الأوروبية – لاقناعهم بعدالة القضية الفلسطينية(١) .

وعمل الحزب في إطار « جبهة الأحزاب » لوضع هذه القرارات موضع التنفيذ ، إلى جانب عمله في الحقل الداخلي (إن بالنسبة لحقوق العمال والنقابات أو بالنسبة للوضع الاقتصادي وخاصة بعد أزمة بنك انترا) عام١٩٦٦. ولقد نال العمل ضد « الحلف الاسلامي » قسطاً كبيراً من نشاط الحزب وجبهة الأحزاب لخطورته . ولما يمثله من ردة رجعية – استعمارية تستهدف ضرب مصالح القوى الوطنية والتقدمية في المنطقة .

ومع العام ١٩٦٧ ، ووقوع حرب الخامس من حزيران (يونيو) ، أصدر الحزب أمراً لأعضائه بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٥ يدعوهم فيه إلى أن يكونوا على

(١) محضر الجمعية العمومية للحزب ، « الأنباء » ٢٩ آذار (مارس) ١٩٦٥ .

اهبة الاستعداد لتلقي التعليمات بشأن التطوّع والتجنيد (١) . **ودعا في بيان شامل إلى التجنيد الالزامي ، وتحقيق التعبئة العامة ، وتنفيذ مقررات مكتب مقاطعة اسرائيل فوراً ، وإقفال الموانىء اللبنانية بوجه الأساطيل الحليفة لاسرائيل ، وتسليح المواطنين في القرى المحاذية للحدود مع العدو الاسرائيلي ، وتأمين الحرية للفلسطينيين في التسلح والوقوف على الحدود لمواجهة العدو .**

واعلن كمال جنبلاط في بيان له (٢) قوله : **« اننا نعلن باسم الحزب التقدمي الاشتراكي وباسم فصائل الجهاد الثورية وباسم شعب لبنان المناضل إرادتنا التي لا تتراجع في القيام بواجبنا في مواجهة العدوان الاسرائيلي ... اننا نضع ثقتنا بجيشنا الباسل وتنظيماته وقدرته على الدفاع عن حدود لبنان » .**

وطبعاً لم تشكل تلك الفصائل الثورية للجهاد ، وإنما بقيت مجرد موقف اطلق مع الحرب ولم ير الواقع .

امتدت هذه المرحلة النضالية العربية طويلاً ، إذ بعد الهزيمة – النكسة اضطرب الوضع العربي ، وكبرت المؤامرة لاضعاف عبد الناصر والقوى الثورية ككل ، وشهدت سنوات ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ مواقف وتحليلات وتبريرات ، صبت كلها في نقد الهزيمة ، والتطلع إلى الأمام ! ولقد شارك الحزب في ذلك كله .

لكن هذه الأعوام شهدت انطلاق منظمات العمل الفدائي (فتح ، الجبهة الشعبية ، الصاعقة ، جبهة التحرير العربية) ، وبدأت كلها ، وبالذات « فتح » تقيم تحالفات وعلاقات مع الأحزاب والتنظيمات اللبنانية .

(١) « الأنباء » ، ١٩٦٧/٥/٢٧ .

(٢) صحف ٢ حزيران (يونيو) (« الأنوار » ، وغيرها) .

وأمام هذا الوضع ، بدأت السلطة اللبنانية ، ممثلة بالمكتب الثاني (الاستخبارات العسكرية اللبنانية) بمضايقة العمل الفدائي وحلفائه . لكن جانب السلطة هذا ضعُف بعد اعتداء اسرائيل على مطار بيروت في ١٩٦٨/١٢/٢٩ ، ولذا بقي جانب المنظمات الفدائية هو الأقوى .

وشهدت بيروت في الثالث والعشرين من نيسان (ابريل) ١٩٦٩ أضخم تظاهرة انطلقت تحت شعار الدفاع عن العمل الفدائي وحمايته . وقد شارك الحزب التقدمي الاشتراكي (في اطار تجمع الاحزاب يومذاك) (١) في تلك التظاهرة التي حوّلها المكتب الثاني إلى معركة قمع ضد الجماهير الشعبية المشاركة فيها . وكان من نتيجتها تصاعد الرفض الجماهيري لسلطة المخابرات اللبنانية المتسترة بالشهابية ، وسقوط حكومة رشيد كرامي وبقاء البلاد بدون حكومة حتى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩ . وعندما شكل كرامي الحكومة من جديد في أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) ، اشترك الحزب بوزيرين (كمال جنبلاط وأنور الخطيب) ، وقد أُعطيت لجنبلاط الداخليـة ، عله يتمكن من حل « المشاكل القائمة مع الفدائيين » ، وكان الهدف هو إحراق جنبلاط سياسياً ، لكن جنبلاط تمكن من تنظيم العلاقة مع المقاومة ، وإطلاق الحرية للأحزاب والترخيص لعدد منها .. الخ .

ومع بداية السبعينات ترسّخ العمل الفدائي أكثر في لبنان ، بعد توقيع اتفاقية القاهرة في الثالث من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩ ، وسقطت سلطة « المكتب الثاني » ، ولم تنجح الحوادث التي افتعلتها في الكحالة (ذهب ضحيتها حوالي عشرين فدائياً) ، ولا في سن الفيل والدكوانة ، وفي هذه

(١) تجمع الأحزاب : الحزب التقدمي ، الحزب الشيوعي ، القوميون العرب (الاشتراكيون منهم) ، الجبهة التقدمية اللبنانية ، حزب البعث العربي الأشتراكي ، وبعض المستقلين (راجع كتاب « بدايات العمل الثوري في لبنان – للمؤلف) .

الفترة بالذات أصبح الحزب التقدمي الاشتراكي ، وجنبلاط بالذات ، الدرع الواقي للعمل التقدمي أو اليساري في لبنان ، بعد أن تمكّن ، كوزير للداخلية ، من الترخيص رسمياً للحزب الشيوعي ، ومنظمة حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان ، والحزب السوري القومي الاجتماعي . وأصبح له وزن شعبي عبر جبهة الأحزاب ، أو تجمع الأحزاب ، وكذلك وزن رسمي على صعيد الحكم . من هنا كان له دور بارز في مجيء سليمان فرنجية رئيساً للجمهورية في انتخابات ١٨ آب (اغسطس) ١٩٧٠ .

وبدأت أسهم الحزب ترتفع عالمياً ، وبالذات أسهم كمال جنبلاط ، فاذا بالاتحاد السوفياتي يمنحه « ميدالية لينين » ، ثم نال جائزة لينين للسلام بين الشعوب . وشهد عام ١٩٧٠ وفاة عبد الناصر ، فترأس جنبلاط اللجنة اللبنانية لتخليد ذكرى القائد الراحل .

في الطريق إلى الحرب الثالثة :

عهد سليمان فرنجية (١٩٧٠ – ١٩٧٦) سادته معارك لبنانية ذات طابع اجتماعي – اقتصادي ، لكن لم تغب عنه « المعركة الفلسطينية » ، أو معركة السلطة ضد الفلسطينيين . بل ان هذه المعركة كانت وقحة وجريئة بدأت في أيار (مايو) ١٩٧٣ لتصل إلى نيسان (ابريل) ١٩٧٥ حرباً مدمرة .

وكان للحزب التقدمي الاشتراكي في المعارك اللبنانية دوره ، إن في مواجهة تحالف الوطنيين الأحرار (شمعون) والكتائب (الجميل) وبقايا المكتب الثاني والانتهازيين ، وكبار الرأسماليين (١) . أو في خوض معارك الضمان الصحي ، ومشكلة غلاء الدواء ، والدواء الفاسد ، والغلاء والاحتكار ، وترسيخ الحقوق الديمقراطية .

(١) كمال جنبلاط ، مؤتمر صحفي في ١٩٧١/١/١٤ .

ولقد تميّز عهد فرنجية بأنه عهد سفك دماء الشعب إن في تظاهرة عمال غندور (١٧/١٢/١٩٧٢) ، أو في تظاهرات مزارعي التبغ ، أو في فصل المعلمين وطردهم .

وتجلت سياسة سفك الدم في القيام بضرب الفلسطينيين في مخيماتهم بالطيران والمدفعية . ولقد تمكن الحزب وجبهة الأحزاب من تنظيم مجابهة شعبية وشبه عسكرية (حراسة وتدريب) ، لهجمة السلطة على الفدائيين ، وأمكن وقف تلك الهجمة بفعل الضغط السياسي .

ومع حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ (حرب سيناء والجولان) وتحقيق بعض النصر في عبور القناة وفي الجولان ، دعا الحزب للاستمرار في المعركة مؤكداً استعداد أعضائه للقتال من أجل تحرير الأرض .

لكن أهمية هذه الأحداث كلها ، هي في انها كانت مقدمة للوصول إلى « الحرب اللبنانية الكبرى » ، التي اعتبرها الحزب التقدمي الاشتراكي « حربه الثالثة » بعد حربه الأولى ضد بشاره الخوري (١٩٥٢) ، والثانية ضد كميل شمعون (١٩٥٨)، والثالثة كانت رداً على مؤامرة ودفاعاً عن المقاومة والحركة الوطنية (١٩٧٥) .

الحرب الثالثة (١٩٧٥ — ١٩٧٦) :

كان للحزب دور فعال فيها :

لأول مرة ينزل كمال جنبلاط بكامل ثقله في هكذا حرب ، لأن هكذا حرب استهدفته في وجوده ووجود حلفائه . ولهذا وضع جنبلاط ثقله السياسي بكامله إلى جانب المقاومة الفلسطينية في ردها على المؤامرة ، وكذلك وضع حزبه في إطار العمل المسلح لمواجهة المؤامرة المسلحة . كان معنى هذا ان عبّأ الحزب التقدمي الاشتراكي قواعده في بيروت والجبل والشمال والجنوب

لحمل السلاح وممارسة القتال . وكانت « حربه الثالثة » ، والحقيقة انها « حربه الأولى » فهي الأولى من نوعها ، لأنها لم تكن تستهدف إسقاط رئيس جمهورية (كما حدث عام ١٩٥٢ مع بشاره الخوري ، وعام ١٩٥٨ مع كميل شمعون) ، **وإنما هدفها رد المؤامرة المسلحة لتدمير قدرة المقاومة الفلسطينية وحليفتها الحركة الوطنية . لهذا وضع الحزب التقدمي الاشتراكي ثقله في الميزان ومارس العمل المسلح كما لو انه سبق له وتبناه خطاً استراتيجياً في نضاله . ودفعه هذا إلى تطوير « آلته العسكرية » التي سبق له واستعملها في معارك سابقة محدودة وخاصة العام ١٩٥٨ . وكانت الحرب الثالثة كبيرة ومكلفة للحزب ، إلى درجة كلفته استشهاد قائده المعلم كمال جنبلاط .**

فما هي تلك الآلة العسكرية ؟

في الواقع تعتبر الجماهير الجنبلاطية ، أصلاً ، مشروع آلة عسكرية ، إذ أن تلك الجماهير جبلية ريفية في معظمها ، يحسب فيها الرجل بقدرته على حمل بندقية ، فيقولون : العائلة الفلانية عددها ٥٠٠ بندقية ، تدليلاً على ان الذين يحسب حسابهم هم الذين يستطيعون حمل السلاح ، وبالذات البندقية . لكن هذا لا يكفي ، إذ لا بد من تنظيم ذلك وتغذيته بالسلاح **من هنا تمكن كمال جنبلاط أو الحزب التقدمي الاشتراكي من البدء في إقامة جهاز كشفي . ففي إطار مفوضية الشباب والرياضة والطلبة كانت هناك شعبة تهتم بالأمور الكشفية ، مكنت عدداً من شباب الحزب من التعوّد على حياة الانضباط والسهر والحراسة . لكن في أواخر العام ١٩٦٩ ، أنشأ الحزب مفوضية جديدة عرفت بمفوضية التعبئة الشعبية ، كانت مهمتها الاهتمام بأنصار الحزب . ولم تكن هيئة عسكرية بقدر ما كانت هيئة سياسية . من هنا كان وجود « آلة عسكرية » أمراً لا جدال في وجوده في الحزب ، دون أن يوجد في الواقع . فتجربة عام ١٩٥٨ وضعت الحزب**

وعدداً من أعضائه في اتجاه حمل السلاح في إطار العمل السياسي . لكن الحرب الأخيرة فرضت مستوى متقدماً من العمل المسلح تولت أمره مفوضية الداخلية في الحزب .

وقد تولت تلك المفوضية إيجاد آلة الحزب العسكرية فعلاً ، إن عن طريق التدريب أو التسليح أو فرز العناصر وإعدادها . ولم يغير الحزب من استعماله لبعض المصطلحات العسكرية التي سبق له واستعملها عام ١٩٥٨ ، فالوحدة الأساسية كانت وما زالت لديه هي « **الفصيل** » ، أسلحته فردية ومتوسطة .

والواقع أن التلاحم في المعركة المصيرية بين فصائل الحركة الوطنية وكافة فصائل المقاومة الفلسطينية ، وخاصة حركة التحرير الوطني الفلسطيني « فتح العاصفة »، كان الأساس في تنسيق العمل العسكري بين المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية . لهذا تولت المقاومة امور التدريب ، واستكمال التسليح اللازم ، وتولي القيادات الرئيسية ، ووضع الخطط للكثير من المعارك ، وبالنسبة للحزب التقدمي الاشتراكي فقد كانت لديه عناصر مدرّبة سابقاً ، تم تدريبها على يد ضباط من الجيش اللبناني (متقاعدون) عام ١٩٥٨ ، وأحياناً تم تدريبها بشكل سريع في سوريا (يوم كانت الاقليم الشمالي في الجمهورية العربية المتحدة) . وكان لشوكت شقير ، وهو قائد الجيش السوري السابق ، وحليف لكمال جنبلاط وللحزب التقدمي الاشتراكي حالياً ؛ كان له دور بارز في شؤون الحزب العسكرية ، إن في عام ١٩٥٨ أو خلال العامين (١٩٧٥ -- ١٩٧٦) . لكن بقيت قاعدة التحالف بين المقاومة والحركة الوطنية هي الأساس في العمل العسكري في الحرب اللبنانية الأخيرة .

ويمكن الاضافة هنا أن الحزب التقدمي الاشتراكي ، كغيره من فصائل

الحركة الوطنية ، استفاد من السلاح الذي غنمه من ثكنات الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي التي هاجمها ، كما استفاد من خبرة وقيادة الضباط الذين انضموا من الجيش اللبناني إلى جبهة الجبل ، أو انهم وضعوا أنفسهم في تصرُّف كمال جنبلاط .

وتوجد تنظيمات عسكرية كاملة لدى الحزب التقدمي الاشتراكي ، باعتبار انه يغطي مناطق قتالية واسعة ، لهذا فان تنظيمه يبدأ : بالمنطقة ، ثم بالقطاع ، ثم بالفصيل .

واتضح أن صيغة وجود مقاتلين وميليشيا ، صيغة مأخوذ بها لدى الحزب أيضاً ، فهناك مقاتلون محترفون يتواجدون في الجبهات ، تدفع لهم رواتب وهناك أعضاء ميليشيات يتواجدون في القرى للدفاع عنها ، وهؤلاء يسلمون سلاحهم عند الضرورة . هذا ، ولقد غطى الحزب التقدمي الاشتراكي معظم جبهات القتال في بيروت والجبل والشمال والجنوب والبقاع ، لكن جبهته الرئيسية هي في الجبل حيث تمكن من حشد حوالي ألفي مقاتل ، عدا الميليشيا . أما في بيروت فقد وضع في تصرف « القيادة المركزية للقوات المشتركة » ٢٥٠ مقاتلاً ؛ أما في الجنوب والبقاع والشمال ، فتواجد المقاتلون بفعل انتمائهم لمناطقهم .

وقد سقط للحزب حوالي المائتي شهيد من المقاتلين واعداد من الميليشيا . ويعتبر الحزب التقدمي الوحيد بين فصائل الحركة الوطنية الذي سبق له وقدم أعداداً من الشهداء في الكثير من المعارك ، وبالذات في « حربه الثانية » ضد شمعون في العام ١٩٥٨ . وقد أقام لهم الحزب ضريحاً ضخماً في منطقة « بقعاتا » الشوف (١) تكريماً لذكراهم . كما أقام ضريحاً لشهيده

(١) بقعاتا : قرية شوفية ناشئة تقع بين السمقانية وعين وزين والمختارة ، وهي عقدة مواصلات الشوف الداخلي .

قاسم ابو كروم في بلدته مزرعة الشوف ، وقد استشهد في ١٢/٩/١٩٥٧ برصاص رجال الدرك في دير العشاير . قال عنه كمال جنبلاط انه « جوهر صاف لا يطفأ له نور »(١). هذا التكريم للشهداء يشكل عنصراً في دفعهم إلى التضحية والقتال . وجاء استشهاد قائد الحزب وقائد نضال الحركة الوطنية كمال جنبلاط ليؤكد كبر المسؤولية التي تحملها الحزب وجنبلاط في هذه الحرب ، وبالتالي يكشف حجم الخسارة التي لحقت بالحزب وبالنضال الوطني .

مارس الحزب التقدمي الاشتراكي بعض أشكال العمل المسلح أكثر من مرة على مدار عمله السياسي منذ الأربعينات حتى أواسط السبعينات ، وسقط له العديد من الشهداء ، وواجهته السلطات على تنوعها بالقمع والارهاب والقتل ووصل في السبعينات إلى « الحرب اللبنانية الكبرى » وقد تكونت لديه القناعة(٢) . لكنه لم يمارسها ، ولم يضعها في الواقع كخط استراتيجي لنضاله . من هنا جاء بعض قصور في الحرب الأخيرة وخاصة في الجبل ، حيث الجبل له .

وكان جديراً بالحزب أن يقود نضال الحركة الوطنية التقدمية عسكرياً ، بعد أن نجح جنبلاط بقيادتها سياسياً . خاصة وانه يملك أكبر تنظيم مسلح داخل « القوات المشتركة » ، ويعتمد على قاعدة شعبية في كافة المناطق اللبنانية تقريباً .

خاض الحزب التقدمي الاشتراكي « حربه الثالثة » التي كانت حرب اللبنانيين كلهم ، بل مأساتهم كلهم . وحري به الآن أن يحضّر لحرب رابعة تنتصر فيها الجماهير اللبنانية كافة من عمال وفلاحين ومنتجين وكادحين.

(١) « الأنباء » ، ١/١٠/١٩٥٧ .

(٢) كمال جنبلاط – « الأنباء » ، ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٥٦ .. وربع قرن من النضال ، صفحة ١٢٦ : « الحزب والعنف » .

الحزب الشيوعي اللبناني

الحزب الشيوعي اللبناني ، حزب عريق عمره نصف قرن من الزمن ، كان يفترض فيه – أكثر من أيّ تنظيم في الحركة الوطنية – أن يتبنى المقولة الماركسية التي تنصّ على « ان العنف هو القابلة التي تولد المجتمعات الجديدة من رحم المجتمعات القديمة » ، خاصة وانه حزب ماركسي – لينيني . كان يمكن لهذا الحزب أن يشكّل النقطة المركزية في الحركة الوطنية ، فيكون القيادة القادرة على الوصول بالنضال الوطني التقدمي إلى نصر مؤكد ، باعتبار ان تجاربه النضالية عميقة ، ولديه خلفية نظرية غنية بتجارب النضال الشيوعي في كافة أنحاء العالم ، وخاصة في الاتحاد السوفياتي . وفرضية الموقع المتقدم للحزب الشيوعي تعود إلى ان النضال الشيوعي ينمو وينتصر وسط الاضطراب السياسي العام ، وانهيار السلطة ، وتصاعد المد الجماهيري .

لكن تكوين الحزب الشيوعي ، وتطوُّره ، وتصاعُد نضاله ، وتطلعاته ، كل ذلك كان يتم تحت شعار النضال السلمي الديمقراطي لتحقيق أهداف الجماهير . هذا الشعار التزم الحزب به ، وأكده في مؤتمراته الأخيرة كلها ، وخاصة المؤتمر الثالث للحزب(١) . لكن هذا الشعار جعل الحزب قاصراً

(١) مجلد « الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة » ، منشورات الحزب الشيوعي اللبناني ، صفحة ٤١١ .

أمام انفجار الحرب اللبنانية بالشكل الذي انفجرت به ، عن القيام بالدور الرئيسي فيها . **وأياً كان النقد الذي يمكن أن يوجه للحزب ، فانه يبقى ضرورة في النضال الوطني اللبناني لقدرته ، وطبيعة تركيبه الاجتماعي ، وانتماء أعضائه جغرافياً ، هذا إذا لم نقل مرتكزاً رئيسياً من مرتكزات ذاك النضال .**

حزب منذ العشرينات :

فالحزب الشيوعي اللبناني بدأ يتكون منذ العشرينات ، وفي الفترة نفسها تقريباً التي تكونت فيها أحزاب شيوعية في مصر والعراق وسوريا . وكان الحزب الشيوعي اللبناني والحزب الشيوعي السوري حزباً واحداً نشأ في لبنان ؛ ثم أصبح للبنان حزبه ولسوريا حزبها .

والواقع ان الشيوعيين الأوائل كانوا أصحاب أفكار طوباوية ، تهدف إلى إزالة التسلط والظلم وتحقيق المساواة بين الطبقات . وفي عام ١٩٢٢ بدأوا ببثّ أفكارهم عبر صحيفة « **الصحافي التائه** » لصاحبها اسكندر رياشي . وكان يقوم بذلك الرياشي ، ويوسف ابراهيم يزبك ، والشاعر الياس ابو شبكة ، وطرحت الصحيفة مواقف دفاعاً عن العمال وحقوقهم ، ووصل الاهتمام بتلك المواقف إلى تشجيع النقابية ، وبالتالي إلى تأليف « حزب الشعب اللبناني » . كان يضم في البداية يوسف ابراهيم يزبك ، فؤاد الشمالي ، الياس سرور وغيرهم . وبادر يزبك إلى إصدار جريدة « **الانسانية** » ، تشبهاً بجريدة « الاومانيتيه » الفرنسية الناطقة بلسان الحزب الشيوعي الفرنسي . ورغم انها كانت اولى الجرائد الشيوعية فعلاً ، لكنها لم تصدر سوى خمسة أعداد ، ثم عطلتها سلطات الانتداب الفرنسي في لبنان ، فاضطر صاحبها يزبك للهرب إلى باريس .

أثناء ذلك كان **حزب الشعب** قد بذل نشاطاً ملحوظاً ، وخاصة في مجال العمل النقابي . ونجح ، إلى حد ما ، في إقامة احتفال في أول أيار (مايو) ١٩٢٥ ، بمناسبة عيد العمال العالمي . ويومها وزّع الحزب أول منشور له تحت عنوان «**نداء من حزب الشعب اللبناني إلى جميع العمال والفلاحين**» ، **دعاهم فيه لترك أعمالهم أول أيار (مايو) للاحتفال بالعيد (١) .**
وقد لفت حزب الشعب بنشاطه اهتمام الشيوعيين الأرمن ، الذين كانوا يتواجدون في إطار تنظيم أرمني خاص بهم هو « **سبارتاكوس** » الذي كان يرئسه أرتين مادويان ، الذي ما زال حتى الآن عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني . وبعد محادثات قصيرة توحّد الحزبان في حزب واحد هو الحزب الشيوعي(٢) ؛ وكانت لجنته المركزية تضم يومذاك **يوسف ابراهيم يزبك ، فؤاد الشمالي ، الياس ابو ناضر ، وارتين مادويان .**

وعندما قامت الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥ ، أيّد الحزب الشيوعي الناشىء تلك الثورة في وجـه الانتداب الفرنسي ، فما كان من سلطات الانتداب إلاّ أن اعتقلت زعماء الحزب وأبعدتهم خارج البلاد . لكن هؤلاء القادة عادوا في عام ١٩٢٨ من المنفى ، ووسط اهتمام شعبي بوضعهم . وبدأوا تنظيم الحزب ، وتأسيس فروع له في المناطق ، وخاصة في طرابلس بعد بيروت ودمشق ، **وأصبح فؤاد الشمالي رئيساً للحزب في لبنان وسوريا معاً ، لأنه عامل .**

---

(١) « الصحافي التائه » ، العدد ٥٧ ، ٢٥ أيار (مايو) ١٩٢٥ .

(٢) هناك رواية تقول ان عدداً من الشيوعيين اليهود أتوا من فلسطين وأسسوا الحزب الشيوعي في لبنان . ومنهم جوزيف برغر والياهو تيبر . وقد اتصل برغر بيزبك لهذه الغاية .

حزبان للبنان وسوريا :

ومع العام ١٩٣٠ انضم خالد بكداش(١) إلى الشيوعيين في دمشق ، وكان في الثانية عشرة من عمره . وتمكن بكداش من منافسة فؤاد الشمالي على قيادة الحزب ، ثم تمكن من إبعاده عنها عام ١٩٣٢ ، وأصبحت القيادة مؤلفة من بكداش ، مادويان ، رفيق ضيا ، نقولا الشاوي (٢) ، فرج الله الحلو .

ومع معاهدة ١٩٣٦ بين فرنسا من جهة ولبنان وسوريا من جهة ثانية ، وجد الحزب الشيوعي اللبناني — السوري نفسه يمتدح فرنسا ويشيد بحكمها ، وكانت يومذاك في الحكم الجبهة الشعبية الفرنسية(٣) . ودفعهم هذا الموقف إلى موقف أكثر عداء للعرب عندما أيّدوا فرنسا في « منحها » لواء الاسكندرون السوري لتركيا ، وراحوا يبرّرون لفرنسا خطوتها تلك في مقالات لهم نشرت في « صوت الشعب » في ٢٩ أيار (مايو) ١٩٣٧ .

والواقع ان الشيوعيين يومذاك ، في لبنان وسوريا ، كانوا واقعين تحت عبئين : عبء سياسة الاتحاد السوفياتي واضطرارهم للوقوف معها دائماً(٤) ، والعبء الثاني تأثرهم بالحزب الشيوعي الفرنسي وبنوع الحكم في فرنسا ، خاصة وان فرنسا كانت منتدبة في لبنان . من هنا جاءت مواقفهم مضطربة أحياناً تجاه كثير من الأحداث : استقلال لبنان ، الجلاء ، تقسيم فلسطين ،

---

(١) ما زال الأمين العام للحزب الشيوعي السوري — اللجنة المركزية .

(٢) الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني حالياً .

(٣) كانت الجبهة تتألف من الحزب الشيوعي الفرنسي ، والحزب الاشتراكي ، والحزب الراديكالي . وتسلمت الحكم بأكثرية مقاعد المجلس النيابي الفرنسي في أيار (مايو) ١٩٣٦ .

(٤) اعتدل الحزب نحو المانيا النازية بعد معاهدة الاتحاد السوفياتي معها في ايلول (سبتمبر) ١٩٣٩ .

مثلاً . لكن رغم ذلك استطاع هذا الحزب أن يكون مركز الثقل في النشاط الشيوعي في الشرق الأوسط بكامله في تلك الفترة .

ومع استقلال لبنان عام ١٩٤٣ ، عقد الحزب الشيوعي اللبناني — السوري مؤتمراً في بيروت تمّ خلاله الاتفاق على تشكيل حزب شيوعي لكل من لبنان وسوريا ، كل على حدة . وهكذا كان ، فانتخب فرج الله الحلو أميناً عاماً للحزب الشيوعي اللبناني ، وخالد بكداش أميناً عاماً للحزب الشيوعي السوري (١) .

الحزب الشيوعي والأحداث :

والشيء المميّز في حياة الحزب الشيوعي اللبناني ، وكذلك السوري — رغم انفصالهما — في نهاية الأربعينات ، موقفهما الواحد من قضية فلسطين . هذا الموقف لم يكن واضحاً ، أو انه كان واضحاً من زاوية الشيوعيين ، لكنه أتى مناقضاً لتطلعات العرب وأمانيهم في مواجهة اسرائيل . وكان هذا الموقف منطلقاً من عدة قناعات أبرزها :

١ — ان الموقف العربي القومي من اسرائيل نابع من تعصّب قومي فاشي يرفضه الشيوعيون !

٢ — تأييد الاتحاد السوفياتي لقيام اسرائيل دفعهم إلى دعم هذا التأييد والأخذ به ، دون فهم المعطيات العربية يومذاك .

٣ — اعتقادهم ان اسرائيل ستكون «قاعدة ديمقراطية اشتراكية» يمكن الرهان عليها في سياسة الشرق الأوسط . وانها ستكون دولة صناعية وبالتالي قاعدة لنموّ البروليتاريا ، وهذا يساعد على نمو الشيوعية وانتصارها .

---

(١) حكاية نشوء الحزب الشيوعي اللبناني — محمد دكروب .

٤ ـ فهم الشيوعيين للمشكلة الفلسطينية فهماً أممياً طبقياً ، وليس فهماً قومياً .

كل هذا وضعهم خارج اهتمامات الجماهير العربية ، التي كانت بعد العام ١٩٤٨ ، مشحونة بعاطفة قومية حادة ، ومتطلعة إلى موقف قومي يحرك الأمة العربية بكاملها . لكن الشيوعيين ، وهم غرباء عن الطرح القومي ، أصبحوا غرباء عن قضية شعب فلسطين نفسه . من هنا لم يكن للشيوعيين أية فاعلية في قضية فلسطين يومذاك .

كما ان قضية الوحدة العربية لم تكن في عداد اهتمامات الحزب الشيوعي ، بل على العكس ، تجاهلها الحزب وراح يناضل بعيداً عنها ، مع العلم انها كانت نقطة البيكار في دائرة اهتمامات العرب . فبعد سقوط تركيا في الوطن العربي ، ثم ذهاب فرنسا وانحسار ظلها عن هذا الوطن أُصيب العرب بنكبة فلسطين . كل هذا حرّك الحس القومي عند شعوب ناشئة متطلعة إلى اكتمال حسها وكيانها القوميين . لكن الحزب الشيوعي في كل من لبنان وسوريا ، بقي بعيداً عن استيعاب أهمية هذا الحس ، الأمر الذي جعله غريباً وسط تحركات أحزاب قومية أُخرى : كحـزب البعث العربي الاشتراكي ، والقوميين العرب .

ولقد تكلم الأمين العام الحالي للحزب الشيوعي اللبناني السيد **نقولا الشاوي** عن هذه الفترة ، مقيّماً مواقف الحزب خلالها ، فقال :

« ان الحزب لم يستطع أن يقدر ، كما ينبغي ، الأبعاد الحقيقية السياسية والقومية ، التي يمكن أن يؤدي اليها ، على المدى البعيد ، نجاح المؤامرة على فلسطين ، بإنشاء كيان مصطنع على أرضها . وينبغي الاعتراف بصراحة أن مرد ذلك وأساسه هو استصغار وإهمال القضايا القومية ، وعدم فهمها بشكل موضوعي ، لمرحلة طويلة ، وعدم رؤية طبيعتها الثورية . وكان ذلك

ناتجاً من النظرة الخاطئة ، النظرة من الخارج ، إلى القضايا القومية واعتبارها قضية البورجوازية وحدها ، كأنما العمال والفلاحون والجماهير الشعبية لا تتحسس بالمشاعر القومية ، ولا تحركها القضايا القومية . حتى في بعض محاولاتنا الأولية والسطحية لفهم وتفسير ظاهرة القومية العربية ، وقعنا في الدوغماتية واسرى الصيغ الجاهزة »(١) .

كما ان الموقف المضطرب الذي اتخـذه الحزب في قضية فلسطين ، أثّر تأثيراً سلبياً في مواقفه ، فلم يستطع أن يخرج من إطار ما سماه التآخي « العربي ـ اليهودي » في فلسطين ، ولا استطاع تجاوُز الواقع الفلسطيني القائم يومذاك ، وهو النظر إلى الأمر من زاوية مواجهة الانتداب البريطاني كانتداب استعماري على فلسطين . وعندما بدأت مشاريع الحل للقضية تطرح على بساط البحث ، كان للحزب الشيوعي موقف متناقض من قضية التقسيم . **رفض الحزب هذه الصيغة عندما قال :**

« ان حلّ قضية فلسطين هو في الجلاء والاستقلال وإلغاء الانتداب ورفض مشروع التقسيم رفضاً باتاً »(٢) .

وفي مقرّرات لاحقة للحزب الشيوعي صدرت عن مؤتمر عقده في بلدة « صورات » في لبنان ، جاء ما يلي :

« وفي القضية الفلسطينية تبين ... ان الحوادث والتطورات أكّدت وبرهنت صحة موقف الاتحاد السوفياتي من قضية التقسيم ، وبالتالي صحة الموقف الذي اتخذه الحزب بتأييد قيام دولتين مستقلتين عربية ويهودية في فلسطين ،

(١) نقولا الشاوي ، كتابات ودراسات ، منشورات دار الفارابي صفحة ٣٠٤ .

(٢) جريدة « صوت الشعب » ، العدد ١٥٠٧ ، ١٩ و٢٠ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٧ .

والنضال ضد الحرب الفلسطينية »(١) .

وعلى الصعيد اللبناني ، بقي الحزب الشيوعي اللبناني توأماً للحزب الشيوعي السوري في معظم مواقفـه . فإلى جانب « الموقف القومي » و « الموقف الفلسطيني » — كما ورد سابقاً — هناك مواقف من استقلال لبنان ، ومن جلاء الفرنسيين عن لبنان ، وعهد بشاره الخوري ، وغيرها . وهذه المواقف كانت تقع في دائرة التأثير الذي كان يسببه ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، قيام علاقة حزبية بين الحزب الشيوعي الفرنسي من جهة والحزبين في لبنان وسوريا من جهة ثانية . **لكن ما من شك ان الحزب الشيوعي اللبناني كان له جهد في استقلال لبنان وفي معركة الجلاء . « فشارك الحزب في الاضراب السياسي العام ، والمظاهرات الشعبية التي شملت البلاد ضد أساليب السلطات الفرنسية ، فأدان المستعمرين الفرنسيين ، الذين لجأوا إلى استخدام العنف والتعسُّف .. الخ »(٢) .**

بين مؤتمرين :

ان الحزب الشيوعي اللبناني ، الذي تضرب جذوره في عمق التاريخ وتعود إلى العشرينات ، كما رأينا ، لم يعقد مؤتمره الأول إلاّ في العام ١٩٤٣ وفي أواخره وأوائل العام ١٩٤٤ . وفي هذه المرحلة ، أي خلال ربع قرن تقريباً مرّ على تأسيسه ، لم يكن الحزب الشيوعي بأفضل من البلد نفسه ، أي كان كلبنان ينمو ويتطوّر ، وأحياناً وسط مواقف متناقضة ومضطربة . **لكنه استطاع أن يوجد رغم التكوين الاجتماعي الصعب للبنان يومذاك : إذ لا وضوح في التركيب الاقتصادي ، ولا في البنية السياسية . وقد يكون**

(١) مقررات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني ، ١٥ تموز (يوليو) ١٩٥٣ .

(٢) نقولا الشاوي ، المصدر نفسه ، صفحة ٢٤٦ .

هذا الوضع أيضاً ساعد الشيوعيين في أن يقتربوا من الجماهير الشعبية يومذاك لأنها كانت ما زالت في بداية تجربتها الأولى نقابياً وحزبياً . وفي الوقت الذي ركّز فيه الحزب الشيوعي ، في هذه المرحلة بين ١٩٢٠ و ١٩٤٣ ، على العمل النقابي المطلبي ، لم ينس ، أيضاً ، الاهتمام بالقضايا الوطنية ككل : الاستقلال ، الجلاء ...

لكن الحزب الشيوعي ، في هذه المرحلة ، كان يعتمد على النهوض الشيوعي في العالم بعد سقوط المانيا النازية وبروز دور الاتحاد السوفياتي في معركة السقوط تلك . ولقد استفاد الحزب الشيوعي اللبناني ، كغيره من رصيـد الاتحاد السوفياتي في العالم .

« ولقد فتح المؤتمر الأول وقراراته — المطلبية الوطنية — أمام الحزب آفاقاً واسعة للنضال بنشاط أكبر على الصعيدين الوطني والعربي . فان تراجع المستعمرين ، وعودة الحياة الدستورية ، واعتراف الاتحاد السوفياتي باستقلال لبنان وتبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين عزّز مركز لبنان الدولي ، وفتح المجال رحيباً أمام الشعب اللبناني — وشقيقه الشعب السوري — للنضال.. »(١)

وبعد الاستقلال ، بقي موضوع الجلاء . وأمام تضارب المصالح الفرنسية والانكليزية في هذا المجال ، وأحياناً تشابكها ، تلاقت باريس ولندن عند حد أدنى من الاتفاق ، جسّده اتفاق انكليزي — فرنسي عقـد في ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٥ ، وعرف « باتفاق بيفن — بيدو » . يقضي الاتفاق بالابقاء على قوة أمن فرنسية — انكليزية « لتنظيم السلامة الجماعية في هذه المنطقة » . مع هذا الاتفاق المشبوه بدأت معركة الجلاء ؛ ونضجت بعد عام ، **فانفجر الاضراب الشامل والمظاهرات الصاخبة في ٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦ تلبية لنداء لجنة الطوارىء المؤلفة من الأحزاب**

(١) نقولا الشاوي ، المصدر نفسه ، صفحة ٢٤٩ .

اللبنانية . وشمل الاضراب بيروت ، طرابلس ، صيدا ، صور ، زحله ، مرجعيون والنبطية . وكان للحزب الشيوعي دور بارز في هذه المعركة . وانتهت المعركة بخروج الفرنسيين والانكليز بين تشرين الأول (اكتوبر) وكانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦ .

وهكذا تصاعد نضال الحزب مع مرور السنوات ، تارة في جو علني وطوراً في جو سري ، كما حدث خلال الفترة ما بين ١٩٣٩ و ١٩٤١ ؛ لكنه خلال ذلك كله تطور الانتساب إلى الحزب على الشكل التالي :

« كان عدد أعضاء الحزب في لبنان صبيحة القضاء على حكم الفيشيين حوالي ١٥٠٠ عضو ، أصبح عددهم حوالي ضعفي هذا الرقم أثناء انعقاد المؤتمر الأول في أواخر عام ١٩٤٣ وأوائل ١٩٤٤ . وقفز هذا العدد إلى ١٥٠٠٠ عضو في أواخر ١٩٤٥ ، ثم إلى ٢٠ ألفاً في أواسط ١٩٤٧ ، منتشرين في سائر الأنحاء اللبنانية . »(١)

وكان نضال الحزب ، عام ١٩٤٥ ، فاعلاً في مجال تأسيس عدد من الجمعيات والنقابات التي التقت كلها في إطار « الاتحاد العام لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان » بقيادة الشيوعيين . وفي العام ١٩٤٦ ، واثر إضراب عام بقيادة « الاتحاد العام » ، تمّ انتزاع نصر عمالي عندما تقرّر وضع أول تشريع عمالي هو قانون العمل اللبناني .

وعلى الصعيد الوطني كان للحزب دور في مجابهة المشاريع والأحلاف الاستعمارية من مشروع « الكتلة الشرقية » إلى مشروع « سوريا الكبرى » إلى « مجلس الدفاع المشترك » ، وذلك في نهاية الأربعينات حتى بداية الخمسينات .

(١) نقولا الشاوي ، المصدر نفسه ، صفحة ٢٧٢ .

ومع نهاية العام ١٩٤٧ ، وانفجار القضية الفلسطينية ، وجهت السلطة ضربة للحزب ، دفعته للعودة إلى السرية . وفي تقييم لهذه المرحلة ، يرى نقولا الشاوي أن الحزب أصيب بنوع من المغالاة في « تقدير القيادات » ، وتعطيل « منظمات القاعدة » ، و « طغيان العناصر البورجوازية » ، وكذلك طغيان « اتجاه يساري طفولي » يدين كل المرحلة السابقة ، ويتخذ مواقف متشنجة شمولية دون التمييز بين من هو حليف مرحلي وبين من هو عدو فعلاً . كما جرى سحق « التيار الاقتصادي » عن طريق ضرب شكل أساسي من أشكال التنظيم الحزبي على أساس المهنة والمؤسسة ، وضياع العمال وسط أجواء مختلفة طلابية أو ثقافية بشكل عام .

ومع تصاعد السياسة الرجعية الاستعمارية في لبنان والمنطقة العربية خلال ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ، ووسط الصراع البريطاني ـ الأميركي للسيطرة السياسية والاقتصادية ، قامت السلطة اللبنانية بشن حملات اعتقال للشيوعيين في إطار قانون الطوارىء الذي نفذته عام ١٩٤٨ بسبب الحرب الفلسطينية ، وأبقته ساري المفعول . فأقفلت دار « الاتحاد العام للنقابات » ، وطردت العشرات من العمال من مراكز أعمالهم بالتعاون مع أرباب العمل .

لكن الحزب ، بعد إعلان البيان الثلاثي المشترك في ٢٥ أيار (مايو) ١٩٥٠ الموقّع من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا، صعّد نشاطه محاولاً كسب جماهير جديدة في صفوفه . ففي أوائل حزيران (يونيو) ١٩٥٠ ، أصدر بياناً هاجم فيه « البيان الثلاثي » هجوماً عنيفاً ، كما نظم حملات شعبية وإعلامية ضده .

ومع العام ١٩٥١ ، وبالذات في ١٤ تشرين الأول (اكتوبر) ، بدأ العمل بمشروع استعماري جديد وهو ما عرف بـ **« الدفاع المشترك »** ، وهو يقضي بمرابطة قوات مسلحة أجنبية (أميركية ، انكليزية ، فرنسية ، وتركية ..)

في أراضي مصر وبعض بلدان الشرقين الأدنى والأوسط . **فكان للحزب الشيوعي نصيب كبير في النضال ضد هذا المشروع الذي لم يبصر النور أمام الرفض الشعبي له عبر التظاهرات الشعبية ضده . وخلال هذه التظاهرات سقط شهيد للحزب الشيوعي هو العامل محمد انور العش (١).**

وهكذا مع بداية الخمسينات ، بدأ الحزب الشيوعي اللبناني يطل عبر القضايا القومية التي سبق له وتجاهلها « **ان العامل السياسي (النضال ضد مشاريع الاستعمار) الذي حجب عن أنظارنا في سنوات ١٩٤٨ – ١٩٤٩ رؤية الجانب القومي أو التقليل من شأنه ، هو نفسه في ظروف ١٩٥١ – ١٩٥٣ ، جعلنا نرى بعض جوانب القضية القومية »(٢) .**

وبدأ الحزب منذ تلك الفترة ، يعمل سياسياً في إطار عمل جبهوي ، تجلى ذلك في العمل السياسي الواسع الذي أدى إلى إسقاط عهد بشاره الخوري عام ١٩٥٢ . لكن الحزب في هذه الفترة أُصيب بنوع من « البيروقراطية » في العمل ، أدت بدورها إلى « **عبادة الشخص** » و « **تقديس القيادات** » ، الأمر الذي كلّف الحزب الكثير سياسياً وتنظيمياً – وقد تحمل **فرج الله الحلو** ، بصفته الأمين العام للحزب في تلك الفترة ، مسؤولية ما حدث ، وبالتالي تم إبعاده عن المسؤوليات عقاباً له . لكن بعد نقد ذاتي ، قرّرت اللجنة المركزية في اجتماعها في شباط (فبراير) ١٩٦٥ إلغاء تدبيرها ذاك .

وهذا الوضع البيروقراطي الفردي عطل مؤسسات الحزب ، إن المكتب السياسي أو اللجنة المركزية ، وبالتالي لم يتمكن الحزب من عقد مؤتمره الثاني إلاّ في العام ١٩٦٧ .

وخلال الخمسينات ، كانت هناك أحداث كبيرة : من انتصار ثورة

(١) نقولا الشاوي ، المصدر نفسه ، صفحة ٣٢٥ .
(٢) نقولا الشاوي ، المصدر نفسه ، صفحة ٣٢٧ .

٢٣ تموز (يوليو) وقيام الجمهورية في مصر عام ١٩٥٢ ، إلى ثورة العراق عام ١٩٥٨ ، إلى تغييرات سياسية متتالية في سوريا من حسني الزعيم إلى فوزي سلو إلى الحناوي فالشيشكلي ، ثم حكم الأحزاب في ظل جمهورية القوتلي . أما في لبنان ، ففي عهد كميل شمعون (١٩٥٢ – ١٩٥٨) بدأ المد الاستعماري يتصاعد ، لكنه كان يصطدم بالمد الوطني والقومي الذي تمثل بثورة مصر وثورة العراق ، وبالتالي بوحدة مصر وسوريا ، الأمر الذي أدى إلى أحداث ١٩٥٨ لاسقاط كميل شمعون والتي عرفت بثورة الـ ٥٨ .

وسط خضم الأحداث هذا ، كانت للحزب الشيوعي اللبناني أشكال وألوان من المواقف :

١ – نضال ضد الصيغ الاستعمارية التي كان يطرحها عهد كميل شمعون .

٢ – هجوم على ثورة مصر ، ثم تأييد لها ابتداء من عام ١٩٥٦ ، وبعد اقتراب الاتحاد السوفياتي منها ، وبعد حرب « قناة السويس » ، وصفقة السلاح التشيكي .

٣ – تناقض مع وحدة ١٩٥٨ بين مصر وسوريا ، وهجوم عليها .

٤ – دعم لثورة العراق ، ثم التخطيط للاستيلاء عليها عبر عهد عبد الكريم قاسم .

وهكذا ، وقع الحزب الشيوعي اللبناني من جديد في تناقض مع التيار القومي العربي العام ، الذي تجسّد في سياسة جمال عبد الناصر طوال فترة الخمسينات ، مدعوماً بسياسة حزب البعث العربي الاشتراكي في كل من سوريا والعراق ، وحركة القوميين العرب ، ومدعوماً أيضاً بنضال الكثير من التنظيمات والأحزاب إن في لبنان أو في أي قطر عربي آخر . وكان الحزب

الشيوعي يتحالف أحياناً مع أطراف ذاك التيار ، وأحياناً يتناقض معها .

لكن ، كانت للحزب أدوار إيجابية في كل تلك المرحلة إن في النضال ضد عهد كميل شمعون ، والمشاركة في الأحداث الدامية التي أدت إلى إسقاطه ، أو في دعم سياسة عبد الناصر خلال أواسط الخمسينات وقبل قيام الوحدة عام ١٩٥٨ ، أو في إسقاط الملكية في العراق .

وعلى الصعيد اللبناني كان الحزب الشيوعي عضواً في « المؤتمر الوطني للأحزاب والهيئات والشخصيات » الذي لعب دوراً كبيراً في قيادة المعركة ضد حلف بغداد ، وذلك أوائل عام ١٩٥٥ .

وجاء « مبدأ ايزنهاور » يهدف إلى حلّ القضية الفلسطينية بصورة تتنافى مع المصلحة العربية ، وفق تصريح جون فوستر دالس في ٢٦ آب (اغسطس) ١٩٥٥ ، وهو تصريح يحمل العرب على القبول بالأمر الواقع فيما يتعلق بالحدود ، وبعدم السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين ، وبعقد معاهدة رسمية بين اسرائيل والعرب تشترك فيها الولايات المتحدة الاميركية .

وفي ١٦ آذار (مارس) ١٩٥٧ وافقت حكومة كميل شمعون ـ شارل مالك ، على مشروع ايزنهاور هذا ، عندما جاء في **بلاغ مشترك اميركي ـ لبناني ما يلي : « وترى الحكومة اللبنانية أن مقترحات رئيس الولايات المتحدة تساعد على تقريب الأهداف المبينة سابقاً ... » .**

وكانت هذه الموافقة بداية الحرب ضد مبدأ ايزنهاور وحكم كميل شمعون ، الذي ذهب إلى حد الاستعانة بالاسطول السادس الأميركي ، لمواجهة النهوض الجماهيري المسلح ضده ، واندلعت المقاومة ضده في أيار (مايو) ١٩٥٨ . ولقد حدد الحزب في بيان له أهداف الانتفاضة المسلحة التي شارك فيها وقال :
« ان أهداف شعبنا واضحة . انه ينشد تحرره الوطني والقضاء على أي تدخل استعماري في شؤونه الداخلية . وهو لا يفك الاضراب ، ولن يترك السلاح

ما لم يطح بحكم شمعون ويتوصّل إلى تأليف حكومة وطنية ... الخ »(١) .
وكسب الحزب في مشاركته الجماهيرية هذه جماهير عريضة وطنية وتقدمية .

لكنه عاد ليقع في انعزال من نوع جـديد .. قال عنه **نقولا الشاوي :**
« هذا النهوض السياسي والجماهيري ، وهذا النفوذ الكبير الذي أحرزه الحزب والالتفاف الشعبي الواسع ، لم يتسن لنا الاستفادة منه لتقوية صفوف حزبنا ، وبناء منظمات جديدة . وذلك بسبب الانعطاف المفاجىء والسريع في خطنا السياسي نحو الانعزالية من جديد حيال قيام الوحدة بين مصر وسوريا » .

ويضيف الشاوي قائلاً :

« قمنا بالمعركة الانتخابية في العام ١٩٦٠ تحت شعار سياسي رئيسي هو الحفاظ على « الكيان اللبناني » بوجه هؤلاء الطامعين المزعومين . وقد بلغ بنا الأمر في إطار هذا الخط السياسي وفي نطاق التحالفات الجديدة أن أيدنا بعض أقطاب الرجعية والطغمة المالية من أمثال ريمون اده لعدائه للجمهورية العربية المتحدة » .

« ... وانسجاماً مع هذا الخط الفظيع أيّدنا الانفصال المجرم الذي وقع في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١ ، والذي قامت به القوى اليمينية في سوريا مدعومة من الرجعية الأردنية والدوائر الاستعمارية ... » .

« وهكذا تبين تعارض خطنا السابق (١٩٥٩ ـ ١٩٦٣) مع خط الحركة الشيوعية العالمية »(٢) .

(١) بيان صادر في حزيران (يونيو) ١٩٥٨ .
(٢) نقولا الشاوي ، كتابات ودراسات ، صفحة ٣٧٨ ـ ٣٨٥ .

بدايات تشقق الحزب :

هذا الوضع الذي عبّر عنه الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني السيد نقولا الشاوي ، في ما يشبه النقد الذاتي ، هذا الوضع كانت له آثار على بنية الحزب العامة وتماسكها . « **فالخط الانعزالي** » في الحزب ، كما وصفه الشاوي ، كانت له نتائج خطيرة هددت بصورة جدية بتصفية الحزب وشله نهائياً . ولم يؤد الانجرار في « الخط الانعزالي » في الميدان العربي إلى ضرب صلات الحزب بالجماهير الوطنية والقومية على صعيد النضال الوطني العام فحسب ، بل ان انغماسه في المعركة ضد عبد الناصر ، وبذلك الشكل الحاد والقوي ، منعه من الالتفات إلى درس الأوضاع اللبنانية الداخلية نفسها دراسة جدية ، وحال دون وضع خطة ملائمة لأوضاع لبنان الخاصة .

أمام هذا الوضع حدث انعطاف في خطة الحزب ، عبّر عنه بيان صدر عشية الانتخابات النيابية في أواسط عام ١٩٦٤ ، ثم تبنته اللجنة المركزية في اجتماعها العـــام في آذار (مارس) ١٩٦٥ . **ويقضي هذا الانعطاف بالاهتمام المباشر بالقضايا اللبنانية الداخلية .** وبصيغة نظرية : المقصود من الانعطاف كان فهم الظاهرات الجديدة في حركة التحرُّر الوطني العربية ، وصياغة خط الحزب السياسي وفق هـــذا الوضع الجديد .

وأمام هذا الانعطاف في خط الحزب ، برزت في الفترة ما بين شباط وآذار (فبراير ومارس) **١٩٦٤ كتلة انقسامية في الحزب كانت ترفض الخط السياسي الجديد للحزب ،** وتفضّل البقاء في أسر الخطة الانعزالية السابقة ، سواء في الميدان العربي أو الداخلي . لكن هذه الكتلة سرعان ما فضحت وعزلت في الحزب ، فلجـأت إلى العمل من خارج الحزب للتشويش على خط الحزب الجديد ، وهنا أخفقت جهودها أيضاً(١) .

(١) نقولا الشاوي ، المصدر نفسه ، صفحة ٣٨٦ .

وهذه الكتلة يمثلها السيد **اغباش (أحد المسؤولين الأرمن في الحزب)** ، **والمحامي نخله مطران ، والمحامي ادمون عون ، والكاتب والصحافي نسيب نمر .** وعبّرت عن وجهة نظرها في جريدة « إلى الأمام » التي أخذ يصدرها السيد نمر . وكذلك أصدرت الكتلة فيما بعد مجلة نصف شهرية اسمها « **الفكر الجديد** »(١) . وأشارت هذه الكتلة إلى أن أسباب انقسامها تعود إلى ما ساد الحزب من بيروقراطية ، وفردية ، وبعض انحرافات سياسية . لكن هذه الكتلة لم تستطع أن تفرض نفسها وتتطور ، إذ بقي الحزب هو الجبهـــة العريضة للعمل الشيوعي ، وإن كانت قد استمرت حتى الآن تحت اسم « **اتحاد الشيوعيين اللبنانيين** » . وحاولت هذه المجموعة الاستفادة من بعض تناقضات بين الشيوعيين اللبنانيين والشيوعيين السوريين ، وأقامت لها بعض صلات مع شيوعيين كانوا قد انفصـــلوا عن جسم الحزب في سوريا . **لكن ما امتازت به هذه المجموعة « اتحاد الشيوعيين اللبنانيين » انها حاولت التنسيق أكثر فأكثر مع المقاومة الفلسطينية أو الجبهات الداعمة لها .**

ونعود إلى نقولا الشاوي لنجد أنه يتحدث عن الانعطاف الذي حدث في خط الحزب على الشكل التالي :

« لأول مرة في هذا الاجتماع – مؤتمر الحزب – بعد انقطاع دام حوالي الثلاثين عاماً يعاد ذكر الاشتراكية كهدف للحزب . وقد كان ذلك ضرورياً بعد التحولات العاصفة في العالم العربي والميل القوي نحو اليسار ، نحو الاشتراكية . فلم يعد من الطبيعي أن يتجنب حزبنا شعار الاشتراكية »(٢) .

ومع هذا الانعطاف ، بدأ الحزب الشيوعي اللبناني يركّز على أهمية تحالفات الحزب مع القوى الاخرى . ولهذا أعاد اتصالاته مع الحزب

(١) وهي امتياز سابق اسمه « العمال » ، أصدرها سامي ذبيان في العام ١٩٦١ .
(٢) نقولا الشاوي ، المصدر نفسه ، صفحة ٣٨٨ .

التقدمي الاشتراكي ومع حركة القوميين العرب ، بناء لقرار اللجنة المركزية في آذار (مارس) ١٩٦٥ . وقامت ، على هذا الأساس ، جبهة الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية . وكان من أبرز نضالات هذه الجبهة :

- إفشال معركة اتفاقية ضمان الرساميل الأميركية التي حاولت حكومة المليونيرية فرضها على البلاد في تموز (يوليو) ١٩٦٥ .
- الاسراع في تطبيق الضمان الاجتماعي .
- مهرجان بتخنيه الذي طرح قضية الانتاج الزراعي .
- التصدي « للحلف الاسلامي » في أواخر العام ١٩٦٥ .

وهكذا تابع الحزب الشيوعي اللبناني مسيرته النضالية المطلبية ، في إطار القضايا والمشاكل اللبنانية: إضرابات عمال وموظفي الكهرباء والنقل المشترك، المياه ، الريجي ... ثم مهرجانات ومؤتمرات لمناسبة أول أيار (مايو) ، مهرجان المستأجرين ، المؤتمر الزراعي ، مؤتمر قضايا التعليم ، تظاهرات وتشكيل لجان شعبية(١) .

« غير ان الحزب لم يستطع أن يطوّر ويعمق خطته السياسية بصورة مستمرة ومرضية مع بروز وتفاقم أزمة « الاقتصاد الحر » ، ومع نمو واتساع استعداد الجماهير الشعبية للنضال ... وقد دفع ذلك تنظيمات الحزب وقسماً كبيراً من كوادره الرئيسية ، بمن فيهم عناصر قيادية ، إلى المطالبة بالخروج من هذه الدوامة »(٢) .

(١) صحف « النداء » و « الأخبار » و « الثقافة الوطنية » خلال عام ١٩٦٦ .

(٢) نقولا الشاوي ، المصدر نفسه ، صفحة ٣٩٦ .

وقد أورث هذا الوضع انشقاقاً جديداً في أواسط عام ١٩٦٦ ، تمثل في كتلة السيدين حسن قريطم وصوايا صوايا . وكان مدار المشكلة هو أزمة مصرف « انترا » . فبينما كانت القيادة ترى أن تلك الأزمة وثيقة الصلة بأزمة النظام الاقتصادي الحر ككل ، كانا — قريطم وصوايا ، وهما قياديان أيضاً — يريان أن الأزمة « وليدة مؤامرة سعودية — أميركية هدفها جرّ لبنان إلى الحلف الاسلامي » . كما انهما حين طرحت في الأمانة العامة ، وفي المكتب السياسي ، ومن ثم في اللجنة المركزية (تموز/يوليو ١٩٦٦) ضرورة العمل لدرس قضايا التنظيم الداخلي للحزب ، حاولا تمييع تلك الأبحاث لابقاء الوضع على ما كان عليه .

ولقد تفاقمت تلك الخلافات إلى درجة جرى بحثها في اجتماع للمكتب السياسي للحزب في أوائل نيسان (ابريل) ١٩٦٧ . لكن الصراع كان عنيفاً بين عقليتين ، وجرى حسمه في اجتماع اللجنة المركزية في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧ ، بعد أن استنفدت جميع الامكانيات لارجاع قريطم وصوايا إلى خطة الحزب وإرادة جميع منظماته وهيئاته القيادية .

ويقول نقولا الشاوي في هذا المجال: «ان تأزيم الوضع الداخلي في الحزب كان هو السبب الرئيسي الذي منع الحزب من أن يلعب دوره إبان العدوان الاسرائيلي الامبريالي على العالم العربي في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، وبذلك غدا الحزب قاصراً عن الاسهام في النضال الوطني كما ينبغي »(١) .

ومع تغلب الحزب على أزمتي الانشقاق إن الأولى أو الثانية ، توجه الحزب إلى نضالاته المطلبية يتابعها ، وإلى معاركه السياسية العربية والدولية يصعدها . ووجد نفسه داخلياً يخوض المعركة الانتخابية النيابية بنقولا الشاوي نفسه في طرابلس ، وبعدد من المرشحين في بعض المناطق . ولم يفز أحد منهم ،

(١) نقولا الشاوي ، كتابات ودراسات ، صفحة ٤٠٢ .

لكن المعركة كانت مناسبة لطرح بعض أفكارهم .

وعلى الصعيد التحالفي ، بدأت الروابط بين أطراف الجبهة تتزعزع ، وبرزت خلافات حول أسباب نكسه حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وطرق ووسائل إزالة آثار العدوان .

هذه مرحلة رئيسية هامة في حياة الحزب الشيوعي اللبناني بين مؤتمرين : الأول في كانون الثاني (يناير) من العام ١٩٤٤ ؛ والثاني في تموز (يوليو) من العام ١٩٦٨ . ومع هذا العام ، كثيرة كانت الحركات والأحزاب والتنظيمات التي تأثرت بهزيمة حزيران (يونيو) ، بعد أن كانت تلك الأحزاب ، من قومية وغيرها ، قد راهنت على سياسة مصر وموقفها في مواجهة اسرائيل والقوى الحليفة لها . لكن الرهان سقط . وسقطت حسابات الكثيرين وسقطت أحزاب وحركات وتنظيمات .

أما الحزب الشيوعي اللبناني ، ماذا حدث له ؟

من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٦ :

الواقع انه بعد هزيمة ١٩٦٧ ، بدأ نجم الدول العربية الوطنية ، واستطراداً التقدمية ، يخبو شيئاً فشيئاً بعد ذهاب سيناء والجولان والضفة الغربية . **وبدأ ، بالمقابل ، نجم المقاومة الفلسطينية المسلحة أو العمل الفدائي يتصاعد في سماء الوطن العربي .** خاصة وان تصاعد العمل الفدائي بعد انطلاقه عام ١٩٦٥ ، كان من أبرز أسباب حرب ١٩٦٧ . **ومنذ عام ١٩٦٧ بدأت مرحلة يمكن تسميتها بمرحلة المقاومة الفلسطينية .** فلقد شهدت تصاعد العمل الفدائي إن في الأرض المحتلة ، أو في العالم أو في الفضاء (خطف الطائرات) . وكل ذلك بدأ يشكل إحراجاً للأنظمة وللأحزاب على السواء ، خاصة وان الجماهير بدأت تنشدّ إليه . **فما كان من الأحزاب إلا انها**

اتبعت الطريق نفسه : بدأت السير وراء المقاومة محاولة الكسب من رصيدها .

وبدأت الأحداث تتلاحق .. ففي عام ١٩٦٩ كانت التظاهرات الجماهيرية الضخمة الدامية في لبنان ، دفاعاً عن المقاومة الفلسطينية ، والتي نظمتها الأحزاب تحت اسم « تجمُّع الأحزاب ... » وكان الحزب الشيوعي من بينها . وبعد مجازر أيلول الأسود في الأردن ، وخسائر التقدميين والوطنيين العرب في وفاة عبد الناصر ، وجدت المقاومة نفسها شيئاً فشيئاً تتصاعد في جذب اهتمام الجماهير والأحزاب والتنظيمات على السواء . ولأسباب عربية ، وظروف لبنانية مناسبة ، ركّزت المقاومة ثقلها في لبنان ، وفي المخيمات والجنوب ، وبرزت المقاومة كحليف للقوى التقدمية المتطلعة إلى غد أفضل اجتماعياً واقتصادياً ، وتلازم نضال التحرير مع نضال الثورة . وطرح أُسلوب النضال المسلح ، كأُسلوب متقدم وضروري في العمل السياسي .

لكن الحزب الشيوعي كان وما زال متردداً في اتخاذ موقف جديد في قضية فلسطين ، فقط اكتفى بالمعطيات العامة لهذه القضية :

« ان الحل النهائي للقضية الفلسطينية يجب أن يعتمد المواقف المبدئية وينطلق من الاعتراف بحق العرب الفلسطينيين الذي لا ينازع في أرضهم ، وبالتالي الاعتراف بحقهم بالعودة إلى هذه الأرض وحقهم بتقرير مصيرهم فيها . وما قام على القوة والاغتصاب لا يمكن تبريره ، ووجود اليهود اليوم لا يمكن أن ينال من حق عرب فلسطين الطبيعي والتاريخي في وطنهم »(١) .

هذا هو موقف الحزب الشيوعي من قضية فلسطين ، دونما إشارة إلى

(١) مقررات المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي في تموز (يوليو) ١٩٦٨ .

أهمية الممارسة المسلحة من جانب الفلسطينيين .

لكن الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني السيد نقولا الشاوي وجد نفسه بعد تظاهرات ٢٣ نيسان (ابريل) ١٩٦٩ في لبنان ، يقول ما يلي :

« ان حركة المقاومة الفلسطينية المشروعة ، التي تحظى باهتمام ودعم القوى التقدمية في البلدان العربية والعالم ، تحتل مكاناً خاصاً في حركة التحرر في العالم العربي . لكن ما ينبغي التأكيد عليه هو كونها جزءاً لا يتجزأ من هذه الحركة ... والهجوم الامبريالي والخطر الصهيوني يستهدفان أيضاً شعب لبنان والحركة التقدمية فيه ، مما يطرح على فصائل هذه الحركة مهمات مواجهة هذين الخطرين والمشاركة الفعالة في المعركة العامة ضدهما . **وكأحد أشكال النضال التي تفرضها هذه المهمات في الظروف الراهنة ، قام حزبنا بتشكيل الحرس الشعبي لحماية الحدود اللبنانية ، وبالمشاركة في منظمة « قوات الأنصار » التي تشكلت في الأردن كاحدى فصائل حركة المقاومة الفلسطينية »(١) .**

لكن الحزب الشيوعي اللبناني ، الذي أكّد هذا « الصراع الثوري » إلى حد ما ، لم يتحرك في اتجاه إنجاح هذا الطرح ، ولا حاول بناء الأسس لتنفيذه فعلياً وبقي « الحرس الشعبي » قراراً ، مجرد قرار . وهذا أمر طبيعي ، لأن التنفيذ الفعلي لهكذا قرار يقتضي تعديل بنية الحزب ، ووضع الحزب وتعبئته في اتجاه إنجاح تجربة « الحرس الشعبي » المسلحة طبعاً . فحماية الحدود هي بالسلاح . ثم كيف يمكن التوفيق بين هذا الطرح وبين العلنية الرسمية التي نالها الحزب بموجب قرار وزير الداخلية ، والذي قال عنه

(١) نقولا الشاوي ، مقال في مجلة « قضايا السلم والاشتراكية » ، براغ ، نيسان – ايار (ابريل – مايو) ١٩٧٠ ، ومجلة « الطريق » في التاريخ نفسه . نص بيان منظمة قوات الأنصار في « النداء » ٧ آذار (مارس) ١٩٧٠ .

نقولا الشاوي(١) :

– « ان انتزاع علنية الحزب الشيوعي يكوّن مكسباً ديمقراطياً لمجموع الحركة الشعبية الوطنية والتقدمية »

– « ان ممارستنا للنشاط العلني لا يغير الاتجاه العام لنضالنا » .

– « سنعمل لتشديد النضال ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية العميلة ... وسنواصل العمل من أجل توثيق لحمة الحركة الشعبية اللبنانية التحررية العربية ... وسنستمر بدعم نضال الشعب الفلسطيني وحركة المقاومة الفلسطينية من أجل الحقوق العادلة للشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره على أرض وطنه وضد الاغتصاب والوجود الصهيونيين **والوقوف بوجه كل محاولة لتصفية حركة المقاومة الفلسطينية ... »** .

ومرت بداية السبعينات متفجرة بعنف في الأردن ، وفي المنطقة العربية كلها (حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣) ، ناهيك عن مجزرة نيسان (ابريل) في فردان ببيروت باغتيال ثلاثة من قادة المقاومة(٢) ، وعن أحداث أيار (مايو) ١٩٧٣ (محاولة الجيش اللبناني قمع المقاومة الفلسطينية بالطيران والمدفعية) ، وناهيك عن كل يوم واسبوع وشهر وعام ، وكلها كانت تشهد تفجراً بين السلطة اللبنانية ويمينها وطبقتها ككل (بما تكوّن لديها من ميليشيات) وبين المقاومة الفلسطينية وحلفائها من أحزاب وتنظيمات وشارع وطني ، وكذلك بين تلك السلطة وبين القوى التقدمية والوطنية اللبنانية بشكل مباشر . ورغم ذلك العنف المتصاعد من الجانب المعادي بكافة أطرافه ، بقي الحزب الشيوعي اللبناني يقول :

(١) صحيفة « الأخبار » الاسبوعية ، العدد ٨٣٧ ، ٢٣ آب (اغسطس) ١٩٧٠ .

(٢) القادة : كمال ناصر ، كمال عدوان ، ابو يوسف النجار .

« — يعلق الشيوعيون أهمية كبيرة على الانتخابات النيابية والبلدية ، ويناضلون مع الجماهير الشعبية من أجل استخدام المجلس النيابي ، قدر الامكان ، وسيلة لطرح المطالب الشعبية والعمل على تحقيقها »(١) .

« — ان الحزب الشيوعي اللبناني مع إشارته الدائمة إلى النواقص والأخطاء التي ترتكبها فصائل حركة المقاومة الفلسطينية ، كان ينطلق في نظرته وممارسته العملية من أن تلك النواقص والأخطاء يجب أن لا تحجب الجوهر التقدمي والمعادي للامبريالية الذي تمثله المقاومة الفلسطينية . وعلى هذا الأساس عمل مع الأحزاب الشيوعية الشقيقة في الأردن وسوريا والعراق لتشديد التضامن مع حركة المقاومة وزيادة المساندة لها والمساهمة في صفوفها ، بما في ذلك إنشاء « قوات الأنصار »(٢) .

وهكذا رجح الحزب في مؤتمره الثالث « الخط السلمي » في نضاله . أما مؤتمره الرابع الذي تقرر عقده في العام ١٩٧٦ ، فلم يعقد ربما بسبب الحرب ، أو لم تعلن مقرراته .

الحزب الشيوعي والحرب اللبنانية :

أياً كانت مقررات الحزب ومواقفه قبل نيسان (ابريل) ١٩٧٥ ، وجد الحزب الشيوعي نفسه يحمل السلاح ، ويدفع بكافة قواه من أعضاء وأنصار إلى ساحة المعركة ، في وقفة شجاعة لا جدال في جدّيتها .

وجاءت مشاركته في هذه الحرب تحت شعار « رد الهجمة الشرسة ضد المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية » ، أي انه وجد نفسه مضطراً للدفاع وللرد

(١) مقررات المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي اللبناني من ٧ إلى ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٢ .

(٢) المصدر السابق نفسه .

على عمل مسلح باشرت به قوى السلطة واليمين . **فالعمل المسلح إذن كان رد فعل** ، ولم يكن من منطلقات نظرية تقول سلفاً بالعمل المسلح . فالحزب الشيوعي اللبناني حزب سياسي أولاً وأخيراً ، ولا يغير من هويته كونه شارك في أعمال عسكرية ، مهما اتسع نطاقها أو ضاق ، ومهما كلفته من شهداء وخسائر . حتى ان التكوين العسكري تم خلال الأحداث ، وبعد أن مرّ على بدئها أكثر من نصف سنة .

والواقع ان الحزب الشيوعي يغطي رقعة بشرية وجغرافية واسعة في لبنان ، وقد يكون أبرز أحزاب « الحركة الوطنية » في تواجده في بيروت ، والشمال ، والجبل ، والبقاع ، والجنوب بعد الحزب التقدمي الاشتراكي . وإن كان هذا التواجد يصبح كثيفاً حيث توجد أقليات مسيحية ، وخاصة في صفوف الطائفة الارثوذكسية (في الكورة مثلاً) . من هنا كانت خسائره كبيرة في الكورة حيث ركّزت القوى اليمينية هجماتها ، وارتكبت مجازر بشعة ضد مدنيين ، ظناً منها انهم يتعاطفون مع الحزب الشيوعي واليسار ككل .

ولهذا خسر الحزب حتى نهاية أيلول (سبتمبر) ١٩٧٦ حوالي المائتي شهيد معظمهم من المقاتلين والميليشيا التابعة له ، إلى جانب عدد من الضحايا المدنيين الذين يمكن حسابهم على الحزب وعلى اليسار ككل . ولقد ظهر من صحافة الحزب اليومية والأسبوعية والفصلية(١) ، ان معظم شهدائهم كانوا في معظم جبهات القتال ، لكن بشكل خاص في الشمال (الكورة) ، والجبل (جبهة عيون السيمان ، صنين ، عينطورة) ، وفي بيروت وخاصة في ضواحيها (النبعة ، برج حمود ، الشياح) . ولقد نقل الحزب عدداً قليلاً من مقاتليه من الجنوب إلى باقي جبهات القتال ، وخاصة في الجبل .

(١) صحافة الحزب الشيوعي التي استمرت في الصدور خلال الحرب : « النداء » ، و « الأخبار » و « الطريق » عدد خاص بالأحداث .

ويمكن القول ان العدد التقريبي لمقاتلي الحزب بلغ الـ ٥٠٠ مقاتل في كافة المناطق اللبنانية ، يضاف اليهم عدد تقريبي من الميليشيا بلغ حوالي الخمسمائة أيضاً ، كانوا يتولون أعمالاً شبه عسكرية في المناطق التي يتواجدون فيها . هذا ، وتأكّد ان الحزب تردد في البداية أن يشارك في معارك السوق التجارية والفنادق ، واقتصرت مشاركته على أُمور الحراسة والمراقبة . لكن هذا الوضع تغيّر عندما انفتحت الحرب بشكل واسع في لبنان ، وبعد وقوع حركة العميد الركن عزيز الأحدب (١١ آذار/مارس ١٩٧٦) ، وانفراط عقد الجيش اللبناني .

ولم تكن للحزب الشيوعي معارك خاصة ، لكن دوراً لعبه في صفوف الأرمن في برج حمود ، لتواجده في صفوفهم . كما لعب دوراً بارزاً في صفوف أهالي الكورة ، حيث قاد هو والحزب السوري القومي الاجتماعي معاركهم ، وان خسرا تلك المعارك فيما بعد ، وسيطر اليمين ، واقتص من الأهالي المدنيين العزل .

ولم يقع الحزب أسير المظاهر المسلحة ، كباقي الأحزاب والتنظيمات ، لسبب رئيسي هو انه عريق في بنيته السياسية ، ولأن الهجمة اليمينية المسلحة كانت تبرز الدور الشيوعي « التخريبي » بهدف استعداء اليمين المحافظ في صفوف طرفي القتال ضد القوى التقدمية والوطنية ككل .

أما على صعيد الأمور الفنية التقنية في القتال فلم يبرز قائد عسكري معين في صفوف المقاتلين الشيوعيين ، وبقي اسم جورج حاوي عضو المكتب السياسي للحزب وعضو اللجنة المركزية هو المتداول إن في اجتماعات الحركة الوطنية أو في عدد من الاتصالات . أُضيف اليه أسماء نديم عبدالصمد وكريم مروه (عضو اللجنة المركزية) ، ونقولا الشاوي (أمينه العام) في عدد من الاتصالات الخارجية إن في أوروبا الشرقية أو الغربية .

وعلى صعيد التدريب : كانت لدى الحزب الشيوعي بعض عناصر مدربة لدى حركة « فتح » في الجنوب ، لا يتجاوز عددها المائة . لكن خلال الأحداث تولت المقاومة تصليب العناصر وتدريبها . ولم يعان الحزب من مشكلة التموين أو الرواتب ، إذ أنه حزب له تاريخ طويل في العمل السياسي ، وهذا العمق أورثه تماسكاً في سيره اليومي رغم المعارك . فلم يعان من مشكلة تموينية ؛ ولا من دعم مادي ، إذ أن لديه جهازاً قادراً على الاتصال وجمع التبرعات ، وان تبين أن معظم الدعم الذي كان يأتي للمقاومة ، كانت تنال الحركة الوطنية وأحزابها حوالي نصفه .

هذا هو الحزب الشيوعي الذي مضى على قيامه نصف قرن من العمل السياسي والنقابي ، ها هو وسط عالم العنف الثوري الذي شارك فيه ووسط عالم العنف الرجعي العميل الذي تصدى له . ولم يغيّر هذا العنف أُسس منطلقاته السياسية هدفاً وأُسلوباً ، لكن هذا العنف لن يمرّ بدون تأثير في بنية الحزب ، وحتى في وسائل نضـاله . **والذي تحاشاه الحزب واليسار ككل ، فرضه اليمين عليه ، فهل يتحول رد الفعل اليساري إلى فعل ومباشرة فعل ؟**

حزب البعث العربي الإشتراكي

يعود تأسيس حزب البعث إلى مطلع الأربعينات ، وكانت البداية وسط طلاب ومثقفين في مدارس سورية . وعندما عقد مؤتمره التأسيسي الأول في العام ١٩٤٧ ، صدرت عنه وثيقة تحمل اسم « دستور حزب البعث العربي » . ومع وقوع نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ ، دعا الحزب للقتال ، بعد أن كان قد شن حملات سياسية من أجل فلسطين في جريدته «البعث» التي أصدرها الحزب عام ١٩٤٦ .

وقد تواجد حزب البعث في إطار الحركة الوطنية اللبنانية ، ثم شكّل العمود الفقري لجبهة الأحزاب القومية والوطنية ، وذلك بعد أن تناقض مع الحركة الوطنية ، بينما بقي حزب البعث المؤيد للعراق ، عضواً في إطار الحركة . لكن تحالفات الحرب كلها اضطربت ، وها هي بعد الحرب تأخذ أشكالاً جديدة أبرزها تحالف منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان مع الحزب التقدمي الاشتراكي كنواة لجبهة وطنية عريضة .

وقد تواجد هذا الحزب عسكرياً ، خلال الحرب اللبنانية ، في إطار القوات المشتركة وفي خارجها ، عن طريق الميليشيا التابعة له ، أو عن طريق التنظيمين الفلسطينيين التابعين له . نقول التنظيمين لأن الحزب حاكم في

سورية ، وأيضاً حاكم في العراق . لكن رغم هذا التمايز بين الحزبين ، فقد كانت ولادتهما كحزب واحد .

ولد حزب البعث العربي في وقت كانت فيه الأمة العربية تعاني من الويلات ، ومن الذل والتجزئة والضياع ، وكلها أُمور كرّسها الاستعمار عبر تاريخ طويل دام أكثر من أربعمائة سنة توزّعها الاستعمار التركي — العثماني ، والغربي . فعندما نشبت الحرب العالمية الثانية ، وقف العرب مع الحلفاء ضد النازية أملاً في الوصول إلى مكاسب استقلالية ووطنية وقومية ، **لكن الحلفاء المتمثلين بالاستعمار الغربي ، ما أن استقرّ بهم النصر ، حتى توزعوا الوطن العربي مغانم نظموها حسب « اتفاقية سايكس بيكو » بالاضافة إلى « وعد بلفور » الذي أضاع قسماً مهماً من وطنهم ، وقضى بمنحه لليهود لاقامة دولة صهيونية معادية للعرب في قلب وطنهم .**

وقد لفتت حقائق الصراع العربي ضد الاستعمار ، في فترة ما بين الحربين ، اهتمام الحزب . إلى جانب تراجع مد الثورة العربية بعد الحرب العالمية الأولى وتحالف معظم قياداتها مع السلطة الاستعمارية ، وممارسة الضغط على أبناء الوطن . كل هذا جعل الحزب يتجه باهتمامه إلى الجماهير العربية التي اعتبرها أداته الثورية ، لأنها في رأيه قوة جبارة تعمل باستمرار وفاعلية وتأثير في تعميق الصراع ، وتمد الثورة بالتالي ، بالزخم والطاقة كلما تعثرت مسيرة الأمة .

وهكذا فصل الحزب بوضوح بين فئة حاكمة تساند الاستعمار ، وتجد مصالحها في استمرار وجوده ووصايته، وفئة جماهيرية صاحبة المصلحة الحقيقية في التغيير ، وبالتالي في الثورة . وجاء هذا الفصل مقدمة لاختيار الحزب للفئة الثانية ، **الجماهير** ، كأداة وسلاح له في قلب الواقع المتآكل والمتفسخ ، ومن أجل بناء المجتمع الجديد .

وبعد اختيار أداته النضالية ، حدّد الحزب أهدافه في الوحدة والحرية والاشتراكية ، باعتبارها خلاصة ممارسات الثورة العربية في مراحل نضالها السابقة ، وتمثل تجاوزاً لأخطائها وسلبياتها . وبدأ الحزب يناضل على أساس وحدة الشعب العربي ، دونما تفريق ولا تجزئة ولا حواجز .

المؤتمر التأسيسي الأول :

أكّد الأستاذان ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار في كثير من كتاباتهما وندواتهما ، في مرحلة تأسيس الحزب ، على ان هذا الحزب جاء تلبيــة لنداءات الكفاح ، وثمرة نضال طويل خاضته الجماهير العربية لنيــل استقلالها وحريتها ، وللتخلص من مصاصي دمائها ، أصحاب رؤوس الأموال حلفاء الاستعمار . كما جاء رداً على واقع التجزئة والتخلّف والجهل ، بعد أن أثبتت كافة الايديولوجيات والسياسات المطروحة في الساحة العربية عجزها في معالجة هذا الواقع المرير ، وتجاوز سلبياته كالكتلة الوطنيــة والشيوعيين والاخوان المسلمين(١) .

في هذا الاطار ، **ومع عام ١٩٤٣ ، ظهرت « حركة البعث العربي »** وطرحت شعارها الذي ما زال الشعار الرئيسي حتى الآن ، وهو **« أمة عربية واحدة ، ذات رسالة خالدة »** . وابتعدت في تراثها عن النظريات الجاهزة واستمدت منطلقها القومي من تجربة حركة التحرر العربي والوحدة العربية ، ومن تحليل موضوعي للنضال الوطني في سورية ، بالاضافة إلى اتصــال بالتراث العالمي وانفتاح على التيارات الاشتراكية العالمية . وبدأ الحزب يميز نفسه ووجوده عن طريق الرد على الفصائل المضادة لفكره . وقد وصل إلى أن يمثل حركة الفكر العربي الثوري لبناء نظرية نضالية تسترشد بهــا

(١) « في سبيل البعث » ، الجزء الأول .

الفئات المسحوقة من الشعب(١) .

وتمكنت « حركة البعث العربي » ، من خــلال تحليلات ومواقف متواصلة من الرد على الأحزاب السياسية التي طرحت نفسها كبديل لحكم البورجوازية . وجاءت رداً على الاممية التي طرحها الحزب الشيوعي السوري آنذاك ، الذي تجاهل النضال القومي للأمة العربية وتلازمه مع النضــال الاشتراكي . وكذلك جاءت رداً على الحزب السوري القومي الاجتماعي واعتبر ان نظرته القومية ضيقة ، وتسبّب تمزقاً في وحدة الأمة العربيــة . كما ردت على حركة الاخوان المسلمين **منطلقة من موقف متوازن يأخذ باعتباره الاسلام والمسيحية على السواء (٢)** . وقدمت حركة البعث العربي نفسها في بيانها الأول الذي جاء فيه :

١ – نمثل الروح العربية ضد الشيوعية المادية .

٢ – نمثل التاريخ العربي ضد الرجعية الميتة والتقدم المصطنع .

٣ – نمثل الأمة العربية التامة المعبرة عن كامل شخصيتها .

٤ – اننا ضد القومية اللفظية التي لا تتعدى اللسان ويناقضها مجموع السلوك .

٥ – نمثل رسالة العروبة ضد حرفة السياسة .

٦ – نمثل الجيل العربي الجديد .

وقد صدر هذا البيان في دمشق في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٤٣ .

بناء لهذه المنطلقات ، تابعت « حركة البعث العربي » نضالها السياسي

(١) من دراسة : « حزب البعث العربي الاشتراكي .. في مسيرته القومية » ، صحف الحزب في ٧ نيسان (ابريل) ١٩٧٧ .
(٢) « ذكرى الرسول العربي » ، ميشيل عفلق .

داخل سورية وخارجها ، فوقفت عام ١٩٤٤ ـ ١٩٤٥ ضد البورجوازية الحاكمة والمعتمدة على الاستعمار في سلطتها ، وعارضتها الحركة في قضيتين رئيسيتين هما :

١ ـ المطالبة باستلام الجيش وتحويله إلى جيش وطني .

٢ ـ تجاوز السلطة لصلاحياتها الدستورية وممارستها الدكتاتورية .

وعلى الصعيد العربي ، وقفت ضد السلطة في مسألتين هما :

١ ـ اعتداء القوات الفرنسية على استقلال لبنان .

٢ ـ موقف الولايات المتحدة الأميركية من قضية فلسطين وتأييدها فتح باب الهجرة الصهيونية اليها ، كما أدانت دخول البورجوازية الحاكمة في لعبة التناقضات الغربية .

وطرحت الحركة وجهة نظرها مطالبة بالاستقلال التام ، وإطلاق الحريات ، الأمر الذي دفع السلطة الحاكمة لمحاصرتها وزج مناضليها في السجون . وأكّدت الحركة على ضرورة قيام نظام وطني وتمثيل شعبي ، وعلى وحدة الشعب العربي باعتباره شعباً واحداً له تاريخ واحد وآمال واحدة . وانطلقت من ذلك إلى الدعوة لمساندة الأقطار العربية في نيل استقلالها وإلى إقامة جامعة عربية شعبية .

وخلال عام ١٩٤٦ أصدرت الحركة العدد الأول من جريدة « البعث » التي ركّزت مادتها على توضيح خط الحركة القومي العربي المعتمد على الجماهير ، الأمر الذي زاد جماهيريتها رغم رفض السلطة الترخيص لها كي تقوم كحزب سياسي معترف به . ومع عام ١٩٤٧ خاضت الحركة معركة سافرة مع السلطة ، فعطلت جريدتها وضيّقت الخناق على أعضائها والوطنيين ككل . لكن السلطة تراجعت عن المرسوم الاشتراعي القاضي

بذلك ، أمام الوقفة الجماهيرية التي انطلقت ضد المرسوم .

ورغم مرور كل هذه المرحلة ، بقيت حركة البعث العربي دون نظام داخلي أو منطلقات نظرية محددة وتفصيلية ، ودون قيادة سياسية منبثقة من القواعد . **وكانت عبارة عن تجمّع عريض آخذ في الاتساع يضم في صفوفه مثقفين وطلبة جامعيين وقانونيين ، يعودون في أُصولهم إلى الطبقتين الفقيرة والوسطى في سورية ولبنان والأردن .** وفي سورية نفسها توسعت إلى حمص وحلب واللاذقية في فروع لم تكن لها مقرات رسمية ، بل كانت الاجتماعات تعقد في المنازل أو الأماكن العامة ، كما لم تكن لها موارد مالية سوى ما يتجمع من اشتراكات أعضائها .

وفي ربيع عام ١٩٤٧ عقد أعضاء حركة البعث العربي مؤتمرهم التأسيسي الأول ، وحضره ما يقارب المائتي عضو من كافة مناطق القطر العربي السوري ، ومن أبناء لبنان والأردن والعراق الذين كانوا طلبة في جامعة دمشق آنذاك وفي الجامعة الأميركية في بيروت . عقد المؤتمر في مقهى الرشيد الصيفي واستمرّ ثلاثة أيام ، صدر في نهايته بيان ختامي يحمل تاريخ **السابع من نيسان (ابريل) ١٩٤٧ . وأعلن البيان قيام حزب البعث وإقرار دستور له ، وأقرّ أيضاً نظاماً داخلياً وانتخب عميداً للحزب وهيئة تنفيذية من ثلاثة أعضاء .** وقد ناقش المؤتمر تقريراً سياسياً وعقائدياً . وكشفت المناقشات خلافاً في وجهات النظر ، ذا طابع فردي ، حول مسألتي الاشتراكية والوحدة العربية كان لها أثر في حياة الحزب ومسيرته في ما بعد .

انتخب المؤتمر ميشيل عفلق عميداً للحزب ، وصلاح الدين البيطار ، جلال السيد ، والدكتور وهيب الغانم أعضاء « الهيئة التنفيذية » للحزب . وكانت هذه الهيئة بمثابة « **القيادة العامة للحزب** » . وكان الحزب يعتبر

وحدة تنظيمية موحدة لهذا حضر مندوبو لبنان والأردن والعراق مثلاً كما يحضر مندوبو حمص وحلب . وفي أواخر العام ١٩٤٧ كان فرع الأردن أول فرع تأسس خارج سورية . ولم يكن هناك فصل بين القيادة القومية وقيادة سورية ، وكان مركز القيادة دمشق .

من الانقلابات العسكرية إلى حركة آذار :

بعد المؤتمر التأسيسي ، أكّد الحزب وقوفه في وجه السلطة الحاكمة في سورية ، **وجعل محور نضاله قضية فلسطين . فشكل « المكتب الدائم لنصرة فلسطين »** بعد صدور قرار التقسيم وإقامة دولة إسرائيل على أرض فلسطين ، **كما دعا أعضاءه لحمل السلاح والتطوّع لخوض المعركة على أرض فلسطين المغتصبة** ، الأمر الذي أزعج السلطة فعادت وعطلت جريدة « البعث » من جديد .

وخاض الحزب معركة الانتخابات النيابية في تموز (يوليو) ١٩٤٧ بمرشحين مستقلين هما ميشال عفلق وصلاح الدين البيطار ، ولم يفوزا بسبب التزوير الحاصل في الانتخابات ، حسب بيان أصدره الحزب في ١٨ تموز (يوليو) قال فيه : « ان حزب البعث لا يعترف بمثل هذه الانتخابات ... وهو يدعو الشعب إلى خوض معركة جديدة من معارك التحرُّر لمحو هذا العار الذي ألحقته به حكومة الارهاب والتزوير »(١) .

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩ عادت « البعث » إلى الصدور بعد سقوط حسني الزعيم .

وخلال العام نفسه جرت لأول مرة انتخابات حزبية ، وتم تشكيل مجلس ، له صفة المؤتمر ، كان الثاني من نوعه بعد المؤتمر التأسيسي الأول .

(١) « في سبيل البعث » ، الجزء الأول ، صفحة ٢٠٧ .

وضم ممثلين للحزب في القطر السوري ، وفي لبنان والأردن خاصة من طلبة الجامعات .

وناضل الحزب ضد حكم أديب الشيشكلي ، الذي جاء بانقلاب اثر سقوط حسني الزعيم ، وتمكّن الحزب من خوض معركة جماهيرية انتهت بسقوط الشيشكلي في ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٥٤ ، متعاوناً بذلك مع قوى حزبية وجماهيرية كانت في الساحة السورية . **وفي إطار ذاك التعاون الذي بدأ في مطلع الخمسينات ، التقى حزب البعث العربي بالحزب العربي الاشتراكي الذي كان يتزعمه الاستاذ أكرم الحوراني** ، وكانت لهذا الحزب قاعدة عريضة في ريف حماه وادلب ، وخاصة في أوساط الفلاحين والبورجوازية الصغيرة . وانتهى هذا اللقاء إلى دمج الحزبين تحت اسم واحد وقيادة واحدة ، وتم الدمج على أساس دستور « البعث العربي » مع إضافة كلمة للاسم هي (الاشتراكي) ، **فأصبح الاسم « حزب البعث العربي الاشتراكي » في نهاية عام ١٩٥٢ .** وكان لهذا الدمج أثر بارز في المجال الجماهيري ، باعتبار أن معظم إطارات « البعث » كانت من المثقفين والطلاب ، فوجدت في القاعدة الفلاحية للحزب العربي الاشتراكي مجالاً رحباً للعمل والتنظيم . كما ان الحزب الاشتراكي كانت له تجربة في حقل السياسة السورية الداخلية ، أُضيفت إلى العقائدية التي يمتاز بها « البعث » . من هنا جاء الدمج مفيداً للحزبين معاً . وكان من آثاره النضال ضد حكم الشيشكلي وإسقاطه .

ولقد عبّر إسقاط حكم الشيشكلي عن قدرة الحزب وترسخه في القواعد الشعبية ، كما أضفى عليه هالة نضالية مكنته من التحالف مع ثورة ٢٣ تموز (يوليو) في مصر ، وتحول هذا التحالف في مرحلة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨ إلى جبهة صراع واسعة ضد الرجعية والاستعمار على امتداد الوطن العربي . وكان من ثمار ذاك التحالف دعم ثورة الجزائر لنيل الاستقلال ، وثورة

١٤ تموز (يوليو) في العراق التي أسقطت الملكية ، والتصدي للعدوان الثلاثي على مصر بعد تأميم قناة السويس . وتطوّر هذا التحالف إلى أن وصل إلى طرح وحدة القطرين المصري والسوري ، وتحققت تلك الوحدة وقامت الجمهورية العربية المتحدة .

وخـلال بداية الخمسينات هذه ، بعـد الدمج مع الحزب العربي الاشتراكي ، عقد الحزب الموحد مؤتمراً قومياً ، اعتبر المؤتمر الثاني بعـد المؤتمر التأسيسي الأول حضره ممثلون من لبنان والأردن والعراق ، وانتخب قيادة قومية مؤلفة من سبعة أعضاء على النحو التالي : ٣ من سورية ، ٢ من الأردن ، واحد من لبنان ، وواحد من العراق . كما تم إقرار نظام داخلي جديد للحزب احدث بموجبه منصب الأمانة العامة للقيادة القوميـة .

وتوالت مؤتمرات الحزب في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٥ ، ثم في تموز (يوليو) ١٩٥٧ . واستمر الحزب في تصاعده هذا إلى أن قرّر حل نفسه لتسهيل نجاح الوحدة بين مصر وسورية ، وتشجيع قيام تنظيم موحد بين قطري الجمهورية الجديدة .

وتميّزت هذه المرحلة داخلياً — في صفوف الحزب — ببروز قيادات جديدة ظهرت من القواعد الحزبية المدنيـة والعسكرية (داخل الجيش السوري) ، كان لها تأثير على القيادات القديمة ، وقدمت جهداً نضالياً ونظرياً كان له دور في إغناء تراث الحزب . وكان بعض تلك القيادات الشابة الجديدة قد أعلن خطورة حل الحزب لنفسه . وتأكد ذلك عندما بدأ « البعثيون » يتعرضون داخل حكم الجمهورية العربية المتحدة لاجراءات ومواقف لا تتناسب مع عظم الدور الذي لعبه الحزب . إلى جانب أخطاء ارتكبوها هم في طرح الوحدة بالشكل الذي نفذت به . فوجد الحزب نفسه يطرح العودة إلى بعث وجوده من جديد .

وعندما اندلعت ثورة تموز (يوليو) ١٩٥٨ في العراق ، شارك فرع حزب البعث في العراق في الثورة إلى جانب القوى القومية واليسارية . لكن استئثار عبد الكريم قاسم بالسلطة في حكم فردي دكتاتوري ، جعل الحزب يقف ضده ويشارك في إسقاطه في العام ١٩٦٣ . وبدأ الحزب بذلك يتوسع وسط الجماهير في العراق .

وعُقد مؤتمر قومي للحزب ، اعتبر الثالث ، في ٢٧ آب (اغسطس) ١٩٥٩ في لبنان ، حضره عدد من البعثيين في عدد من الأقطار العربية . وأصدر المؤتمر إعلاناً عن أعماله مع جملة من القرارات والتوصيات التنظيمية والسياسية ، وانتخب قيادة قومية له . ثم عقد الحزب مؤتمره القومي الرابع الذي أدان حل الحزب وأكّد على ضرورة تثبيت دعائم الوحدة وترسيخها ، والعمل لتجاوز السلبيات . وكان هذا المؤتمر خلال العام ١٩٦٠ ، وهو العام الذي سبق التآمر على وحدة مصر وسورية .

ولقد شهدت نهاية الخمسينات وبداية الستينات تناقضات رئيسية بين البعثيين والقوى الناصرية الوحدوية التي بدأت تتكوّن من أنصار الرئيس جمال عبد الناصر والمتعاطفين مع أفكاره ومواقفه من قيادات وجماهير عريضة . ووجد الحزب نفسه لأول مرة أمام نقيض قومي له ، موجود على امتداد الوطن العربي . وامتازت بداية الستينات بتجسيد ذلك التناقض في مناقشات وحتى تصرفات وخلافات سياسية مكشوفة بين البعثيين والناصريين . وانقضّ حليفا الأمس بعضهما على بعض في معارك مكشوفة أثرت في الجانبين وتركت مجالاً لقيام نظام رجعي انفصالي في سورية على أنقاض حكم الوحدة .

وهكذا وجد الحزب نفسه من جديد مع أيار (مايو) ١٩٦٢ يعقد مؤتمره القومي الخامس في حمص ليواجه النظام الانفصالي في سورية ، وليتابع سيره على خط قومي وحدوي .

واتصفت هذه المرحلة في حياة الحزب بعد قيام حكم سوري عسكري انفصالي في سورية ، وقيام حكم عسكري متعاطف مع الشيوعيين في العراق بقيادة عبد الكريم قاسم (الذي فك تحالفه مع البعثيين) ، اتصفت هذه المرحلة في حياة الحزب باعتماد الحزب على الموجة العسكرية التي اجتاحت الوطن العربي للوصول إلى الحكم . وهكذا وضع الحزب أمامه ، كمهمة مباشرة ، استلام السلطة ، إذ لا توجد طريق غيرها ، باعتبار وقوع الحزب تحت الالحاح اليومي من أجل مواجهة أعدائه والذين تناقضوا معه . وعاد الحزب لاصدار جريدته « البعث » في سورية كي يجسد هذه المهمة المباشرة ، وكي لا يضيع فرصة تواجده في ذهن الجماهير باعتباره الشريك — سابقاً — لعبد الناصر في وحدة مصر وسورية ، والشريك — سابقاً — لعبد الكريم قاسم في إسقاط الملكية وقيام الجمهورية . وقع الحزب تحت عبء النضال من أجل الحكم ، إذ أصبح من الصعب عليه العودة إلى النضال الشعبي فقط ، الأمر الذي مكّنه من استلام السلطةفي سورية في إطار ثورة الثامن من آذار (مارس) ١٩٦٣ ، واستلام السلطة في العراق في إطار ثورة ١٤ رمضان من العام نفسه . وطرح الحزب نفسه بديلاً لحكم الانفصال في سورية ، وللحكم الفردي في العراق .

وإذا كان البعث قد تركّز في السلطة بعد ذلك ، رغم خلافاته الداخلية التي لم تحسم إلاّ في العام ١٩٧٠ بقيادة الفريق حافظ الأسد — أحد قادة الحزب البارزين يومذاك والأمين العام للحزب حالياً ورئيس الجمهورية الحالي في القطر العربي السوري — فان البعث في العراق أبعد عن السلطة أيام حكم عبد السلام وعبد الرحمن عارف ، ثم عاد اليها بقيادة اللواء أحمد حسن البكر والسيد صدام حسين في العام ١٩٦٨ .

وهكذا حكم حزب البعث العربي الاشتراكي القطرين العربيين المتجاورين : سورية والعراق ، منذ العام ١٩٦٨ ، وكان ذلك كافياً لحدوث

الوحدة بين القطرين . لكن عدداً من الخلافات الهادئة حيناً والحادة حيناً آخر ، باعدت بين كياني الحزب في القطرين . وما زال الحزب في الحكم منذ ذاك التاريخ إن في سورية أو العراق ، معتمداً في حكمه على جبهة تقدمية وقومية . ولقد كان حكم البعث لسورية في هذه المرحلة مهماً ، إن في السياسة العربية أو الدولية . ولذا نتناولها بالدراسة المفصّلة .

من آذار ١٩٦٣ الى تشرين ١٩٧٠

لخص حزب البعث العربي الاشتراكي فهمه لثورة آذار (مارس) ١٩٦٣ بما يلي : « **كان قيام الثورة انتصاراً لارادة الجماهير وتحقيقاً لآمالها في الوحدة والحرية والاشتراكية كما كانت نقطة علام على طريق مسيرة الثورة العربية ، فقد أتت رداً طبيعياً على واقع التجزئة والتخلّف ورفضاً حقيقياً لكافة الايديولوجيات والسياسات المطروحة في الساحة العربية ... وجاء المؤتمر القومي السادس للحزب الذي انعقد في تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٩٦٣ ليرسخ مفاهيم واضحة لمسار الثورة وصيغة محددة لرسم هذا المسار** »(١) .

وجاء في تقييم الحزب لمقررات ذاك المؤتمر ما يلي :

« **لقد تضمنت المقرّرات التي أقرها المؤتمر في مجال الحزب والمنظمات الشعبية ودور كل من الحزب والسلطة والجماهير (ان حزباً يقود جبهة من القوى السياسية تمارس السلطة الثورية لا يؤدي بالضرورة إلى الابتعاد عن الديمقراطية** »(٢) .

لكن هذه المرحلة التي بدأ فيها الحزب حكماً مباشراً باسمه مع بعض الحلفاء ، شهدت تناقضات بين الحزب والتيار القومي الذي كان يقوده

(١) بيان الحزب في الذكرى الثلاثين لتأسيسه (٧ نيسان/ابريل ١٩٧٧) .
(٢) المصدر السابق نفسه .

عبد الناصر وتناقضات في صفوف الحزب ، لخصها بيان للحزب على النحو التالي :

« كان للتناقضات السياسية والاجتماعية أثراً سلبياً في مسيرة الثورة ، فلقد أرهقتها في كثير من المعارك الجانبية وشغلتها عن تحقيق الكثير من أهدافها وهذه التناقضات هي :

١ ــ الدخول في صراع وتناحر بين الحزب والقوى الناصرية في ذلك الوقت مما كان له أثر سلبي على مسيرة الثورة .

٢ ــ العقلية اليمينية المتخلفة لقيادة الحزب آنذاك والتي ابتلي بها الحزب وفرضت وصايتها عليه ، وعجز هذه العقلية عن مواكبة مسيرة الحزب ، وخصوصاً بعد المؤتمر القومي السادس وعدم قدرتها على استيعاب آفاق مرحلة التطور الجديد التي بلغها الحزب في تلك المرحلة ، أضف إلى ذلك ما كانت عليه أوضاع التنظيم الحزبي من ضعف .

« ولقد انعكس ذلك على حياة الحزب والثورة وبرزت ظواهر الخطر ، وكان لا بد من العمل السريع والتصدي لحسم هذا الصراع المعرقل لمسيرة الحزب . وكان ذلك صبيحة **الثالث والعشرين من شباط (فبراير) ١٩٦٦** ، فقد التحمت قواعد الحزب العسكرية والمدنية في صف واحد وانطلقت لدرء الخطر الداهم ولتضع حداً لعقلية الوصـاية والعجز والتخلّف التي مارستها القيادة اليمينية ، وكان لهذه الحركة أثر إيجابي في تصحيح مسيرة الحزب والثورة »(١) .

ويبدو أن الحزب ، عندما انفرد في الحكم أو حكم مباشرة كحزب مع بعض حلفاء له ، بدأت تتصاعد داخله التناقضات وتتراكم عند أي

(١) المصدر السابق نفسه .

موضوع أو موقف سياسي . كما أن النقيض المباشر الذي تصادم الحزب معه كان مجموع الناصريين والوحديين الذين وجدوا في سلوك البعث وحكمه عرقلة لسياسة عبد الناصر وخط سيره النضالي .

ولخص بيان للحزب هذه المرحلة بما يلي :

« جاء التقرير الحزبي للمؤتمر القومي التاسع يسجل تطوّراً آخر في عملية البناء الثوري للحزب في مجال إغناء منطلقاته وتوضيح استراتيجيته . لكن مجموعة من السلبيات بدأت تظهر ، كان لها أثر سلبي على مسيرة الحزب والثورة ، وأهمها :

١ ــ تقوقع المنظمات القومية وانعدام روح المبادرة لديها ، وذلك بسبب ظاهرة الوصاية القطرية على الحزب القومي .

٢ ــ بروز ظاهرة الارهاب الفكري ونموّها في جسم الحزب حتى وصلت إلى أدنى حلقة فيه .

٣ ــ فقدان الثقة لدى الكثير من الرفاق بقدرة الحزب على الاستمرار كحزب جماهيري ثوري »(١) .

أمام هذا الوضع قامت الحركة التصحيحية في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠ بقيادة الرئيس حافظ الأسد ، التي كرست حكم البعث في سورية في إطار جبهة وطنية تقدمية عريضة يلتقي في داخلها شيوعيون ووحدويون ناصريون ومستقلون . وكانت هذه الحركة آخر التغيرات السياسية والعسكرية في إطار حكم حزب البعث .

والذي تبين، انه كان لحرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ونتائجها أثر كبير

(١) المصدر السابق نفسه .

على قدرة استمرار الحزب في الحكم ، بعد أن سقطت الجولان في أيدي قوات الاحتلال الاسرائيلي . فلقد ضخمت نتائج تلك الحرب التناقضات وعمّقتها داخل صفوف الحزب ، الأمر الذي وصل بحكم الحزب إلى ما هو عليه الآن .

وبعد انتصار الحركة التصحيحية في تشرين الثاني (نوفمبر) ، عقد الحزب **مؤتمراً قطرياً خامساً في أيار (مايو) ١٩٧١** اثر انتخابات حزبية جاءت بقيادة قطرية جديدة تابعت إنجاز مهمات القيادة القطرية المؤقتة التي انبثقت عن الحركة التصحيحية . وأجرت القيادة القطرية الجديدة عدة حوارات ولقاءات مع منظمات الحزب في الأقطار العربية ، وشكلت لجنة تحضيرية ممثلة للمنظمات وهيّأت لعقد مؤتمر قومي جديد (الحادي عشر) تم في النصف الثاني من آب (اغسطس) ١٩٧١ ، ناقش مسيرة الحزب وأزمته واتخذ توصيات وقرارات عدة وانتخب قيادة قومية جديدة .

وأكّد الحزب في قراراته على ما يلي :

« ١ ـ القضية الفلسطينية هي محور النضال العربي ولا بد من التركيز على تحرير الأرض المحتلة .

٢ ـ تأكيده لقرارات المؤتمر القطري الخامس حول إقامة الجبهة الوطنية التقدمية في القطر السوري .

٣ ـ إدانة الحكم اليميني في العراق .

٤ ـ تأييده لقيام اتحاد الجمهوريات العربية بين سورية ومصر وليبيا » .

وبعد سنتين من المؤتمر القومي الحادي عشر وقعت حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ ، التي خاضها الحزب متعاوناً مع الحكم في مصر بقيادة الرئيس أنور السادات . ورغم ما اعترى تلك الحرب من سلبيات ـ في

جبهتي الجولان وسيناء ـ إلاّ انها أكّدت قدرة الحزب على قيادة سورية في هذه الحرب ، والخروج منها والحفاظ على وجوده في السلطة في إطار الجبهة الوطنية التقدمية . **هذه الحرب التي قال عنها الحزب انها أعادت للانسان العربي كرامته وعزته .**

وعقد المؤتمر القطري السادس في سورية في الخامس من نيسان (ابريل) ١٩٧٤ بعد انتخابات في صفوف الحزب ، **وتلاه خلال العام نفسه انعقاد المؤتمر القومي الثاني عشر الذي خرج بقرارات وتوصيات أكدت على ما يلي :**

١ ـ التحرير الكامل لجميع الأراضي العربية المحتلة منذ عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، وعدم التفريط أو التنازل عن أي شبر منها .

٢ ـ الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره .

٣ ـ حشد جميع القوى في مواجهة العدو الصهيوني والتركيز على المعركة الرئيسية والابتعاد عن المعارك الجانبية .

٤ ـ تطوير أساليب العمل الوحدوي والنضال لتحقيق ما يمكن تحقيقه من خطوات وحدوية على طريق الوحدة العربية الشاملة .

٥ ـ إغناء مضمون دولة اتحاد الجمهوريات العربية بترسيخ أساليب العمل الوحدوي والعمل على تلافي السلبيات والتجاوزات التي ظهرت بعد قيامه .

٦ ـ تعزيز التضامن العربي وترسيخه والعمل على وضع طاقات الأمة العربية العسكرية والاقتصادية والسياسية في المعركة .

وركّز الرئيس حافظ الأسد ، بصفته الأمين العام للحزب ، مفهوم التضامن العربي عندما قال : « على ضوء تجربتنا نستطيع أن نقول أن التضامن هو صيغة من صيغ العمل تبدأ بإزالة مظاهر وعوامل التوتر والقطيعة وتنتهي بشكل عال من أشكال التنسيق . هكذا أرى التضامن العربي ، وفي ظل هذه الرؤية نعمل لتحقيق التضامن العربي »(١) .

البعث في لبنان :

وقد أكّد حزب البعث العربي الاشتراكي أن الدور الذي لعبته سورية في لبنان ، إن سياسياً أو عسكرياً ، إنما يقع في إطار هذا التضامن . وإذا كان حزب البعث العربي الاشتراكي لم يقم بدور قتالي بارز في حرب لبنان ، فانه عبر منظمـــة « الصاعقة » كان له دور رئيسي في أكثر من مجال وموقف . كما كان للميليشيات التابعة له دور وفاعلية .

لكن الحزب في لبنان لعب دوراً وطنياً وقومياً منذ أصبح له وجود فعلي ، جماهيرياً وسياسياً . ففي أحداث ١٩٥٨ ، أو كما عرفت بـ « الثورة ضد حكم كميل شمعون والأحلاف الاستعمارية » ، لعب الحزب دوراً بارزاً خاصة وانه كان ما زال متواجداً في إطارحكم الجمهورية العربية المتحدة . وطوال الستينات كانت نضالات الحزب في لبنان داعمة أو متلاقية مع نضالاته في سورية أولاً والعراق ثانياً . وقد أصدر الحزب جريدة «الصحافة» اليومية ، والتي كان لها دور بارز ورئيسي في نضاله في مطلع الستينات .

وشارك الحزب في الانتخابات النيابية بعـــدد من المرشحين الحزبيين والأنصار ، إن في طرابلس أو صيدا أو بيروت أو البقاع . لكن أحد قادته

(١) منشورات الحزب في ٧ نيسان (ابريل) ١٩٧٧ .

وهو الدكتور عبد المجيد الرافعي(١) ، تمكّن من الفوز بالنيابة ، إلى جانب واحد أو اثنين من النواب الشباب الحلفاء .

وفي العام ١٩٦٩ لعب الحزب دوراً بارزاً في التحضير لتظاهرات ٢٣ نيسان (ابريل) البطلة ، وشارك فيها إن في صيدا أو في بيروت . وشارك باستمرار في النضالات السياسية والاجتماعية في لبنان ، عبر تواجده في إطار « جبهة الأحزاب الوطنية والتقدمية » ، وبعد ذلك في إطار « تجمع الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية » ، وحتى في بداية الحرب اللبنانية تواجد الحزب (إن المتعاطف مع سورية أو مع العراق) في إطار « الحركة الوطنية » ، وفيما بعد بدأت منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي تعمل في إطار « جبهة الأحزاب القومية والوطنية » وشكلت عمودها الفقري ، عندما أصبحت لها ملاحظات ومواقف مناقضة ومناهضة « للحركة الوطنية » ، وعندما تناقضت الحركة الوطنية مع سورية . بينما بقي فرع الحزب المتعاطف مع العراق في إطار « الحركة الوطنية » ، معتمداً على عناصره المسلحة المدعومة من « جبهة التحرير العربية » ، وهي التنظيم الفلسطيني لهذا الفرع . وقد شهد الجناح المتعاطف مع العراق انشقاقاً داخلياً أثر في قدرته وفاعليته خلال الحرب .

والواقع أن البعثيين في لبنان ككل قدموا عدداً من الشهداء في المعارك في بيروت وطرابلس وصيدا والبقاع وبالذات في ضواحي بيروت ، إن في الحدث أو سن الفيل أو النبعة وبرج حمّود والشياح . ولقد لعبت منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان وتلعب دوراً بارزاً استمدته من تواجدها ، ثم من الثقل الذي تشكله سورية في السياسة اللبنانية ، منطلقة بذلك من خـــط استراتيجي قومي ، كما أكّد ذلك مسؤولون سياسيون وحزبيون قياديون ، وخاصة الامين القطري لمنظمة حزب البعث عاصم قانصوه .

(١) فاز في انتخابات ١٩٧٢ وما زال نائباً . وقد قدم ترشيحه لأول مرة عام ١٩٦٠ .

والحقيقة أن أي تأريخ لحزب البعث العربي الاشتراكي قدتفوته تفاصيل كثيرة ، لكن لا بد له من أخذ نضال الحزب ككل بعين الاعتبار ، هذا الحزب الذي إذا ما تلاقى مجدداً في إطار تنظيمي واحد ، واستمرّ بحكم سورية والعراق ، لتمكن من أن يقلب الوضع الراهن في المنطقة رأساً على عقب ويطلق موجة جديدة من النضال الوحدوي التقدمي .

منظمة العمل الشيوعي في لبنان

(حركة القوميّين العرب سابقاً)

كثيرة هي التواريخ التي يجب العودة بـ « منظمة العمل الشيوعي » اليها ، لأنها ولدت في أكثر من تاريخ ، وأكثر من مناسبة ، ووسط أكثر من خضمّ . فهي إذ تعود إلى « حركة القوميين العرب » في نشوئها البعيد ، إلاّ أنها أصبحت بعيدة عن فكر الحركة وأصبح بينها وبين فكر الحركة تناقضات هي تعبير عن تطوُّر لبنان والوطن العربي ككل . ومن « حركة القوميين العرب » إلى « منظمة العمل الشيوعي » مسيرة طويلة مرت بانشقاقات وتطورات : **فبعد أن ولدت « منظمة الاشتراكيين اللبنانيين » وأصدرت كتابها : « لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين » في شباط (فبراير) ١٩٧٠(١) ، التقت هذه المنظمة بمنظمة « لبنان الاشتراكي » ليكوّنا معاً « منظمة العمل الشيوعي » . وخلال استمرار هذا اللقاء بين المنظمتين فعلياً منذ أيار (مايو) ١٩٧١ حتى اليوم كان هناك أكثر من انشقاق : فكان انشقاق جماعة « المكتب العمالي » ، وجماعة نشرة « المناضل » ، وجماعة نشرة « نضال**

(١) « لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين ؟ » ، قدم له محسن ابراهيم ، الأمين العام الحالي لمنظمة العمل الشيوعي ، إصدار دار الطليعة ، بيروت .

الشعب » أو « المجموعة المستقلة » .

لكن الخط الرئيسي لتطوُّر المنظمة هو : من « حركة القوميين العرب » إلى « منظمة الاشتراكيين اللبنانيين » ، ثم إلى لقاء هذه المنظمة مع « لبنان الاشتراكي » ، ثم إلى إعلان « منظمة العمل الشيوعي في لبنان » في مؤتمر تأسيسي عقد في أيار (مايو) ١٩٧١ ، لذا فان من الطبيعي العودة إلى ذلك كله ، للتعرُّف إلى « منظمة العمل الشيوعي » التي برزت خلال الحرب بين التنظيمات الرئيسية الفاعلة ، وخاصة أمينها العام محسن ابراهيم الذي تولى مركز الأمين العام التنفيذي في المجلس السياسي للحركة الوطنية .

حركة القوميين العرب :

أشارت كتابات بعض قادة « حركة القوميين العرب » إلى صلة وثيقة بينها وبين « **كتائب الفداء العربي** » ، مع العلم ان بعض قادة الحركة — جورج حبش ، وهاني الهندي ، وجهاد ضاحي ، هم من مؤسسي منظمة كتائب الفداء(١) .

ولقد كانت « كتائب الفداء العربي » حصيلة نكبة ١٩٤٨ ، وكانت تطلعاً لتجاوز ضياع فلسطين على يد الحكام العرب يومذاك . هذا التطلع كان يعمُر قلوب عدد من الشباب الراديكاليين الذين رأوا في قيام « كتائب الفداء » منظمة رعب انتحارية قادرة على استعادة الوطن . وكان هؤلاء الشباب يرون في استرداد الوطن هدفاً وحيداً ، ولو كان الموت هو الوسيلة الوحيدة الممكنة لتحقيق هـذا الهدف . **ولهذا كان أساس هذا الموقف إطلاق فكر ثوري معاد بشدة للصهيونية ، وللغرب ، سند الصهيونية وباعث اسرائيل مغتصبة فلسطين .**

(١) كتاب « حركة القوميين العرب من مجموعة إرهابية إلى حزب اشتراكي » ، للدكتور باسل كبيسي ، عام ١٩٧١ .

ولقد قام هذا الفكر على أساس قومي ، واتخذ العمل المسلح وسيلة .
وفي هـذا المجال وجد جماعة « كتائب الفداء » في « غاريبالدي » القائد الايطالي مثلهم الأعلى ، وكذلك في قائد ايطالي آخر هو « ماتزيني » و « قمصانه الحمر » . تعرّفوا إلى ماتزيني بعمق ، خاصة وانه عضو في الجمعية الوطنية السرية « كربوناري » وفي حركة ايطاليا الفتاة . وإيماناً منهم بالموضوع القومي ، وجد هؤلاء الشباب في التطوُّر القومي لالمانيا وايطاليا ما يثير اهتمامهم ، وكذلك في ما قام به بسمارك من إنجازات .

وضمّت « كتائب الفداء » في صفوفها شباباً من سوريا ولبنان وفلسطين والعراق ومصر . وراحت تهتم بالكشافة العسكرية وغيرهـا من تنظيمات الشباب . وكان مؤسّسو هذه المنظمة يعتبرونها « **منظمة إرهابية** » **مهمتها بثّ الرعب في قلوب الحكام العرب لمنعهم من أي صلح أو أي نوع من السلام مع الدولة المغتصبة : اسرائيل** . وكانت المجموعة على استعداد لاستخدام أي سلاح من شأنه أن يرفع الروح المعنوية للشعب ، على حد قول هاني الهندي للكاتب(١) .

وبدأت المجموعة الأولى من كتائب « الفداء » في الجامعة الأميركية في بيروت ، حيث التقى جورج حبش وهاني الهندي ثم انضم إليهما فيما بعد جهاد ضاحي . كانوا يرون في أنفسهم طليعة تضرب المثل للرأي العام بأعمال البطولة والفداء من أجل القضية الفلسطينية ، خاصة وانهم اشتركوا في حرب فلسطين وهم ما زالوا طلاباً .

وكان جهاد ضاحي ابن تنظيم آخر موجود في سوريا ، وتبين هؤلاء وجود تنظيم ثالث موجود في مصر ، برز في صفوفه حسين توفيق الارهابي الشاب المتهم باغتيال وزير مصري سابق .

(١) المصدر السابق نفسه .

وهكذا التقى ممثلو المجموعات أو التنظيمات الثلاث في آذار (مارس) ١٩٤٩ ، وركّزوا في طروحاتهم على الوحدة العربية وتحرير فلسطين . وفي ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩ كانت عمليتهم الأولى وهي إصابة « اللفتنانت كولونيل سترلنغ » بجراح لأنه عميل انجليزي يعمل تحت غطاء مراسل « التايمز » في سوريا . وتعددت ضرباتهم وكلها تشمل أهدافاً أميركية وانجليزية وأهدافاً عائدة للامم المتحدة . أما سلاحهم فقنابل يدوية ومسدسات وزجاجات مولوتوف .

وشيئاً فشيئاً ، بدأ نقاش حول العمل الارهابي وأهميته في النضال القومي ، الأمر الذي سبّب انشقاقاً بينهم . المجموعة المصرية (حسين توفيق وعبد القادر أمير وغيرهما من الارهابيين المصريين) رأوا أن الجماهير العربية ليست على استعداد للثورة ، ودعوا إلى العنف السياسي ، عن طريق توعية ثورية للجماهير . بينما قام جورج حبش بمفاتحة ميشيل عفلق رئيس حزب « البعث العربي » بأن تكون « كتائب الفداء » الجناح العسكري للحزب ، لكن عفلق رفض ذلك ، واشترط الانضمام لحزب البعث أولاً .

شكلت « كتائب الفداء » اهتماماً لفت نظر العرب نحو المشكلة الفلسطينية ، لكن إنجازاتها لم ترق إلى مستوى الأهداف التي فكّر بها قادتها . وبعد إحدى العمليات تعرّض أفراد هذه المنظمة للاعتقال والملاحقة ، خاصة وانهم ليسوا في وضع سري تماماً . أمام هذا الوضع تمكن جورج حبش من طرح فكرة تحويل العنف إلى نضال جماهيري ، رغم معارضة الارهابيين المحترفين ، إلاّ انه تمكن بعد لقاء مع جهاد ضاحي في العام ١٩٥٠ من تنفيذ ذلك . **وهكذا انتهت « كتائب الفداء » مع العام ١٩٥٠ ، وبدأ حبش يفكر بـ « منظمة النضال الجماهيري » .** وفي الجامعة الاميركية حيث عاد إليها ، انضم إلى « **العروة الوثقى** » وهي جمعية أدبية تحولت إلى جمعية وطنية . لكنه ، مع الباقين من القوميين العرب

راحوا يعرضون وضع المنظمات والأحزاب يومذاك بناء للنقطة المركزية لديهم : **فلسطين** . فالحزب الشيوعي مع قرار التقسيم حسب منطق الأحزاب الشيوعية يومذاك ، والبعث يؤكد على الوحدة والاشتراكية ، والقوميون السوريون هم في تناقض نظري معهم . إذن كان لا بد من قيام تنظيم خاص بهم . فقام حبش بإبلاغ اللجنة التنفيذية « للعروة الوثقى » بأن منظمة قومية جديدة ستبدأ عملها ، فرحّب الجميع بالفكرة . **وبدأ تحديد الفكر الذي ستقوم عليه : فكر قومي يقول بقيام الدولة العربية الموحدة ، وبالاشتراكية العربية ، وبالديمقراطية .**

لكن هذا الفكر المثالي اصطدم بالواقع . ومع عام ١٩٥٤ ، تبين أن القوميين العرب ، هؤلاء ، لا يحيطون بأبسط قواعد نظريات التغيير الاجتماعي ، ويفصلون فصلاً تاماً بين الرؤية السياسية والرؤية الاجتماعية . **ومع قيام ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ في مصر بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر ، واتجاهه نحو التحولات الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب الطرح القومي ، رأوا في ذلك حلماً يتجسّد .**

وكان المؤسسون من القوميين العرب قد استطاعوا في الجامعة الأميركية في بيروت ، جذب تلامذة كانوا يتحلقون حول أفكار الدكتور قسطنطين زريق ، وهو استاذ بارز في الجامعة وصاحب عدد من الكتب القومية مثل « معنى النكبة » و « الوعي القومي » ، وشكّل زريق مرشداً لجماعة « العروة الوثقى » التي كانت نقطة التجمع ، وكان حبش نائباً للرئيس فيها . ثم وجد هؤلاء الشباب في علي ناصر الدين — أحد قادة اتحاد العمل القومي — مرشداً روحياً لهم ، لقربه من القضية الفلسطينية ولاتساع أُفقه العربي . **وهكذا بدأت حركة القوميين العرب تتبلور في بداية الخمسينات في حركة مذهبية من مثقفي النخبة ، تأخذ بالمذهب القومي العربي في مواجهة النظرة الطبقية ، وفي حركة ثورية تقول بضرورة التغيير الشامل لمؤسسات الدول**

العربية . وفي انها تمثل جماعة النخبة ، فلقد كانوا نخبــة من الطلاب والمثقفين لكنهم آمنوا بالجماهير وعملوا على توعيتها(١) .

وهكذا بدأوا نضالهم كمنظمة موحدة الرأي والأهداف . واستطاعوا أن يثيروا الاهتمام حولهم ، بعد معارك خاضوها في الجامعة الأميركية مثـل إعادة الطلاب المفصولين ، ورفض المشاريع المشبوهة ؛ مثل مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط الذي هاجمه حبش في محاضرة جماهيرية علنيــة . ولقد قال حبش يومذاك ان العنف المسلح المرتبط بخط سياسي يستهدف تحرير فلسطين هو الأمل الوحيد في استرداد الوطن الضائع ووقف التوسّع الصهيوني المرتقب .

وفي عام ١٩٥٢ بدأوا بتكوين ما سموه تنظيماً طليعياً لمقاومة الصلح مع اسرائيل . وأصدروا لذلك نشرة سميت « الثأر » تحمل لواء المقاومـة ، أصبحت فيما بعد نشرة شعبية وذات فعالية .

وتمكّن القوميون العرب من الانتشار في مخيمات اللاجئــين ، حيث كان جورج حبش وزميله وديع حداد ، وهو طالب طب مثله وأحد قادة القوميين العرب ، يقومان بدور التوعية في صفوف اللاجئين الفلسطينيين .

وهكذا كانت « كتائب الفداء » هي البداية والمنطلق ، وكانت « العروة الوثقى » مرحلة انتقالية لقيام حركة القوميين العرب ، حركة عريضـة ، وسط تناقضات الأوضاع العربية في مطلع الخمسينات .

وعن هذه الحقبة من التاريخ العربي ، وقيام حركة القوميين العرب ، يقول محسن ابراهيم ، أحد قادة تلك الحركة :

« لقد نشأت الحلقات الأولى لـ « القوميين العرب » في مطلع الخمسينات ،

(١) المصدر السابق نفسه .

وسط أوضاع عربية كانت تشهد مخاضاً طبقياً وايديولوجياً وسياسياً بدأت معه حركة التحرر الوطني العربية تنتقل إلى موقع تاريخي جديد . إن الجناح التقدمي من الطبقة البورجوازية الصغيرة هو الذي بدأ يتقدم ، في أعقاب الحرب العالمية الثانية مروراً بالنكبة الفلسطينية، لاحتلال مواقع القيادة على رأس حركة التحرر الوطني العربية . ولقد شكل صعود هذا الجناح التقدمي بأحزابه وحلقاته العسكرية ، منطلقاً لتجديد برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية في أكثر من بلد عربي ، بعد أن كانت القيادات « الوطنية » البورجوازية الكبيرة قـد انتهت إلى الإفلاس في مستنقـع التحالف مع الاقطـاع والاستعمـار »(١) .

والواقع ان « حركة القوميين العرب » ، التي نشأت ضمن حركة التحرر القومي العربي وفي إطار التطلعات العربية نحو المستقبل القومي الموحد من أجل تحرير فلسطين والتقدم الاجتماعي ، ان هذه الحركة كانت تشكل يمين حركة التحرر القومي العربي ، هذا مع العلم أن حركة التحرر كلها كانت يمينية في مبادئها ومنطلقاتها حتى الخمسينات وبعدها بسنوات . ولقد اتصفت حركة التحرُّر القومي العربي في النصف الأول للقرن العشرين بالفكر اليميني القومي المعادي للشيوعية ، أو المتحايل على مبادئها وأفكارها . فإذا ما قرّر حزب الأخذ بالاشتراكية ، فانما يشترط أن تكون اشتراكية عربية ، أو يطلق عليها اسم عدالة اجتماعية ، نابعة من روح الاسـلام وتشريعاته .

لقد كانت أحزاب وتنظيمات النصف الأول من القرن العشرين تنطلق من أفكار قومية اشتراكية شوفينية . من هنا كان معظم نضالات تلك الأحزاب يومها ينحصر في الرد على مقولات الشيوعيين من جهة ، وعلى مقولات القائلين

(١) كتاب « منظمة الاشتراكيين اللبنانيين » ، دار الطليعة ، بيروت ، عام ١٩٧٠ ، صفحة ١٤ .

بالقوميات السورية أو المصرية أو اللبنانية من جهة ثانية . وكانت حركة القوميين العرب في هذا الاطار بالذات . وإذا كانت حركة القوميين متقدمة في ما أخذت به من أُسلوب ثوري عنفي إرهابي في مواجهة العدو الصهيوني والاستعماري ، إلاّ أنها في أهدافها كانت غارقة في اليمينية الشوفينية المتعصّبة قومياً . وكانت تضع « الأمة » محل « الطبقة » ، والصراع بين الأمم ، محل الصراع بين الطبقات ، **وبالتالي لعبت بذلك دور المعيق ، هي وغيرها ، لأي تطوُّر فكري قائم على أساس الصراع الاجتماعي – الاقتصادي .**
وكان يشفع لها في تلك الفترة تركيزها على قضية فلسطين وتحريرها .

وحتى في هذه القضية كانت تعتمد توتراً لفظياً بعيـداً عن فهم علمي للحركة الصهيونية . من هنا جاء كل ما تطوّر ونشأ عن حركة القوميين العرب من فصائل وأحزاب وكأنه رد فعل على هـذا التزمت القومي العنصري . فلقد أتت « الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين » و « الجبهة الديمقراطية » ، و « منظمة الاشتراكيين اللبنانيين » ، و « حزب العمل الاشتراكي العربي » – وكلها نشأت عن الحركة – أتت كلها ماركسية في منطلقاتها مبرّرة بذلك ، ربما ، عداءها السابق لها . ولنعد إلى تطوُّر الحركة الذي أفرز « منظمـة الاشتراكيين اللبنانيين » ، وبالتالي « منظمة العمل الشيوعي في لبنان » .

الحركة وثورة ٢٣ تموز (يوليو) المصرية :

وجدت « حركة القوميين العرب » في ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ، بقيادة جمال عبد الناصر ، ثورة قومية . وفي الوقت الذي شهدت فيه العلاقات بين ثورة يوليو (تموز) وبين حزب البعث العربي والحزب الشيوعي وغيرهما صعوداً أحياناً وهبوطاً أحياناً أُخرى ، **فان العلاقة بين ثورة عبد الناصر ، وبين حركة القوميين العرب كانت دائماً في تصاعد إيجابي ، رغم بعض التناقضات أحياناً . والسبب في ذلك عـائد إلى التزام تلك الحركة**

بالبعد القومي العربي أولاً .

ففي المرحلة الأولى لثورة تموز/يوليو (١٩٥٢ – ١٩٥٤) ، لم يبرز الالتزام القومي العربي لهذه الثورة ، بل كان التزامها التحرري الوطني هو البارز ، إلى جانب لمسات اجتماعية اقتصـادية (مواجهة الاقطاع وقوانين الاصلاح الزراعي ، الاتفاقية المصرية – البريطانية ، إلغـاء الأحزاب المصرية .. الخ) . هذا الالتزام دفع القوميين العرب للحذر وليس للعداء .

وفي المرحلة الثانيـة من عمر الثورة المصرية (١٩٥٤ – ١٩٥٨) بدأ الالتزام القومي العربي للثورة يبرز ، وبدأ نضالها يتصاعد من أجل الحرية والوحدة . ولم يكن هذا فقط همزة الوصل بين حركة القوميين العرب وبين الثورة المصرية ، بل ان النضال ضد حلف بغداد كان البداية . ففي آذار (مارس) ١٩٥٤ انفجرت في لبنان وبعض الأقطار العربية موجة رفض لهذا الحلف . وفي بيروت بالذات دعـا الطلاب القوميون العرب في الجامعة الأميركية ببيروت إلى تظاهرة ضد حلف بغداد ، كانت دامية بسبب قيام حكومة عبد الله اليافي بقمعها أمام مبنى الجامعة ، وأسفر ذلك عن سقوط الطالب حسان أبو اسماعيل (الحزب التقدمي الاشتراكي) شهيداً في تلك التظاهرة ، إلى جانب عدد من الجرحى(١) . وكان لهذا الحادث صـداه لبنانياً وعربياً ، خاصة وان إدارة الجامعة الأميركية ذهبت بعيداً في وقوفها ضد الحركة الطلابية والوطنية يومذاك ، فقامت بطرد خمسة طلاب من القادة المسؤولين . وبعد فترة في تموز (يوليو) ١٩٥٤ نشطت الحركة في المعركة ضد الأحلاف الغربية فطردت الجامعـة الأميركية ١٧ طالباً آخرين ، فوجدت حكومة الثورة في مصر نفسها تقبلهم في جامعاتها . وهذا الأمر كان المنطلق المباشر للقاء الفعلي المباشر بين الحركة والثورة في مصر . ومنذ ذلك الحين بدأت مواقف القوميين العرب تتوافق مع حكومة الثورة في مصر ،

(١) راجع : الحزب التقدمي الاشتراكي .

إن في الأردن ضد التاج الهاشمي أو في سوريا حيث كان التقارب تاماً مع مصر الجديدة ، أو في العراق حيث النضال ضد الحكم العميل الذي يعمل لتنفيذ حلف بغداد . وبالذات في الأردن حيث كان للقوميين العرب نشاط بارز ، وحيث كانت لهم مجلة اسبوعية هي « **الرأي** » **ويرئس تحريرها جورج حبش نفسه** . وقد خاضت هذه المجلة المعركة ضد المعاهدة الانكليزية – الأميركية مع الأردن . لكنها بعد ثمانية أشهر من صدورها توقفت في آب (اغسطس) ١٩٥٥ ، فانتقلت إلى دمشق لتصدر بالاسم نفسه ، ولتتابع نضالها ضد النظام الأردني .

لكن مع تطوُّر الأحداث في الأردن ، وبروز عدد من الضباط الأحرار في الحكم إلى جانب الملك ، وفسخ العقد مع الجنرال غلوب البريطاني كقائد للجيش الأردني ، أُجريت انتخابات اشترك فيها القوميون العرب في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٦ ، لم ينجحوا فيها لكنهم تمكّنوا من طرح أفكارهم الوحدوية وبرنامجهم ، وإقامة علاقات مع أطراف عديدة في الأردن . ومع الردة التي شنها الملك ، بمعونة رجال البادية ، وجد القوميون العرب أنفسهم من جديد يعودون إلى العمل السري . **وفي هذه الفترة بالذات ، عام ١٩٥٧ ، وجدوا في سوريا وهي على أبواب التحالف مع مصر ، حليفاً قوياً لهم . فقام عبد الحميد السراج – رئيس الشعبة الثانية في قيادة الجيش – بتدريب عناصرهم للعمل السري ضد النظام الملكي .**

ومع عام ١٩٥٨ ، وانفجار الأحداث المسلحة ضد حكم كميل شمعون في لبنان ، وانتصار الثورة ضد الملكية في العراق ، واستمرار الاضطراب في الأردن ، عقدت قيادة القوميين العرب مؤتمراً لها ناقشت فيه هذه الأحداث وخاصة الوضع في لبنان . **ووجدت نفسها تنتقل إلى لبنان لتشارك في النضال لمنع لبنان من الانضمام إلى تحالف سعودي – أميركي ضد الجمهورية**

العربية المتحدة التي قامت بعد توحيد مصر وسوريا . **وهكذا دخلت الحركة فعلياً في الاطار الاستراتيجي لسياسة الرئيس عبد الناصر .**

بعد هذه المرحلة ، دخلت العلاقات بين القوميين العرب والجمهورية العربية المتحدة مرحلة ثالثة (١٩٥٨ – ١٩٦١) اتسمت بدعم المواقف الوحدوية التي كانت تصبّ في صالح الجمهورية العربية المتحدة . ففي لبنان تمّ إبعاد شمعون ومجيء حكم فؤاد شهاب مؤيداً للقاهرة الاتحادية ، وفي العراق تمكّن هاني الهندي من تجسيد وجود فاعل للحركة بعيداً عن « حزب الاستقلال » ، كما تمكّن من إقامة « تجمّع قومي » مناهض لحكم عبد الكريم قاسم والشيوعيين ، برز في جريدة « **الوحدة** » التي شارك في إصدارها الهندي نفسه . وفي بيروت صدرت مجلة « الحرية » في مطلع العام ١٩٦٠ لتدخل المعركة نفسها . وقد أعلنت « الحرية » في عددها الأول في ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠ : « **اننا ايديولوجياً نعلنها حرباً على كل القوى المعادية لحركتنا القومية ، سواء كانوا موالين للشرق أو الغرب ، اليمين أو اليسار »(١) .** وكانت اللجنة المركزية للحركة قد أعلنت في برنامجها السياسي عام ١٩٥٩ نضالاً ضد الشيوعيين والرجعيين في العالم العربي ، ودعم الجمهورية العربية المتحدة ورفض أية وحدة خارج إطارها . ورغم ذلك كانوا في مواقعهم يتحركون من مواقف الجمهورية العربية المتحدة ومواقف عبد الناصر بالذات الذي بدأ يستقبلهم مباشرة ويناقش معهم الموضوعات والقضايا . **وهكذا أصبحت قناعتهم بعبد الناصر هي الأساس لأية قناعة اخرى . فعند إصداره القرارات الاشتراكية في تموز (يوليو) ١٩٦١ وافقوا عليها ، إن قيادتهم التقليدية (حبش ، الهندي ، وديع حداد ، والدكتور احمد الخطيب مسؤول الكويت)، أو المجموعة اليسارية بقيادة محسن ابراهيم رئيس تحرير « الحرية » . وبهذا دخلوا مع**

(١) كتاب الدكتور باسل كبيسي ، الوارد ذكره سابقاً .

عبد الناصر مرحلة رابعة خلال (١٩٦١ – ١٩٦٧) . شهدت هذه المرحلة المؤامرة على الوحدة ، ودعوة عبد الناصر لقيام الحركة العربية الواحدة ، فتحمّس لها القوميون العرب، وحضروا مؤتمراً في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٦٤ إلى جانب « الحزب الاشتراكي العربي » و« حركة الاشتراكيين الوحدويين » و « الوحدويون الاشتراكيون الديمقراطيون » واتفقوا على أن يكوّنوا معاً « الاتحاد الاشتراكي العربي » في العراق . والحال نفسها في سوريا ، ثم في عدن ، حيث تكوّنت الجبهة القومية لتحرير اليمن الجنوبي . أما في الجمهورية العربية المتحدة فقد تكوّن « الاتحاد الاشتراكي العربي » . وشهد عاما ١٩٦٤ و ١٩٦٥ ذوبان حركة القوميين العرب في الاطار الناصري. لكن هـذا الذوبان كان له في الواقع مفهوم آخر –من جانب بعض المصريين يومذاك– هو تبعية القوميين العرب وباقي المجموعات الناصرية المتفرقة لأجهزة الأمن القومي المصرية في الخارج على الأقل ، هكذا كان مفهوم المخابرات المصرية لذلك ، وليس مفهوم عبد الناصر . هـذا الوضع لم يستمر طويلاً ، فحدث أول احتكاك بين القوميين العرب وبين مصر الناصرية خلال حرب اليمن عام ١٩٦٦ ، ثم وجدوا أنفسهم يتناقضون مع مصلحة الدولة المصرية في العراق وفي سوريا ، الأمر الذي دفعهم للانسلاخ عن الجسد الناصري ، **أملاً في إبقاء علاقة مباشرة مع عبد الناصر فقط أو مع الجنـاح اليساري أو التقدمي وسط الناصريين في مصر .**

ومع عام ١٩٦٧ ، بداية المرحلة الخامسة في العلاقة بين القوميين العرب وعبد الناصر ، وجدوا أنفسهم خلال هذا العام وبعد هزيمة ١٩٦٧ في نقد مباشر لعبد الناصر بالذات . وهكذا بدأوا مع عبد الناصر عام ١٩٥٥ من أجـل فلسطين، ثم تركوه بسبب حرب خاسرة من أجل فلسطين(١) .

(١) المصدر السابق نفسه .

والواقع انهم بذلك كانوا يتركون عمراً ، ليبـدأوا من جديد بعد مؤتمرات عقدها قادة الحركة ، أو بعضهم ، ليعتبروا حركتهم مجرد حركة بورجوازية صغيرة آلت إلى السقوط . وكانت البدايات الجديدة كلها ماركسية : الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، الجبهة الديمقراطية ، حزب العمـل الاشتراكي العربي ، منظمة الاشتراكيين اللبنانيين . أما في الكويت فما زال القوميون العرب حركة ذات وجود شعبي وبرلماني بزعامة أحمد الخطيب . هذا مع بقايا هنا وهناك من رفاق الأمس البعيد لكنهم مشتتون غير متماسكين .

الحركة في لبنان :

« ظل القوميون العرب في لبنان يمثلون ، على امتداد فترة الخمسينات ، الجناح اليميني في الحركة القومية وأكثر حلقاتها ضعفاً وتخلفاً وخضوعاً لقيادة البورجوازية وسقوطاً في ايديولوجية النظام الطائفية »(١) .

وبعد هذه الفترة ، كان تاريخ القوميين العرب في لبنان من تاريخ الحركة ككل : لقاء مع عبد الناصر ، اقتراب من اليسار ، ثم مع عام ١٩٦٧ تفجرت أزمتها مع التيار الناصري . وتبين أن هذه الأزمة مصيرية .

أمام هذه الأزمة المصيرية تشكّلت ، مع مطلع عـام ١٩٦٧ ، لجنة تحضيرية لمؤتمر قومي لبحث الوضع . ضمّت : جورج حبش ، هـاني الهندي ، وديع حداد ، نايف حواتمه ، محسن ابراهيم ، محمد كشلي .. ولم تتوصّل هذه اللجنة إلى شيء ، كما انها فوجئت بهزيمة ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، ووقعت في تخبُّط نظري وسياسي .

« لقد أتى الحدث يفجر نهائياً كل تناقضات الفكر « الاشتراكي » البورجوازي الصغير الذي ساد حركة القوميين العرب بين مطلع الستينات

(١) كتاب « لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين » ، صفحة ٤٣ .

والخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ . لقد سقط ذلك الفكر سقوطاً مدوياً عبر ردود الفعل الفورية التي مارسها الفريق التقدمي في الحركة والتي تمثلت في موقفين كشفا طبيعة ذلك الفكر على حقيقتها :

« **الموقف الأول :** حمله المقال الصادر في « الحرية » بعد اسبوع من الهزيمة تحت عنوان : « كلا لم يخطىء عبدالناصر ولم يُهزم العرب — بقلم محسن ابراهيم » ، وهو مقال كان يجسّد الافلاس النهائي للفكر « الاشتراكي » الانتقائي الذي لم يعد لديه ما يعطيه — في اللحظات الحرجة والتاريخية — سوى شحنات من المكابرة العاطفية والمواقف الديماغوجية التحذيرية .

« **الموقف الثاني :** حمله اقتراح يدعو إلى الاتصال بالأنظمة التقدمية العربية لاقناعها بإحداث « تغيير جذري » في بنيتها كي تستطيع الرد على الهزيمة بسرعة ! وقد كان هذا الاقتراح يعني بدوره انه لم يعد باستطاعة ذلك الفكر « الاشتراكي » الانتقائي أن يعطي سوى الأوهام »(١) .

أمام هذا الوضع ، وجد الفريق التقدمي في الحركة نفسه يلتزم بالماركسية اللينينية ، الأمر الذي دفعه لعقد مؤتمر قطري لفرع الحركة اللبناني في مطلع عام ١٩٦٨ ، كرّس التزام الفرع كله بذلك . ومع الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨ وجد هذا الفرع نفسه يخوضها بمرشح في طرابلس نال عشرة آلاف صوت . لكن هـذا كان جمهوراً عابراً مرّ بالحركة . واعتبرت المشاركة في الانتخابات محاولة هروب قيادة الحركة من عجزها . وكشف ذلك الالتزام الواهي بالماركسية — اللينينية(٢) .

وخلال شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩ عقدت اللجنة التنفيذية القومية

(١) كتاب « لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين ؟ » ، صفحة ٨٠ — ٨١ .
(٢) المصدر السابق نفسه ، صفحة ١٢١ .

للحركة اجتماعاً ضم ممثلي « اليسار » في قيادات الفروع كلها ، صدر عنه بيان مركزي شامل اعتبر خطوة حاسمة خطاها « اليسار » على طريق انفصاله النهائي عن حركة القوميين العرب . وهكذا ولدت « منظمة الاشتراكيين اللبنانيين » بقيادة محسن ابراهيم .

يقول محسن ابراهيم : « ان النضال النظري يبدو في هذه المرحلة من تطوّر لبنان السياسي والاجتماعي ، وتجاه ما يفرزه اليسار التقليدي بقيادة الحزب الشيوعي من أفكار وممارسات ، الحلقة المركزية التي يتوقّف عليها إلى حد بعيد مصير الحلقات الاخرى السياسية والتنظيمية » (١) . **ودعت المنظمة في نقاشاتها إلى وحدة فرق اليسار الثوري .**

حمل بيان إعلان قيام المنظمة تاريخ ١٠ شباط (فبراير) ١٩٦٩ . وفي تاريخ لاحق ، أي في أيار (مايو) ١٩٧٠ وجدت المنظمة نفسها تندمج هي وتنظيم « لبنان الاشتراكي » في تنظيم جديد هو « منظمة العمل الشيوعي». وفي أيار (مايو) ١٩٧١ عقدت المنظمة الجديدة مؤتمرها الأول .

منظمة العمل الشيوعي في لبنان :

كانت المنظمة الجديدة إذن حصيلة اندماج « لبنان الاشتراكي » و « منظمة الاشتراكيين اللبنانيين » .

و « لبنان الاشتراكي » نشأ في منتصف الستينات حلقة مثقفين، بعضهم في حزب البعث سابقاً توصّلوا إلى تبني الماركسية . وكان منطلق هذه الجماعة هو الارتداد على فكر حزب البعث ، وعلى الفكر القومي العربي ككل . ولم تكن نسبة الالتزام بالماركسية من قبل « منظمة الاشتراكيين اللبنانيين » بأقل من هذا ، ولا بغريب عنه .

(١) كتاب « لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين ؟ » ، صفحة ٩ .

ويبدو أن ما أصاب الفكر والنضال القوميين العربيين في الستينات سبّب مثل هذه الردة عنه أو المغادرة له إلى الماركسية . وهذا ما جمع بين هذين التنظيمين في منظمة واحدة .

وتبين أن « لبنان الاشتراكي » كان تنظيماً غنياً بـ « الكوادر » من المثقفين النظريين ، بينما كانت منظمة الاشتراكيين ذات اتساع شعبي وتملك مجلة اسبوعية هي « الحرية » يمكن أن تكون إطلالة مناسبة على الجماهير ، أفضل من نشرة سرية هي « صوت الشعب » التي كانت لـ «لبنان الاشتراكي» ، ويبدو أن هذا التنظيم فشل جماهيرياً فراح يلتقي مع المنظمة ، التي كانت تشعر بحاجتها إلى اللبننة .

لكن هذا الاندماج بقي جمعاً وإلصاقاً ، الأمر الذي أورث تناقضات في جسم المنظمـــة الجديدة . فتوالت فيهـــا انشقاقات ، كان أبرزهـــا **انشقاق « القطاع العمالي » ، وانشقاق جماعة نشرة « المناضل » ، وانشقاق آخر عرف بـ « المجموعة المستقلة » تمحورت حول « نضال الشعب » . وانشقاق جماعة لم يستطع انضمام « لبنان الاشتراكي » لبننتها .**

هذه الانشقاقات لم تتمكن من أن توجد وجوداً مستقـــلاً ، بل بقيت « منظمة العمل الشيوعي » أكثر قدرة على التعاطي مع الواقع السياسي اللبناني . ولقد وصفت قيادة المنظمة أحد تلك الانشقاقات بما يلي :

« اتخذت قيادة المنظمة عدداً من قرارات الفصل والطرد والتجميد بحق بعض المساهمين في تكتل تخريبي نما في صفوف منظمتنا على امتداد العام الماضي . ومع ان المنظمة أتاحت لهؤلاء عرض وجهات نظرهم والدعاية لها داخل صفوفها ، فقد رفضوا التقيُّد بأُصول العلاقات الديمقراطية المركزية اللينينية في حسم النقاشات الداخلية ... وراء هذا التمرُّد على الاصول والقواعد التنظيمية كان يمكن ارتداد هذه المجموعة على الديمقراطية المركزية نفسها ،

ولم يكن هذا الارتداد إلاّ الوجه التنظيمي لانحراف نظري وسياسي كامل أخذ يعيد النظر بالماركسية اللينينية وبدور الطبقة العاملة القيادي في المرحلة الوطنية الديمقراطية ، ويستبدل التحليل الطبقي ووجهة النظر البروليتارية في قضايانا الوطنية والقومية بنظرة قومية وعفوية تنتج ممارسة فوضوية انعزالية ومغامرة »(١) .

بينما رأى المنشقون أن أزمة المنظمة هي في تكوينها كتنظيم من المثقفين البورجوازيين الصغار . ويأخذ عليها آخرون من المنشقين تحالفها مع باقي الأحزاب اللبنانية في جبهة الأحزاب ، الذي أصبح تحالفاً محكوماً بأمزجة ذاتيـــة .

هذه هي « منظمة العمل الشيوعي في لبنان » في نشوئها البعيد وسط تطورات « حركة القوميين العرب » . وعندما امتلكت استقلاليتها وذاتيتها — لبنانياً — وجدت كغيرها من الأحزاب اليسارية أن العمل السياسي في لبنان يمكن أن يتم ديمقراطياً في اتجاه التغيير. وهذا ما عبرت عنه مجلة « الحرية » في كثير من مقالاتها . كما أن المنظمة كانت عضواً فعالاً في كافة الجبهات التي تكوّنت في لبنان منذ بداية السبعينات لدعم العمل الفدائي . وهي عضو حالياً في « الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية » . والذي أعطاها دوراً في دعم المقاومة الفلسطينية ما كانت تحمله « الحرية » اسبوعياً من مقالات فلسطينية عائدة للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين . مع أن المنظمة قد تكون أقرب في تعاطيهـــا فلسطينياً مع « فتح » أو غيرها من الجبهـــة الديمقراطية . لكن الاتفاق على ملكية « الحرية » هو الذي فرض صيغة تحريرها مناصفة(٢) .

(١) مجلة « الحرية » ، العدد الصادر في ١٢/٧/١٩٧٣ .

(٢) لقد تم الاتفاق بين « منظمة العمـــل الشيوعي » و « ج. ش. د. ت. ف» على امتلاك مجلة « الحرية » مناصفة .

المنظمة والحرب الأهلية :

هذه الخلفية التاريخية كلها لا تقدم منظمة العمل الشيوعي ذات خصوصية في اسلوب النضال ، وبالذات في اعتماد النضال المسلح اسلوباً في العمل . لكن رغم ذلك وجدت المنظمة نفسها تقاتل كفصيل في إطار « الحركة الوطنية » لصد الهجمة التي شنها اليمين وبقايا السلطة وحلفاؤهما . ولعبت المنظمة دوراً بارزاً في هذه الحرب ، الأمر الذي مكّن أمينها العام محسن ابراهيم من أن يكون الأمين العام التنفيذي للمكتب السياسي المركزي للحركة الوطنية . ولم تكن ممارستها للعمل المسلح ردة على خط نضالها بقدر ما كان تطويراً لصيغ ذاك النضال ، لم تتضح بعد مدى استمراريته .

وتجد المنظمة أن المنطلقات النظرية وراء المشاركة في القتال هي الماركسية — اللينينية التي تعتبر أن الكفاح المسلح هو أرقى أشكال النضال الوطني الاجتماعي ، والتي تؤكد مواجهة العنف الرجعي بالعنف الثوري . ويرى فواز طرابلسي ، عضو المكتب السياسي للمنظمة وأحد قادتها البارزين ، انه من خلال تقدير المنظمة للمتغيرات التي طرأت على الصراع الوطني والاجتماعي في لبنان والمنطقة العربية ، برز الاتجاه المتزايد للنظام اللبناني نحو التعامل مع الحركة الشعبية بواسطة القمع المسلح ، ونحو التحالف مع القوى الفاشية المسلحة الرامية إلى ضرب وتحجيم المقاومة الفلسطينية ، وقطع الطريق على التغيير السياسي والاجتماعي بواسطة العنف المسلح . لذا فالمنظمة شاركت في القتال لاحباط هذه الهجمة الرجعية وفي سبيل استقلال لبنان ووحدته وسيادته عن طريق بناء نظام ديمقراطي علماني .

ويقول طرابلسي أن المنظمة نشأت كتنظيم سياسي عام ١٩٧٠ على امتداد عدد من التحولات الجذرية داخل الحركة القومية واليسار اللبناني ، وشكلت نواتها القتالية منذ تأسيس المنظمة ، بالارتباط مع نضال الشعب الفلسطيني .

لكن أفراد المنظمة مناضلون سياسيون في الدرجة الأولى ، ينتقلون بين أشكال الكفاح المختلفة حسب الوضع والمهام وضرورات كل ظرف ، كما تجري تعبئة الأعضاء حسب المهمة المركزية لكل مرحلة .

تتبع المنظمة الشكل الهرمي في التنظيم ، أما جهازها القتالي فجزء من الجهاز الحزبي ، يقوم على قاعدة التطوُّع وخضوع العمل العسكري للتوجيه السياسي . ولقد شاركت المنظمة قتالياً ، كما يقول الطرابلسي ، في جبهات بيروت والجبل والشمال والجنوب والبقاع ، وقدمت خمسة وسبعين شهيداً وشهيدة ، كان بينهم عدد من الكوادر والقيادات العسكرية منهم : نبيل عبده هوشر (قائد قوة الطوارىء المركزية) وعبد الرحمن لاوند (من قيادة بيروت العسكرية) . واعتمدت المنظمة في جانب كبير من عملها العسكري على قوات من الميليشيا الشعبية ، وهذا عائد إلى أن المنظمة تنظيم سياسي ، والانضمام إلى صفوفها طوعي ، والقتال تطوعي(١) .

والواقع أن « منظمة العمل الشيوعي في لبنان » استفادت ، خلال الحرب ، من المعادلات التي سادت صفوف الحركة الوطنية ، وخاصة تجربة بعض قادتها في العمل الجبهوي منذ الستينات ، وبالذات مع كمال جنبلاط ، كما ان وضع الحزب الشيوعي اللبناني ، قبل الحرب وخلالها ، ترك مجالاً للمنظمة كي تلعب دوراً مميزاً خلال الحرب ، لا يتضح مدى استمراريته وسط أية متغيرات سياسية جديدة طرأت وتطرأ في الساحة اللبنانية والعربية ككل .

---

(١) كلام فواز طرابلسي هو مضمون حديث بينه وبين المؤلف في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٦ .

حزب العمل الاشتراكي العربي في لبنان

(حركة القوميين العرب سابقاً)

يعتبر هذا الحزب حصيلة التحول الايديولوجي لـ « حركة القوميين العرب » التي نتج عنها قيام : الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ؛ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ؛ منظمة العمل الشيوعي ؛ وحزب العمل الاشتراكي العربي (١) . **انبثق « حزب العمل » ، كحزب ماركسي – لينيني من رحم التغييرات والصراعات داخل الحركة ، التي كانت تتم في معظمها باتجاه اليسار.** وبقي للحزب إطاره القومي، لأنه بقي ينظر لكل قطر عربي في إطار الوطن العربي ككل ، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية في كل قطر ، وتأثيرها على النضال في هذا القطر أو ذاك . من هنا نشأت في معظم الأقطار العربية فروع لحزب العمل ، لكن كل فرع يحصر نشاطه بشكل أساسي في شؤون قطره . لهذا يتواجد الحزب في لبنان ، وسورية ، والعراق ، وفلسطين (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) ، والأردن (حزب الشعب الثوري الأردني) . وله بدايات متعثرة في السعودية ومصر وبعض الدول العربية . ورغم أن الحزب يعتمد في انطلاقه على خلايا « حركة القوميين العرب » وكادراتها في كل قطر ، إلاّ أنه طوّر وجوده في معظم الأقطار العربية ، وتجاوز تلك الخلايا فكرياً .

(١) راجع : منظمة العمل الشيوعي في لبنان في هذا الكتاب صفحة (٢٠٥).

وتعود هذه الصيغة العربية لحزب العمل إلى الاجتماع الذي عقدته « القيادة المركزية العربية المؤقتة » (ق.م.ع.م.) في أيار (مايو) من العام ١٩٦٩ ، والتي تولت تصفية تركة « القوميين العرب » تمهيداً لتوظيفها في حزب العمل ، وكرست عمل منظمات الحركة تحت اسم الحزب . « ولكن البداية كانت مشوشة وغير واضحة ، وقد بدأت أوضاع الحزب ترسو على أساس من الوضوح يوم أشرفت « ق. م. ع. م. » على تأسيس الحزب في هذا القطر (لبنان) ابتداء من تموز (يوليو) عام ١٩٧٠ ، حين صدر العدد الأول من « طريق الثورة » ، وقد تعرض لأوضاع الثورة العربية بالنقد والتحليل ... »(١) .

ويقول الدكتور جورج حبش ، الأمين العام للحزب : « ان هزيمة حزيران (يونيو) ، مثل كل هزيمة قومية ، أوجدت ظروفاً موضوعية جديدة، من الطبيعي أن تولّد بدورها رؤية سياسية أوضح لقضية الثورة وطريقها . وان تنظيم « حركة القوميين العرب » ، بتفاعله العملي مع هذه الظروف ، وهذه الرؤية ، يتحول اليوم إلى تنظيم سياسي جديد ، باسم جديد هو : **حزب العمل الاشتراكي العربي ، ليكون هذا الاسم معبّراً عن حقيقة التغيير الجذري في البنية النظرية والطبقية لحركة القوميين العرب »**(٢) .

وتربط (ق.م.ع.م.) بين قيام حزب العمل وضرورة قيام « الحزب الشيوعي العربي الموحد » فتقول : « ان الحديث عن حزب العمل الاشتراكي العربي ، وعن مبررات نشوئه يرتبط بوعينا بالحديث عن الحزب الشيوعي العربي الموحد ، الذي تتحقق بقيامه الوحدة السياسية والنضالية والتنظيمية للطبقة العاملة العربية ... **فهو يمثل البديل لكل الفصائل الماركسية – اللينينية**

(١) التقرير السياسي (منشورات الحزب) ، صفحة ٣٨ .
(٢) «طريق الثورة»(من منشورات الحزب)، العدد ١ – حزيران(يونيو) ١٩٧٠ .

في كل قطر عربي ... فحزبنا جزء لا يتجزأ من الحزب الشيوعي العربي الموحد »(١) .

والواقع أن « حزب العمل » في لبنان ، وفي أي قطر عربي آخر بقي على علاقة كاملة ووثيقة بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، فالجبهة هي فرع الحزب في الساحة الفلسطينية . وللجبهة دور أساسي في تشكيل الحزب ونموّه وبلورة مواقفه وبناء قدراته العسكرية . وتولت قيادة « الجبهة » مهمة تنظيم القوميين العرب سابقاً والجماهير اللبنانية الملتفة حولها في إطار حزب العمل . من هنا ، عندما حدث انشقاق « الجبهة الثورية » عن الجبهة الشعبية بقيادة « أبو شهاب » في شباط (فبراير) ١٩٧٢ ، كان الانشقاق فلسطينياً ولبنانياً، وكان له أثر بالغ على بنية الحزب ونضاله ، في وقت كان يجري التحضير فيه للمؤتمر التأسيسي الأول ، وقد خسر الحزب بسبب الانشقاق عدداً من كوادره . لكن هذا الانشقاق لم يحل دون الاستمرار ، وبالتالي التحضير للمؤتمر وانعقاده . وانحصر نضال الحزب في تلك الفترة في الرد على المنشقين ، وإعداد وثائق المؤتمر : من نظام داخلي ، وتقرير سياسي ، ومشروع برنامج عمل .

وعُقد المؤتمر الوطني لـ « حزب العمل الاشتراكي العربي في لبنان » في ١٢ آب (اغسطس) ١٩٧٢ واستمرّ حتى الرابع عشر منه(٢) . وجاء في التقرير السياسي الذي صدر عن الحزب :

« انه أول مؤتمر ينعقد في ظل أخطر أزمة حادة عاشها الحزب عموماً والفرع اللبناني على وجه الخصوص ... أول مؤتمر في حياة الحزب ينبثق عن إرادة القاعدة الحزبية ، ليحلّ الارادة الجماعية محل الارادة الفردية والاسلوب

(١) دراسة صدرت عن اجتماع حزيران (يونيو) ١٩٧١ لـ (ق.م.ع.م.) (التقرير السياسي للحزب) .
(٢) منشورات الحزب (التقرير السياسي) .

الحزبي المعبر عن المبادىء اللينينية في التنظيم محل الأسلوب الفردي الانتهازي. **انه يشكل نقطة انطلاق جديدة على طريق صيرورة حزب العمل الاشتراكي العربي فصيلاً فاعلاً من أجل قيام الحزب الشيوعي العربي الموحد في المستقبل ، الذي يمثل في رأينا البديل المنتظر لكل الأحزاب والمنظمات الشيوعية في وطننا العربي الكبير »(١) .**

المؤتمر :

أصدر المؤتمر تقريراً سياسياً عالج فيه الوضعين العالمي ، والعربي ، وأفرد جانباً للوضع في لبنان ضم عرضاً لفهم واقعه وتحديد أهداف النضال في ضوء هذا الفهم .

وأكّد التقرير :

« ان حزبنا يؤمن بأن العنف الثوري المستند إلى اسلوب الكفاح المسلح باعتباره الاسلوب النضالي الرئيسي القادر على تحقيق الانتصار الثوري الحاسم ، هو الاسلوب الأقدر على تحقيق الثورة اللبنانية ، وبدونه فان كافة أساليب النضال الاخرى (المطلبية والسياسية ، السرية والعلنية) ، تبقى أساليب هامشية عاجزة عن الصمود بوجه خصوم شعبنا الطبقيين والقوميين ، فضلاً عن عجزها عن مجابهتهم وتحقيق الانتصار عليهم »(٢) .

ويضيف التقرير :

« ان تسليح الجماهير ، كي تتمكن من دحر زمر البورجوازيين والاقطاعيين ، هو التكتيك الأكثر فعالية الذي ينبغي أن تتبعه الطبقات الثورية ... **ان التأكيد على العنف المسلح ، لا يعني المباشرة به فوراً وبدون**

(١) التقرير السياسي (منشورات الحزب) ، صفحات ١ و ٢ و ٣ .
(٢) التقرير السياسي (منشورات الحزب) ، صفحة ١١٠ .

حساب للظروف الملائمة للشروع به ، وإنما يأتي التأكيد عليه بمثابة تعبير عن الايمان بأن الاسلوب الذي يجعل من إمكانية تحقيق الاهداف النهائية إمكانية واردة ، لا يصح فصله عن طبيعة الأهداف ذاتها »(١) .

من المؤتمر إلى الحرب :

بناء لهذا الطرح الثوري انطلق الحزب في نضاله بعد المؤتمر ، وبدأ عملية بناء من جديد ، خاصة وانه كان محدود الاتساع ، وأُصيب بتقلص جماهيري بعد الانشقاق(٢) ، وخاصة في منطقة الجنوب . لكنه بقي متواجداً بشكل فعال في طرابلس، وصيدا وصور . من هنا لم يكن للحزب دور بارز في حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ ، سوى تسجيل موقف نظري وصف تلك الحرب بأنها « حرب من أجل التسوية السياسية »(٣) .

وقبل حرب تشرين الأول (اكتوبر) ، وخلال مهاجمة السلطة اللبنانية للمقاومة في أيار (مايو) ١٩٧٣ ، شارك الحزب في معركة التصدي ، لكن دوره كان محدوداً .

لكن « حزب العمل الاشتراكي العربي في لبنان » ، تمكّن مع مطلع عام ١٩٧٤ من استعادة حيويته، وشنّ نضال واسع ، إلى جانب القوى التقدمية استهدف القضايا المطلبية والدفاع عن المقاومة . وشن بمفرده نضالاً استهدف تعميق طرحه الاستراتيجي الداعي لاعتماد العنف الثوري في النضال ، كما استهدف بناء الحزب بناء سياسياً ــ عسكرياً صلباً . ونجح

(١) التقرير السياسي (منشورات الحزب) ، صفحة ١١٢ .
(٢) انشقاق « الجبهة الثورية » .
(٣) « الحرب الرابعة » ، هاشم علي محسن ، صفحة ٣٣ .

الحزب في ذلك ، وتم تطبيق مبدأ « كل مناضل مقاتل » ، ولهذا ساعدت « الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» في تدريب أعضاء الحزب وتوفير السلاح اللازم لهم . وكان الحزب قد انتشر في بيروت وعدد من المدن والقرى اللبنانية . وعندما دخل « الحرب اللبنانية » كان الحزب قد استكمل بناءه الداخلي ، وأصبحت لديه تجربة نضالية ، خاصة وانه شارك في أعمال دفاعية في جنوب لبنان .

الحزب والحرب الأهلية :

دخل الحزب الحرب من بداياتها(١) ، وشارك في معظم جولاتها . واستند في ذلك إلى تبنيه لخط العنف الثوري في مواجهة السلطة واليمين الفاشي لرد الهجمة المسلحة على المقاومة والحركة الوطنية . وكانت له مآخذ على الحركة الوطنية وقيادتها وخاصة في استمرارها في مواقع الدفاع ، بينما كان الحزب يرى ضرورة اتخاذ قرار سياسي بالمواجهة والهجوم على المواقع اليمينية . وفي رأيه ، ان هذا الموقف لو اتخذ وطبق لفوّت على الطرف الآخر إمكانية الصمود ، لأن اليمين استفاد من المراوحة بين الحرب والهدنة ، ومن المعارك الجزئية ، الأمر الذي صلّب قواه وأكسبه تجربة قتالية . ولما لم يؤخذ برأيه ، قام الحزب بتنفيذ هذا الموقف مع بعض الحلفاء ، وذلك عندما قامت عناصر من الحزب وحلفائه باقتحام أحد المواقع في عين الرمانة ــ الجبهة اليمينية المحاذية للشياح ــ وإحداث « ثغرة » فيها واحتلالها بشكل دائم وتحويلها إلى موقع وطني(٢) . كانت هذه العملية بداية انتهاج اسلوب جديد في الرد على اليمين ، فمن التراشق والقصف من بعيد إلى الاقتحام

(١) تعتبر بداية الأحداث في ١٣ نيسان (ابريل) ١٩٧٥ : حادث عين الرمانة .
(٢) تمت العملية صباح الثلاثاء في ٢٨ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٥ .

والتطهير والتمركز في مناطق الخصم(١) .

واتبع الحزب في نضاله المسلح ، خلال الحرب ، الصيغة التنظيمية ، فتواجد حيث يتواجد تنظيمياً مؤكداً بذلك مبدأ « كل حزبي مقاتل » . ولذلك أمكنه القتال في بيروت (في محاور الخندق الغميق ، رأس النبع ، الشياح ، صفير — وكانت مسؤوليته كاملة عن هذا المحور الأخير) ، كما قاتل في جبهات عاليه والجبل ككل ، وفي صيدا وطرابلس . وإلى جانب تواجده التنظيمي — العسكري ، ألّف « قوة طوارىء » كانت تقوم بدعم الجبهات والمحاور عند الضرورة . وجميع أفرادها من الحزبيين . ولم تكن هناك قوات ميليشيا تقاتل مع الحزب ، وإنما جرى تسليح بعض اللجان في أحياء بيروت بقصد الحمايات المحلية(٢) .

لكن الحزب ، رغم طروحاته النظرية بشأن اسلوب النضال ، واعتماده «العنف الثوري المسلح »، لم يستطع أن يكون في مستوى تلك الطروحات على صعيد الممارسة ، وبقي محكوماً : بعدد أعضائه غير الكافي لممارسة القتال الدفاعي والهجومي الذي طرحه الحزب ، من هنا لم يستطع سوى تنفيذ معركة « الثغرة » دون غيرها(٣) . كما انه بقي محكومـاً بمستوى التدريب غير الكافي ؛ ورغم توقعه المسبق لوقوع الصدام مع اليمين ، إلا أن قدرته العسكرية ككل لم تكن في مستوى توقعاته أو في مستوى المعارك وصيغ المواجهة التي حدثت . لكنه بقي بارزاً كفصيل مقاتل في صفوف الحركة الوطنية، لذا اسند لمندوبه في « المجلس السياسي المركزي » للحركة الوطنية مسؤولية نائب المسؤول العسكري .

---

(١) نشرة « الثوري » ، العدد ١٧ ، أواسط تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥ .

(٢) من حديث لعضو في المكتب السياسي للحزب .

(٣) أكثر من فئة وطنية وتقدمية نسبت معركة « الثغرة » لنفسها .

ولم يعلن الحزب عن عدد مقاتليه ، لاعتبارات تنظيمية ومستقبلية ، لكنه تواجد في معظم محاور القتال ، وسقط له أربعون شهيداً .

وكان للحزب موقف حاد من دخول القوات السورية إلى لبنان ، منطلقاً من رفضه للتدخل ، وكذلك من موقف سياسي متعاطف مع سياسة العراق .

أما في البقاع ، فقد عمل الحزب في إطار جبهة عرفت بـ « جبهة الرفض اللبنانية » ، وقد شكّل هو عمودها الفقري .

وترى قيادة الحزب أن العنف الثوري مستمرّ ، ولكن بشكل آخر خلال الفترة التي تلي الحرب . وقد بدأ الحزب يطبق شكلا جديداً من المواجهة ، على حد ما ورد في منشوراته ، ومن شروطه العودة إلى السرية المطلقة التي تمكّن من متابعة النضال .

حركة الناصريين المستقلين

"المرابطون"

كان « الناصريون المستقلون » أو تنظيمهم العسكري « المرابطون » ، طوال فترة الأحداث ، يشكلون القوة الضاربة في بيروت وضواحيها وبعض المناطق. فلقد برزوا كفصيل من فصائل الحركة الوطنية ، يغطي معظم مواقع بيروت ، وقسماً من المواقع الوطنيـة في الجبل . **حتى انهم اعتُبروا الفصيل الرئيسي ، القادر على الحركة والضرب في معظم مواقع العاصمة .** ورغم مـا كان يقال من ان المقاومة الفلسطينية تجد ضرورة بروز حركة « الناصريون المستقلون ـ المرابطون » ، لما تمثله في الشارع البيروتي من انتماء وطني واتساع جماهيري ، إلاّ أن العكس هو الصحيح . فانتماء « المرابطون » الوطني والقومي على السواء ، والجماهير التي يتحرك داخلها هذا التنظيم جعلا بروزه أو إبرازه ضرورة وطنية في الحرب اللبنانية ، إذ أن انطلاق هذا الفصيل الوطني منذ نهاية الخمسينات واستمراره حتى الآن ، جعلاه يكسب جماهيرية في صفوف أبناء العاصمة ، وبالذات في صفوف « الجماهير الناصرية » العريضة التي انطلقت مع الرئيس جمال عبد الناصر ، ووقفت إلى جانبه في معاركه الرابحة والخاسرة على السواء .

وإذا كان ابراهيم قليـلات ، قائد حركة « الناصريون المستقلون ـ

المرابطون » هو العمود الفقري للحركة ، فانه ميّز حركته عام ۱۹۷۳ عن التنظيمات الناصرية الباقية بأنها « ضد ناصريي شعارات الحيطان والحكي ..» وهو في عـام الحرب اللبنانية أعطى الأبعاد الحقيقية لهذا التمايز . **هذا ، رغم ما يعتري هذه الحركة من نواقص تنظيمية ، واحتياجها إلى تكامل نظري ايديولوجي .** من هنا يمكن دراسة تاريخ هذه الحركة في ثلاث مراحل محددة :

المرحلة الاولى : من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٦ .

المرحلة الثانية : من ١٩٦٦ إلى ١٩٧٣ .

المرحلة الثالثة : من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٦ .

المرحلة الأولى (١٩٥٨ ـ ١٩٦٦) :

عام ١٩٥٨ كان البداية ..

وهذا العام في تاريخ لبنان ، له أهمية خاصة ، فهو يقع في إطار أحداث تاريخية لبنانياً وعربياً .

ـ **لبنانياً :** كان عام أحداث دامية ، أُطلق عليها اسم ثورة تجاوزاً للواقع ، مع انها في الحقيقة انتفاضة شعبيـة انتهت بإنزال كميل شمعون ـ ثاني رئيس جمهورية ـ من سدة الرئاسة بعد أن حاول تجديد ولايته ، كي يستمر في وضع نفسه في خدمة المشاريع السياسية والعسكرية الغربية في المنطقة العربية . هذه المشاريع التي كانت تستهدف مواجهة الجمهورية العربية المتحدة ، ومواجهة عبد الناصر عبرها .

ـ **عربياً :** كانت الجمهورية العربية المتحدة برئاسة عبد الناصر تكوّن جبهة صدام ضد إسرائيل وحلفائها ، وضد الدول التي وجدت في أول محاولة توحيد عربية خطراً على مخططاتها ومصالحها في المنطقة . من هذه الدول

الولايات المتحدة الأميركية ، وبريطانيا ، وفرنسا . من هنا وجدت نفسها كلها متلاقية لعمل شيء ما لاسقاط هذه المحاولة .

وخطورة هذه المحاولة الوحدوية انها كانت ، إلى جانب البعد المعنوي القومي ، دولة الوحدة ، تضم قطرين عربيين ، مصر وسوريا ، وفي لقائهما لقاء جناحي الوطن العربي في مغربه ومشرقه . كما انها كانت جمهورية مترامية على حدود معظم دول المنطقة : من حدود ليبيا إلى السودان ، إلى اسرائيل ، إلى العراق والاردن ، ولبنان . من هنــــا **خطورة تلك التجربة الوحدوية ، رغم تركيبيتها** التي لم تستطع الصمود امام التآمر .

وسط هذا العام ، على الصعيدين اللبناني والعربي ، **كان تحرُّك ابراهيم قليلات الاول .** ففي هذا العام (١٩٥٨) ، كان ابراهيم ما زال طالباً في صف البكالوريا في كلية المقاصد الاسلامية ، عندما جرى طرح مشروع ايزنهاور رداً على قيام وحدة عبد الناصر بين مصر وسوريا . ويومها حاول الرئيس الأسبق شمعون إدخال لبنان في هذا المشروع ، فكان لا بد من حمل السلاح ، وكانت التجربة الأولى تجربة سياسية وقتالية ونضالية هامة . **كانت بداية ممارسة النضال ، في وقت لم يكن هناك تنظيم ناصري ، إذ كانت ثورة عبد الناصر وإنجازاته تشكل الاطار الفعلي للتحرك(١) .**

وكانت الجمهورية العربية المتحدة آنذاك تشارك في صنع الأحداث اللبنانية ، ولم تكن « محلة أبو شاكر » ببعيدة عنها .

وابراهيم قليلات عرف مصر عام ١٩٥٦ ، عندما كان في السادسة عشرة من عمره ، غادر لبنان في طريقه إلى المهجر بعد وفاة والده ، ورست الباخرة التي تقله في ميناء الاسكندرية . وليلتها زحفت الجماهير المصرية إلى ميدان التحرير حيث كان عبد الناصر يعلن ، في خطاب تاريخي ، تأميم قناة

(١) أرشيف الحركة — حديث لابراهيم قليلات .

السويس . وزحف ابراهيم مع تلك الجماهير إلى هناك ، يهتف لعبد الناصر ولثورته . كان ذلك أول تفتُّح سياسي له . وبعـــد الخطاب توجه ابراهيم قليلات إلى معسكرات « ابو قير » في الاسكندرية متخلياً عن الهجرة والمهجر .

« وكانت البداية لي في طريق عبد الناصر . وعدت إلى بيروت ، كساحة عربية ، لأبدأ نضالي الثوري الناصري ، بعدما أيقنت ان موقعي هو هنا وليس في بلاد الاغتراب »(١) .

وهكذا عاد ابراهيم قليلات ليعيش في « محلة ابو شاكر » التي كان لأبيه فيها الكثير من الوجاهة . وبدأ في المحلة نشاطه السياسي ، ومع مرور الزمن أُطلق على المحلة اسم « حي القصبة » ، تشبيهاً لها بـ « حي القصبة » في مدينة الجزائر ، ذلك الحي الذي لعب دوراً فعالاً خلال النضال ضد الاستعمار الفرنسي .

وكانت البداية مع ابراهيم قليلات ، محاولة لجمع أبناء العائلة والحي ، وربما الحي أولاً ، لما اتصف به ذاك الحي من حماس لعبد الناصر ومواقفه . وتوزعت اهتمامات الشاب المتحمس بين الدراسة والسياسة ، وغاص في أحداث ١٩٥٨ بكل ما فيها من توتر وعنف واضطراب ، وشارك في نضال أبناء « محلة ابو شاكر » الذين حملوا السلاح في إطار « المقاومة الشعبية » آنذاك ، لكنه مع عام انفصال وحدة مصر وسورية (١٩٦١) اتهم ابراهيم انه ألقى متفجرة على منزل وزير المال يومذاك — وكان السيد رفيق نجا من بيروت وتحوم حوله شبهات سياسية — وبادرت السلطة الحاكمة إلى توقيفه مدة شهر ونصف الشهر .

هذه المرحلة الأولى ، إلى جانب ما ورد ، كانت من طبيعة الأحداث التي كان عبد الناصر يقف وراءها ويصنعها . فالمنطقة كلها كانت في زحام

(١) حديث لابراهيم قليلات .

التحرك ، كيفما كان التحـــرك ، وكيفما أتى . **فكما صفقت الجماهير لوحدة مصر وسوريا ، وجدت نفسها مندفعة للتشنج ضد « جماعة الانفصال » في سوريا ، والانتصار لعبد الناصر في موقفه من الانفصال ، والاستمرار في الابقاء على اسم الجمهورية العربية المتحدة وعلى عـلَـمها ونشيدها . وأطل عبد الناصر بمعاركة وخطبه على كل قطر ومدينة وحي ومنزل ، وعبر « الترانزستور » كان كل مواطن عربي يعتبر نفسه قريباً من « الريّس ». والرئيس كان شحنة الايمان التي كانت تتفجر داخل ابراهيم قليلات نشاطاً .** فلقـــد استقبله أكثر من مرة في القاهرة أو الاسكندرية ، و « عبد الناصر هو نموذج المثاليات التي طبعت شخصيته ، وميزته كقائد في التاريخ العربي الحديث : أخـــلاقيّ وثوري ، صادق ومخلص ، كانت ثقته كبيرة بي ، انعكست في الرابطة بيني وبين جميع أفراد عائلته ، أصبحت واحـــداً منهم . وستبقى « منشية البكري » — منزل عبد الناصر — منطلقاً وجدانياً لأعمالنا»(١)

المرحلة الأولى كانت إذن الاندفاعة السياسية والعملية التي وطدت صلة ابراهيم قليلات بعبد الناصر والسياسة الناصرية ككل . كانت مرحلة تبلور الحس الوطني والقومي عند ابراهيم ، وفي محلة ابو شاكر ككل .

ووضع هذا الحس القومي ابراهيم قليلات في إطار الممارسة العملية . تلك الممارسة كانت ضد الاستعمار وعملائه حيث يوجدون . هكذا كانت أجهزة عبد الناصر في الخارج تقدم صيغة النضال الناصري . تلك الأجهزة — من أمنية وسياسية — كانت تشرف عـــلى تنظيم الأحزاب أو الفئات أو التجمعات التي انحازت كلياً في مواقفها لعبد الناصر .

ومع عام ١٩٦٦ كانت بداية المرحلة الثانية .

(١) المصدر السابق نفسه .

المرحلة الثانية (١٩٦٦ — ١٩٧٣) :

في بدايات هذه المرحلة ، سلطت الأضواء على ابراهيم قليـــلات ، عندما وجّهت إليـــه الدولة اللبنانية اتهاماً **بالتحريض على اغتيال كامل مروه صاحب جريدة « الحياة » البيروتية ورئيس تحريرها .** وكانت « الحياة » يومذاك أداة بارزة من أدوات الإعلام الذي يخدم سياسة الدول الغربية وخاصة بريطانيا . خاصة بعد أن تحولت إلى مؤسسة ضخمة بفعل الأموال السعودية التي أُغدقت عليها ، وبفعل مراكز الإعلام الغربية التي بدأت تزوّدها بالأخبار والاعلانات . وكان كل لبناني وطني يشعر وكأنه مستنفر بفعل ما كانت تكتبه هذه الجريدة ، ويعي خطورة دورها اليومي في التحريض ضد عبد الناصر والاتجاه التقدمي ككل . وكان صاحبها — كامل مروه — يعتمد على ما كسبته « الحياة » يوماً من رصيد معنوي من جانب القوميين العرب القدامى ، يوم كانت القومية العربية عداء لتركيا وصيغة تدعمها بريطانيا وفرنسا من أجل مصالحهما . أما عندما أصبحت القومية العربية ذات محتوى تقدمي وتحرري مناهض للاستعمار ، انقلبت عليها « الحياة » وشللها التقليدية المحافظة المتعاونة مع الاستعمار . وعندما وصلت تلك الجريدة إلى هذا المستوى من الدور الخطر ، سقط صاحبها صريعاً في مكتبه برصاص الشاب الوطني عدنان شاكر سلطاني ، الذي اعتقلته السلطات اللبنانية وحكمت عليه حكماً خفِّف فيما بعد إلى عشرين سنة سجناً(١) . وأشار الاتهام إلى ابراهيم قليلات كمحرض .

في هذا المجال ، قال قليلات : « لم ترد في اضبارات التحقيق كلها أية اعترافات أو معلومات تشكّل إدانة لي . ويبدو أن السبب في توجيه الاتهام لي هو ما قاله أحد الضباط الذين استمع إليهـــم المحقق العدلي ثم رئيس

(١) فر من سجن « روميه » في آذار (مارس) ١٩٧٦ عندما فتحت السجون في لبنان بفعل الحرب .

المجلس العدلي نفسه . وفي اعتقاد ذلك الضابط ، ان قليلات وراء عملية الاغتيال ، وهو المحرض والمنظم لها . وسبب ذلك كما قال الضابط : هو ان قليلات ناصري وقومي عربي متعصّب .. وثوري متحمس ، وهو على استعداد للاقدام على أي عمل لخدمة القضايا العربية التي يؤمن بها » .

واعتقل قليلات ، وبقي سنة ونصف السنة رهن الاعتقال ، ثم خرج من السجن ولم يُحَل إلى المحاكمة .

هذه الحادثة قدمت ابراهيم قليلات شاباً وطنياً ، ومناضلاً صلباً ، ودفعت باسمه إلى صفحات الجرائد وإلى جدران شوارع بيروت الغربية ، دفاعاً عنه وانتصاراً لمواقفه . وتجاوز قليلات حدود حي « ابو شاكر » إلى بيروت كلها .

وكانت الحادثة بداية تكوُّن حركة « الناصريون المستقلون » . فبعد النكسة ، (حزيران/ يونيو ١٩٦٧) ، ظهرت تنظيمات ناصرية وتجمعات ، تحاول العمل في الشارع اللبناني الذي كان يتحرك مع عبد الناصر . ووسط تكاثر تلك التنظيمات ، أكد قليلات استقلالية « ناصريته » أو عمله السياسي . من هنا جاءت التسمية « الناصريون المستقلون » .

وبقيت الحركة تجمعاً حول ابراهيم قليلات ، وشباب محلة « ابو شاكر ». وعندما تجمعت أحزاب وفئات وطنية تقدمية في نيسان (ابريل) ١٩٦٩ تحت راية الدفاع عن المقاومة الفلسطينية ، في التظاهرة الدامية الشهيرة ، لم تتمثل حركة « الناصريون المستقلون » ، وإن كانت جماهيرها مشتركة في التظاهرة . لكن عندما قمعت قوات السلطة اللبنانية جماهير التظاهرة ، وأوقعت في صفوفها عدداً من القتلى والجرحى ، وانتشرت الجماهير على اتساع « منطقة الحرش » — « كورنيش المزرعة » ، قرب محلة « ابو شاكر » حمل شباب المحلة السلاح لمواجهة السلطة . **وكانوا بذلك الفئة الوحيدة التي شهرت السلاح — ولو بشكل محدود — في وجه قوات القمع ، عندما**

وصلت تلك القوات إلى مشارف المحلة نفسها .

وفي هذه الفترة تصاعد الدعم الجماهيري للمقاومة الفلسطينية ، خاصة بعد أن أُصيبت مصر عبد الناصر بهزيمة ؛ إذ كان الرهان العربي الشعبي على مصر عبد الناصر في أية معركة مع اسرائيل ، فعندما وقعت المعركة فعلاً ، كانت النكسة التي جعلت الأنظمة تتراجع . أمام تراجع الأنظمة — مصر وسوريا بالذات — **تقدمت المقاومة الفلسطينية المسلحة بخطى ثابتة لتحتل حجماً في وعي الجماهير وحركتها . ويومها حاول ابراهيم قليلات وضع نفسه في موقع مشترك بين عبد الناصر والمقاومة ، ورفع الشعار الذي أطلقه عبد الناصر كمبدأ أساسي لحركة « الناصريون المستقلون » وهو : « المقاومة الفلسطينية وجدت لتبقى » .**

وعندما توالت الأحداث ، من أيلول الأسود في الاردن ضد المقاومة (١٩٧٠) ، إلى رحيل عبد الناصر ، إلى تصاعد كثافة الوجود الفلسطيني المسلح على أرض لبنان مع بداية السبعينات ، مع توالي تلك الأحداث وغيرها برزت حركة « الناصريون المستقلون » كقوة يحسب حسابها سياسياً وعسكرياً ، بعد أن كان بعض عناصرها قد تعامل مع السلاح في العام ١٩٥٨ والعام ١٩٦٩ .

ولقد وجدت السلطة اللبنانية نفسها في هذه الفترة تتقدم في مخطط لضرب المقاومة أو على الأقل للتحرش بها وبالتنظيمات التي تتفاعل معها . وتلقت حركة « الناصريون المستقلون » نصيبها من ذاك التحرش ، وذلك في بداية المرحلة الثالثة من تطورها .

المرحلة الثالثة (١٩٧٣ — ١٩٧٦) :

بدأت هذه المرحلة مع حادث رئيسي وهام وقع في الثالث من أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣ . عندما قامت قوات السلطة اللبنانية بمحاصرة مكتب

ابراهيم قليلات في « محلة ابو شاكر » ، وبدأت بإطلاق الرصاص على المكتب . ونتج عن الحادث سقوط ثلاثة شهداء ، وتدمير عدد من السيارات . ويرجع سبب هذا الهجوم إلى أن عناصر من الجيش حاولوا مصادرة مسدس غير مرخص من أحد أنصار ابراهيم قليلات ، فتحركت حملة عسكرية كاملة على المحلة وعلى مكتب قليلات بالذات ، لتحقيق هذا الغرض . وكان هذا أول حادث من نوعه في لبنان . وبدا ان السلطة اللبنانية ، في عهد رئيس الجمهورية سليمان فرنجية ورئيس الحكومة تقي الدين الصلح ، أرادت النفاذ من حادث عادي إلى استدراج حركة « الناصريون المستقلون » إلى فخ الصدام ، بهدف تصفية الحركة . ولم تردّ الحركة على هذا الحادث .

وقد رأى قليلات « ان الحادث مدبّر ومخطط له بدقة ، لجرنا لمعركة . لكننا لم نردّ عليهم لأن قطعة السلاح في يد مواطنينا ليست مرتبطة بعواطفهم الشخصية وتشنجاتهم . لقد علمناهم ان فوهات بنادقهم يجب أن توجه نحو العدو الصهيوني » .

وفي تفسير للحادث ان السلطة اللبنانيــة ، بعد أيار (مايو) ١٩٧٣ ، الذي حاولت خلاله ضرب المقاومة الفلسطينية وجماهيرها فقصفت المخيمات بالطيران والمدافع ، تحيّنت الفرص لضرب القوى التي كانت حليفة فعلية للمقاومة في التصدي لهجمة أيار (مايو) تلك . أكثر من ذلك ، ربما أرادت السلطة الوصول إلى المقاومة عبر البدء بضرب جماهيرها اللبنانية . يرى قليلات **« ان جيوباً في السلطة ساءها ان يكون قسم من اللبنانيين في صف المقاومة الفلسطينية ، قناعة منه بموقف وطني وقومي . أو ان تلك الجيوب ما زالت تعيش أجواء أيار (مايو) الأسود فأرادت الأخذ بالثأر . على أي حال ليس من مصلحة أحد ، لا لبنان كدولة ، وكيان ، ونظام ، ولا المقاومة الفلسطينية حتى ولا القوى الوطنية والتقدمية في لبنان ، أن يحصل اصطدام دموي في لبنان ، ومن التزامنا بخط التلاحم مع المقاومة وجدنا مبرر عدم الرد والتروي**

كي لا نكون بذلك قد حققنا أهداف تلك الجيوب وخططها »(١) .

والواقع أن الحادث أخذ حجماً كبيراً في الاطار السياسي في لبنان(٢) . وقد أولته الأحزاب التقدمية اهتمامها ، فعقد زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي كمال جنبلاط مؤتمراً صحافياً شجب فيه الحادث وحذر السلطة من أي تآمر ، ودعم موقف قليلات ، كما تداعى عدد من المحامين لتولي الجانب القانوني من الحادث ومعظمهم من الوطنيين والتقدميين ؛ وصدرت بيانات وتعليقات كان أبرزها تحليل مجلة « فلسطين الثورة » الناطقة باسم الاعلام الموحد للثورة الفلسطينية جاء فيه ان المقاومة لا تضع الحادث خارج ما يحاك من تآمر من بعض جيوب السلطة ضد المقاومة والحركة الوطنية . هذا إلى جانب ما طرح من أن محاولة جرت لاغتيال قليــلات في إطار الحادث نفسه(٣) .

وتأكّد أن الحادث جاء تعبيراً عن حقــد السلطة وتشنجها ضد القوى الوطنية والتقدمية التي تتولى الدعم المباشر للمقاومة ولنقل بالسلاح . هذا تفسير قليلات للحادث .

إن هذا الحادث ، الذي عرف بـ « حادث ابو شاكر » ، طرح قليلات وحركة « الناصريون المستقلون » ككل على اتساع الرقعة اللبنانية . ومع تطور المرحلة الثالثة هذه ، بدأت حركة « الناصريون المستقلون » بفرض وجودها التنظيمي كحركة ، وإن بقي اسم ابراهيم قليلات يشكل عمودها الفقري الذي تتجمّع حوله قوى شابة معظمها من بيروت . **وبرزت الحركة كفصيل**

(١) حديث لابراهيم قليلات .

(٢) صحف ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣ .

(٣) المؤتمر الصحفي لكمال جنبلاط ، صحيفــة « المحرر » ، ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣ .

ناصري قادر ، مع خصوصية تتمثل في عدم استبعاد العنف في التعامل السياسي .

وبدأت تتكوّن لدى الحركة بعض أفكار ومبادىء خاصة بها ، لكن المعطيات النظرية للحركة بقيت المعطيات الناصرية ، أي : « فلسفة الثورة » لعبد الناصر ، و « ميثاق ٣٠ مارس (آذار) » ، إلى جانب ممارسات عبد الناصر وأفكاره السياسية .

بعض مفاهيم الحركة :

تكوّنت بعض مفاهيم للحركة لتعبّر عن بعض معطيات نظرية تجسدت في الممارسة اليومية لأفراد الحركة ، وبالذات لمجلس قيادة الحركة الذي يرئسه ابراهيم قليلات .

يرى قليلات انه « ينتمي إلى عبد الناصر — القضية — الفكر المتكامل للانسان العربي وتطلعاته . اننا لا نشكل تنظيماً سياسياً تقليدياً ، فلقد اتخذنا لحركتنا اسم « الناصريون المستقلون » لأننا ، للأسف ، نرفض أن يأخذ العمل الناصري الصيغ الروتينية الشكلية ، الفارغة المضمون . اننا كناصريين مستقلين نعمل بصمت واخلاص ووفاء لاستمرار أفكار عبد الناصر ومسيرته ،لقيام التنظيم الناصري القومي الواحد على صعيد الوطن العربي ، وعند ذلك يسقط مبرر تواجد حركتنا كجسم مستقل ؛ ولا بد ، انسجاماً مع ارتباطنا الوجداني والمصيري ، من أن نكون ضمن مسيرة هذا التنظيم الواحد » .

ويحدد قليلات هوية الحركة : بأنها تقدمية يسارية ، وعلى طريق عبد الناصر نفسها ، التي كرستها ممارساته اليومية من سياسية وحياتية . ويرى أن قيادة عبد الناصر للأمة العربية كانت قادرة على الفصل بين اللقاء

السياسي الشريف مع الاتحاد السوفياتي وبين النظرة الايديولوجية الخاصة . ولهذا لا بد ، وفاء لعبد الناصر ، من الاستمرار في صداقة السوفيات والتوافق السياسي معهم .

وفي هذا المجال يأتي وجود حركة « الناصريون المستقلون » في إطار الحركة الوطنية حالياً ، وجبهة الأحزاب الوطنية والتقدمية عام ١٩٧٣ ، تأكيداً لهذا الموقف التقدمي في سياسة الحركة . يقول قليلات : صحيح اننا ناصريون ولكننا لسنا منفصلين عن الحركة الوطنية والتقدمية في لبنان . لسنا تياراً منفصلا عن باقي التقدميين واليساريين في لبنان ، خاصة في هذه المرحلة المصيرية الراهنة التي تتصدر نضالها الثورة الفلسطينية . فالعمل الناصري يبقى ناقصاً ما لم يكن مقترناً بالعمل من أجل القضية الفلسطينية . **ولقد قال عبد الناصر ان تحرير فلسطين يأتي قبل تحقيق الشعارات** . إذ لا وحدة ولا حرية ولا اشتراكية ما دامت فلسطين مغتصبة ، وستبقى حريات كل الأنظمة العربية ناقصة ما لم تتحرّر فلسطين ويعود للشعب العربي الفلسطيني حقه كاملاً . ومن أجدر من المقاومة لتحقيق ذلك ؟ لهذا فان المقاومة الفلسطينية وجدت لتبقى ويجب أن تبقى حتى تحرير كامل التراب العربي الفلسطيني . من هنا القول ان أية معاداة للثورة الفلسطينية التي نحن منها ومعها ، هو معاداة لنا .

ماذا عن ناصرية الحركة :

ان ناصرية الحركة قائمة على أساس الالتزام بأخلاقية عبد الناصر الثورية ، والالتزام بفكره . **هذا الفكر المرتبط ارتباطاً مصيرياً بكل قضية تقدمية وشعبية واجتماعية** . ويرى قليلات ان أهم ما في « الناصري » ، أي الملتزم بأفكار عبد الناصر وممارساته ، هو أخلاقه الثورية لأنها تنعكس على كل شيء . هذه الأخلاق هي التي تشكل عنده المناعة ضد كل الاغراءات ، وتقف

حائلاً بينه وبين الانحراف . ان عبد الناصر كان فكراً متطوراً ، ونحاول تجسيد هذا الفكر من خلال ممارستنا .

وتؤكد الحركة ، في كل شعاراتها وممارساتها ، على التلاحم مع الثورة الفلسطينية . هذه الثورة هي أساس الالتزام المبدئي بما كان ينادي به جمال عبد الناصر . ففي رأيهم أن عبد الناصر ثار وناضل واستشهد من أجل فلسطين . من هنا فالناصرية كانت ذات انطلاق فلسطيني . ولقد نمّت أفكار عبد الناصر يوم كان يحارب ضد العصابات الصهيونية . فالتلاحم بين حركة « الناصريون المستقلون » وحركة المقاومة الفلسطينية مصيري ، وذو مستوى متقدم . ولهذا يفهم قليلات الحرب اللبنانية الحالية بناء لفهمه لهذا التلاحم . فهو يقول : « **ان المؤامرة الحالية مرتبطة بمخطط يوجه من خارج حدود الوطن ويرتبط بمخطط استعماري اميركي – صهيوني . والطرح الطائفي في هذه المرحلة بالذات هو هدف مهم للمخطط الرامي إلى إفشال الهدف الاستراتيجي للثورة الفلسطينية ولشعب فلسطين . فهذا الهدف يدعو إلى قيام دولة علمانية ديمقراطية لجميع الطوائف على أرض فلسطين ، فإذا قام في لبنان صراع طائفي انفصالي كان هذا الصراع في خدمة الصهاينة القائلين بعدم صوابية طرح كيان الدولة العلمانية والديمقراطية . ويمكنهم بعد ذلك أن يقولوا للعالم : إذا كانت طائفتان عربيتان غير قادرتين على التعايش ، فكيف بالتالي العرب ويهود اسرائيل ؟ »(1) .**

هذه بعض مفاهيم حركة « الناصريون المستقلون » في حقل المبادىء والأهداف بشكل عام . أما لبنانياً ، فنظرتهم إلى القضايا الاجتماعية هي نفسها نظرة ومطالب الجماهير الشعبية ، باعتبار ان الحركة ملتصقة – بواقع تكوينها وتحركها اليومي – بالجماهير . وهم يرون أن الطبقة المتحكمة

(1) من حديث لابراهيم قليلات .

بمقدرات البلاد منذ العام ١٩٤٣ ، ما زالت هي هي عبر جميع العهود . انها طبقة تفرز حكاماً من طبيعتها ، وإن كانوا يبررون وجودهم ببعض المفاهيم الجديدة ، لكنها في الواقع تقليدية . لذا ، فانهم يؤكدون على ضرورة تغيير النظام القائم . وهذا لا يعني انهم ضد الكيان اللبناني ، فهم حريصون على وحدة لبنان الشعبية وعلى كيان هذه الوحدة . فالنظام في رأيهم شيء ، والكيان شيء آخر .

يقول قليلات : « اننا نفرّق بوعي كامل بين النظام والكيان . ونحن نعني ، بالنظام المؤسسات أو الشركة المساهمة التي شكّلت العام ١٩٤٣ باتفاق عشائري انتهى بعقد احتكاري تسلطي . اننا نناضل سياسياً ، من أجل تصحيح تلك الصيغة ، صيغة المؤسسات ، ولا نقصد الكيان الجغرافي والتاريخي لدولة لبنان على الاطلاق » .

وإلى جانب التزامها بالحركة الوطنية حالياً وسابقاً بجبهة الأحزاب ، فللحركة تحالفات خاصة بها منها تحالف مع الحزب التقدمي الاشتراكي وبالذات مع زعيمه الراحل كمال جنبلاط ، وتحالفات مع حركة ٢٤ تشرين في طرابلس ، ومع التنظيم الشعبي الناصري في صيدا .

تكوين الحركة واسلوب نضالها :

لم تصبح حركة « الناصريون المستقلون » حتى الآن حزباً منظماً . وربما لا يطمح مؤسسها للوصول بها إلى هذا المستوى ، لكن هذا لا ينفي عنها الصفة التنظيمية . والواقع ان حركة « الناصريون المستقلون » هي الاطار الواسع الذي تتلاقى في داخله جمعيات وهيئات شعبية تنهج النهج الناصري . وإلى جانب ذلك هناك تنظيم « المرابطون » الذي يعتبر العمود الفقري للحركة .

ولقد سبق أن ورد على لسان قليلات في أكثر من مناسبة تعبير جبهة « الناصريون المستقلون » ، وحالياً أصبحت الكلمة المستعملة هي حركة . وهذا يعني زيادة التجانس الداخلي بشرياً وتنظيمياً . وتتكون الحركة عملياً من مختلف الطبقات الشعبية ، وفي كافة المناطق . فإلى جانب بيروت ، هناك في طرابلس ، وصيدا وبعلبك والبقاع الغربي والبقاع الأوسط . ولكن مركز الثقل يبقى في بيروت .

وبرز « المرابطون » في الحرب اللبنانية كتنظيم عسكري قائم بذاته ، حتى انه حل محل الحركة ومحل ابراهيم قليلات نفسه . وهو في الواقع جناح نضـالي في الحركة . وأول ما ورد ذكره تحت اسم « خلايا المرابطين » ، وهي عبـارة عن بناء عند مدخل « محلة ابو شاكر » نفسها ، يضم جامع عبدالناصر وقاعات للاجتماعات يجري فيها نشر الفكر الناصري، ومكتبة، ومستوصفاً . لكن الخلايا البشرية لهذا المشروع وجدت نفسها في الحرب اللبنانية تكوّن العمود الفقري لحركة « الناصريون المستقلون » .

و « المرابطون » هم تاريخياً خليط من العرب والأعاجم شكّلوا لهم دولة في بداية القرن الحادي عشر الميلادي ، في شمال افريقيا . وكان لهم دور في الدفاع عن الأندلس يوم كانت عربية . كانوا مقاتلين أشـداء إن في الصحراء أو في الجبال ، اتصفوا باللثام على رؤوسهم ووجوههم . وتعتبر قبائل « الطوارق » في الصحراء الكبرى ، في شمال افريقيا ، عائدة لهم .

من هنا جاء اختيار هذه التسمية للوحدات المسلحة المقاتلة في حركة « الناصريون المستقلون » موفقاً ، فهو ذو انتماء عربي ، وكذلك ذو محتوى قتالي .

وإذا كان « المرابطون » قد برزوا كجناح عسكري قادر في الحركة، فليس تحت ضغط الحرب اللبنانية عام (١٩٧٥ – ١٩٧٦) ، وإنما لقناعة

تكونت عبر الممارسة في حياة حركة « الناصريون المستقلون » ، منذ عام ١٩٥٨ ، إلى ١٩٦٩ ، إلى ١٩٧٣ ، إلى عام ١٩٧٥ و ١٩٧٦ . فالحركة أكدت وجود صيغ نضال عديدة سياسياً وشعبياً ، أفضـل وأجدى من « الانتساب إلى مجلس النواب » على حد قول قليلات نفسه . العمل النيابي الملتزم مجال من مجالات عديدة للخدمة الوطنية والقومية ، ولكنه غير مجد وغير كاف . وقناعتي ، يقول قليلات ، أن أستمر في موقعي دون أن يمنعنا ذلك من الالقاء بثقلنا الشعبي في الاتجاه الذي نجده متوافقاً مع أهدافنا ومبادئنا . ان لدينا الاستعداد حتى الاستشهاد من أجل ما نؤمن به ، ولهذا اخترنا الطريق الآخر ، وهو التواجد تحت الأرض ، اعتقاداً منا اننا نستطيع القيام بواجباتنا الثورية .

إذن ، اختارت حركة « الناصريون المستقلون » العمل المسلح عبر الممارسة والقناعة النظرية في آن واحد ، منذ زمن . وهذا ما أثّر في بنيتها وقدرتها في الحرب اللبنانية على أن تلعب دوراً بارزاً إن لم نقل رئيسياً . **ان الحركة، في رأي قليلات ، أفرزت ، بالتوافق مع النضالات القومية العربيـة ، صيغة الكفاح المسلح ، فكان لا بد من تكوين الجناح التنظيمي المقاتل المعروف باسم « المرابطون » .**

و « المرابطون » ، في كلام لقليلات ، إلى جانب التفسير التاريخي ، لها تفسير سياسي هو انها تعني الحضور الدائم للانسان دفاعاً عن العقيدة والفكر والهدف . وطبيعة ممارساتنا في جناح « المرابطون » تتوافق مع هـذا التحديد اللغوي للفظة . فنحن مرابطون في هذه المرحلة التاريخية من النضال العربي والنضال الحياتي الاجتماعي الداخلي ، للقيام بواجباتنا حفاظاً على الأهداف الشعبية والسياسية الداخلية ، وأهدافنا القومية في هذه المرحلة ، ملتحمين مع الثورة الفلسطينية .

والممارسة العسكرية ، في رأي قليلات ، ليست بدافع الهواية ، بل لمنع أعمال العنف العسكرية علينا وعلى جماهيرنا ، علماً بأن هـــذه المرحلة وملابساتها تعطينا وتعطي القوى التقدمية الوطنية شرعية حمل السلاح في مرحلة مصيرية من التاريخ العربي الحديث فرضت حتمية الكفاح المسلح لاستعادة حقوق الشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين .

ويضيف قليلات قوله ان شرعية استمرار الجناح التنظيمي العسكري في حركة « الناصريون المستقلون » مرتبطة بشرعية النضال العربي للتحرير المسلح . ومع شرعية ردع الاعمال العسكرية المواجهة ضد مطالب الجماهير الشعبية الوطنية .

بناء لذلك كله ، وجد « المرابطون » أنفسهم في مقدمة المقاتلين في بيروت العاصمة ، يغطون محاور عديدة أبرزها : محور الأسواق التجارية ، ساحة الشهداء ، ساحة الدباس ، بشاره الخوري ، محمد الحوت ، المتحف ، أي خط التماس الساخن دائماً ، بالاضافة إلى محور الشياح — عين الرمانة . كما انهم قاتلوا على محور بارز في ضواحي بيروت هو محور الشياح ، وذلك في إطار « القوات المشتركة » للحركة الوطنية .

وفي الجبل ، جبهة المتين — عينطوره ، أو جبهة صنين ، تواجـد « المرابطون » بوحدات تابعة للقيادة المركزية للقوات المشتركة الوطنية .

لكن « المرابطون » امتازوا في بيروت بخصوصية رئيسية هي تغطيتهم العسكرية لمعظم أحياء بيروت الغربية ، إن قتالاً أو محافظة على الأمن . كما قامت وحدات انتحارية من « المرابطون » بعمليات في محاور « السوديكو » و « البرجاوي » و « مستشفى الأطفال » ، وكلها محاور تمتد على طول طريق الشام .

وقدم « المرابطون » حوالي مائتي شهيد من المقاتلين في المعارك ، عدا المدنيين

الذين أُصيبوا بالقذائف والذين ينتمون للحركة ككل . وهناك بين الشهداء مقاتلون قادة شاركوا في معارك العام ١٩٥٨ .

ويعتمد « المرابطون » في قتالهم على عنصر المفاجأة ، والهجوم الخاطف ، وإغارات الكر والفر ، أو إغارات الاحتلال . ونادراً ما يحركون مصفحاتهم أو عرباتهم المدرعة ، باعتبار انهم يعتمدون على القدرة القتالية البشرية أولاً . هذا على الرغم من استيلائهم على عشرات المصفحات والعربات المدرعة من ثكنات قوى الأمن الداخلي اللبنانية . كما ان جناح « المرابطون » العسكري امتص عدداً من العسكريين اللبنانيين الذين تركوا السلك الرسمي والتحقوا بالمواقع الوطنية .

أمام هذا الوضع ، لا بد لـ « المرابطون » من أن يكون عددهم مرتفعاً . هذه الفرضية قائمة ، فالرقم التقديري هو حوالي الألف مسلح بين مقاتل وميليشيا . هذا إلى جانب من يحتفظون بقطع من السلاح وهم في منازلهم ، ويعود أمر تحرُّكهم لقيادة « المرابطون » .

وهنا يقول قليلات ان الأحداث التي عصفت بالوطن تشكّل الميزان الدقيق للقدرات الحقيقية لكل الأطراف في الساحة اللبنانية . والجماهير الشعبية الوطنية تملك تحديد هذه القدرات حسب وجدانها وأشواقها وأهدافها .

ولقد امتاز « المرابطون » ، خلال الحرب اللبنانية ، بأنهم وضعوا أنفسهم منذ بدايتها في اتجاه الرد المسلح على الهجمة الشرسة من جانب السلطة واليمين الاقليمي . وهذا عائد إلى الاستعداد المسبق في إطار الرد على أي صدام مسلح . لكن استمرار الحرب فرض أشكالاً جديدة من الاستعداد وخاصة رفع مستوى التدريب الذي تولت أمره المقاومة الفلسطينية ، وبعض الرتباء من العسكريين اللبنانيين الذين انضموا إلى الحركة بعد أن تركوا سلك الدولة .

واتضح من دراسة اجتماعية لتكوين المقاتلين أن معظمهم من الكادحين

وذوي الدخل المحدود : عمال ، سائقي سيارات ، صغار الموظفين ، صغار التجار ، طلاب . ورغم أن الحركة تتولى تقديم مكافأة مالية شهرية لعدد ضئيل من المقاتلين المتفرغين ، فان الأكثرية تقاتل تطوعاً ، وباندفاع وطني .

وليس من شك ان حركة « الناصريون المستقلون » وجناحها العسكري « المرابطون » ، وجدت نفسها مواجهة بعبء المسؤوليات التي رتبتها عليها الأحداث التي تصاعدت إلى مستوى حرب متواصلة المعارك . ورغم انها قامت بهذا العبء بشجاعة وقدرة ، لكنها مواجهة أيضاً بحقيقة أساسية هي انها بحاجة إلى تعميق التقليد التنظيمي ورفع مستوى التربية السياسية ، وتأكيد الالتزام بخط الكفاح المسلح بما يفرضه من خلق التعاطف مع الجماهير والدفاع عنها والحفاظ على مصالحها ، والتفاعل مع التنظيمات الناصرية الأخرى في لبنان بغية توحيد الخط الناصري المقاتل ، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في صيغ التنظيم ، والعمل ، والتكوين . هذا إلى جانب استمرار تفاعلها مع كافة القوى التقدمية .

وما من شك أيضاً ان الحركة برزت إلى حد أصبح يحتم عليها الكثير ، وخاصة يحتم عليها الانتقال إلى مرحلة رابعة بعد الحرب ، وذلك من أجل تحويل الحركة إلى تنظيم جماعي يتجاوز الصيغة الفردية نهائياً ، ليصل إلى صيغة تكفل وجود الحركة واستمرارها . إذ لم يعد سهلاً وقف مثل هذه النضالات المسلحة في لبنان ، وإذا جرى تجميدها ، فلا يعقل أن تحل محلها الصيغة الديمقراطية السلمية السابقة كحل نهائي لكافة التناقضات في لبنان .

حركة ٢٤ تشرين الديمقراطية الإشتراكية

منذ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦ ، وضع فاروق المقدم « حركة ٢٤ تشرين الديمقراطية الاشتراكية » ، بصفته رائدها(١) ، خارج إطار الحركة الوطنية التي تضم الأحزاب الوطنية والتقدمية في بيروت خاصة ولبنان عامة . فرفض برنامجها الاصلاحي الذي أعلنته واعتبره برنامجاً إعلامياً ، « لا يمكنه نقل لبنان من القرون الوسطى إلى القرن العشرين »(٢) . ورغم إيجابياتها ، يقول المقدم ، التي ظهرت في التصدي لـ « يهود الداخل »(٣) ، لكن مواقفها لم تكن سليمة مائة في المائة ، ولم تكن إطلاقاً مستقبلية ، وخمسون نائباً مسيحياً وخمسون مسلماً إنما هو مطلب يردنا إلى عهد المتصرفية .

محاولة التمايز بين « حركة ٢٤ تشرين » وبين بقية الأحزاب اللبنانية ، سبق لفاروق المقدم أن مارسها . وإذا كانت قد أتت هنا محاولة قصيرة العمر ، باعتبار انه التقى وحركته مع الحركة الوطنية ونضالها فيما بعد ، إلاّ أنها في نهاية الستينات كانت محاولة تمايز ناجحة ، وهي المحاولة التي أطلقت « الحركة التشرينية » — إذا صحّ التعبير — وكانت بداية إطلالتها على الرأي

(١) رائد الحركة هنا يقصد به أمينها العام أو رئيس مجلس ادارتها .
(٢) صحف ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦ .
(٣) يقصد بهذا التعبير الانعزاليين أو الطرف اليميني الاقليمي .

العام الجماهيري في طرابلس خاصة وفي لبنان عامة . و « **حركة ٢٤ تشرين الديمقراطية الاشتراكية** » **ولدت في ٢٤ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٩ ولادة ساخنة** ، ثم تطوّرت تطوراً سلمياً ، إلى أن دخلت الحرب اللبنانية ، في جبهة الشمال ككل ، كغيرها من الأحزاب والحركات الاخرى التي وصفت بأنها إصلاحية ديمقراطية فقط .

و « حركة ٢٤ تشرين » حملت معها منذ ولادتها أبعاداً حددت هويتها وشخصيتها ، وإذا تراجع بعد وبرز بعد آخر ، فذلك بناء لاسلوب في العمل السياسي هو « التجريبية »(١) التي حكمت معظم عمل الحركة .

وأبرز تلك الأبعاد هو « البعد الفردي » ، هذا البعد حكم « حركة ٢٤ تشرين » منذ ولادتها حتى الآن ، ولهذا عرفت بحركة فاروق المقدم ، هذا دون إسقاط دور جماهير وقيادات بَنَت الحركة بنضالها وتضحياتها . فالحركة ولدت عام ١٩٦٩ ، لكنها تعود في عمق ولادتها إلى حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، حين كان فاروق المقدم في باريس يتابع دراسته الجامعية في « جامعة السوربون » في حقل العلوم السياسية . وعندما وقعت هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، انتقل فاروق إلى اغوار الاردن حيث تواجد في إحدى قواعد « فتح » ، محاولاً بذلك التفتيش عن دور له ، أملاً في التجاوب مع ما اعتلج في صدره من عواطف أثارتها الهزيمة . وبعد فترة لم تطل عاد إلى طرابلس ، وهو منها ، حيث راح يتعاطى العمل السياسي ، لكن من زاوية التواجد في إطار العمل الفدائي والذي أطلّ يومذاك كبديل لأنظمة عربية أُصيبت بهزيمة قاسية .

ويقول فاروق ، أو « ابو نافذ » ، انه بدأ عمله السياسي مع رفيق له هو احمد قطريب، المعروف بـ« **دوشكا** » . و « دوشكا » كان رفيقه الأول

(١) التجريبية : راجع مقدمة الكتاب .

وساعده الأيمن ، تدرّب وإياه على الأعمال العسكرية ، وبدأ واياه محاولة إطلاق الحركة . وفيما « ابو نافذ » مستمر في « حركة ٢٤ تشرين » ، سقط « دوشكا » شهيداً برصاص حاجز خلال الحرب اللبنانية ، وفي مطلع عام ١٩٧٦ . ولقد تأثر فاروق لذلك كثيراً إلى درجة انه لم يدل بحديث إلاّ وأشار إليه وإلى أعماله . ويبدو أن « دوشكا » كان إنساناً تنفيذياً ، وبالتالي كان الشحنة العملية للحركة .

وكان عام ١٩٦٩

هذا العام كان عاماً حاسماً في تاريخ العمل السياسي في لبنان ، فهو العام الذي شهد أول احتكاك بين السلطة اللبنانية وبين العمل الفدائي أو المقاومة الفلسطينية مباشرة ، أو عبر التنظيمات والأحزاب اللبنانية المتعاطفة مع العمل الفدائي . ويبدو أن المقاومة الفلسطينية ، وبالذات حركة التحرير الوطني الفلسطيني « فتح ــ العاصفة » ، كانت تدرّب أعداداً من الشباب اللبنانيين في صفوفها في قواعدها : إن في أغوار الأردن أو في سوريا . وعندما بدأت المقاومة تركّز نفسها في لبنان ، فرزت أولئك الشباب في تنظيمات لبنانية تابعة لها . ومع عام ١٩٦٩ برز الكثير من اللبنانيين ، إن أفراداً أو جماعات ، في مجال العمل السياسي دفاعاً عن المقاومة وحماساً لها . وعندما بدأت السلطة اللبنانية بتحدي المقاومة ، برز حلفاء العمل الفدائي من اللبنانيين في تظاهرات وإضرابات . ولقد أتت تظاهرات ٢٢ و ٢٣ نيسان (ابريل) ١٩٦٩ في صيدا وبيروت قمة التعبير عن ذاك التلاحم اللبناني مع العمل الفدائي . وامتدت الأزمة وتكررت مرة ثانية في تشرين الأول (اكتوبر) من العام نفسه . وعندها برز فاروق المقدم .

البداية الساخنة :

مع أحداث ٢٣ نيسان (ابريل) ١٩٦٩ كان لصيدا وبيروت الدور

الرئيسي في الأحداث(١) . أما طرابلس فكان دورها محدوداً ، لكن هذا الدور تعاظم في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٩ عندما تكرّرت الأزمة التي انفجرت في نيسان (ابريل) . وفي إطار أحداث تشرين الأول (اكتوبر) ، قام فاروق المقدم مع عدد من رفاقه اللبنانيين ، وبرعاية فلسطينية من « فتح » باحتلال قلعة طرابلس ، بعد أن مارست عاصمة الشمال ما يشبه العصيان ضد السلطة اللبنانية ، عندما قامت هذه الأخيرة بعمليات قمع وتضييق على العمل الفدائي . وكان احتلال فاروق المقدم ورفاقه للقلعة نقطة بارزة في الأزمة الثانية بين السلطة والمقاومة ، وهذه الأزمة هي التي انتهت إلى توقيع اتفاق القاهرة .

كان لاحتلال القلعة صدى واسع في طرابلس ولبنان بشكل عـام ، إذ اعتبر هذا العمل بداية مسلحة وشجاعة لدعم العمل الفدائي ، بعد أن كانت تظاهرة ٢٣ نيسان (ابريل) بداية مشجعة على ذلك . وفي القلعة كان فاروق ورفاقه بحكم المحاصرين من جانب قوات السلطة . وكانت تقع بعض تراشقات بين الطرفين بالأسلحة الرشاشة الخفيفة . ومع تصاعد هذا الوضع ، بدأت المفاوضات بين الطرفين : اللبناني والفلسطيني ، وبدا ان الجانب الفلسطيني قد يضطر للتخلي عن « حركة القلعة » هذه ، وهنا بدأت حركة فاروق تدخل طريقاً مسدوداً ، خاصة وان الأحزاب والتنظيمات اللبنانية لم تبادر يومذاك إلى دعم تلك الحركة دعماً كافياً . ومارست السلطة اللبنانية حصاراً تموينياً على محتلي القلعة ، كما قُطعت الذخيرة من جانب الفلسطينيين عنهم . وهنا وقع جماعة القلعة في أزمة .

أمام هذا الوضع ، قام مسؤول من فصيل ثوري مسلّح يومذاك هـو

(١) صحف « المحرر » ، « النهار » ، « الأنوار » الصادرة في ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٦٩ .

« الحرس الثوري اللبناني »(١) بخرق الحصـار ومقابلة فاروق المقدم والاجتماع إليه . وكان الهدف هو : تطوير « عملية القلعة » إلى عملية ثورية واسعة ، تتعدى القلعة إلى طرابلس والشمال ككل .

وكان الاقتراح من جانب مسؤول « الحرس الثوري اللبناني » هو التالي : **إذا كان العمل الذي تم ليس عملاً تكتيكياً آنياً ، فالأفضل دعمه وتطويره، أولاً لإنقاذه — إنقاذ محتلي القلعة — وثانياً لجعله النواة لعمل أوسع ، في اتجاه نضال التحرير والثورة .** ولهذا لا بد من فتح جبهة ثانية خارج طرابلس ، في منطقة من الشمال ، تدفع السلطة إلى التخفيف عن تركيز حصارهـا للقلعة ، وبالتالي دفعها لتشتيت قدراتها وإضعافها . أكثر من ذلك كان الاقتراح يرمي إلى طرح النضال المسلح أمام الجماهير كنضال استراتيجي في معركة المواجهة مع السلطة ، وليس مجرد رد فعل ينتهي بتفاوض ومساومة . وعرض مسؤول « الحرس » أن تتولى « وحدة طانيوس شاهين » — التابعـة للحرس — مهمة فتح جيب قتالي في عكار ضد مؤسسات السلطة هناك ، وجيب آخر في منطقة ثانية إذا أمكن . وهذا يعني تشتيت قدرة السلطـة أو على الأقل توزيع اهتمامها ، ودفع الجماهير للتطلع إلى هكذا اسلوب في العمل السياسي(٢) .

والذي حدث أن فاروق المقدم اعتبر هذا العرض من مسؤول الحرس أمراً مهماً ، ودعماً لعمليته تلك ، ورحّب بالخطة المعروضة . لكن الذي حدث أن المساومة سبقت مبادرة مسؤول « الحرس » . فقبل فاروق المقدم ، بعد يوم من هذا اللقاء ، بالتفاوض السياسي الذي عرضه أكثر من طرف

(١) « الحرس الثوري اللبناني » : فصيل مسلح لبناني كان تابعاً يومذاك إلى « الجبهة التقدمية اللبنانية » ، إحدى التنظيمات التي دعت إلى لقاء « ٢٣ نيسان » .

(٢) أصدر « الحرس الثوري اللبناني » بياناً بهذا المعنى كان الوحيد في تلك الفترة : تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٩ .

لإنهاء الاحتلال للقلعـــة بضمانات وشروط . وهكذا كان ، وتم تسهيل انتقـــال فاروق من طرابلس إلى دمشق ثم إلى القاهرة حيث قابل الرئيس جمال عبد الناصر ، ثم عـــاد إلى طرابلس بعد تسوية الوضع عبر كمال جنبلاط يومذاك .

« احتلال القلعة » كان البداية الساخنة ، وكانت معها حركة ٢٤ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٩ ، تاريخ احتلال القلعة . ولأهمية الحدث ، حملت الحركة تاريخه . وكانت الحادثة ــ احتلال القلعـــة ــ مدخلاً لفاروق المقدم للاطلال على الجو السياسي من باب أوسع . وهذه الاطلالة كانت البداية ، إذ تجمّع فاروق ورفاقه ــ ممن كانوا في القلعة أو اولئك الذين تعاطفوا معهم في الخارج ــ تجمّعوا في تنظيم حمل اسم « حركة ٢٤ تشرين الديمقراطية الاشتراكية » . وهذه الاطلالة قرّبت بين فاروق المقدم وكمال جنبلاط ، رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي ورئيس جبهـــة الأحزاب والهيئات الوطنية والتقدمية يومذاك . وتبلورت الاطلالة في حركة لبنانية ، تطرح مفاهيم ووجهات نظر لبنانية ، دون التخلي عن خط الدعم للعمل الفدائي الفلسطيني .

وأمام ما حدث انزعج المكتب الثاني اللبناني من ذلك ، وراح يتحين الفرص لضرب تلك الحركة . وكانت بعد إعلان نفسها ، تركّز عـــلى المطالب الشعبية اللبنانية ، بعيداً عما مارسته في القلعـــة ، ولاعطاء نفسها الهوية اللبنانية فعلاً .

ويقول المقدم عن انطلاق حركته : **« في ٢٤ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٩ ، حين قمنا بالانتفاضة التي ألهمتنا اسم حركتنا ، كانت انتفاضتنا مطلبية لم تذكر القضية الفلسطينية ، بل حصرت هدفها ضد السلطة باسم الشعب اللبناني . والسلطة كانت قد نقضت شرعيتها في ذلك التاريخ ،**

إذ أطلقت النار على المواطنين فقتلت العشرات من الجماهير في طرابلس»(١).

هذه المطلبية التي اتصفت بها الحركة تصاعدت مع العـــام ١٩٧٠ ، وشعرت السلطة بخطورة « الشارع الطرابلسي » ، إذا صحّ التعبير ، الذي راح يتحرك بزخم أكثر . فلقـــد استطاعت الحركة استقطاب جماهير مسحوقة في عاصمة الشمال ، على كثرة تلك الجماهير ، وراحت تشن نضالاً ضد الغلاء والاحتكار عبر إضرابات(٢) وتظاهرات . وكانت السلطة تجد ضرورة لجم تلك الحركات في طرابلس . هذا إلى جانب أن طرابلس هي مفتاح الشمال ، وبالذات عكار ، تلك الأرض الخصبة لأية حركات سياسية ، وذلك بسبب الفقر الذي يعاني منه أبناء عكار .

وفي عام ١٩٧٠ قام الجيش اللبناني بمهاجمة مكاتب الحركة بحثاً عن مطلوبين بتهمة حمل سلاح بدون رخصة . وكان هذا غطاء لقرار من السلطة بالتحرُّش بالحركة لضربها . لكن هذا التحرش لم يزد الحركة إلاّ قوة ، وفتح المجال أمامها لتدخل إلى صفوف جماهير عكارية وطرابلسية جديدة .

لكن الحركة بقيت تركّز في عملها السياسي على تلاحمها مع المقاومة الفلسطينية وخاصة بعد مجازر الأردن واستشهاد عدد من قادة ومقاتلي المقاومة ، وبينهم القائد أبو علي اياد ، الذي كان معروفاً من كثيرين من اللبنانيين الذين تدرّبوا في صفوف المقاومة في نهاية الستينات ، إن في سوريا أو في الأردن . وتحدث فاروق المقدم عن هذا التلاحم في مؤتمر صحافي قال فيه : « ان انتفاضتنا في تشرين كانت تعبيراً صـــادقاً وجريئاً عن ذاتنا . نحن انتفضنا من أجل حق الانسان الفلسطيني بأن يتحول من لاجىء إلى مقاتل

(١) نشرة « التمرد » في شباط (فبراير) ١٩٧٦ ، وهذه النشرة ناطقة بلسان الحركة وتصدر سرياً وتوزع في طرابلس .

(٢) إضراب عام يوم الجمعة في ١٩٧١/٥/١٤ .

في أرضه . ولكن في نفس الوقت من أجل حق الانسان اللبنـــاني بالتمرد والثورة على الأمر الواقع الذي يكبّله »(١) .

ومع عام ١٩٧٠ ، ووفاة الرئيس جمال عبد الناصر ، برزت « الهوية الناصرية » لـ « حركة ٢٤ تشرين » في ما عبرت به عن عظم الخسارة التي أُصيب بها الشعب العربي . فأقامت الحركة أكثر من مهرجان ومحاضرة وتظاهرة ، لتحية الرئيس الراحل وإحياء لذكراه .

الحركة وانتخابات ١٩٧٢ :

منذ البداية الساخنة ، وخلال مناسبات عدة ، حاول المقدم تأكيد التزام « حركة ٢٤ تشرين » بالخط « اللاإصلاحي » في العمل السياسي ، وتقديم نفسه والحركة نقيضاً للتقليديين من السياسيين ، وللتقليديين من الحزبيين . ولهذا جاء في كراس للحركة(٢) ما يلي :

« حركة ٢٤ تشرين الديمقراطية الاشتراكية تدعو إلى يسار لبناني قادر وفاعل لاخراج العمل السياسي التقدمي من « مغارة أهل الكهف » .

« ... ترى « حركة ٢٤ تشرين » أن محاولات « الاصلاح »(٣) والانماء من داخل الهيئات الاقتصادية والسياسية القائمة التي استحدثها نظام الحكم بدءاً بالشهابية ، إنما استهدفت بالدرجـــة الأولى تطويق وتمييع الحركة الشعبية المتصاعدة ...

« الاصلاح المقترح يستهدف أحداث تبديلات جذرية على بنيات الواقع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وفي هذا الوضع ، يتساوى هذا الاصلاح

(١) بيان صحافي موقع في ١٢/٥/١٩٧١ .
(٢) كراس « الأسئلة العشرة » ، منشورات الحركة .
(٣) ضمن قوسين كما ورد في النص .

مع التغيير الثوري الذي تنشده حركة ٢٤ تشرين »(١) .

وتضع الحركة نفسها خارج لعبة المؤسسات ، وإمكانية الاصلاح من خلال تلك المؤسسات :

« إن القوى التي يمكن أن تلعب دوراً ثورياً في عملية التغيير تتحدد في الأساس بقيام تحالف ثوري ديمقراطي بين أصحاب المصلحة في التغيير ، كقوة قادرة عـــلى إحداث التحويل الديمقراطي الاشتراكي في بلادنا . ولا نعتقد بأن هناك مؤسسات قادرة على القيام بهذه المهام من داخل تركيبة النظام اللبناني القائم ومن خلال مؤسساته العاملة »(٢) .

وترفض الحركة في هذا كله الانتخابات النيابية ، وصيغ العمل السياسي البرلماني التقليدي . وأكثر من ذلك طرحت الحركة في نشراتها خط ممارسة العنف الثوري لتحقيق التغيير . وعبرت عن موقفها هذا في نشراتها وبياناتها وتشكيلاتها . ففي إطـــار الحركة هناك « الاتحـــاد الطلابي الثوري » و « الاتحاد العمالي الثوري » ، وكلاهما يلازمهما تعبير « المساند للكفاح المسلح »(٣) .

وعندما أتت انتخابات نيسان (ابريل) ١٩٧٢ ، راوح فاروق المقدم بين الاشتراك فيها أو عدم الاشتراك . لكنه وجد نفسه في النهاية يخوض المعركة الانتخابية ، ناقضاً بذلك ما قال به من صيغ ثورية تتعدى حدود مجلس النواب والمؤسسات التابعة للنظام ، ولم ينجح ، كما ان الأصوات التي نالها(٤) لم تكن مؤشراً لجماهيرية الحركة ، باعتبار أن الجماهير — في مجال

(١) كراس « الأسئلة العشرة » ، صفحة ٦ .
(٢) كراس « الأسئلة العشرة » ، صفحة ١٥ .
(٣) بيان لـ « الاتحاد الطلابي الثوري » ، عنوانه : « لا يا دولة المطار » ، صادر في ٢١/١٠/١٩٦٩ .
(٤) صحف ٢٥ نيسان (ابريل) ١٩٧٢ .

الانتخابات النيابية — تعرف من يمكن أن يصل إلى البرلمان ويفيدها . **وربما كانت الجماهير في ذلك تعبّر عن رغبتها في الانحياز إلى من يعارض الأسلوب الانتخابي .** من هنا جاءت مشاركة المقدم شبه نكسة لخط الحركة ، سبب لها بعض التراجع . ولقد قال فاروق المقدم عن نتائج المعركة الانتخابية :

« لقد ارتكبنا خطأ استراتيجياً خطيراً حين خضنا معركة انتخابية ، فكنا في دائرة ليست دائرتنا ، هي النيابة »(١) .

الصدام مع السلطة :

وفي عام ١٩٧٣ ، تعرضت « حركة ٢٤ تشرين » لحادثة خطيرة ، عندما قامت قوات من مغاوير الجيش اللبناني باقتحام مكاتب الحركة في طرابلس ودمرت محتوياتها وصادرت كمية من الأسلحة الرشاشة ومطبعة صغيرة وآلات كاتبة . واعتقلت فاروق المقدم نفسه مع عشرين من رفاقه . ففي ١٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣ انطلقت تظاهرة شعبية ضد الغلاء والاحتكار والتسلط الذي تمارسه السلطة ، فقام طنوس بطرس فرنجية — أحد أنصار الرئيس السابق سليمان فرنجية — بإطلاق النار على المتظاهرين . فدعا فاروق المقدم الأحزاب في طرابلس إلى اجتماع عقد في مقر الحركة ، تقرّر فيه إعلان إضراب عام في طرابلس رداً على هذا الاستفزاز من جانب السلطة . وما أن انتهى الاجتماع حتى سمع إطلاق رصاص قرب مكاتب الحركة ، ثم بعد قليل أعلن عن مقتل دركي في المدينة ، واتهمت به الحركة . ويقول فاروق المقدم : « كنت أشعر أن هنالك مؤامرة تحاك ضدنا

---

(١) نشرة « التمرد » ، شباط (فبراير) ١٩٧٥ .

لجرنا إلى معركة مع السلطة ، تحت ستار من الاتهامات الطائشة »(١) .

وهكذا كان ، وهاجمت مصفحات ومجنزرات وآليات السلطة الحي الذي تقع فيه مكاتب « حركة ٢٤ تشرين » ، وهوجمت تلك المكاتب وحُطّمت ، ونقل المقدم مع رفاقه معتقلين إلى سراي طرابلس .

لكن أُفرج عن المقدم في اليوم التالي ، وأما الباقون فأُحيلوا إلى المحاكمة وحكم على ستة منهم أحكاماً تراوح بين أربع وست سنوات سجناً(٢) .

هذه الحادثة كان لها صدى وسط الجماهير والقوى التقدمية ككل ، وأعطت الحركة زخماً شعبياً . **لكن هذا أبقى عليها حركة ممارسة تحكمها ردود الفعل والمواقف الفردية التي كان يمارسها رائدها فاروق المقدم .**

وتابعت « حركة ٢٤ تشرين » نضالها بعد ذلك ، خلال عام ١٩٧٤ ببطء ، إلى أن وصلت مع الأحزاب الباقية إلى موقع الرد على هجمة السلطة واليمين الاقليمي ، بعد حادثة ١٣ نيسان (ابريل) ١٩٧٥ .

الحركة : جماهيرها ووجهات نظرها :

ولدت « حركة ٢٤ تشرين » طرابلسية ، وتوسعت في صفوف الفقراء فقط ، فهي « حركة المعذبين في الأرض » كما يصفها فاروق المقدم . وكثيراً ما ختم بياناته وخطبه بقوله : « نحن لا نتلقى الأوامر إلاّ من المعذبين في أرضنا الطيبة ، وتلك الأوامر مبرمة ، ملزمة ، وفيها شرف الحياة ومعناها »(٣) .

---

(١) مجلة « الصياد » اللبنانية — شبكة الصياد — الكتاب السنوي ١٩٧٢ — ١٩٧٣ ، صفحة ٥٤ .

(٢) صحف تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥ : (صدر الحكم متأخراً وبعد مرور حوالي السنتين على توقيفهم) .

(٣) البيان الصحافي الصادر في ١٩٧١/٥/١٢ .

كما استقطبت أفواجاً من الشباب ، من عمال وطلاب ، تواجدوا في اتحادين : « اتحاد العمال الثوري » ، و « اتحــاد الطلاب الثوري » . ومع بداية السبعينات حاولت الحركة تجاوز جغرافيتها المحدودة ، فوصلت إلى عكار حيث استقطبت عدداً من الفلاحين الصغار . واتجهت نحو بيروت ، فلم تفلح في إيجاد جمهور لها ؛ لكنها استقطبت بعض الشباب في « حارة الناعمة » الواقعة بين بيروت وصيدا ، ولم يستمرّ هذا الاستقطاب ، فعادت لتنحصر في طرابلس والشمال ككل .

أما كيف تفكّر ، وما هي وجهات نظرها ؟

الواقع أن « حركة ٢٤ تشرين » ركزت بعض منطلقاتها النظرية خلال تحالفاتها وخاصة تحالفاتها مع « وحدة طانيوس شاهين الثورية » والتي كانت بقيادة المناضل ابراهيم حطيط(١) . وكان من حصيلة ذلك التحالف تنظيم بعض الكادرات داخل « حركة ٢٤ تشرين » ، وتحديد بعض وجهات النظر ، منها ما تم نشره في كراس « الأسئلة العشرة » . ولقد لعب دوراً في هذا المجال المناضل علي شعيب (٢) .

جاء في « الكراس » :

« تنطلق حركة ٢٤ تشرين الديمقراطية الاشتراكية في منطلقاتها النظرية

(١) ابراهيم حطيط : مناضل بارز استشهد خلال الحرب الأهلية وهو يقود مجموعة في محور الشياح – عين الرمانة .. كما نظم وقاد منظمة « العقاب » في الجيش اللبناني . كان مفكراً وقائداً سياسياً ؛ وكان عضو القيادة المركزية لـ « الحركة الثورية الاشتراكية اللبنانية » وأمين الشؤون السياسية والتنظيمية فيها .

(٢) علي شعيب : استشهد اثنـاء قيادته عملية « الحركة الثورية الاشتراكية اللبنانيـــة » التي اسفرت عن اقتحام واحتلال بنك « اوف امريكا » في تشرين الاول (اوكتوبر) ١٩٧٣ ، وقد نفذت في اطار حرب تشرين ضد اسرائيل . واستشهد معه رفيق له هو جهاد اسعد .

وفي ممارساتها الفعلية من حقيقـة ان العمل السياسي الحقيقي هو علم ، يشترط بالضرورة الوضوح النظري والواقعية في دراسة حركة المجتمع المادية ومن ثم في اكتشاف وسائل العمل الملائمة ، وأيضاً في نبذ كل ما يكون قد علق في الأذهان من أوهام نظرية ، ومن حقائق مطلقة ، وكذلك من رغبة قاصرة في نقل هذه أو تلك من التجارب الثورية أو الاصلاحية دون أي اعتبار للخصائص المميزة لهذا البلد أو ذاك. **من هذه الزاوية تقف « حركة ٢٤ تشرين » موقفاً نقدياً من التنظيمات السياسية اللبنانية التي أدت حركتها السياسية إلى إغفال الأهمية النضالية للبعد اللبناني ، وجعل هذا البعد مجرد ذيل أو رديف يتلقى ردود الفعل سلباً أم إيجاباً ، دون أن يكون قادراً على الفعل المؤثر** . وبالتالي، إعطاء الأولوية في الممارسة الفعلية لايحاءات فوقية مجردة تهبط من هنا وهناك بعيدة عن المعايشة الدائمة للأحـداث السياسية وبعيدة أيضاً عن إمكانية اتخاذ المواقف الملائمة »(١) .

ما هو التراث الفكري الذي تستمد منه الحركة أفكارها ونظرياتها ؟

« ليس ثمة أفكار صحيحة ما لم تستند إلى التراث النضالي لشعبنا ولقيمه السياسية والفكرية التي صنعت حركته الحالية . إننا نستمد أفكارنا هذه من تجارب شعبنا الكفاحية ومن طابع نضـالاته الثورية (عاميات انطلياس ولحفد وغيرهمـا ، وحركة الفلاحين بقيادة طانيوس شاهين) ، والتراث السياسي والكفاحي للحركة الشعبية والوطنية في بلادنا »(٢) .

ويقول فاروق المقدم في تحديده للنظام الاقتصادي الذي تلتزم بـه الحركة :

« ان الاشتراكية هي الحل ، وتنمية القدرة الانتاجية لدى المواطن تحتم

(١) كراس « الأسئلة العشرة » ، صفحة ٤ .

(٢) كراس « الأسئلة العشرة » ، صفحة ٧ .

إعطاءه السلطة الاقتصادية . لكن ما يهمنا الآن هو الناحية الدستورية » .

« ... حركتنا انتفاضة شعبية مستقلة عن أي نظام عربي ، أو أية سياسات خارجية ، جعلت الجماهير تردّ للمرة الأولى في العام ١٩٦٩ بالنار على نار السلطة ، وللمرة الأولى مات رفيق ليعيش رفيق . وكان هذا هو الحل الوحيد للرد على هذه السلطة »(١) .

الحركة والحرب الأهلية :

منذ بداية الاشتباكات بين طرابلس وزغرتا ، كانت « حركة ٢٤ تشرين » فاعلة بشكل مباشر ، وخاصة في « معركة الثانوية »(٢) ، ثم معركة شكا(٣) . لكن الطريقة غير النظامية التي انطلقت بها مجموعة الحركة للمعركة أوقعتها في كمين قضى عليها بأكملها ، مع انه كان في صفوف تلك المجموعة عدد من قياديي الحركة الذين كانوا قد خرجوا من السجن منذ وقت قصير .

ويؤكد « أبو نافذ » فهمه لطبيعة تلك الحرب ، فيجد انها سياسية وليست طائفية . نحن لا نخوض حرباً طائفية ، الكورة هبّت للوقوف في وجه جماعة السلطة ، والكورة استشهد فيها المسيحي إلى جانب المسلم . والكورة أهلها مسيحيون . اننا حركة ثورية لاطائفية تؤمن بالحركة التاريخية للمجتمع . هذا دون أن نتجاهل أن الوضع الاقتصادي يعانق وضعاً طائفياً(٤) .

ولقد غطت الحركة في قتالها معظم جبهات طرابلس ، وتواجدت في جبهة الضنية ، وجبهة عكار .

(١) أرشيف الحركة .
(٢) مدرسة ثانوية تقع على أطراف طرابلس المقابلة لزغرتا .
(٣) شكا : بلدة على طريق طرابلس تقع فيها معامل الاسمنت .
(٤) نشرة « التمرد » ، شباط (فبراير) ١٩٧٥ .

والواقع أن « حركة ٢٤ تشرين » تقول منذ « ولادتها الساخنة » بالعمل المسلح ، لكنها لم تتمكن من بناء ذاتها على هذا الأساس ، وهذا عائد إلى مراوحتها بين العمل الثوري والعمل الاصلاحي. ورغم أن رائد الحركة «أبو نافذ» أكّد مراراً أن العمل المسلح هو في خدمة العمل السياسي ، إلاّ أن هذا التلازم بقي نظرياً ، وأسباب ذلك عديدة :

منها واقع الجماهير اللبنانية قبل الحرب وتشتت وعي تلك الجماهير في متاهات العمل السياسي الانتهازي والانتخابي .

ومنها ما هو عائد إلى الحركة ، أي إلى افتقارها إلى قدرات قيادية إلى جانب « رائدها » ، إذ أن البنية الهرمية التنظيمية في الحركة غير متوفرة ، وإن كان فاروق المقدم قد بذل جهداً في بناء « كادرات » قائدة خلال مراحل عمل الحركة .

ومن تلك الأسباب عدم التسلح بنظرية مسبقة في عمل الحركة ؛ مع العلم ان تراث الحركة النضالي يمكنها من وضع خطوط نظرية ما ، مع الأخذ بما لدى الحركة الثورية في العالم من طروحات .

من هنا يمكن القول أن « حركة ٢٤ تشرين » وإن قالت بالعمل المسلح ، قبل الحرب ، لكن ممارستها له كانت محدودة ، ورد فعل على أعمال السلطة القمعية . لهذا لم يكن عمل الحركة المسلح خلال الحرب متقدماً عن غيرها من الحركات والتنظيمات التي لم تأخذ بالعمل المسلح مسبقاً .

وسقط للحركة ثلاثة شهداء قبل الحرب ، لكنها خلال الحرب قدمت حوالي خمسين شهيداً من المقاتلين ، عدا أفراد الميليشيا والمدنيين الذين كانوا على علاقة بالحركة أو من جوها .

وعلى صعيد التنظيم ، أقرت قيادة الحركة ، وبالذات « رائدها ابو نافذ »

قيام جناح عسكري وجناح سياسي للحركة قبل الحرب ، لكن تبين أن هذا لم ينفذ في الواقع . وخلال الحرب تم تشكيل الوحدات والزمر المسلحة من جميع أفراد الحركة ، كما وزع السلاح على المواطنين المتعاطفين معها واعتبروا من أفراد الميليشيا .

ورغم بروز بعض القادة ، خلال الحرب الأهلية ، وخاصة من الذين كانوا في السجن ، إلاّ أن معظم هؤلاء القياديين استشهدوا . كما أن رائد الحركة بقي يمارس القيادة الفعلية مباشرة ، مع العلم أن المقاومة الفلسطينية لم تكن بعيدة عن تلك القيادة .

أما أمور التدريب والتمويل والتسليح ، فيرى « أبو نافذ » أن التدريب كان في إطار المقاومة الفلسطينية منذ البداية ، ثم استمرّ كذلك إلى جانب قيام بعض قياديي الحركة بالتدريب أيضاً . أما التمويل فهناك « موارد الشعب . وشيكات من كل الأحجام . فحين ضربت مكاتب الحركة قام المواطنون بالتصليحات . وفي جميع معاركنا كانت « لجنة الدعم والمساندة » المكونة من شبان وشابات تقوم بجمع المساعدات »(١) .

وكان السلاح من المقاومة الفلسطينية في البداية ، أما خلال الحرب الأهلية فكانت مصادر السلاح واحدة لكافة من حمل السلاح في الجانب الوطني . هذا إلى جانب أسلحة الجيش التي تم الاستيلاء عليها خلال المعارك ، واقتحام الثكنات .

أما الرواتب فتتولى الحركة توفير الضرورات الحياتية اللازمة للمقاتلين ، لكن ليس كرواتب ، باعتبار أن القتال التزام سياسي وتطوعي .

والملاحظ أن « حركة ٢٤ تشرين » خرجت من الحرب أكثر التزاماً

(١) نشرة « التمرد » ، شباط (فبراير) ١٩٧٥ .

بالعمل المسلح ، بعد أن جرى اختباره وفعاليته خلال الحرب ، وأكثر قدرة على ممارسته بعد أن تمت تجربته على الطبيعة . لكن هذا لا يعني الاستمرار فيه على ما يبدو ، فالأمر رهن بالظروف الموضوعية التي ستسود لبنان والمنطقة العربية بعد حوالي سنتين من الكرّ والفر المسلح بين اليمين واليسار في لبنان ، على تنوّع اليمين واليسار معاً

التنظيم الشعبي الناصري

التنظيم الشعبي الناصري في صيدا يضم أصلاً جماعة معروف سعد ، ويتولى رئاسته مصطفى معروف سعد. ويتولى مصطفى رئاسة المجلس السياسي لمدينة صيدا والجنوب، ويحضر من حين لآخر جلسات المجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية في بيروت . ولم يكن ممكناً لهذا التنظيم أن يستمر ، كتنظيم ، لو كان معروف سعد ما زال على قيد الحياة(١) ، باعتبار ان معروف كان نقطة استقطاب لكثرة من أهالي صيدا كان يطلق عليها « جماعة معروف » تعلقت به كنائب لمدينة صيدا ، وكرئيس لبلديتها ، وكمناضل شعبي يمثل الكثرة الشعبية من أبنائها . لكن بعد وفاة معروف ، وتولي ابنه مصطفى مركزه الشعبي هذا ، كان لا بد من بروز التنظيم ، أو إبرازه ، باعتبار أن زعامة أبيه كانت كافية لشد الأنصار إليه ، أما هو فعليه تأطير الأنصار في تنظيم كي يضمن ولاءهم .

(١) أصيب المناضل والنائب السابق معروف سعد في شباط (فبراير) ١٩٧٥ برصاص السلطة في تظاهرات صيدا ضد شركة « بروتيين » لصيد الأسماك ، واستشهد في ١٦ آذار (مارس) ١٩٧٥ . ودلل استشهاده على وجود مخطط للسلطة ويمينها لضرب القوى الوطنية .

والواقع ان التنظيم هو الوجود الشعبي الرئيسي في صيدا ، إن خلال فترة وجود معروف سعد أو بعدها . كما انه لعب دوراً فعالاً في الحرب اللبنانية . ورغم ان باقي أطراف الحركة الوطنية في صيدا هي أحزاب منظمة وعقائدية(١) ، إلاّ أن رئاسة المجلس السياسي الاقليمي أُعطيت للتنظيم الناصري ، وذلك بسبب اتساعه الجماهيري ، وفعاليته في الشارع الصيداوي بالذات .

وتتناول دراسة هذا التنظيم مرحلة معروف سعد ، ثم مرحلة التنظيم الشعبي الناصري حالياً .

مرحلة معروف سعد :

معروف سعد اسطورة بطولة وقدرة جسدية في صيدا ، ففي الأربعينات (خلال أعوام ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩) كان معروف سعد ناظراً في كلية المقاصد الاسلامية في صيدا ويعلّم اللغة الانكليزية أيضاً . **وفي الوقت نفسه كان قد شكّل فرقة من أبناء صيدا والجوار ، بقيادته . وهذه الفرقة من المجاهدين كان يقودها في عمليات ضد الصهاينة في فلسطين . ويومذاك كان معروف سعد يختفي أياماً ، ليظهر فيما بعد انه كان في فلسطين ، وعندما يعود تهبّ صيدا لاستقباله .** وفي الوقت نفسه كان يتابع عمله في المقاصد . وهكذا ، استمر سلوك معروف على هذا الشكل حوالي سنة كاملة ، تحول خلالها إلى اسطورة ، راح الصيداويون ينسجون حولها القصص : « **فمعروف يضرب الصحن فيطير إلى درجة انه يختفي .**

(١) يتألف المجلس السياسي للحركة الوطنية في صيدا من : الحزب الشيوعي ، حزب العمل الاشتراكي ، منظمة العمل الشيوعي ، الحزب التقدمي الاشتراكي ، الحزب السوري القومي ، جمعية خريجي المقاصد .. إلى جانب التنظيم الشعبي الناصري .

ويمسك بقطعة حديد فيطويها بقبضته . وفي فلسطين كان ينقض على قافلة من هاغانا العدو فيبيدها بمسدس وسكين . ودخل معروف إلى الحي اليهودي في القدس حيث نفذ عمليات انتحارية في أكثر من صهيوني ... وهكذا » .

هذه الاسطورة غذتها مشاعر الصيداويين القومية ، وبالذات غذاها مركز استقطابهم الرئيسي ، ألا وهو كلية المقاصد . هذه الكلية التي رافقت رياض الصلح خلال عمله السياسي الوطني ، منذ استقلال لبنان في بداية الأربعينات .

إذن ، تمكّن معروف سعد من استقطاب الصيداويين — من الزاوية الفلسطينية — حتى مطلع الخمسينات . وبدأ معروف يشكّل النقيض الشعبي الوطني لزعماء صيدا الأغنياء . ولهذا التفّت حوله العائلات الشعبيــة ، من شغيلة صيدا وتجارها الصغار ، ضد العائلات مالكة البساتين والعقارات والشركات وحتى ضد المثقفين وأصحاب المهن الحرة .

ونما هذا الاستقطاب ، من جانب معروف سعد ، للجماهير العمالية وخاصة صيادي السمك وعمال البساتين من جهـــة وللطلاب وللمتعاطين بالعمل السياسي العربي من جهة ثانية ، وتطور هذا الوضع ليأخذ شكل لجان إغاثة للاجئين الفلسطينيين الآتين إلى لبنان ، ثم تطور هذا العمل في التظاهرات والاضرابات التي كانت التعبير الرئيسي ضد « الخيانة العربية في فلسطين »(١) .

ومع الانقلابات التي بدأت تصعد وتهبط في سوريا(٢) ، ومع انتصار ثورة مصر في ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ ، ومع انطلاق التيار القومي العربي

(١) مجلة « وحي الطلبة » الصادرة عن كلية المقاصد ، آذار (مارس) ١٩٥١ .
(٢) انقلابات حسني الزعيم ، الحناوي ، فوزي سلو ، الشيشكلي ...

الحزبي عبر حزب البعث العربي — الذي كان في بداية انطلاقه يومذاك — وعبر حركة القوميين العرب ، مع ذلك كله تكوّن في صيدا تيــار قومي عربي بقيادة معروف سعد وعدد من مثقفي صيدا ، وخاصة مدرّسي كلية المقاصد .

وبرز هذا التيار القومي العربي في دعمه لثورة عبد الناصر في معاركها المتتالية ، وخاصة خلال العدوان الثلاثي على مصر(١) عــام ١٩٥٦ . فتكونت لجان جمع تبرعات ، ولجان تنظيم إضرابات وتوقيع عرائض ضد فرنسا وبريطانيا ، كما قام معروف سعد سراً بتدريب عدد من الشباب في صيدا ، تمهيداً للسفر إلى مصر للقتال ضد القوات الغازية . وخلال عامي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ قاد معروف سعد تظاهرات عدة ضد حلف بغــداد ، ثم فيما بعد ضد مشروع ايزنهاور للدفاع المشترك . وخلال هذين العامين وصلت شعبية معروف سعد إلى قمتها ، فبلغت (٨٥٪) من « الجماهير الصيداوية » .

وخلال انتخابات آب (اغسطس) ١٩٥٧ خاض معروف سعد ، باسم هذا التيار ، الانتخابات النيابية عن مدينة صيدا ففاز على منافسه الدكتور نزيه البزري بنسبة ساحقة ، أكّدت زعامته لصيدا وطرحته كواحد من قادة التيار القومي العربي . وفي هذا الاطار انتظمت الجماهير التي مثّلها معروف سعد في الشارع وفي مجلس النواب على السواء . وقد ساعدت الأحزاب والهيئات الموجودة في صيدا في تلك الفترة(٢) في انتظام تلك الجماهــير وإظهار نضالها .

(١) حرب السويس ، بسبب تأميم القناة .
(٢) حزب البعث العربي الاشتراكي ، الحزب الشيوعي ، **القوميون العرب** ، خريجو كلية المقاصد .

المقاومة الشعبية :

ومع عام ١٩٥٨ ، عام الوحدة بين مصر وسوريا ، وعام الانتفاضة المسلحة ضد كميل شمعون ، رئيس الجمهورية آنذاك ، نظّم معروف سعد جماعته في إطار « المقاومة الشعبية في صيدا » وأعلنوا صيدا مدينة مغلقة في وجه كميل شمعون . وتحولت المدينة إلى قلعة مسلحة حفرت فيها الخنادق ، واغلقت شوارعها ومنافذها ، وزوّد معروف جماهيرها بالسلاح الذي كان قسم منه لديه ، والقسم الأكبر كان يرد من سوريا – الاقليم الشمالي في الجمهورية العربية المتحدة . وبالطبع كانت لدى معروف وحدات مدرّبة سابقاً ، الأمر الذي مكّنها من قيادة المدينة بمعونة الأحزاب التقدمية والوطنيـة . واستولت المقاومة الشعبية على السراي في صيدا ، وتم إجلاء السلطـة عن المنطقة كلها ، وفتحت خطوط الاتصـال مع مراكز الانتفاضة في إقليم الخروب ، فالشوف الداخلي ، فالمختارة : البلدة التي يتمركز فيها كمال جنبلاط .

وخرج معروف سعد كغيره ، من قادة الانتفاضة ، منتصراً باعتبار ان شمعون لم يتمكن من التجديد ، بل جاء مكانه اللواء فؤاد شهاب قائد الجيش اللبناني يومذاك . وقد نال شهاب قبول قادة الانتفاضة بعد أن تفاهم مع عبد الناصر ، ووضع نفسه في المسار العام للسياسة العربيـة التي كانت « ج . ع . م . » تمثل خطها يومذاك . وهذا الانتصار أبقاه في قيادة مدينة صيدا ، رئيساً لبلديتها ونائباً لها وزعيمها الشعبي ، طوال فترة الستينات كلها . **فلقد بقي نائبها في مجلس النواب خلال ثلاث انتخابات نيابية متعاقبة في تموز (يوليو) ١٩٦٠ ، وأيار (مايو) ١٩٦٤ ، وأيار (مايو) ١٩٦٨ حتى أيار (مايو) ١٩٧٢ .**

وخلال الستينات كلها ، لم يكن تاريخ « المقاومة الشعبية في صيـدا »

أو جماعة معروف بمختلف عن تاريخ حركة « الناصريون المستقلون – المرابطون »(١) من صعود مع عبد الناصر وهبوط معه ، من التزام بالنضال القومي وبالذات بالمفهوم القومي الناصري وما يطرحه من قضايا ، إن فلسطينية أو عربية أو حتى مصرية .

ولقد كرّس معروف سعد نفسه كواحد من أقطاب الناصرية في لبنان ، خلال زياراته المتكررة لمصر في أكثر من مناسبة ، ثم خلال خطبه وتصريحاته التي كان يدلي بها ، حتى ولو كلفه هذا تناقضاً مع حلفائه من الحزبيين : إن البعثيين أو الشيوعيين . من هنا ، وفي نهاية الستينات تراجعت شعبية معروف سعد لأسباب عديدة ، منها :

١ – استمراره في سلطة المدينة رئيساً لبلديتها ونائباً لها ، وبالتالي قيام جماعته باستغلال هـذا الاستمرار لتحقيق بعض المكاسب والمغانم .

٢ – العلاقة التي تعمّقت ، مع الوقت ، بين معروف سعد وبين أجهزة الحكم خلال عهد الرئيس فؤاد شهاب (١٩٥٨ – ١٩٦٤) وخلال عهـد الرئيس شـارل حلو (١٩٦٤ – ١٩٦٨) . **هذه العلاقة التي تركت ظلالها على علاقة معروف بالأحزاب الحليفة له خلال عمله السياسي .**

٣ – التناقضات التي كانت تنشأ بين عبد الناصر والأحزاب ، إن الشيوعية أو القومية ، كانت تسبّب تناقضاً بين معروف سعد وتلك الأحزاب ، خاصة وانه كان ملتزماً بشكل دائم بالقاهرة وبعبد الناصر . كما أن ما أصاب قيادة عبد الناصر خلال نكسة

(١) راجع فصل : حركة « الناصريون المستقلون – المرابطون » من هـذا الكتاب .

حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، وهجمة اليسار العربي في هذا المجال على القاهرة ، وسّع تلك التناقضات وذكاها .

هذا مع الاشارة إلى أن معروف سعد بدأ ، مع تصاعد وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان ، يمد جسوراً معها ، إلاّ أن هذه الجسور لم تترسخ إلاّ في بداية السبعينات . من هنا فان الدور الذي لعبه في أحداث نيسان (ابريل) ١٩٦٩(١) كان عادياً ، بينما كان دور الأحزاب التقدمية بارزاً ورئيسياً . حتى ان دوره ، ودور جماعته في البداية كان غير محدد ، وذلك بسبب قربه من أجهزة الحكم . ولهذا حدث خلاف بين جماعة معروف وبعض الفدائيين في شباط (فبراير) عام ١٩٧٢ ، تطور إلى صدام مسلح ، تم خلاله احتلال مكاتب جماعته في صيدا ، ولم ينته الصدام إلاّ بعد أن تم التفاهم بينه وبين قيادة المقاومة الفلسطينية . **وتطوّر التفاهم إلى علاقة توطدت أكثر فأكثر مع الوقت ، وأعطت نتائجها خلال العدوان الذي قامت به السلطة اللبنانية في أيار (مايو) ١٩٧٣ ضد الفدائيين . فقد استنفر معروف سعد جماعته وهدد بمهاجمة السراي واحتلالها .** وبعد أيار (مايو) برز معروف حليفاً رئيسياً للمقاومة الفلسطينية ، وقامت بتسليح جماعته وتدريب معظمها ، كما قدم هو أحد البساتين التي يملكها ليكون مركز تدريب . **وبدأت تطلع ، مع هذا كله ، تسميات كبديل « للمقاومة الشعبية » مثل « العنف الناصري » و « المد الناصري » ، ولم يستقر اسم « التنظيم الشعبي الناصري » نهائياً إلاّ بعد وفاة معروف سعد ، مع العلم أن هذا الاسم طرح قبل وفاته .**

وعلى صعيد آخر ، فقد خاض معروف سعد انتخابات أيار (مايو) ١٩٧٢ ، لكنه لم يفز فيها ، بل فاز منافسه الدائم الدكتور البزري . وكان هذا مؤشراً مهماً في عمل معروف السياسي .

(١) أحداث نيسان (ابريل) ١٩٦٩ سبقت الاشارة إليها .

التنظيم الشعبي الناصري :

مرّ عام ١٩٧٤ ، ولم يحدث ما يذكر في حياة معروف سعد ، سوى انه عمّق علاقته أكثر فأكثر مع كمال جنبلاط ، (الحزب التقدمي الاشتراكي) ، ومع ابراهيم قليلات (الناصريون المستقلون) ، وكان يؤكد من وقت لآخر علاقته بالمقاومة الفلسطينية ، ثم عاد من جديد لخوض نضالات شعبية مع جماهيره من أجل صيدا : توسيع المرفأ ، زيادة موازنة البلدية ، تنفيذ مشاريع خاصة بزراعة الحمضيات خاصة ضمان تصدير المواسم ، تطوير حياة صيادي الأسماك .. الخ . مؤكداً بذلك ، انه ما زال مركز استقطاب جماهيري في صيدا .

ومع شباط (فبراير) ١٩٧٥ ، بدأت المعركة الشعبية ضد « شركة بروتيين »(١) التي نالت اتفاقاً تحتكر بموجبه حق استغلال الشاطىء اللبناني بكامله لمدة ٩٩ عاماً . ويرجع اليها أمر الثروة السمكية كلها . أما صيادو الأسماك فسيحرمون من حق العمل إلاّ إذا سمحت لهم الشركة بذلك . وهكذا انفجرت في البلاد نقمة شعبية ضد الشركة وأصحابها والمرخصين لها .

وفي صيدا بالذات ، حيث يعمل قسم كبير من سكانها في صيد السمك ، تصاعد العمل الجماهيري ، وقامت تظاهرات ومهرجانات وإضرابات ضد الشركة . وكان معروف سعد في قيادة تلك التظاهرات ، خاصة وان معظم جماعته من الصيادين ، إذا لم نقل ان الصيادين كلهم من جماعته . وفي شباط (فبراير) ١٩٧٥ ، كانت موجة الرفض قد تصاعدت ضد الشركة ، وقامت تظاهرة بقيادة معروف انطلقت من مرفأ صيدا إلى

(١) شركة محلية – أجنبية مختلطة كان كميل شمعون وبعض قادة حزبه يملكون معظم أسهمها ، وقد تم نسف مكاتبها في ١٩٧٥/٢/٢٨ ، وأعلنت « الحركة الثورية الاشتراكية اللبنانية » مسؤوليتها عن عملية النسف .

الشارع الرئيسي حيث واجهتها قوات الجيش اللبناني(١) بأعداد وآليات ضخمة ، وأكثر من هذا أطلقت النار على التظاهرة فأصيب معروف سعد إصابات بالغة ، دخل على أثرها المستشفى ، ثم ما لبث أن توفي في ٦ آذار (مارس) ١٩٧٥ .

وبوفاته انفجرت في صيدا ، ولبنان ككل ، موجة عارمة من التظاهرات الصاخبة ، وتحوّل العمل ضد الشركة إلى نضال ضد السلطة ككل . وحاولت السلطة الخروج من المأزق فحمّلت اثنين من القادة العسكريين مسؤولية الحادث ونقلتهما من صيدا ، كما راحت تطلق وعوداً لتحقيق مطالب صيدا في توسيع المرفأ وتشغيله . لكن هذا كله كان نقطة في بحر الأحداث التي تتالت في نيسان (ابريل) ١٩٧٥ . إذ في ١٣ منه حدث ما عرف بـ« مجزرة الباص » التي كانت البداية للحرب اللبنانية الكبرى !

ومع اندلاع الحرب ، بدأت القوى الوطنية تربط بين اغتيال معروف سعد وبين الأحداث . **واعتبر قتله اغتيالاً مقصوداً مخططاً له من جانب السلطة وأحزاب اليمين الاقليمي** بالذات ، وذلك لتخويف القوى الوطنية في بداية حرب طويلة شهدتها البلاد فيما بعد . **ولقد اعتبرت الحركة الوطنية معروف سعد شهيدها الكبير الذي سقط باسمها في معركة وطنية طبقية شريفة(٢) .**

وبعد وفاة معروف سعد ، أطلّ ابنه مصطفى ، وهو مهندس كان في

---

(١) جرى جدل حول إنزال الجيش لقمع التظاهرة ، وحول قيامه بإطلاق النار ، ومن أعطاه الأوامر بذلك : هل المحافظ أم رئيس الحكومة ، وهو يومذاك رشيد الصلح (من ساسة الصف الوطني) وقد قال الصلح الكثير عن هذه المرحلة في خطابه الشهير في مجلس النواب في ١٥/٥/١٩٧٥ (راجع حرب لبنان) .

(٢) صحف نيسان (ابريل) ١٩٧٥ : « المحرر » ، « السفير » ، « بيروت » .

الخارج ، عاد إلى صيدا ليتابع عمل والده . وعقد مؤتمراً صحافياً في ٢٨ آذار (مارس) ١٩٧٥ ، طالب فيه بكشف ملابسات حادث اغتيال أبيه . وهدّد باتباع « الطريق الذي تجنبنا سلوكه حتى الآن حرصاً على مصلحة لبنان » . **وهدد « بأن ما صمّمت عليه جماهير صيدا في حال تلكؤ السلطة سيفوق جميع الحسابات والتقديرات » . وقال انه « يتكلم من موقعين : الأول كونه ابن الشهيد ؛ والثاني وطني عام بصفتي ممثلاً للتنظيم الشعبي الناصري وأحد أفراد الحركة الوطنية » .** ودعا إلى تحديد المسؤولين عن مجزرة صيدا ، وضمان حقوق الصيادين ، وتنفيذ المشاريع العمرانية وخاصة مرفأ صيدا ، ودفع التعويضات للمتضررين من حوادث صيدا ، وقال : **« ان معروف سعد دافع عن قضايا الصيداويين وهو يشعر ان الصراع قد يكلفه حياته بسبب إصرار الحكم على أن يكون إلى جانب الطبقة المحتكرة » .** واعتبر سقوط أبيه **برصاص السلطة ذروة الصراع وقال : « انه الأمر الذي يفرض على الحركة الشعبية مزيداً من التصدي والمجابهة والتضحيات »(١) .**

وكانت الحرب .. وكانت بداية التصدي والمجابهة .

التنظيم الشعبي الناصري والحرب الأهلية :

اشترك التنظيم في الحرب ، بالمقدار الذي شاركت فيه صيدا في هذه الحرب . فالمعارك ابتعدت كثيراً عن صيدا بعد سقوط الدامور . وأصبحت المدينة ذات دور هام ، هو دعم صمود الجبهات عن طريق تموينها بالسلاح والغذاء ، والوقود(٢) . فعندما تعطل مرفأ بيروت بدأ مرفأ صيدا يعمل في الاستيراد بشكل كان يكفي في البداية لفك الحصار التمويني . وكان

---

(١) صحف ٢٩ آذار (مارس) ١٩٧٥ : « السفير » ، « المحرر » ، « بيروت » .

(٢) بسبب وجود محطة الزهراني لضخ البنزين والمازوت قرب صيدا .

للتنظيم ، مع بقية أحزاب الحركة الوطنية ، دور في تنظيم هـذا الدور — دور الدعم — وجعله فعالاً .

ولم يكتف التنظيم الشعبي الناصري بالتواجد في صيدا فقط ، بل بعث بعدد من مقاتليه إلى جبهة الجبل في صنين — المتين — عينطوره ، كذلك شارك بعض مقاتليه في المعارك التي دارت في البداية بين الدامور وحارة الناعمة ، خاصة عندما تحركت بعض الزوارق في البحر لنجدة المقاتلين الوطنيين في حارة الناعمة .

وفي المرحلة الأخيرة من الحرب ، بعد تعقد الأوضاع ودخول الجيش السوري ، لعب التنظيم الشعبي الناصري دوراً بارزاً في إطـار « القوات المشتركة » .

والواقع أن التنظيم ، إن خلال فترة معروف سعد (المقاومة الشعبية) ، أو بعد وفاته ، لم يكن ببعيد عن ممارسة العمل المسلح ، أو العنف بشتى أشكاله ، في عمله السياسي . لكن هذه الممارسة لم تكن بناء لنظرية مسبقة ، وإنما بدافع عفوي ومباشر ، وبناء للمعطيات التي تكوّنت خلال حياة معروف سعد منذ انطلاقه للقتال في أرجاء فلسطين إلى عام ١٩٥٨ حتى السبعينات . من هنا لم يكن السلاح والتعامل معه بغريبين عن التنظيم ، ولهذا كان لدى التنظيم عدد من القطع دائماً ، ولديه عدد من المقاتلين المدرَّبين . لكن هذا لا يكفي ، بل وجد التنظيم نفسه في علاقتـه مع المقاومة الفلسطينية يمتلك قدرة قتالية لا بأس بها ، عن طريق وجود مقاتلين محترفين ، إلى جانب قوات ميليشيا واسعة .

ولهذا أصبح لدى التنظيم حوالي (٣٠٠) مقاتل محترف ، إلى جانب أكثر من ألف من رجـال الميليشيا . وقد وفّرت المقاومـة التدريب والتسليح اللازمين . هذا إلى جانب أن « التنظيم الشعبي الناصري » ، كغيره

من أطراف الحركة الوطنية ، تمكّن من الاستيلاء على أعداد من الأعتدة والآليات العسكرية العائدة للجيش اللبناني في عين الحلوة ، بعد تفكك هذا الجيش .

وعلى صعيد الشهداء سقط للتنظيم حوالي الخمسين شهيداً خلال المعارك المحدودة في صيدا ، ومنطقة جزين ، وجبهة الجبل . وسابقاً كان قد قدم التنظيم عدداً من الشهداء في تظاهرات شعبية قمعتها السلطة بقوة السلاح(١) ، أو خلال انتفاضة عام ١٩٥٨ المسلحة .

ورغم أن عبء الزعامة الشعبية الذي تركه معروف سعد كبير ، إلاّ أن ابنه مصطفى يحاول القيام بهذا العبء حالياً وفي المستقبل ، وقد يستطيع ، إذا ما نظّم بالفعل صفوف أنصاره الذين كانوا يتجمعون حول معروف ، لما له في نفوسهم من أثر بطولي واسطوري. **ولهذا بدأت في صفوف التنظيم الشعبي الناصري بعض تنظيمات داخلية لتطعيم التنظيم ببعض المثقفين، لكن الأغلبية الساحقة ما زالت من شغيلة صيدا الفقراء وخاصة صياديها .** وسيبقى ، على ما يبدو ، العمـل المسلح وارداً في حساب هذا التنظيم ، لما له من تقليد عريق في هذا المجال منذ معروف سعد ، ولما تفرضه معارك المستقبل من ضرورة لامتلاك القدرة على المواجهة والتصدي .

(١) تظاهرات نيسان (ابريل) ١٩٦٩ في صيدا .

الإتحاد الإشتراكي العربي في لبنان

تغيرت كثيراً خارطة « الاتحاد الاشتراكي العربي في لبنان » منذ انطلاقه في مطلع السبعينات . فمن تنظيم موحد ، كان على صلة بالاتحاد الاشتراكي العربي في مصر ، إلى تنظيم انشق خلال الحرب اللبنانية إلى تنظيمين ، وذلك بسبب خلافات داخلية . **وأطلق التنظيم الأول على نفسه اسم « الاتحاد الاشتراكي العربي – التنظيم الناصري – الأمانة العامة » . بينما حمل التنظيم الثاني اسم « الاتحاد الاشتراكي العربي – التنظيم الناصري – اللجنة التنفيذية »** . واتضح أن الخلاف حدث بين مركزين للقوة : « الأمانة العامة » للتنظيم التي يمثلها المحامي خليل شهاب ، و « اللجنة التنفيذية » التي يمثلها الناطق الرسمي باسم التنظيم السيد كمال يونس . وتبلور الانشقاق في حوالي نهاية العام ١٩٧٥ .

ويعود نشوء الاتحاد الاشتراكي العربي ، كتنظيم موحد ، إلى مطلع السبعينات ، حين بدأت مجموعات من الطلاب الجامعيين تتلاقى في حلقات ثقافية تتولى بالدراسة سياسة الرئيس جمال عبد الناصر وفكره المتمثل في خطبه ومواقفه . وكانت وثائق ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ (فلسفة الثورة ، بيان ٣٠ آذار (مارس) ١٩٦٨ ، الميثاق) وثائق ومناقشات تلك الحلقات وعملها .

ولم تكن لتلك الحلقات فعالية كبيرة ، لعدم تمكنها من التجاوب مع الشارع الشعبي الناصري في بيروت . ومع وقوع أحداث ١٣ نيسان (ابريل) ١٩٧٥ برز الاتحاد الاشتراكي العربي كتنظيم ناصري ، يعتمد إلى قاعدة شعبية تتألف من بعض المثقفين وأبناء الأحياء الفقيرة . لكن بروزه كان عبر انشقاقه في أواخر ١٩٧٥ إلى تنظيمين :

أ – التنظيم الأول (الأمانة العامة) :

عمل التنظيم الأول (الأمانة العامة) سياسياً في إطار الحركة الوطنية ، وعسكرياً تحت اسم « الأفواج العربية » . وكان متواجداً بقوى محدودة نسبياً في معظم محاور بيروت ، وخاصة في « رأس بيروت » و « الأسواق التجارية » و « الشياح » . كما كانت له قوات في محور القماطية ، وفي جبهة الجبل ، وخاصة في « المتين » و « عينطوره » ، بالاضافة إلى تواجد تنظيمي في الشمال والجنوب(١) . ولقد تعاطف هذا التنظيم في مواقفه السياسية مع مواقف العراق ، واعتمد في تنمية قدراته على ذلك . كما قامت «فتح» بتدريب معظم مقاتليه . وتمكن خلال الهجوم على الثكنات العسكرية ومراكز قوى الأمن الداخلي في بيروت ، من الاستيلاء على عدد من الآليات ، منها عدد من المصفحات . وكان لدى التنظيم ، إلى جانب المقاتلين المتفرغين قاعدة من الميليشيا من أبناء الأحياء في العاصمة ؛ وقد سقط لـ « الأفواج العربية » قرابة الأربعين شهيداً .

وإلى جانب أفكاره ومبادئه القومية العربية ، الداعية إلى وحدة الأمة العربية **يرى التنظيم (الأفواج العربية) أن تجربة الميثاق الوطني في لبنان قد فشلت ، وانه شارك في العمل العسكري والسياسي للحركة الوطنية ، من أجل ميثاق وطني جديد يشترك الشعب في وضع خطوطه العريضة ، وقيام دستور جديد**

(١) « المحرر » ، ١/١/١٩٧٦ .

يتلاءم مع المعطيات الجديدة للمجتمع ، والنص دستورياً على انتماء لبنان القومي للأمة العربية ، وعلمنة الدولة والوظيفة ، وانتخاب رئيس الجمهورية من الشعب .

ويؤكد التنظيم على التلاحم مع المقاومة ويعتبره تلاحماً مصيرياً من أجل تحقيق الحركة العربية الواحدة وصولاً ثورياً للتحرير والنصر(١) .

ويلاحظ أن معظم العناصر القيـــادية في التنظيم من المثقفين وطلاب الجامعات ــ وخاصة الجامعة اللبنانية وجامعة بيروت العربية ــ إلى جانب بعض الشباب الذين يتمتعون برصيد وطني في بعض أحياء بيروت وصيدا .

ب ــ التنظيم الثاني (اللجنة التنفيذية) :

تواجد هذا التنظيم أيضاً في إطار الحركة الوطنية ، وعمل عسكرياً تحت اسم « قوات الثورة » . وفي نهاية الحرب وبعد توقف المعارك ، أعلن التنظيم اندماجه مع « حركة أنصار الثورة » وأصبح « أنصار الثورة » بمثابة جهازه العسكري .

خاض الاتحاد الاشتراكي (اللجنة التنفيذية) الحرب اللبنانية معتمداً على مقاتليه الذين تولت تدريب معظمهم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ــ القيادة العامة ، كما قامت بتزويدهم بالسلاح . وكان التنظيم يتعاطف في مواقفه السياسية مع الثورة الليبية . ولقد استولت قواته على عدد من الآليات بعد سقوط الثكنات العسكرية ومراكز قوى الأمن الداخلي . وتمكن من حشد أعداد محدودة نسبياً من المقاتلين والميليشيا، ساعدته في تغطية محاور القتال في بيروت (عين المريسة ، رأس بيروت ، رأس النبع ، البسطة ، والخندق الغميق) ، وفي الجبل (المتين وعينطوره) ، وكان له في إقليم الخروب عدة مراكز تنظيمية . وسقط للتنظيم حوالي الخمسين شهيداً .

(١) « المحرر » ، ١٩٧٦/١/١٥ .

ويدعو الاتحاد الاشتراكي (اللجنة التنفيذية) إلى « التمسك بعروبة لبنان ، والالتحام مع المقاومة الفلسطينية ، وإقامة التنظيم الناصري الواحد » . وجاء فهمه للأزمة التي عصفت بلبنان مرتكزاً إلى نقطتين :

الأولى : جوهر المشكلة المتمثل بالوجود الصهيوني الاستيطاني على أرض فلسطين وعلاقته بما يحدث من حلول استسلامية وانعكاساتها داخل الساحة اللبنانية .

والثانية : هي ان حقيقة الصراع القائم ناتج عن فساد النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، ووجود هوة سحيقة بين الفئات المسيطرة والمستغلة والفئات المحرومة والمسحوقة(١) .

ويتكون هذا التنظيم على أساس سياسي ــ عسكري . ولهذا فقياداته من المثقفين والفئات الشعبية ، وخاصة من أحيـــاء بيروت . ولقد حاول باندماجه مع حركة « أنصار الثورة » توسيع قاعدته الشعبية ، لما تمثله هذه الحركة من اتساع في صفوف الأحياء البيروتية الفقيرة وخاصة في حي البسطة . إذ أن هذه الحركة كانت في الأساس « رابطة شباب البسطة » ، فاستطاعت بدعم من « فتح » أن تتحـــول إلى تنظيم مدرَّب ومسلح إلى حد ما(٢) . وللحركة هوية عربية أكدّها أمينها العام مصطفى الترك الذي حدد دورها في « المشاركة في عملية بناء لبنان العربي الحر »(٣) .

ويفسر الاتحاد الاشتراكي اندماجه مع أنصار الثورة بأنه « تم تأكيداً لسياسة الاتحاد الاشتراكي الوحدوية ومن أجل حركة ناصرية واحدة في لبنان تمهيداً لحركة عربية واحدة في كل الوطن العربي »(٤) .

(١) « السفير » ، ١٩٧٦/١/١٥ .
(٢) « المحرر » ، ١٩٧٥/١٢/٧ .
(٣) « المحرر » ، ١٩٧٦/١/٣٠ .
(٤) « المحرر » ، ١٩٧٦/١١/٧ (حديث لكمال يونس) .

اتحاد قوى الشعب العامل

(التنظيم الناصري)

مع انطلاق ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ ، وتصاعد التأييد الشعبي الجماهيري للرئيس المصري جمال عبد الناصر ، بدأ يتكون في كل قطر عربي ، وبالذات في لبنان ، رأي عام شعبي يؤيد تلك الثورة ضد الملكية والاقطاع والاستعمار ومن أجل الحرية والوحدة والاشتراكية .

هذا الرأي العام أصبح يعرف مع الوقت « بالشارع الناصري » ، يتحرك مع عبد الناصر كلما خاض معركة ، ويركد معه كلما ركد . وغالباً ما كان يخوض معارك ويتخذ مواقف ، وخاصة بعد عام ١٩٥٦ ، عام تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر .

هذا « الشارع الناصري » كان يتحرك مع « الترانزستور » الذي كان الصلة بينه وبين « الريّس » ، وهي الصفة التي كان يعرفه بها ذاك الشارع . فما أن يعلن عن موعد « خطاب الريّس » حتى يبدأ الاستعداد للتحلق حول « الترانزستور » ، في شوارع بيروت العاصمة ، ومدينتي طرابلس وصيدا ، ومعظم مدن وقرى لبنان ؛ وذلك للاصغاء ساعتين أو ثلاث ساعات لعبدالناصر وهو يتكلم ، ويخاطبهم ويخاطب العرب والعالم .

ومع عام ١٩٥٨ ، عام الانتفاضة المسلحة لمنع كميل شمعون من تجديد ولايته كرئيس للجمهورية ولاسقاط المشاريع الغربية في لبنان ، توزّع هذا الشارع مع هذا الزعيم السياسي أو ذاك ، وحمل السلاح ، وكأنه كان يحمله من أجل عبد الناصر وانتصاراً للوحدة التي قادها بين مصر وسوريا يومذاك . وانتصر الشـــارع الناصري مع كافة القوى الوطنية والتقدمية في إسقاط التجديد لشمعون وإسقاط مشاريع الحماية الأميركية ، التي كانت في الواقع ضدّ عبد الناصر ووحدة الجمهورية العربية المتحدة .

وكان هذا الانتصار التجربة الاولى لهذا الشارع في اختبار قوته وقدرته ومدى انتظامه . لكن هذا الانتظام بقي طوال الستينات يتم بعفوية ، فيرتفع ذاك الشارع مع عبد الناصر ويهبط معه ، مؤكداً انه حزب عبد الناصر ، يعبر عن ذلك بمظاهرات وإضرابات التأييد أو الاحتجاج ، وأحياناً يعبر بوسائل عنيفة . ورغم أن رجال سياسة كثيرين حاولوا الاستئثار بهذا الشارع لصالحهم ، إلاّ أنه بقي شارعاً مستقلاً ، إلاّ عن عبد الناصر .

لكن ، بعد تظاهرات ٢٣ نيسان (ابريل) ١٩٦٩ في بـيروت ، برز الشارع الناصري مشتتاً ، خائفـاً ، يحتاج لمن ينظم أوضاعه في لبنان ، وبالذات في بـيروت . وجرت محاولات كان أبرزهـا يومذاك قيـام تنظيم **(اتحاد قوى الشعب العامل « ا. ق. ش. ع » — التنظيم الناصري)** . ورغم أن تظاهرات نيسان (ابريل) تلك تركت مجـالاً لكافة الأحزاب والتنظيمات أن تبرز في الساحة اللبنانية ، إلاّ أن تنظيم « ا. ق. ش. ع . » لم تكن له فعالية فيها ، مع العلم انه كان موجوداً .

بدأ « اتحاد قوى الشعب العامل » وجوده في نهاية الستينات . وكانت دائرة نشاطه الجامعة اللبنانية ، وجامعة بيروت العربية ، حيث التقى عدد من الطلاب ، أبناء بيروت وضواحيها ، واتفقوا على إقامة هذا التنظيم .

وكان أبرزهم كمال شاتيلا ، الذي شغل مركز الأمانة العامة للتنظيم منذ نشوئه حتى الآن . وهو شاب مثقّف وصلب في العمل السياسي .

وكانت البداية نشرة تحمل اسم « **الناصرية** » ، تحاول فيها تلك الثلة من الجامعيين وضع أُطر وأُسس للوجود الناصري في لبنان . وكان همّ أفراد مجموعة « اتحاد قوى الشعب العامل » في البداية تأكيد انتمائهم للرئيس عبد الناصر ولثورته ، وإقامة صلة بينهم وبين الشارع الناصري اللبناني .

ولتأكيد الانتماء قام أعضاء المجموعة بوضع كتابات ، حملتها نشرة « الناصرية » ، وهي عبارة عن شروحات ودراسات تناولت أفكار عبد الناصر وممارساته في « فلسفة الثورة » أو في خطبه ، أو في الميثاق أو في بيان ٣٠ مارس (آذار) ١٩٦٨ .

وأما بالنسبة للنقطة الثانية ، الصلة مع الشارع الناصري ، فقد تمكنوا خلال فترة قصيرة من استقطاب أعـداد من شباب الأحياء في العاصمة بيروت ، رغم صعوبة انتظام الشارع الناصري ، يومذاك ، في أحزاب وتنظيمات .

وكان عرض القوة الرئيسي بالنسبة لوجودهم وقدرتهم على الاستمرار ، هو يوم وفاة الرئيس عبـد الناصر (٢٨ أيلول — سبتمبر ١٩٧٠) . **ففي ذاك اليوم فرضوا نفسهم وسط الشارع الناصري كقوة ناصرية منظمة ، فارتفعت شعاراتهم على جدران بيروت مذيّلة باسمهم « ا.ق.ش.ع » ؛ وكان الملاحظ يومذاك ان أعمار الشباب الذين انتظموا في إطار «اقشع» لا تتجاوز العشرين سنة ، لكن هذا لم يحل دون تأثيرهم في تحريك الشارع ، إلى درجة جعلت بعض التجمعات أو التنظيمات الناصرية(١) يومذاك تتنبه**

(١) التنظيمات الناصرية يومذاك ، مثل : الناصريون المستقلون — المرابطون (ابراهيم قليلات) ، جماعة المحامي عبد الرزاق دوغان ، والجماعات التي كانت تتحلق حول جريدتي « المحرر » و « اليوم » ، أو « جمعية خريجي المقاصد » .

لنفسها ، وتحسب حساباً للتنظيم الناصري الطالع .

واتجه « التنظيم الناصري — ا. ق. ش. ع. » إلى امتـلاك استقلالية خاصة به ، معتمداً على ما كان يردده جمال عبد الناصر في الكثير من خطبه ، من انه ليس من اليمين ولا اليسار ، وإنما هو لهـذا الشعب . من هنا كان إصرار مسؤولي التنظيم الناصري على تسمية تنظيمهم « اتحاد قوى الشعب العامل » ، وذلك لتأكيد رفضهم للطبقيـة وللصراع الطبقي وللمقولات اليسارية في هذا المجال . كما انهم وقفوا في وجه بعض الزعماء التقليديين في بيروت « مدّعي الناصرية » ، يفندون مواقفهم وسياساتهم المتعاقبة ، مؤكدين انهم ليسوا من أنصار هذه السياسة الرجعية التقليدية ، داعين إلى أن يتسلم الشباب زمام الأمور . وقد ابتعدوا بأنفسهم هكذا عن اليمين التقليدي .

ولقد عبّر السيد كمال شاتيلا عن موقفه هذا ، في خطاب له جاء فيه قولـه :

« ان الحركة الوطنية لا يسيطر عليها عشائريون ولا تقسيميون ولا شيوعيون . ان الحركة الوطنية هي مجموعة القوى القومية والوطنية التي تعتبر نفسها جزءاً من الأمة العربية ومن حركة النضال القومي ضد الصهيونية والاستعمار والتبعية الأجنبية ... »(١) .

وخاض التنظيم الناصري « ا.ق.ش.ع. » معارك طلابية في الجامعة اللبنانية ففاز ببعض المقاعد في الاتحـاد الوطني للطلاب عام ١٩٧١ ، ومعارك في الشارع من إضرابات وتظاهرات من أجل مطالب شعبية أو من أجل قضايا وطنية وقومية عروبية ، كما دخل في معارك ومناقشات كلامية مع بعض التنظيمات التي كانت في إطار الناصرية وراحت في الوقت نفسه

(١) « الشرق » ، ١٩٧٦/٥/١٢ .

تتطلع إلى اليسار والماركسية ككل ، مثل القوميين العرب(١) . وكل هذه المعارك أفادتهم ، فوصلوا الى العام ١٩٧٢ ، ووجـدوا أنفسهم يخوضون الانتخابات النيابية في بيروت بواحد من أعضاء اللجنة المركزية للتنظيم هو النائب الحـالي نجاح واكيم . **ولقد تمكنوا من إنجاح مرشحهم في وجه مرشح عريق في العمل السياسي ، وقادر في المجال المالي (٢) . وشكّل نجاحهم في هذه المعركة الانتخابية بداية جديدة لهم ، وانطلاقة إلى الأمام .** والواقع أن واكيم نجح كمرشح « لاتحاد قوى الشعب العامل » ، لكن ليس بأصوات أعضائه وإنما بأصوات « الجماهير البيروتية » . إذ أن معظم أعضاء التنظيم لم يكونوا قد بلغوا يومذاك السن القانونية للانتخاب (٢٢ سنة) . لكنهم ضغطوا على أهلهم وأقاربهم كي ينتخبوا واكيم ، وهو أصغر المرشحين سنـاً . وهكذا كان . **وقد وفّر هذا الفوز إعلاماً واسعاً للتنظيم الناصري ، قدمه كواحد من التنظيمات الجماهيرية في بيروت .**

واقتصر عمل التنظيم بعد ذلك على بعض التظاهرات والاضرابات والقيام ببعض الخدمات عن طريق نائبه . وكان من الملاحظ انه لم يدخل في أي جبهات أو تجمعات شكلتهـا الأحزاب التقدمية والوطنيـة ككل ، **وإنما أقام تحالفات ثنائية مع بعضها مثل تحالفه مع « منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان » ؛ وقد تعمق هذا التحالف بعد حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ بين مصر وسوريا من جهة واسرائيل من جهة ثانية .** وأصبح التنظيم مدافعاً بشكل رئيسي عن نظامي الحكم في مصر وسوريا ، في وقت كان فيه معظم الأحزاب اللبنانية يهاجم الحكم المصري بعد توقيعه اتفاقية سيناء . وبعد حرب تشرين الأول (اكتوبر) تلك ، تولى تنظيم

(١) راجع : « منظمة العمل الشيوعي » و « حزب العمل الاشتراكي العربي » .

(٢) فاز نجاح واكيم بالمقعد الارثوذكسي في بيروت ضد نسيم مجدلاني رغم انه وزير ونائب سابق وصاحب ثروة مصرفية وعقارية .

« الصاعقة » الفلسطيني تدريب بعض عناصر من التنظيم الناصري ، وزوّدهم بالسلاح ، في إطار تحالفه مع منظمة حزب البعث .

والواقع أن التنظيم الناصري لم يكن يمتلك قدرات جماهيرية أكثر من غيره من التنظيمات الناصرية الاخرى ، لكنه كان أول المبادرين إلى خوض معركة الانتخابات النيابية ، وفي بيروت ، بالذات ، الأمر الذي مكّنه من توظيف الشارع الناصري في معركته تلك ، وبالتالي ربحها . **كما ان التنظيم استقطب بعض المثقفين الناصريين ، ولهذا تمكن من أن يكون له دور في «التنظير» في موضوعات ناصرية عدة .** ولقد أكدت قيادة التنظيم دائماً على العمل السياسي البرلماني ، من هنا كان توجه الكثير من القياديين إلى العمل السياسي وحتى الانتخابي . لكنهم كانوا يعربون عن دعمهم للكفاح المسلح الفلسطيني ، آخذين بقول عبد الناصر : « إن المقاومة الفلسطينية وجدت لتبقى » .

وفي هذا المجال قال شاتيلا :

« نحن كتنظيم ناصري نعتبر أنفسنا جزءاً من حركة التحرُّر القومي العربية ندعو كافة فصائل المقاومة الفلسطينية إلى توحيد جهودها ضد مختلف المؤامرات الدولية والاسرائيلية وحل إشكالاتها السياسية بالطرق الديمقراطية (...) بعيداً عن العنف الذي يسيء إلى حركة النضال العربي كلها » .

ويضيف قائلاً :

« نحن الناصريين مع المقاومة الفلسطينية بجميع فصائلها التي تحملت وتتحمل التضحيات الباهظة دفاعاً عن كرامة الانسان العربي وحقه في التحرير والتقدم والوحدة »(١) .

(١) جريدة « الشرق » ، ١٢/ أيار (مايو) ١٩٧٦ .

وفي عام ١٩٧٤ تعرض التنظيم الناصري إلى انشقاق قام به عدد من قياديي التنظيم ، كان في مقدمتهم عصام العرب ، معلنين رفضهم لسياسته الايجابية من مصر وسوريا(١) . ورغم هذا الانشقاق فقد استمر التنظيم في نشاطه مؤكداً تحالفه وسياسته هذه .

التنظيم الناصري والحرب :

دخل التنظيم الحرب بعدد من المقاتلين ، بلغ في البداية (١٠٠) مسلح تحت اسم « طلائع الناصرية » و « فرق النصر » ، كانوا يتواجدون داخل بيروت الغربية ، ولم يكن لهم محور خاص بهم . وازداد عددهم مع الوقت إلى (٣٠٠) مسلح كانوا باشراف « الصاعقة » ، ويعملون بالتنسيق معها . وتشير قيادة التنظيم إلى أن مقاتليها انتشروا داخل بيروت وخارجها . ولقد قال الأمين العام للتنظيم كمال شاتيلا في هذا المجال : « ان اخوتنا الناصريين تصدوا للانعزاليين في كفرشيما والليلكي والشياح »(٢) . وكانت للتنظيم مكاتب منتشرة في بيروت والضواحي : في برج ابي حيدر ، المزرعة ، الطريق الجديدة ، الشياح ، بئر العبد وغيرها . وبعد حركة عزيز الأحدب في ١١ آذار (مارس) ١٩٧٦ ، وتصعيد القتال الذي شهدته العاصمة ولبنان ككل خلال أشهر آذار ونيسان وأيار (مارس وابريل ومايو) لم يشاركوا بشكل فعال في القتال ، لأنهم كانوا ملتزمين بالتحالف مع منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي ، ثنائياً وفي إطار « جبهة الأحزاب القومية والوطنية » ، وهي الجبهة التي أخذت موقف سورية في الحرب . وفي هذه الفترة كانت سوريا وحلفاؤها قد اتخذت موقفاً وصل إلى التدخل عسكرياً في لبنان في مطلع حزيران (يونيو) ١٩٧٦ ، بعد فشل وساطتها

(١) راجع : « التنظيم الناصري — قوات ناصر » .
(٢) جريدة « النهار » ، ١٩٧٦/٦/٧ ، صفحة ٦ .

السياسية في لبنان (١) .

وقد أصدرت « جبهة الأحزاب والقوى القومية والوطنية » بياناً دعمت فيه التدخل السوري في لبنان ، جاء فيه :

« إن الخطوة السورية جاءت كمخرج وحيد ومقبول من القوميين الوطنيين بعد استمرار التصعيد العسكري ... إن الجيش السوري سيكون صديقاً ومتعاوناً مع المؤمنين بعروبة لبنان وتقدمه وحماية المقاومة . وسيبقى على أرضنا وبإرادتنا ... »(٢) .

ومع التدخل العسكري السوري ، قامت القوات المشتركة من لبنانية وفلسطينية بالإغارة على مكاتب « الصاعقة » وأحزاب « الجبهة القومية » ، وخاصة عضو الجبهة « اتحاد قوى الشعب العامل » . فاحتلت مكاتبه في برج ابي حيدر ، رأس النبع ، بئر العبد ، المزرعة ورأس بيروت(٣) . وذكر أن كميات من الأسلحة صودرت من هذه المكاتب ، كما استولت القوات المهاجمة على ست سيارات « جيب » تابعة للتنظيم الناصري .

وأتت هذه الاغارة من القوات المشتركة والفلسطينية كإجراء وقائي رداً على موقف قوات « جبهة الأحزاب القومية » ، ويومها أصدر السيد كمال شاتيلا والنائب نجاح واكيم بياناً أعلنا فيه رفضهما لأي تدخل خارجي في شؤون لبنان ، لأنه لا يحل المشكلة ولن يؤدي إلاّ إلى صدامات بين أبناء القضية الواحدة ... اننا في التنظيم الناصري — اتحاد قوى الشعب العامل لن نخضع لأي ابتزاز أو ضغط من أي تدخل خارجي(٤) .

(١) راجع كتاب « حرب لبنان » ، مصدر سابق .
(٢) جريدة « السفير » ، ١٩٧٦/٦/٢ .
(٣) جريدة « النهار » ، ٧ حزيران (يونيو) ، الصفحة الأولى .
(٤) جريدة « النهار » ، ٧ حزيران (يونيو) ، وذكر يومها أن هذا البيان صدر كشرط للافراج عن شاتيلا وواكيم .

وقد أضعفت تلك الاغارة المسلحة في حينه الوجود العسكري للتنظيم في بيروت(١) . وبعدها انتقلت قيادة التنظيم (شاتيلا — واكيم) إلى دمشق ، حيث استأنفت نشاطها . وقد برز شاتيلا في أكثر من مناسبة : مع الرئيس السوري حافظ الأسد في مؤتمر كولومبو لدول عدم الانحياز ، وفي زيارات لعدد من المسؤولين السوريين في دمشق ، وفي أحاديث إذاعية وتلفزيونية(٢).

ورغم ان التنظيم خرج من الحرب في فترة تصاعد فيها القتال ، إلاّ أنه خسر خلال الحرب أكثر من خمسة عشر شهيداً .

وعندما نفذت القوات السورية خطة الأمن العربية في لبنان في إطار دخول « قوات الردع العربية » إلى لبنان(٣) ، عادت قيادة « الصاعقة » إلى لبنان واستعادت مكاتبها في العاصمة . كما ان قيادة « التنظيم الناصري » عادت كذلك واستأنفت نشاطها .

ولقد انطلق « اتحاد قوى الشعب العامل » في الحرب من موقف مميّز ، مؤكداً انه لا يدخل حرباً تحولت إلى حرب طائفية ، ومن موقف يؤكد باستمرار على البعد القومي العربي في لبنان ، مؤكداً ان سورية ، في مواقفها ، تمثل هذا البعد خاصة وانها ما اتخذت خطوة التدخل العسكري ، في إطار خطة أمن عربية ، إلاّ بعد أن فشلت الوساطة السياسية .

ولقد اتجه « اتحاد قوى الشعب العامل » بعد الحرب ، للعب دور سياسي قد يؤهله لأن يشكل ثقلاً في لبنان مستقبلاً ، خاصة وان قيادات بيروت بالذات أُصيبت بوهن العمل التقليدي والشيخوخة ، وبدت ضعيفة أمام المتغيرات الجديدة في السياسة اللبنانية .

---

(١) جريدة « السفير » ، ٧ حزيران (يونيو) ، الصفحة الرابعة .
(٢) الصحف السورية ، ١٠ حزيران (يونيو) ١٩٧٦ وبعدها .
(٣) الصحف اللبنانية ، ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٦ .

قوات ناصر

(اتحاد قوى الشعب العامل - الحركة التصحيحية)

في أواخر شهر تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٤ ، حدثت « حركة تصحيحية » داخل « التنظيم الناصري في لبنان — اتحاد قوى الشعب العامل» خرج على أثرها عدد من قادة التنظيم وقواعده ليحملوا اسم التنظيم نفسه مع إضافة « الحركة التصحيحية » . لكن هذا التصحيح لم يتجسد ويبرز إلاّ بعد حوالي السنة ، عندما تتالت الحوادث وتصاعدت ، حتى وصلت إلى حرب لبنانية شاملة . **وهذا التجسيد كان في إطار «قوات ناصر »، وهي الجهاز العسكري الذي أطلت به « الحركة التصحيحية » ، وأكّدت مبرر وجودها من خلاله .**

ولم يتناول « التصحيح » الأسس والمنطلقات الناصرية ، فهذه مسلمات : فالميثاق ، وفلسفة الثورة ، ومجموعة الخطب ، إلى جانب بيان ٣٠ مارس (آذار) ١٩٦٨ هي المنطلق الفكري ، ومواثيق ثورة تموز (يوليو) ١٩٥٢ . لكن « التصحيح » تناول المسار السياسي للتنظيم ، أي الممارسة السياسية اليومية وبالذات رفض السياسة المصرية الحالية بإشراف الرئيس أنور السادات ، والأخذ باتجاه تأييد نظام ثورة الفاتح من سبتمبر (ايلول)

في ليبيا ، كثورة تكمل ثورة مصر ونضال عبدالناصر .

وإذا كان « التنظيم الناصري في لبنان ـ اتحاد قوى الشعب العامل » برئاسة كمال شاتيلا ، هو أحد أطراف « الجبهة القومية الوطنية » المؤيدة للسياسة السورية ، فـ « الحركة التصحيحية ـ قوات ناصر » عضو في « الحركة الوطنية » . بهذا التبسيط يمكن الاحاطة بالانقسام الذي حدث داخل التنظيم ، الذي قاده المحامي حسين حيدر ومعه فؤاد عيتاني والشاعر محمد توفيق صادق وأحمد الحلبي وعبد الرحمن طباره وغازي القيسي وعصام العرب وحسن قبيسي .

لكن فؤاد عيتاني ، أحد قادة تنظيم « قوات ناصر » سابقاً ، يرى أن أي تنظيم ليس للدفاع عن سياسة معينة ، بقدر ما هو بؤرة تغيير مستمرة ، ومجال ممارسة سياسية موضوعية بعيداً عن أي التزام مفروض أو قدري ، إذ المقياس أفكار عبد الناصر ، وعلى التنظيم أن يتجه أينما تتجسد تلك الأفكار . ومما يؤكد ذلك القول بما يلي :

« أمامنا المنجزات الناصرية العظيمة التي ولدت إبان عملية التغيير التاريخية القوية التي قادها عبد الناصر من أجل الشعب الفقير الذي تكالبت عليه قوى الاستعمار والاستبداد والاستغلال كي تسلبه ثروته الطبيعية والاجتماعية والانسانية »(١) .

وتأخذ « الحركة التصحيحية » على التنظيم سيادة الفردية في كافة ممارساته والتوجه البورجوازي ، بعد أن كان صورة شعبية للشارع الناصري . ولقد كان أبرز ما ركزت عليه « الحركة التصحيحية » قبل بدء تصاعد الحرب ومشاركتها فيها ، هو معركة إعلامية ضد التنظيم ، وكذلك ضد

---

(١) « الناصرية » (نشرة التنظيم الأساسية) ، ملحقها « التصدي » (لقوات ناصر) ، ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٧٥ .

السياسة المصرية وخاصة في ما يتعلق باتفاقية سيناء وفي « تخليها عن عبدالناصر وأفكاره » .

قوات ناصر والحرب :

وعندما دخلت « قوات ناصر » الحرب ، تركّز وجودها أكثر وتحدد مسارها . فهي عضو في الحركة الوطنية ، وشاركت في خوض معركة الدفاع عن المقاومة ، وعن عروبة لبنان . في رأي قيادة تلك القوات أن المعركة التي فرضت على الساحة اللبنانية ، شنها طرف يميني يعمل لانهاء وجود المقاومة الفلسطينية ، ضد طرف تقدمي يؤمن بعروبة لبنان وباستمرار المقاومة الفلسطينية . لذا وقفت « قوات ناصر » في طليعة الاتجاه القومي والتقدمي ، وشاركت في قتال من أرادوا عزل لبنان عن الوطن العربي .

ويبدو أن « الحركة التصحيحية » لم تكن تتطلع لأن يكون لديها تنظيم عسكري ، فهم « دعاة عقيدة وفكر » ، لكن طبيعة المرحلة قلبت الموازين فأصبح التنظيم ذا شقين : سياسي وعسكري . وهكذا برز مقاتلو « قوات ناصر » في المعارك الأولى في الشياح ـ عين الرمانة ، وفي تطهير محاور شارع مارون مسك(١) .

ولقد قام الشكل الهرمي لـ « قوات ناصر » كالتالي : اللجنة المركزية (القيادة) ، الخلايا ، ثم اللجان ، والقاعدة الشعبية . لكن هذا الشكل من التنظيم كان مرتجلاً ، لأنه لم يحدد سلطة القيادة ولم يضبط ممارساتها التنظيمية وطروحاتها المخالفة لاتجاه « الحركة التصحيحية » .

واستطاعت « قوات ناصر » في فترة وجيزة أن تنظم (٢٥٠) عنصراً مقاتلاً ، يعتبرون من « الكادرات العسكرية المقاتلة » ، إلى جانب أعداد من الميليشيا .

---

(١) نشرة « التصدي » (ملحق « الناصرية ») ، تموز (يوليو) ١٩٧٥ .

ولهذا « تمكنا من تغطية جبهات العاصمة في الفنادق والشياح ورأس النبع وعلى محاور بشاره الخوري حتى الدباس . هذا مع دعم من الجبهة الشعبية — القيادة العامة :

« في الجبل : تواجد في عاليه ، القماطيه ، بدادون .

« وفي الجنوب : مجموعتان في محاور الهلالية ودير المخلص » .

وتشير « قوات ناصر » إلى دورها في اقتحام منطقة الطبية — طريق الشام ، وتطهيرها . وكذلك « مقابر الناصرة » في بيروت . رغم أن ليس لديها آليات ، بل كانت جميع قواتها من المشاة .

ولقد كان التدريب مكثفاً ومضغوطاً ، وقامت المقاومة — وخاصة الجبهة الشعبية — القيادة العامة — بقسم كبير منه . أما التموين فكان في البداية قائماً على تبرعات بعض التجار الكبار ، ثم من بعض « الاخوة الذين نلتزم وإياهم بفكر سياسي موحد » . والقتال كان بشكل عام تطوعياً ، كانت توفر للمقاتل فقط بعض مصروفاته لتوفير الحاجيات الشخصية .

وسقط في صفوف المقاتلين منذ بداية الحرب سبعة وثلاثون شهيداً ، في مواقع في العاصمة والجبل والجنوب .

هذا وتمكنت « قوات ناصر » من البروز سياسياً ، إلى جانب نشاطها العسكري ، وذلك في إطار الوساطة العربية في أحداث لبنان . وهذا البروز السياسي دعم النشاط العسكري . لكن هذا لم ينف أن الحركة التصحيحية ككل ، تحتاج إلى تنظيم صفوف ، وبلورة أفكار ، بعيداً عن الممارسة اليومية . ولهذا برز تيار في صفوفها يدعو إلى ضبط العمل التنظيمي حسب أصول وقواعد ، بعيداً عن المظاهر والوجاهات التي دفعت بقوات ناصر إلى أزمة مصير أثناء انعقاد مؤتمرها التنظيمي الثاني في ١٩٧٦/٧/٢٢ ،

حين عجزت القيادة السياسية والكوادر عن ضبط تجاوزات المجموعة العسكرية بقيادة بعض قيادييها، والى حل التنظيم في المؤتمر المذكور أعلاه . وأبرز الذين وقّعوا على قرار الحل : المحامي حسين حيدر ، فؤاد عيتاني ، محمد توفيق صادق ، أحمد الحلبي ، عبد الرحمن طباره ، غازي القيسي .

وقد أصدرت هذه المجموعة بياناً يحمل توقيع أكثر من ثلثي المؤتمر العام بتاريخ ١٩٧٦/٧/٢٣ يعلن حل « قوات ناصر » ويدعو كل الناصريين في لبنان إلى الاندماج في تنظيم موحد يكون قادراً على استيعاب الفكر والأهداف المعلنة (١) .

(١) من ارشيف « قوات ناصر » .

الحزب السوري القومي الإجتماعي

شهدت الحرب « الحزب السوري القومي الاجتماعي » يعمل في إطار جناحين متعارضين ، رغم أن هذا الحزب اشتهر بتماسكه وتنظيمه ووحدة صفوفه منذ أسّسه انطون سعاده . وقد تمثل الجناح الذي ترأسه انعام رعد في « الحركة الوطنية اللبنانية — القوات المشتركة » ، بينما ترأس الياس جرجي قنيزح جناحاً آخر تمثل في « جبهة الأحزاب القومية والوطنية » . وهذا الانقسام لا علاقة له بالانقسام السابق الذي قاده جورج عبد المسيح في الخمسينات .

والواقع أن جناحي « رعد » و « قنيزح » يلتقيان في الطروحات التقدمية التي تبناها الحزب . بعد المراجعة التي أجراها قادته خلال اعتقالهم ، وبعد خروجهم من السجن ، اثر قيامهم بمحاولة انقلاب ضد حكم الرئيس الأسبق فؤاد شهاب عام ١٩٦١ . وبينما اقترب جناح رعد كثيراً من الماركسية ، بقي جناح قنيزح يؤكد على مبادىء سعاده كمنطلق لأية تقدمية .

لكن الحزب السوري القومي الاجتماعي لا يمكن دراسته إلاّ كحزب موحد ، وذلك بسبب الوحـــدة التي تنتظم منطلقاته النظرية والتي انتظمت مساره النضالي والسياسي منذ الثلاثينات . وتبرز أهمية هذا الحزب في انه مميّز عن كافة الأحزاب اللبنانية في التزامه بمعطية أساسية هي التطلع لاستلام

السلطة في لبنان ، ولذلك حاول مرتين اقتحام الشرعية للوصول إلى السلطة ، لكنه لم يوفق . لكنه أكـّد التزامه بممارسة العنف اسلوباً في النضال ، وإن لم تأت هذه الممارسة متواصلة ، بل بقيت قفزات وخط سير متقطع .

ورغم ما مرّ بالحزب من تباعد وانقسام إلى جناحين ، لكن الاتجاه العام هو نحو توحيد الحزب خاصة بعد أن انتخب « جناح رعد » رئيساً له هو الدكتور عبد الله سعاده وهو صاحب موقف تقدمي معتدل ويجد أن قوة الحزب هي في وحدته ، وان أي تمايز بين وجهتي نظر يجب أن يبقى في إطار العقيدة السورية القومية الاجتماعية .

انطلاق الحزب والانتفاضة الأولى :

تأسس الحزب السوري القومي الاجتماعي عام ١٩٣٢ في عهد الانتداب الفرنسي في لبنان ، وكان حزباً سرياً . وضع منطلقاته النظرية وشكّل خلاياه الاولى انطون سعاده ، المولود في الشوير في لبنان في العام ١٩٠٤ .

ويلازم اسم سعاده الحزب ملازمة مستمرة ، فهو الزعيم الذي لا زعيم بعده ، وهو واضع فكره ، إن في « نشوء الامم » أو في « المحاضرات العشر » هذا إلى جانب دستور الحزب . وهو أول من عمّد نضاله بالدم .

استمر الحزب في العمل السري حتى تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٥ ، لكنه تعرض لوشاية كشفت حقيقته فأُلقي القبض على زعيم الحزب ومعاونيه ، وأُحيل إلى المحكمة العسكرية المختلطة وحكم عليه ستة أشهر قضاها في حبس الرمل في بيروت حيث وضع كتابه « نشوء الأمم » الذي يعرض فيه تطور الاجتماع البشري والقوميات . وقد اعتمد على هذا الكتاب في قوله « ان الوطن السوري هو البيئة الطبيعية التي نشأت فيها الأمـــة السورية ، وهي ذات حدود جغرافية تميزها عن سواها ، تمتد من جبال طوروس في

الشمال الشرقي إلى قناة السويس والبحر الأحمر في الجنوب شاملة شبه جزيرة سيناء وخليج العقبة ، ومن البحر السوري في الغرب شاملة جزيرة قبرص إلى قوس الصحراء العربية وخليج العجم في الشرق .. ويعبر عنها بلفظ عام : الهلال السوري الخصيب ونجمته قبرص » .

كان اعتقال سعاده بداية ظهور الحزب إلى العلن ، وشكل حدثاً خطيراً في تاريخه ، لأنه نقل النضال الشعبي من النضال لأجل الاستقلال إلى العمل القومي والنهضة الاجتماعية(١) .

وأثار ظهور الحزب نقاشاً نظرياً وسياسياً تناول صحة طروحاته القومية ، وتناقضها مع القومية العربية . وتبين أن الحزب نشأ في فترة كانت المانيا النازية في أوج قوتها ، طارحة القومية ، والأمة ، كأساس لحكم العالم كله بمنطق من العنصرية العائدة إلى القرن التاسع عشر . ولقد تأثر سعاده بطروحات المانيا القومية يومذاك ، حتى ان هناك من يربط بين طروحات الحزب السوري القومي الاجتماعي — نظرياً وسياسياً وتنظيمياً — وبين طروحات المانية عائدة إلى فترة حكم هتلر لالمانيا النازية . لكن هذا لم يلحق بالحزب أي ضرر يومذاك ، خاصة وان الحلفاء لم يكونوا أفضل من المانيا في تعاملهم مع الشعوب التي يمارسون انتداباً عليها أو احتلالاً لأراضيها .

وأبرز ما امتاز به الحزب في تلك الفترة طرحه للعمل السياسي الشمولي أي على أساس أكثر من قطر عربي ، وكذلك أخذه بـ « العلمانية » ، أي اللاطائفية الدينية . وانتشر الحزب في لبنان وسورية وفلسطين والاردن ولم يتمكن من الانتشار في العراق أو الكويت .

وفي لبنان خشيت السلطات من انتشار الحزب السريع ، خاصة بعد أن

(١) من حديث للدكتور عبد الله سعاده — الأحزاب اللبنانية في مواجهة العام ١٩٧٠ — أرشيف الحزب .

برز خلال نكبة ١٩٤٨ وبعدها ، فشنت السلطة اللبنانية حملة ضد القوميين السوريين وزجّت أعداداً منهم في السجن ، وكان رد فعل انطون سعاده أن أعلن الثورة المسلحة في وجه السلطة في العام ١٩٤٩ .

وكانت الثورة عبارة عن انتفاضة حمل فيهـا أفراد الحزب السلاح ، وهاجموا مخافر ومراكز قوات السلطة واحتلوا بعضها . لكن هذا لم تكن له فاعلية في شل السلطة وإسقاطها ، بل تمكن المسؤولون يومذاك (عهد بشاره الخوري ورياض الصلح) من استعداء الرأي العام على الحزب ، وملاحقته ، واعتقال زعيمه سعاده ، بعد أن تعاون حاكم سورية يومذاك المشير حسني الزعيم مع السلطات اللبنانية فسلمها سعاده . وحوكم زعيم الحزب خلال أربع وعشرين ساعة وتم تنفيذ حكم الاعدام به صباح يوم الجمعـة في ٨ تموز (يوليو) ١٩٤٩ . وكان قد قتل ستة من أفراد الحزب أيضاً في هذه الانتفاضة .

وكان لاعدام سعاده رد فعل واسع في سورية كان احد أسباب سقوط حكم حسني الزعيم ، واكتساب الحزب عطفاً واسعاً في الأوساط الشعبية .

وانتشر الحزب في سورية ولبنان والاردن أكثر فأكثر ، خاصة وان العمل السياسي الحزبي كان ما زال في بدايته ، وقد أكسب إعدام سعاده الحزب احتراماً في الأوساط الشعبية كافة . وعندما حكم أديب الشيشكلي سورية في مطلع الخمسينات أخذ الحزب موقفه ، وتعاطف معه حتى بدا وكأن الحزب هو الحاكم . ووضع الحزب نفسه منافساً لكل حزب قومي عربي وبالذات حزب البعث العربي الذي شكل الطليعة الحزبية الاولى المنظمة للقومية العربية .

وفي هذه الفترة قام أحد عناصر الحزب في دمشق باغتيال العقيد عدنان المالكي ، أحد كبار الضباط المؤيدين للبعث ، فانفتح العداء لهذا الحزب

على مصراعيه في سورية . ويقول عبد الله سعاده في هذا الموضوع : « ان الحزب تعرض لمؤامرة في الخفاء كان من نتيجتها دفع أحد عناصر الحزب للقيام بعملية الاغتيال تلك . وقد سبّبت هذه الجريمة الغبية ملاحقة الحزب بشراسة وضراوة . ولا يزال الحزب في سورية يعاني من نتائج هذا التصرف الأرعن وذيوله المتعاقبة » .

الانتفاضة الثانية :

عاش الحزب السوري القومي الاجتماعي السنوات الاولى في الخمسينات يواجه مشكلتين :

الأولى : اغتيال عدنان المالكي وما جرّ من ذيول وعداء بين الحزب وكل ما هو عربي أو وحدوي ، أكان في شخص حزب البعث أم غيره .

الثانية : تنامي الفكر القومي العربي المنظم والفاعل وخاصة مع انطلاق ثورة عبد الناصر (تموز/ يوليو ١٩٥٢) ، واتساع رقعة نضال حزب البعث العربي . وبالذات اثر تصاعد الالتزام القومي العربي الذي مارسه عبد الناصر كثيراً على كافة الدعوات الاقليمية أكانت قومية سورية أم فرعونية ، أم فينيقية .

تحت عبء هاتين الحقيقتين اندفع الحزب إلى نوع من العزلة ، وجد مع العام ١٩٥٨ مجالاً لفكها ، وذلك بانعطاف خاطىء كلّف الحزب أكثر مما كلفته المشكلتان السابقتان معاً . هذا الانعطاف تمثّل في موقف الحزب الايجابي من سياسة كميل شمعون (التجديد ، والأحلاف الغربية ، والتلويح بالتهديد العربي لكيان لبنان) ، إلى درجة حمل معها السلاح دفاعاً عن تلك السياسة في وجه كافة القوى الوطنية والتقدمية التي حملت السلاح ضد كميل شمعون . ولقد أثار موقف الحزب هذا نقاشاً حاداً فيما بعد داخل

صفوفه ، واعتبره البعض مؤامرة دفعت الحزب إلى تصفية ثانية في لبنان ، بعد ما تعرض له في سورية . واعتبر « جناح رعد » هذا الموقف خطأً فادحاً كلّف الحزب داخلياً وشعبياً الكثير ، وليس غريباً القول ان الحزب ثأر من نفسه في الحرب اللبنانية الأخيرة (١٩٧٥ ــ ١٩٧٦) في وقوفه ضد كميل شمعون ، حليف الأمس .

ويقول عبد الله سعاده في هذا المجال أيضاً ان المؤامرة التي تعرض لها الحزب في سورية ، استمرت في لبنان . فما « ان بدأت الثورة في لبنان عام ١٩٥٨ حتى توجهت الضربة الاولى إلى القوميين الاجتماعيين قبل سواهم . الأمر الذي دفع بهم إلى الوقوف في وجه الثورة ، بالاضافة إلى منطلقهم ورفضهم مشاريع الضم بالاخضاع السياسي والعسكري لأنها تتخطى في جموحها الواقع الاجتماعي ... لقد دافع الحزب في ١٩٥٨ عن الكيان اللبناني دون أن يتخلى عن نظرته القومية السورية »(١) .

وخرج الحزب **خاسراً في أحداث ١٩٥٨ ، مادياً ومعنوياً ، وبعيداً عن التوجه الجديد خلال حكم اللواء فؤاد شهاب الذي جاء على أنقاض حكم شمعون وتلك الأحداث ككل . وتوجه الحزب إلى ذاته يبنيها للرد على ما تعرّض له ، من اضطراب وخسارة وعزلة ، وراح يحضر لانتفاضته الثانية .**
ففي نهاية العام ١٩٦١ ، وفي عيد رأس السنة الميلادية بالذات ، نفذ الحزب خطة انقلاب لاستلام السلطة ، اعتبرت انتفاضته الثانية في مسار نضاله . ورغم تركيز تلك الخطة وإعدادها بدقة ، لكنها فشلت ، رغم أن قادة محاولة الانقلاب من عسكريين ومدنيين تمكنوا من تعطيل القيادة العسكرية اللبنانية (عن طريق خطف كبار الضباط والقادة) ، وتعطيل فاعلية السلطة المركزية (عن طريق قطع كافة الاتصالات السلكية واللاسلكيــة) ،

(١) حديث للدكتور عبد الله سعاده ــ المصدر السابق نفسه .

ومحاصرة وزارة الدفاع بوحدة تحركت من الجنوب إلى بيروت ، والهجوم على السراي مقر الحكومة ، والتوجه إلى القصر الجمهوري ، رغم ذلك كله فقد فشلت الانتفاضة وأُضيفت إلى الأولى ، ودفع الحزب ثمنها باهظاً : دخل آلاف القوميين السوريين إلى السجون ، وحكم على قياداتهم بالاعدام والمؤبد ، وتشرد قسم من قيادات وقواعد الحزب ، وقتل عـــدد من أفراد الحزب خلال الانتفاضة وبعدها أثناء التحقيقات ، ودخل الحزب مرحلة تشتت وتمزق هائلة طوال الستينات بكاملها حتى بداية العام السبعين .

مرحلة جديدة وسلوك جديد :

مع العام ١٩٦٩ تصاعد النضال التقدمي واليساري ككل في لبنان ، وبرز العمـل الفدائي الفلسطيني مرتكزاً جديداً في النضال ، الأمر الذي أخاف السلطة اللبنانية ، فوجدت نفسها تصدر عفواً عن القوميين السوريين علهم يخرجون ويعودوا إلى ممارسة عملهم السياسي وينسجموا مع ماضيهم في مواجهة اليسار والنضال القومي العربي الذي تصاعـد مع عبد الناصر والمقاومة . وبموجب هذا العفو الخاص عن القوميين السوريين ، عاد الحزب يلملم أشلاءه مع بداية السبعينات .

لكن فرضية السلطة ورهانها على الحزب لم ينجح ، إذ أن عـدداً من المعتقلين — ومعظمهم من القادة — أعادوا النظر في سياق نضال الحزب ، وبدأوا وهم في المعتقل يسربون بعض كتابات لهم تولت نشرهـا جريدة « النهار » البيروتية — المتعاطفة معهم — وكلها كتابات تنحو نحواً جديداً غريباً عن الحزب ، يلتقي باليسار والقوى التقدمية ككل . وعندما خرجوا من المعتقلات عادوا إلى العمل السياسي ، فجمعوا شتات الحزب ونظموا صفوفهم ، وبرزت تناقضات عـدة داخل صفوفهم خلال عملية إعادة التنظيم ، فكانت تبرز اسماء قياديين من حين لآخر : منهم عبـد الله

سعاده ، يوسف الأشقر ، مسعد حجل ، وسيم زين الدين ، وغيرهم . ووصلوا إلى الحرب اللبنانية وهم أكثر وضوحاً ، ولكنهم أكثر تناقضاً . وتركز هذا التناقض في ما سمي بالانشقاق إلى جناحين : « جناح رعد » و « جناح قنيزح » .

الانشقاق : اتجاهان وسياستان :

تعرض الحزب في الخمسينات ، وبعد إعدام سعاده ، إلى انشقاق أصبح الحزب بموجبـه حزبين ، وكلاهما كانا يتنازعان تجسيد سعاده وفكره وحزبه . جانب مثّله معظم قياديي الحزب الحاليين ؛ وجانب قاده جورج عبد المسيح ، من رفاق سعاده الأوائل ، وترأسه يوسف قائدبيه . وأصبح هذا الانشقاق الأول قديماً وأصبح واقعاً . واستمر الحزبان في العمل السياسي ، لكن الاستمرارية الفاعلة كانت « للحزب — المركز » حسب تسمية لانعام رعد . ويمكن فهم الانشقاق الأول خلال الحديث عن الانشقاق الجديد الذي حدث على أبواب العام ١٩٧٥ وبداية الحرب اللبنانية .

برز الخلاف الجديد في كانون الأول (ديسمبر) من العام ١٩٧٥ ، أي بعد مضي أكثر من نصف سنة عـلى بدء الحرب اللبنانية . وتبين أن الخلاف ، إذا كان قد برز بشكل جلي خلال الأحداث المسلحة أو بسببها ، إلاّ انه خلاف فكري وتنظيمي كما يقول بعض قادة جناح قنيزح .

وقصة هذا الخلاف تعود إلى العام ١٩٧٠ . فبعد صدور قرار العفو عن قادة الحزب وكوادره الرئيسية(١) ، عقد مؤتمر قومي في « فندق ملكارت » في بيروت ، بين ٢٦ — ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٩ ، لتقييم التجربة السابقة ، وخاصة محاولة الانقلاب العسكري التي نفذها الحزب وبعض

(١) أصدر الرئيس شارل حلو عفواً عن أكثر من مائتي قومي سوري كانوا محكومين أحكاماً تراوح بين الاعدام والسجن .

حلفائه وفشل فيها . ومع عملية التقييم تقرّر إجراء محاكمات حزبية لتحديد المسؤول أو المسؤولين عن محاولة الانقلاب الفاشلة ، وكذلك لتقييم بعض الأفكار التي طرحها عدد من قادة الحزب وهم في السجن أو بعد خروجهم منه . وبرز خلال المؤتمر ، في رأي « جناح قنيزح » ، أمران مهمان :

ـ الاول : انعطاف فكري نحو الماركسية ، دونما تخل عن الفكرة القومية السورية ، ومحاولة الربط بين أفكار انطون سعاده مؤسس الحزب السوري القومي ، وبين أفكار كارل ماركس .

ـ الثاني : إجراء تغيير دستوري في كيفية انتخاب « المجلس الأعلى » في الحزب ، يتناقض هذا التغيير مع أفكار سعاده .

هذان الأمران كانا الأساس في معظم الخلافات والتناقضات التي مرت بالحزب السوري القومي الاجتماعي مؤخراً ، وهو الحزب الذي لم يشهد سوى انشقاق بارز وحيد في العام ١٩٥٧(١) .

وسبّبت هذه الخلافات الطارئة في حياه الحزب ، اضطراباً في رئاسته ، ولهذا راوحت زعامة الحزب بين يوسف الأشقر وبين مسعد حجل منذ العام ١٩٧٠ . وكانت المحاكمات الحزبية قد أسفرت عن إبعاد انعام رعد من الحزب ، وبعض المسؤولين الآخرين فيه .

وبعد تلك الخلافات ، ونتائج المحاكمات الحزبية ، سادت جو الحزب بلبلة فكرية وسياسية ، كان من آثارها أن اكتشفت القيادة في العام ١٩٧٢ وجود تنظيم سري يساري داخل الحزب ، تبين انه كان على علاقة مع انعام رعد ، وهو المبعد . وفي حزيران (يونيو) ١٩٧٤ ، حدثت « ثورة المنفذين العامين » في الحزب ، في محاولة لتصحيح الوضع ، أسفرت عن

(١) الانشقاق الذي قاده جورج عبد المسيح .

تشكيل لجنة قيادية كان من بين أعضائها الياس جرجي قنيزح . لكن هذه الصيغة القيادية لم تنجح ، فقام أحد أعضاء الحزب ، وهو **وسيم زين الدين (ابو واجب) (١)** في شباط (فبراير) ١٩٧٥ بانقلاب أسفر عن احتلال مكاتب الحزب وتسلم السلطات الحزبية ، والمطالبة بحل المشكل التنظيمي بأقصى سرعة ممكنة .

على اثر (حركة أبو واجب) هذه ، تم تشكيل « قيادة مؤقتة » ، تمهّد لانتخابات حزبية بناء لـ «دستور سعاده» . وبالفعل جرت تلك الانتخابات ، فقام مجلس الأمناء بانتخاب رئيس للحزب ، ففاز الياس جرجي قنيزح(٢) . لكن الطرف الآخر الذي كان يتكون سراً في الحزب ، كان قد شكّل نفسه وانتخب انعام رعد رئيساً له .

وهكذا دخل الحزب السوري القومي الاجتماعي الحرب اللبنانية منقسماً ، ولكن دون إعلان ذاك الانقسام . ومع تصاعد الأحداث ، بدأت تقع بعض التناقضات بين الطرفين ، أدت إلى تكريس الانقسام وقيام جناحي « رعد » و « قنيزح » . فبعد وقوع معارك جل الديب(٣) انكشف الصراع بين الجناحين حول من خاض تلك المعارك ، أو من تسبب بها . وأعلن جناح قنيزح أن قوميي جل الديب والضواحي ملتزمون بفكر « سعاده » وهم الذين خاضوا تلك المعارك ، وسقط منهم ثلاثة شهداء ، في حين أذاع « جناح رعد » بياناً هاجم فيه « الخوارج الذين عقدوا الصفقات مع الجميل وشمعون » . قاصداً بذلك قوميي جناح قنيزح . وأكد البيان أن من ينطق باسم القوميين

(١) استشهد خلال الحرب اللبنانية تحت اسم (أبو واجب) .

(٢) جرت هذه الانتخابات في آذار (مارس) ١٩٧٥ ، أي قبل بدء الحرب الأهلية بشهر .

(٣) وقعت معارك جل الديب ـ إحدى ضواحي بيروت ـ بين قوات السلطة وحزب الكتائب من جهة ، والحزب القومي من جهة ثانية في حزيران وتموز (يونيو ويوليو) عام ١٩٧٥ .

السوريين هم أعضاء المكتب السياسي : عبد الله القبرصي ، عبد الله سعاده ، بشير عبيد ، حافظ الصايغ ، جمال فاخوري ، مصطفى عز الدين ، إلى جانب رئيسهم انعام رعد . وكرس البيان بذلك الانشقاق وحدد هويته(١) .

وفيما التزم « جناح انعام رعد » بالحركة الوطنية وقواتها المشتركة ، وبموقفها المناوىء « للكتائب » و « الأحرار » و « الجبهة اللبنانية » ككل ، وجد « جناح قنيزح » نفسه بشكل غير مباشر معادياً للحركة الوطنية ، عضواً في جبهة الأحزاب القومية ، ومهادناً لـ « الجبهة اللبنانية » فيما بعد ، ومتعاطفاً مع سورية ، وأعلن أكثر من مرة انه مع المبادرة السورية منذ البداية . ودخل الجناحان بذلك التصنيف السياسي المعتاد : فوجد « جناح قنيزح » نفسه مع السياسة السورية ، بينما « جناح انعام رعد » أخذ جانب السياسة العراقية وأحياناً الليبية .

وعلى صعيد الجبهات أعلن « جناح قنيزح » أن الحزب شارك مشاركة فعالة حيث يتواجد تنظيمياً : إن في بيروت أو الجبل أو الشمال . وقد خسر (٥١) شهيداً في معارك جل الديب ، والمتين وعينطوره .

والواقع ان هذا الجناح من الحزب السوري القومي الاجتماعي يؤكد التزامه الكامل والدائم بأفكار انطون سعاده ، وبالطرح الكلاسيكي للفكرة القومية السورية ، دونما تطوير فيها ، ولا يجد ضرورة لأي تطوير باتجاه اليسار والماركسية .

كيف فهم جناح رعد الانشقاق ؟

ان هناك منشقين عن الحزب وليس انشقاقاً ، إن بالنسبة لجورج

(١) « المحرر » ، ١٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٥ ، صفحة ٦ .

عبد المسيح أو لقنيزح . فالحزب هو المحور وهو باقٍ لا يتجزأ . وعن الأسباب وراء وجود منشقين أو انشقاق جاء في نشرة(١) صدرت عن « جناح رعد » ، ما يلي :

« إن وجه الصراع الحقيقي هو بسبب التمسك بتفسير حرفي جزئي مشوّه لسعاده ارتبط بممارسة الخمسينات أغلق نفسه على كل الظاهرات المعاصرة خلافاً لتعاطي سعاده مع ظاهرات عصره . وحاول أن يسحب ممارسات الخمسينات على السبعينات ودعا إلى تجميد أيّ بحث في المضامين الاقتصادية للقومية الاجتماعية ، واستمر يعتبرها نوعاً من الفاشية الوسطية الانتهازية بين الرأسمال والعمل ، معاد للعروبة ، يرفض التعاطي الايجابي والجبهوي مع المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية ، يفهم سلامة الحزب برضى الأنظمة وحكامها لا بسلامة خطه الثوري والصراعي ، يتشدق باللفظية العقائدية الثورية ويمارس نقيضها » .

هذا التحديد لطبيعة الصراع أو الانشقاق هو رد من « مركز الحزب » — أي جناح رعد — على النقاط التسع التي التزم بها جناح قنيزح في مواقفه وتحديد مسار اجتهاده الحزبي . والنقاط التسع تتناول ما ورد في مضمون هذا الرد حول الالتزام بسعاده ، والمضامين الاقتصادية ، والنظرة القومية ، والموقف من العروبة ، ومن المقاومة الفلسطينية .. الخ .

ويرى « مركز الحزب » ، أي جناح رعد ، أن جناح قنيزح أقرب للأخذ بلبنان ككيان قائم ، وهو ما يتناقض مع القومية السورية ، وأكد على الفكر القومي المجرد هرباً من أي التزام تقدمي أو يساري ، مراعاة للسلطة في لبنان . وجاء في تحليل « مركز الحزب » للانشقاق(٢) :

(١) الانشقاق — الخروج (من أرشيف مجلة « صباح الخير ») .
(٢) الانشقاق — الخروج — المصدر السابق نفسه .

« أمام فشل النظام في استيعاب الحزب عن طريق العفو ، كان لا بد من محاولة إنهاكه بالصراع الداخلي عند تفجير المؤامرة على المقاومة الفلسطينية لتحييده في الصراع الدائر . وكانت بعض القيادات التي خرجت قد حاولت إعلان هذا الموقف في أيار (مايو) ١٩٧٣ عندما أصدر أسد الأشقر تصريحاً بتأييد النظام اللبناني ضد المقاومة واضطر المجلس الأعلى إلى تكذيب ذلك التصريح » .

والواقع ان جناح قنيزح وجد في الحرب اللبنانية – في بدايتها – صراعاً طائفياً ، فحاول الوقوف خارج هذا الصراع باعتبار الحزب علمانياً لا طائفياً . كما ان التعامل مع النظام اللبناني أو السلطة ، لم تتح الفرصة له لكي يتحقق – كما يقول هذا الجناح – لأن الانشقاق برز في بداية الحرب الأهلية ، ولم تكن السلطة طرفاً مباشراً مكشوفاً في الصراع ، وإنما كان حزب الكتائب أبرز أطراف الصراع في معسكر السلطة ، وهو طرف لا يمكن أن يلتقي الحزب معه أو يحالفه .

ويبسط أحد المتحدثين باسم جناح قنيزح هذه التحليلات للانشقاق فيقول ان المواقف التي يتخذها جناح رعد حالياً تكاد تشكّل تراجعاً عن المواقف الحادة التي مارسها هذا الجناح خلال الحرب ، ثم ان الحزب السوري القومي لا يمكن أن يكون ماركسياً، وإلاّ انتفت خصوصيته القومية . لكن هذا لا يعني عدم ضرورة تطوير الحزب ، ولا يعقل أن يكون التطوير قفزاً ؛ فهناك أولاً الالتزام بانطون سعاده فكراً وممارسة ، ثم الخطو إلى الأمام انطلاقاً من هذا الالتزام دونما إيغال في الاجتهاد يذهب بسعاده ولا يطوره .

* * *

إن أي تقييم للانشقاق ومضاعفاته سلباً أم إيجاباً ، يظهر أن الانشقاق

أثّر في فعالية الحزب فأضعفها . كما ان الموقف اليساري الذي اتخذه « مركز الحزب » – جناح رعد – مهم وإيجابي ، لكن فعاليته في الحزب كانت سياسية عندما أضاف وجوده في إطار الحركة الوطنية بعداً علمانياً لنضال هذه الحركة أبعدها عن الطائفية في حربها . لكن فعاليته العسكرية كانت محدودة حتى في المواقع الرئيسية للحزب إن في الكورة ، أو ضهور الشوير أو مناطق الزلقا ، انطلياس ، جل الديب ... هذا كله لا يشكل قاعدة صلبة لاستمرار جناح رعد في مواقفه وخصوصيته . من هنا التوقع القائل بإمكانية قيام حركة ثالثة في الحزب تعيد له وحدته بناء لتقاليد وأعراف وقيم لم يستطع حتى الآن تجاوزها ، رغم المحاولة الجريئة التي قام بها جناح رعد . فالقوميون مخيّرون بين طروحات سعاده ومنطلقات الفكر القومي التقليدي ، وبين أي طرح آخر . وقد يكون مجيء عبد الله سعاده إلى رئاسة الحزب(١) هو المدخل لهكذا وحدة حزبية مفترضة .

الحزب والحرب :

الحزب السوري القومي الاجتماعي سياسي – عسكري منذ تكوينه . لذا كانت له ممارسات عنف وعمل عسكري في أكثر من تصرف وموقف . وإلى جانب تكوينه بهذا الشكل ، فقد أقرّ مؤتمر ملكارت « ان يمارس القوميون الاجتماعيون التزامهم الرسمي والكامل بالكفاح المسلح ممارسة فعلية . وان يعطى هذا الالتزام بالكفاح المسلح الأولوية على سواه ... على أن يكون رائدهم المرتقب وحدة القوى المقاتلة وتصعيد الكفاح المسلح ليأخذ أبعاد الثورة القومية »(٢) .

وأكّد الحزب على موقف ملتزم بالمقاومة الفلسطينية وكفاحها المسلح ،

(١) جرى انتخابه رئيساً للحزب في ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ بدل انعام رعد .
(٢) مؤتمر ملكارت بين ٢٨ و٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٩ ، بيان للدكتور عبد الله سعاده في ٢٨/١/١٩٧٠ – أرشيف الحزب .

ونص في مقررات ملكارت على « مقاومة دعاة الحل السلمي في الداخل وشجب مواقف مؤيديه في الخارج» . وهذا منسجم مع سياسة القوميين الاجتماعيين الدائمة ، والمعلنة تكراراً في مناسبات مستمرة . « ان لنا في الحرب سياسة واحدة هي سياسة القتال ، أما السياسة في السلم فهي ان يسلّم أعداء الأمة بحقها — سعاده ١٩٤٩ »(١) .

ويقول عبد الله سعاده ان ليس بين القوميين تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية ، غير أن التربية القومية الاجتماعية في ثوريتها الشاملة تجعل من القوميين الاجتماعيين جميعهم جسماً ثورياً مناضلاً متحركاً بدافع من مصلحة الأمة وكرامة الشعب بكل طاقاته وفي كل الظروف الصعبة . وقدر سعاده « ان عدد الأعضاء المنتسبين للنهضة القومية الاجتماعية في الأمة السورية يفوق تصور المواطنين لأنه يتخطى المائة ألف بسهولة . منها في لبنان ما يزيد على الثلاثين ألفاً »(٢) .

ولقد خاض الحزب الانتخابات النيابية أكثر من مرة ، ولكنه لم يصل أي مرشح من مرشحيه إلى المجلس النيابي ، رغم هذا العدد الضخم من الأعضاء والمؤيدين .

وعلى الصعيد العسكري يقول انعام رعد : « ان لدى الحزب مخيماً للتثقيف العقائدي ، ونحن أفقر الأحزاب تسليحاً ، والأسلحة التي بين أيدينا هي كسمكات المسيح في موعظة الجبل . كما اننا لا نعتمد على الميليشيا المنفصلة عن الحزب ، لأننا لا نؤمن بفكرة العسكرتاريا . فالقومي الاجتماعي هو أصلاً عقائدي مقاتل في سبيل عقيدته وفي سبيل وطنه ، وقد أوصانا سعاده بالكفاح المسلح ضد العدو الاسرائيلي »(٣) .

(١) مؤتمر ملكارت — المصدر السابق نفسه .
(٢) حديث من أرشيف الحزب ، عام ١٩٧٠ .
(٣) حديث لجريدة « النهار » في ١٩٧٥/٨/٢٢ .

جاء هذا الكلام على لسان رئيس الحزب ، وكانت الحرب قد بدأت حادثاً وراء حادث . ودخلها الحزب بأسلحته ومسلحيه الذين تدرّبوا في مخيمات تأسّست منذ الأربعينات في بيصور ورأس المتن في جبل لبنان ، ومارسوا أعمالاً عسكرية صلّبت عناصره وقياداته ، ولهذا كان دوره واضحاً في الحرب اللبنانية ، وكان يتواجد في معظم محاور القتال وخاصة في جبل لبنان ، الكورة ، ساحل المتن الشمالي ، وفي بعض محاور بيروت (الأسواق التجارية ، رأس بيروت ، الشياح ..) . لكن كان من المتوقع أن تكون محاور الحزب رئيسية في أكثر من منطقة من انطلياس ، إلى جل الديب ، إلى الكورة ، إلى ضهور الشوير والشوير ، وأُخذ على الحزب تراجعه من منطقته الرئيسية في ضهور الشوير وفي الكورة وساحل المتن الشمالي ، وقد علّل ذلك بالانقسام الذي تعرّض له (جناح قنيزح) ، وبسوء تفاهم في تنفيذ الخطط العسكرية مع باقي فصائل « القوات المشتركة »(١) .

وقد عبّأ الحزب حوالي الألفي مسلح من أعضائه في العاصمة وباقي المناطق اللبنانية . لكن معظم هؤلاء اضطروا لعدم ممارسة القتال ، بل إلى الانسحاب من بعض الجبهات (ضهور الشوير ، الكورة) . وسقط للحزب حوالي المائة مقاتل شهداء ، عدا المدنيين الحزبيين .

ويقول انعام رعد في تقييمه لدور الحزب في الحرب اللبنانية : «لقد كان شرفاً كبيراً لحزبنا الدور الذي أداه في إضفاء الطابع القومي والعلماني على الصراع ، وفي تجسيده تحرر صفوفه من الكيانية والاقليمية والطائفية والعشائرية ، نموذجاً للانسان الجديد المصارع في سبيل النظام الجديد »(٢) .

* * *

(١) مجلة « صباح الخير » لسان حال الحزب ، العدد ٦٦ ، ١٥/١١/١٩٧٦ .
(٢) مجلة « صباح الخير » ، المصدر السابق نفسه .

أثبت الحزب السوري القومي الاجتماعي قدرة على التنظيم والانضباط ، وسبقاً في التعاطي مع العمل المسلح ، على باقي الأحزاب والتنظيمات في لبنان منذ زمن . لكن افتقاره إلى الجماهيرية في نضاله جعل تلك الخصوصية صفة ذاتية وليس صفة نضالية مادية يمكن أن تتجسد في الواقع .. وقد يكون ذلك عائد إلى اضطراب الأساس العاصي لطرحه القومي ، وكذلك لغربته البعيدة عن الطروح التقدمية والعروبية . إلى جانب انه قام على أساس انه حزب نخبة ، ويخشى أن يكون ظل أسير هذا الطرح .

الطلائع التقدمية اللبنانية
(طلائع البعث)

برز تنظيم « الطلائع التقدمية اللبنانية » خلال الحرب سياسياً وعسكرياً ، رغم أن نشوءه يعود إلى العام ١٩٧٠ . وبينما كانت الطلائع في بدايتها تجمعاً سياسياً حول المحامي محمد زكريا عيتاني – قائد الطلائع خلال الحرب وحالياً أمينها – باعتباره أحد المرشحين في الانتخابات النيابية في بيروت ، إلاّ أنها تحولت إلى تنظيم في حوالي العام ١٩٧٣ . وهذا التنظيم كان يعمل في إطار الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية الموجودة في الساحة اللبنانية ، لكنه أصبح فيما بعد عضواً رئيسياً في جبهة الأحزاب القومية ، كما زاد من تحالفه مع منظمة البعث العربي الاشتراكي في لبنان إلى درجة التلاحم معها . **وبعد أن كان اسمه الطلائع التقدمية اللبنانية أصبح « الطلائع التقدمية اللبنانية – طلائع البعث » ، ويرد اسم المحامي عيتاني كأمين مساعد لمنظمة البعث في لبنان ، مع بقائه أميناً عاماً للطلائع .**

منطلقات « الطلائع » :

والطلائع التقدمية حركة جماهيرية ديمقراطية ، تستلهم في نضالها إرادة

الجماهير وطموحها **نحو التحرر والتقدم وبناء مجتمعها العربي الديمقراطي الموحد** . وهي بحد ذاتها جزء من الحركة الوطنية المتنامية في الساحة اللبنانية .

ويقول أمينها العام المحامي عيتاني أنها نشأت كغيرها من الحركات التقدمية في ظل ظروف الكيان اللبناني ، الذي يدين باستمرار إلى مجموعة معقدة من التسويات المتعاقبة ، بدءاً من التسوية الأولى التي يطلق عليها اسم الميثاق الوطني ، انتهاءاً بالوثيقة الدستورية التي وضعت عام ١٩٧٦ ، مما أدى إلى نشوء مجتمع متناقض ، قادته تناقضاته إلى شكل سيء جداً من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وزاد نظامه الرأسمالي في هذا الصراع الاجتماعي والسياسي بين أبنائه . وكذلك ، فقد استغلت الرأسمالية العالمية هذا الوضع غير الطبيعي ، وخصّصت للبنان دور الوسيط التجاري ، وبالتالي الوسيط المالي بين الدول الامبريالية وبلدان المنطقة (بلدان الوطن العربي والشرق الأوسط) مما أتاح لقطاع الخدمات أن ينمو على حساب غيره من القطاعات الاقتصادية المنتجة ويؤخر نموها وتطورها .

في ظل هذه الظروف الاقتصادية والسياسية والأجواء الاجتماعية المسيطرة على مدينة بيروت حيث تميز أبناؤها ، على حد قول عيتاني ، **بعقلية بورجوازية تميل إلى حب الاستغلال والابتعاد عن العمل الحزبي ، نشأت الطلائع التقدمية لتكون صيغة جديدة لتنظيم هؤلاء الناس الذين لم تستطع الأحزاب الوطنية والتقدمية كسر طوق الجليد الذي يحول بينهم وبينها وليس فقط بسببهم هم بل أيضاً بسبب عمل تلك الأحزاب .**

ولا تنطلق « الطلائع التقدمية » من نظرية عقائدية معينة ، غير أن لها تطلعات عربية وديمقراطية واضحة وثابتة ، **وتناضل من أجل تحقيق مجتمع ديمقراطي تسوده العدالة ومبدأ تكافؤ الفرص .** وكذلك من أجل تغيير النظام اللبناني تغييراً ثورياً وتقدمياً لكي يصبح قادراً على تلبية حاجات الفئات

الكادحة والمحرومة . وكذلك تطوير الجيش وتعزيز قدراته العسكرية لكي يأخذ دوره الايجابي إلى جانب جيوش الأنظمة العربية التقدمية في الحرب الشرسة ضد العدو الصهيوني والامبريالية العالمية .

وأكّدت الطلائع التزامها بالثورة الفلسطينية ، وحمل أفرادها السلاح إلى جانب ثوار المقاومة في أكثر من مناسبة وخاصة في العام ١٩٧٣ .

ويقول المحامي عيتاني ان « الطلائع التقدمية » تنظر بإعجاب وتقدير إلى مبادىء وعقيدة حزب البعث العربي الاشتراكي وتنسق مع قيادته في الساحة اللبنانية من أجل تحقيق المجتمع العربي الديمقراطي الموحد .

مهمات « الطلائع » :

شاركت « الطلائع التقدمية » في جميع المجالات خلال الحرب ، وكانت ممارستها على مستوى المبادىء والأخلاق التي تؤمن بها وتناضل من أجلها انطلاقاً من أرضية أخلاقية ، ولهذا ، يقول عيتاني : « قاومنا الخطف والقتل على الهوية لأنه أقذر اسلوب يمكن أن تستعمله أية فئة » .

١ ــ مهمات عسكرية :

« وقد حملنا السلاح دفاعاً عن النفس وعن الثورة الفلسطينية . لقد فاجأتنا الأحداث ولم نقم في بادىء الأمر بالدور العسكري المطلوب ، فتأخرنا بالنزول إلى المعركة ، لأننا كنا نسعى إلى التهدئة لادراكنا أبعاد المؤامرة الامبريالية الرجعية التي كانت تستهدف رأس الثورة الفلسطينية ومعها الحركة الوطنية المتنامية في لبنان » .

والواقع ان الطلائع التقدمية تواجدت بأعداد من المسلحين في عدد من محاور القتال في بيروت :

أ ــ حماية جبهة محور اللعازارية وساحة الدباس والمعرض . وكانت مسؤولية فصيل اللعازارية بإمرة الشهيد فيصل البربير والشهيد ابراهيم الرفاعي .

ب ــ شاركت في اقتحام منطقة الفنادق حيث استشهد قائد ميليشيا الطلائع الشهيد حسان المصري ، ورفيقاه حسن فقيه ، ومصطفى عيسى .

ج ــ شاركت في تطهير محلة القنطاري والمنطقة الرابعة من قوات الكتائب اللبنانية ، حيث استشهد أحمد عبد الله ، وجمال عبد الجواد ، وعلي خان الكردي .

د ــ شاركت عناصر « الطلائع » في حماية خط التماس في محور رأس النبع ــ البرجاوي ــ الطيبة ، طوال الحرب ، واستشهد في هذا المحور : جوزيف خوري ، جمال عبد الله الدريكي ، محمد عدنان شملي ، محمود علي حيدر ، وعبد الكريم الحميدي .

٢ ــ مهمات وطنية :

أنشأت « الطلائع » التجمع الوطني في منطقة المصيطبة والمزرعة لمنع التعديات الطائفية ، وساهمت في تحريك دوريات حراسة يومية ليلاً لمنع أي تخريب وحماية المواطنين المسيحيين في المنطقة . وكان المحامي عيتاني ، أمين الطلائع ، رئيساً ومقرراً لهذا التجمع الذي ضم إلى صفوفه من جميع الطوائف والأحزاب في المنطقة . وكذلك شاركت « الطلائع » في « الجبهة الموحدة في منطقة رأس بيروت » .

٣ ــ مهمات تموينية واجتماعية :

أقامت « الطلائع التقدمية » السوق الشعبي في الصنائع خلال الحرب

لمتضرري أبناء بيروت ، ولا يزال موجوداً حتى الآن . كما أسست جمعيات ومكاتب خاصة بالمهجرين والعاطلين عن العمل .

كذلك شكلت لجنة صحية بإشراف ثلاثة من أطباء الحركة نفسها ، وقد لعبوا دوراً في الاهتمام بالصحة العامة في مناطق القتال والمناطق الخلفية .

وتستمر « الطلائع التقدمية » حالياً بشخصيتها الذاتية ، وبتحالفاتها الشعبية ، وبتنسيقها الكامل مع منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان ، وبتواجدها في إطار جبهة الأحزاب القومية ، تستمر في حقل العمل السياسي ، دون أن تنسى الجانب العسكري . لهذا وضعت الطلائع في أهدافها تطوير العناصر بشكل جيد وإعدادهم عسكرياً وسياسياً للدفاع عن جنوب لبنان .

والطلائع في تكوينها هذا ، ليست ببعيدة عن العمل الشعبي الذي يصبّ في خوض المعركة الانتخابية النيابية ، باعتبار مجلس النواب مجالاً من مجالات العمل السياسي في لبنان .

لكن الطلائع في كل ممارساتها ، كما ورد في منشوراتها(١) وكتبها ، معنية بتغيير النظام اللبناني تغييراً ثورياً وتقدمياً . لكنها في ذلك كله ، محكومة بتواجدها في بيروت ، من هنا أهمية عملية التنسيق بينها وبين منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي تنسيقاً كاملاً ومفيداً ، حتى انها تعتبر طليعة من طلائع البعث في لبنان(٢) .

---

(١) نشرة « صوت الطلائع التقدمية » ، العدد الثاني .

(٢) معلومات هذا الموضوع مستقاة مباشرة من المحامي عيتاني .

حزب النجادة

(الحزب والحركة التصحيحيّة)

برز « حزب النجادة ـ الحركة التصحيحية » خلال الحرب كفصيل مسلح ، خارج إطار الحركة الوطنية وقواتها المشتركة . ولم يكن لهذا الفصيل نشاط عسكري كبير ، لكنه تواجد في الجانب الوطني كحليف للمقاومة الفلسطينية ، الأمر الذي يدفعنا إلى التعرف على هذا الفصيل من خلال العودة إلى حزب النجادة نفسه .

من جمعية الكشاف المسلم الى حزب النجادة :

انبثق هذا الحزب عام ١٩٣٦ عن « جمعية الكشاف المسلم » التي كانت منتشرة في سورية ولبنان منذ العام ١٩١٢ . وكان في البداية يعرف باسم « **منظمة النجادة** » التي كانت شبه عسكرية ، تمارس التدريب وتخضع لنظام كشفي ، وتضع نفسها في سبيل تحرير لبنان واستقلاله .

ويقول السيد عدنان الحكيم رئيس حزب النجادة **ان المنظمة تعرضت للحل ثلاث مرات بسبب نشاطها السياسي في سبيل الاستقلال** . ففي العام ١٩٣٧ حلّت لأول مرة ، وتابعت مهماتها رغم الحل ، فأُلغي مرسوم الحل

في العام ١٩٤٣ ، وفي العام ١٩٤٩ حلّت ثانية في عهد رياض الصلح ، وفي العام ١٩٥٤ أُلغي مرسوم الحل وعادت المنظمة إلى نشاطها في ظل الشرعية باسم « حزب النجادة » ، إلاّ أنه حل كحزب أيضاً في العام ١٩٥٨ ، خلال الانتفاضة الشعبية ، ثم أُعيد الترخيص للحزب من جديد .

وينص الترخيص المعطى للحزب في ١٤ نيسان (ابريل) ١٩٥٤ على **ان النجادة حزب سياسي لبناني ديمقراطي قومي عربي** . وقد تعاقب على رئاسة المنظمة السادة : محي الدين النصولي ، حسين سجعان ، جميل مكاوي ، عبد الله دبوس والدكتور أنيس الصغير . وعندما أصبحت حزباً ترأسه السيد عدنان الحكيم وما زال حتى الآن . ولقد برز الحزب إسلامي المبادىء والاتجاه ، **حتى انه أصبح النقيض لمنظمة الكتائب ثم لحزب الكتائب** ، ورغم انهما تواجدا معاً في معركة الاستقلال ، إلاّ أنهما متعارضان منطلقاً وأهدافاً .

أهداف الحزب :

أهداف حزب النجادة ، كما وردت في نشراته ، عربية في مجملها . ففي رأي الحزب :

- **لبنان قطر عربي مستقل عضو في جامعة الدول العربية .**
- **العرب أمة واحدة .**
- **القومية العربية هي المحتوى الثقافي والأخلاقي والروحي والعلمي لتراث العرب الحضاري على امتداد القرون حتى اليوم . وهي فوق كل عصبية قطرية أو عنصرية ، إذ أنها ذات طابع إنساني خالص .**

وعلى الصعيد الداخلي : سياسة الحزب هي :

— الحفاظ على استقلال لبنان استقلالاً تاماً ناجزاً .

— محاربة الطائفية والطبقية والشعوبية والتمييز العنصري ، والعمل على إشاعة روح الديمقراطية وتطبيق مبادئها في مختلف الميادين في وحدة وطنية تجمع كل أبناء لبنان في بوتقة واحدة .

— جعل هذه الديمقراطية أساساً لتقبُّل الاشتراكية العربية .

— وضع دستور جديد .

— وضع قانون جديد للانتخابات يحقق التمثيل الشعبي الصحيح .

— إقرار التجنيد الاجباري .

ويدخل الحزب في تفاصيل عدد من مواضيع التعليم والثقافة والحركة النقابية .

أما على الصعيد الخارجي : فسياسة الحزب هي :

— تدعيم التضامن العربي سياسياً واقتصادياً وتربوياً وعسكرياً تدعيماً تاماً ، تنظيماً لخطة الدفاع المشترك عن حقوق العرب المشروعة وخاصة في فلسطين .

— تدعيم تعاون لبنان مع جامعة الدول العربية إيماناً بضرورة تضامن وتجمُّع كل القدرات العربية .

— مناصرة الحركة التحررية العربية والمناضلة لتطهير الأرض العربية من كل أثر للتخلُّف والاستعمار .

ويرفع الحزب شعار « بلاد العرب للعرب » ، في كل كتاباته .

ممارسات الحزب :

رغم هذه المبادىء المحددة الواضحة عربياً وديمقراطياً ، والتي وضعت

في بداية الستينات ، فقد انطلق الحزب ، عندما كان منظمة ، انطلاقة إسلامية وبالذات في بيروت ، وذلك في وقت انطلق فيه حزب الكتائب انطلاقة مسيحية في جانب من بيروت والجبل . كانت « منظمة النجادة » موازية في نشاطها ومواقفها لـ « منظمة الكتائب » ، فما أن تأخذ « الكتائب » موقفاً حتى تعارضه « النجادة » ، ثم يلتقيان في النهاية باعتبارهما حزبين طائفيين . ولقد برزت المنظمتان في عام ١٩٤٣ ، عام الاستقلال ، عندما قام التنظيمان بتظاهرات مشتركة تنادي باستقلال لبنان . وتم إبراز تلك التظاهرات ودورهما فيها ، للقول ان « جناحي » لبنان الدينيين موافقان على الاستقلال .

إذن كانت لحزب النجادة صفة طائفية دينية منذ نشأته ، طبعت وجوده ونشاطه بطابعها ، وبقيت هذه الصفة تلازمه فترة طويلة ، **وان كان رئيسه السيد عدنان الحكيم يقدم حزب النجادة حزباً عروبياً يدعو للوحدة العربية .** وفي هـذا المجال كان للحزب دور إعلامي خلال الأحداث العربية التي انتهت بضياع فلسطين واغتصابها .

برز الحزب بعد ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ ، مستفيداً من إعلان تأييده لهذه الثورة إلى درجة الولاء لها . فقام رئيسه بأكثر من زيارة لمصر ، واجتمع بالرئيس عبد الناصر . ووضع الحزب نفسـه بتصرف السلطات المصرية في العام ١٩٥٦ ، للقيام بأي دور رداً على العدوان الثلاثي على مصر . وقد شارك مشاركة فعالة في التظاهرات التي قامت في بيروت مساندة لمصر في حربها .

ويقول عدنان الحكيم في هذا المجال : ان حزب النجادة لم يخلق ناصرياً ، وإنما وجد في سياسة الرئيس جمال عبد الناصر اجتماعياً ودولياً وعربيـاً ما يحقق مطالب الجماهير في الوطن العربي الكبير ، ولدى الشعوب

المتحررة في قارتي آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية ، اننا ناصريون لأننا التقينا في صميم مبادئنا وأهدافنا مع سياسة الرئيس جمال عبد الناصر هذه .

وعندما وقعت انتفاضة العام ١٩٥٨ في لبنان ، فتح الحزب جبهة محدودة في بيروت ، فأقفل طريق « البسطا التحتا والفوقا » وهاجم أكثر من مرة دوريات الدرك التي كان كميل شمعون يعتمد عليها . وتحالف الحزب من منطلق قومي مع سلطات الجمهورية العربية المتحدة في دمشق ، وكانت علاقاته وثيقة مع الضباط الذين تولوا الاشراف على مثل تلك التحالفات . ولقد برز « حزب النجادة » كغيره من الأحزاب والفئات العروبية يومذاك ، واستمر على صلة وثيقة بالسلطات في دمشق والقاهرة .

وعندما قام عهد فؤاد شهاب ، الذي اعتُبر حليفاً لنظام الحكم في الجمهورية العربية المتحدة ، وثّق الحزب صلاته مع السلطات السياسية والعسكرية الشهابية . واستفاد من هذه الصلات إلى درجة مكّنت رئيسه من الفوز بعضوية مجلس النواب في دورة العام ١٩٦٠ عن دائرة بيروت الثانية . ثم فاز مرة ثانية في العام ١٩٦٨ عن الدائرة نفسها ، لكنه لم يفز في الانتخابات الأخيرة لدورة ١٩٧٢ — ١٩٧٦ .

ومع انطلاق المقاومة الفلسطينية في منتصف الستينات ، أعرب الحزب عن تأييده لها بالقدر الذي كان يتوافق مع سياسة الرئيس جمال عبد الناصر .

ويقول عدنان الحكيم : نحن نؤيد العمل الفدائي على امتداد الأرض العربية وخاصة داخل الأرض المحتلة . والذين يرون في ذلك خطراً على لبنان يتجاهلون الحقيقة ، إذ أن الخطر قائم من جانب اسرائيل ، أكان الفدائيون في لبنان أم لم يكونوا . ولقد تبنى الحزب في جريدة « صوت العروبة » (التي أصدرها بعد أحداث ١٩٥٨) الكثير من مواقف الدعم والدفاع عن العمل الفدائي .

الحزب والعمل العسكري :

كان للحزب نشاط شبه عسكري عندما كان « منظمة » وعندما أصبح حزباً . لكن هذه النشاطات لم تتعد حدود التدريبات الأولية ، والتعرف إلى السلاح . وكان ، كمنظمة ، يقوم ببعض الاستعراضات الكشفية . ثم برز في العام ١٩٥٨ كحزب يملك ميليشيا مسلحة .

لكن الحكيم ينفي هذه المسألة ، ويقول : ان **لا ميليشيا في الحزب ، وليس لديه تنظيم عسكري أو شبه عسكري . هناك فقط نحو (٣٠٠) عضو مدرّب ومسلّح للقيام بأعمال الحراسة الخاصة بالحزب(١) .**

ولم يكن للحزب دور عسكري في الحرب اللبنانية ، واقتصر عمله على النشاط السياسي والاعلامي ، بالاضافة إلى الحراسات للمحافظة على الذات ، رغم علاقته مع بعض جهات المقاومة الفلسطينية وقيام هذه الجهات بتدريب عناصره وتسليحها .

شهدت قواعد الحزب توسعاً ملحوظاً في مطلع الستينات ، وهذا ما مكنه من خوض الانتخابات النيابية في أكثر من دائرة : فرشح عدنان الحكيم ويوسف جهشان في الدائرة الثانية ببيروت ، ورمضان لاوند وجبران عكاوي في الدائرة الثالثة ، ومحمود الحكيم في دائرة بعلبك — الهرمل . لكن لم يوفق أحد من هؤلاء المرشحين .

وأدخل هذا التوسع إلى صفوف الحزب مجموعات من الشباب ترغب في أن يلعب الحزب دوراً في الأحداث السياسية بشكل فعال . ولم تستطع هذه المجموعات اختراق سقف ممارسات القيادة التقليدية إلاّ في العام ١٩٧٤ ، عندما قامت مجموعة بانشقاق أطلقت عليه اسم « **الحركة التصحيحية** »

(١) « النهار » ، ١٩٧٥/٨/٢٢ .

بقيادة جميل دعبول ، الذي كان في السجن بتهمة المساعدة في تنفيذ مقتل جودت شبوع (١) . لكن دعبول خرج من التهمة بريئاً .

وكان دعبول على علاقة بأحد أطراف المقاومة ، الأمر الذي مكّنه من تجميع بعض العناصر من قواعد حزب النجادة وقيادته والخروج بها على الحزب لتشكيل « النجادة ـ الحركة التصحيحية » .

وشاركت « الحركة التصحيحية » بالتواجد المسلح في المنطقة الغربية من بيروت ، وسقط من أعضائها خمسة شهداء في مناسبات مسلحة . وكانت تعتمد على العناصر المسلحة من شباب الأحياء ، لكنها لم تحقق فاعلية قتالية تذكر .

وهكذا تواجد الحزب في بيروت إبان الحرب بجسمه الأصلي وبحركته التصحيحية ، وكانت قيادتاه التقليدية والشابة إلى جانب الحركة الوطنية والمقاومة .

(١) قتل جودت شبوع بشحنة من المتفجرات ، وحكم بسببها على أحمد حسن الصيداني بالاعدام (وهو شريك للمجني عليه) ، كما اتهم فيها أحد الفلسطينيين الذي كان على علاقة بدعبول .

حركة المحرومين

(أفواج المقاومة اللبنانية ـ أمل)

أُطلق اسم « حركة المحرومين » على التيار الذي قاده الامام السيد موسى الصدر ، محاولاً الدفاع عن الطائفة الاسلامية الشيعية ، باعتبارها بقيت محرومة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً طوال عهود الحكم السابقة . وإذا كان هذا التيار حرّك أبناء الجنوب ، ومعظمهم من الشيعة ، فان شيعة بعلبك والبقاع تجاوبت مع هذا التيار أيضاً وبشكل واسع .

قام التيار الذي قاده الإمام الصدر على نقد ساسة الطائفة الشيعية وزعمائها ، بسبب إهمالهم لطائفتهم ، وعدم حفظ حقوقها في وظائف الدولة . ولم يعف الصدر الدولة من نقده من حين لآخر . **وبدأ هذا التيار ينمو بناء على منطلق الدفاع عن المحرومين ، واستهوى الكثيرين إلى درجة نافس فيها الصدر كبار ساسة الشيعة التقليديين، وكاد يحل محلهم في تمثيل الطائفة، وهو رجل دين .** وحاول الصدر تحقيق بعض المكتسبات للطائفة أحياناً عن طريق الاتصال مع المسؤولين ، وأحياناً بالضغط عليهم ، خاصة بعد أن انتخب رئيساً لأول مجلس للطائفة الاسلامية الشيعية عام ١٩٦٩ (١) .

(١) جريدة « الحياة » ٣٠/٣/١٩٧٥ .

واعتبر تأسيس هذا المجلس من المكتسبات التي تمكن الصدر من تحقيقها .

الامام الصدر وبداية الحركة :

الإمام موسى الصدر من مواليد عام ١٩٢٨ ، أنهى دراسته الجامعية في إيران ، وتخرّج من كلية الحقوق في طهران . تلقى علومه الدينية في النجف الأشرف ، فنال درجة الاجتهاد ، وتابع دراسته الدينية في إيران . وعندما أتى إلى صور ، في جنوبي لبنان ، في العام ١٩٦٠ ، أسّس عدة جمعيات للعمل الديني والاجتماعي ، أهمها : جمعية البر والاحسان ، ومعهد الدراسات الاسلامية ، ومؤسسة التعليم المهني ، وجمعية بيت الفتاة . وكانت البداية .

وبعد تأسيس المجلس الاسلامي الشيعي ، وانتخابه رئيساً له ، أُتيح له أن ينشط أكثر فأكثر ، إلى درجة جرى معها تعديل المادة (١٢) من قانون تنظيم المجلس كي يتمكن من البقاء في سدة الرئاسة أطول مدة ممكنة . ولقد جرت مبايعة الامام الصدر ، كرئيس دائم للمجلس إلى أن يبلغ العام الخامسة والستين من عمره(١) ، وذلك في مهرجان ضخم عقد في أواخر آذار (مارس) ١٩٧٥ .

وجاء المهرجان مناسبة لعرض القوة ، من جانب الصدر وأنصاره ، فظهر السلاح بشكل كثيف ، وألقى الصدر خطاباً عنيفاً اعتبر المنطلق لقيام « حركة المحرومين » . وقال الإمام في خطابه :

« لأننا نريد أن يبقى لبنان وطناً لجميع أبنائه ، ولأننا أقسمنا اليمين أربع مرات بألاّ نهدأ طالما يوجد في لبنان محروم ، شيعياً كان أم غير شيعي ، تصرّفنا بحكمة ومرونة وحزم ودقة ، وما قطعنا طلب الحوار لحظة واحدة

(١) صحف : « الحياة » ، « النهار » ، « الأنوار » ، ١٩٧٥/٣/٣٠ .

ولا سحبنا يد التعاون ولا أغمضنا عين الواقعية خلال هذه المرحلة » .

وهدد بأنه يمد يده للمرة الأخيرة أمام السلطات والدولة ، طالباً الرفق بالبلاد وبالمواطنين ومصالحهم ، وحدد في كلمته **أبعاد ومعالم حركة المحرومين** ، فأوضح انها حركة وطنية ستلتقي مع الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في تحالف واحد يقوم على العمل لتحقيق المطالب الوطنية . وقال :

« نحن لا يمكننا أن نقبل عن المطالب بديلاً . اننا نجد أنفسنا ، المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى ورئيسه وجميع المحرومين في لبنان بل وأكثر المواطنين الواعين من المناطق والطوائف والفئات ، مضطرين إلى متابعة السير ، إلى تظاهرات ومهرجانات ، والاضراب والعصيان المدني والاستقالات الجماعية إلى تشكيل مؤتمر وطني يتحمل مسؤولياته السياسية ، وإلى الاعتكاف حتى الموت في سبيل تحقيق هذه المطالب وغيرها من حاجات المواطنين »(١) .

ميثاق حركة المحرومين :

حدد الامام الصدر ميثاق الحركة كما يلي :

١ ــ ان هذه الحركة تنطلق من الايمان الحقيقي بالله ، لا بمفهومه التجريدي . وهي تعتمد على أساس الايمان بالانسان ، بوجوده ، بحريته ، وبكرامته ؛ والحقيقة ان الايمان بالانسان هو البعد الأرضي للايمان بالله ، بُعد لا يمكن فصله عن البعد السماوي، والينابيع الأصيلة للأديان تؤكد ذلك بإصرار .

٢ ــ ان حركة المحرومين ، انطلاقاً من هذه المبادىء ، تؤمن بالحرية الكاملة للمواطن وتحارب بلا هوادة كل أنواع الظلم من استبداد واقطاع وتسلُّط وتصنيف المواطنين ، وتعتبر أن نظام الطائفية السياسية لم يعط ثماره ،

(١) جريدة « النهار » ، ١٩٧٥/٣/٣٠ ، صفحة ١١ .

وهو الآن يمنع التطور السياسي ويجمّد المؤسسات الوطنية ويصنّف المواطنين ويزعزع الوحدة الوطنية .

٣ — ان تراثنا العظيم في لبنان وفي الشرق كله ، هو الذي يرسم الخطوط التفصيلية وينير لنا الطريق ويؤكد أصالتنا ويعطي سبباً واضحاً لوجودنا وسنداً قاطعاً لمشاركتنا الحضارية .

٤ — ترفض الحركة الظلم الاقتصادي وأسبابه من احتكار الانسان واستثماره لأخيه الانسان ، وتعتقد أن توفير الفرص لجميع المواطنين هو أبسط حقوقهم في الوطن ، وان العدالة الاجتماعية الشاملة هي أولى واجبات الدولة .

٥ — ان حركة المحرومين هي حركة وطنية تتمسّك بالسيادة الوطنية وبسلامة أرض الوطن وتحارب الاستعمار والاعتداءات والمطامع التي يتعرض لها لبنان . والحركة هذه تعتبر أن التمسك بالمصالح القومية وتحرير الأرض العربية وحرية أبناء هذه الأمة هي من صميم التزاماتها الوطنية لا تنفصل عنها . **وغني عن القول ان صون لبنان الجنوبي والدفاع عن تنميته هما جوهر الوطنية وأساسها ، إذ لا بقاء للوطن من دون الجنوب ولا تصوُّر للمواطنية الحق من دون الوفاء للجنوب .**

٦ — فلسطين ، الأرض المقدسة التي تعرضت ، ولما تزل ، لكل أنواع الظلم ، هي في قلب حركتنا وعقلها ، وان السعي إلى تحريرها أول واجباتها ، وان الوقوف إلى جانب شعبها **وصون مقاومته والتلاحم معها شرف الحركة وإيمانها .** خصوصاً ان الصهيونية تشكل الخطر الفعلي والمستقبلي على لبنان ، وعلى القيم التي نؤمن بها وعلى الانسانية جمعاء ، وانها ترى في لبنان ، بتعايش الطوائف فيه ، تحدياً دائماً لها ومنافساً قوياً لكيانها .

٧ — هذه الحركة لا تصنّف المواطنين ولا ترفض التعاون مع الأفراد

أو الفئات الشريفة التي ترغب في بناء لبنان أفضل . **انها ليست حركة طائفية ولا تهدف إلى تحقيق مكاسب فئوية ، بل هي حركة المحرومين جميعاً(١) .**

تنظيم « أمل » :

أعلن الصدر عن حركته هذه في التاسع والعشرين من آذار (مارس) ١٩٧٥ ، أي قبل بدء الحرب اللبنانية باسبوعين ، ولم يعلن عن أي تنظيم عسكري تابع للحركة . بل انه بدأ تحركه السياسي خلال الحرب بالاعتصام مع عدد من أنصاره أعضاء « حركة المحرومين » في جامع العاملية في بيروت ، حتى تصمت المدافع وتُشكّل حكومة غير حزبية . **وصعّد اعتصامه بإضراب عن الطعام . وقد استمرّ اعتصامه خمسة أيام ، ابتداء من ٢٧ حزيران (يونيو) ١٩٧٥(٢) .**

وبعد انتهاء اعتصامه بخمسة أيام ، وقع انفجار لغم في « عين البنيّة » على بعد (١٢) كيلومتراً من بعلبك — البقاع ، تسبّب في مقتل ٣٦ شخصاً وجرح ٤٣ آخرين . **ومع هذا الانفجار اضطر الامام الصدر أن يعلن ولادة التنظيم العسكري لـ « حركة المحرومين » ، إذ تبين أن الانفجار وقع في مخيم لتدريب أفراد هذا التنظيم . وهكذا أعلن في السادس من تموز (يوليو) ١٩٧٥ ولادة تنظيم « أفواج المقاومة اللبنانية — أمل » تنظيماً عسكرياً تابعاً لحركة المحرومين (٣) .** ولقد تواجد هذا التنظيم في عدد من محاور القتال ، وخاصة في الشياح ، والنبعة ، وبعلبك ، وسبنيه وحارة الغوارنة .

ويقول الشيخ محمد يعقوب ، أحد المسؤولين عن « أمل » ، ان أرض

---

(١) من أرشيف « حركة المحرومين » و « المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى » .
(٢) « حرب لبنان » ، المصدر السابق ، وصحف ١٩٧٥/٧/٢٧ .
(٣) صحف ٥ و ٦ تموز (يوليو) ١٩٧٥ .

الصراع الحقيقية هي فلسطين والجنوب ، ولا بد من « جنوبة » كل لبنان (أي تحويله كله إلى جنوب) . وعندما لا توفر الدولة حماية للجنوب ، تقع مسؤولية ذلك على المواطن نفسه . وعملية التسليح والتدريب قامت عندنا (ويقصد « أمل ») من أجل بناء مجتمع مقاتل يتجه ببنادقه إلى اسرائيل . ومن هنا كان لـ « حركة المحرومين » نوع من التنظيم العسكري . ويضيف قائلاً : **نحن منذ زمن بعيد نعتبر أن السلاح زينة الرجال ، وأبناؤنا يكبرون مع السلاح في البرية والوديان . وأساس ذلك كان للثأر . لكننا رفضنا هذه العقلية القديمة ودعونا إلى اعتماد القوة لرفض الظلم الاجتماعي(١) .**

وحول التدريب ، والسلاح ، قال الشيخ يعقوب : مخيمات تدريب « أمل » تقوم حيث يوجد محرومون ، والسلاح نشتريه . والواقع أن « أمل » نسقت ، في هذه المجالات ، مع « فتح » . إلى جانب انها استعانت من أجل التدريب بمتقاعدين من الجيش اللبناني متعاطفين مع « حركة المحرومين » .

« أمل » والحرب اللبنانية :

يقول الشيخ محمد يعقوب ان ثمانين بالمائة من الذين سقطوا خلال هذه الحرب في بيروت هم من أبناء الطائفة الشيعية . وكنا كلما سقط لنا قتيل ، نتعرض لنقمة الناس لأننا لم ندعهم إلى القتال وحتى إلى حماية النفس . وأبناؤنا لو تحركوا فعلاً لكانوا غيّروا كل المعادلات(٢) .

والحقيقة ان « **أفواج المقاومة اللبنانية ــ أمل** » كان دورها خلال الحرب نابعاً من القناعة السياسية التي كانت لدى الإمام موسى الصدر . هذه القناعة كانت أميل إلى الاتصالات والضغوط السياسية أكثر منها إلى القتال .

(١) جريدة « النهار » ، ١٩٧٥/٨/٢٢ ، صفحة ٣ .
(٢) جريدة « النهار » ، المصدر السابق نفسه .

من هنا ، رغم تواجد قوات « أمل » في أكثر من محور ، كما سبق وذكرنا ، لكن تواجدها لم تكن له فعالية مؤثرة في سير المعارك . فقرار القتال قرار سياسي وهذا القرار لم يصدر عن « حركة المحرومين » أو لنقل عن الإمام الصدر .

ولم تنضم الحركة و « أمل » إلى إطار « الحركة الوطنية » ولا شاركت في « القوات المشتركة » ، ولكنها كانت عضواً في « جبهة الأحزاب القومية والوطنية » . ومع ان الإمام الصدر يستطيع تحريك أعداد كبيرة من المسلحين ، لكن لم يكن منتظماً في صفوف « أمل » أكثر من (٦٠٠) مقاتل . يضاف إليهم حوالي (٢٠٠) مقاتل يشكلون تنظيماً آخر هو « فتيان علي » ، حُسِب على « حركة المحرومين » أيضاً .

ورغم عدم وجود قرار بالمشاركة في القتال ، لكن بعضهم قد قاتل في الشياح ، ومنطقة بعلبك ، والنبعة . هذا قبل دخول القوات السورية إلى لبنان . وقد كلفهم هذا عدداً من الشهداء ، أُضيف إلى الذين سقطوا في مخيم التدريب . فبلغ العدد الاجمالي التقريبي لهم خمسين شهيداً . مع أن الصدر يعتبر أن أبناء الطائفة الشيعية هم من أكثر المواطنين تأثراً بالأحداث ، وان التنكيل كان موجهاً ضدهم من قبل المتطرفين والمشبوهين ، ومع ذلك فان هذه الآلام ، والأخطار ، لم تمنعهم من الموقف المعتدل ومن التمسك بالمصلحة العليا للوطن(١) . ولحسم أي جدال حول القتال أو عدمه ، حدّد الصدر **« ان على أبناء الطائفة أن يحملوا السلاح في مواجهة ثلاثة احتمالات هي (تصفية المقاومة ؛ والتقسيم ؛ واحتلال الجنوب) »(٢) .** ولقد كان هذا الموقف عرضة لأكثر من انتقاد ، بعد أن تعرّض حي الغوارنة وسبنيه ، والمنصورية لمجازر أودت بحياة الكثيرين من أبناء الطائفة الشيعية . وفي هذا المجال لجأ عضو الأمانة العامة لجبهة المجاهدين المستقلين إلى

(١) جريدة « السفير » ، ٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٥ .
(٢) جريدة « السفير » ، ٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٥ .

مطالبة الإمام الصدر بالرد والثأر لتلك المجازر(١) .

مشكلة « النبعة » :

سقطت « النبعة » في الرابع من آب (اغسطس) ١٩٧٦ ، ومع سقوط هذه الضاحيــة المحاذية لمخيم « تل الزعتر » ، أُثير نقاش حول التزام « حركة المحرومين » عبر « أمل » و « فتيان علي » بقرار عــدم القتال . وذكر أن الحركة وقفت على الحياد خلال الهجمات التي شنت على « النبعة » . وردت الحركة بالقول ان دخول القوات السورية وفرّ على القوات المحلية القتال ، فلم يكن الوضع وضع قتال في النبعة ، وإنمـا كان تسوية . لكن قوات الجبهة اللبنانية استغلت الظرف وشنت بعض الهجمات علـى السكان المدنيين(٢) . كما ان « حركة المحرومين » التزمت بموقف « جبهة الأحزاب القومية » من الوضع في النبعة(٣) .

هذا مع العلم أن وجود « حركة المحرومين » في النبعة هو وجود كثيف وقوي ، ولها مؤسسات ومرافق خاصة بها ، منها « مستشفى المحرومين » الذي كان ، خلال الهجوم على النبعة ، بإشراف علي المولى ، الذي ذكر انه المسؤول العسكري لـ « أمل »(٤) . كما أن « فتيان علي » كانوا متمركزين هناك في القسم الأكبر من وجودهم .

من هنا لم يكن دور « أمــل » ، أو دور « حركة المحرومين » ككل رئيسياً خلال الهجوم على « النبعة » ، التي تسكنها كثرة من المحرومين ، فقراء الشيعة .

---

(١) جريدة « المحرر » ، ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٥ ، صفحة ٨ .

(٢) جريدة « السفير » ، ٥ آب (اغسطس) ١٩٧٦ : « الهجوم على النبعة » .

(٣) جريدة « السفير » ، ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦ : تصريح نبيه بري ، المسؤول السياسي في « حركة المحرومين » .

(٤) جريدة « السفير » ، ٥ آب (اغسطس) ١٩٧٦ ، صفحة ٤ .

ويرى الإمام الصدر أن الحرب اللبنانية كلها لم تكن لتحسم عسكرياً ، وقد تبين ذلك منذ البداية ، وهذه القناعة أملت على « حركة المحرومين » موقفها . لكن عندما تطورت الأوضاع في الجنوب إلى صــدام مع قوات الجبهة اللبنانية والقوات الاسرائيلية ، لعب معظم مقاتلي « أمل » في الجنوب دوراً في الرد على تلك القوات .

لكن رغم ذلك كله ، فلم يتطابق الواقع مع ما فصل عليه ميثاق « حركة المحرومين » من ضرورة المواجهة والنضال منذ بداية الحرب . والذي يمكن أن يشير إليه وجود « حركة المحرومين » هو انتماء الشيعة ككل إلى الطبقات المحرومة فعلاً ، التي لم تجد في غير المواجهة بديلاً ، وقد وجدت أكثر من إطار وفرصة لممارسة تلك الحقيقة .

المجـــاهدون

التنظيم العسكري "للجماعة الإسلاميّة"

برز في الجانب اللبناني الوطني الذي تصدى للجانب اللبناني الاقليمي تنظيم عسكري هو « المجاهدون » . ليس عضواً في « الحركة الوطنية » التي تضم الأحزاب والقوى التقدمية والوطنية ، ولا مشاركاً في « قواتها المشتركة » المقاتلة ، لكنه كان يقاتل ، وقتاله يصبّ في صالح الحركة الوطنية . كما ان هذا التنظيم هو الوحيد في نوعه في الجانب الوطني ، فهو تنظيم ديني : إن في منطلقه السياسي أو ممارسته العسكرية .

وتنظيم « المجاهـــدون » أنشأته « الجماعـــة الاسلامية » في لبنـــان **« كتنظيم قادر على أن يستوعب طاقات الشباب المؤمن في هذا البلد ، ويوجّه هذه الطاقات بعد صقلها وتدريبها في طريق الجهاد الصحيح ، الخالص من كل دجل أو انحراف . وبرز التنظيم بشكل علني مع بداية الأحداث اللبنانية ـ أي الحرب اللبنانية ـ وبدأ عمله في شمال لبنان ، ثم امتد حتى استوعب بقية المناطق اللبنانية التي تحوي تجمعات إسلامية سواء في بيروت أو الجنوب »(١) .**

(١) جريدة « الشهاب » ، ١٥ آذار (مارس) ١٩٧٦ ، صفحة ٨ .

ويرى مسؤول في « الجماعة الاسلامية » أن الأحداث التي وقعت في لبنان لم تكن مفاجأة لأحد ، ذلك انه منذ مدة طويلة كان يتضح أن كل شيء في البلد يتجه إلى الانهيار . فالدولة تحولت من حكم بين المواطنين إلى فريق ينحاز بوضوح إلى فريق منهم ضد آخر ، والأحزاب الانعزالية الطائفية في لبنان تدرّب عناصرها وتسلحهم وتحقنهم بالحقد ، ومعسكرات التدريب على كل أنواع القتال كانت تنتشر في كل أنحاء لبنان . إزاء هذا كله ، يضيف المسؤول قوله ، كان لا بد من إعداد مواجه ، سيما وان السلطة وضعت إمكاناتها تحت تصرف الفريق الآخر بشكل لم يترك خياراً أمام أي مواطن شريف ، إما أن يداس وتداس كرامته في هـــذا البلد ، أو يواجه الاعداد باعداد أقوى لحفظ هويته وهوية بلده من أن تزوّر أو تجزأ انسجاماً مع المخطط اليهودي الرامي إلى تقسيم المنطقة دويلات طائفية متناحرة يبرر وجودها وجود « اسرائيل » ويضمن أمن الكيان الصهيوني وسلامتـــه لفترة طويلة »(١) .

ما هي الجماعة الاسلامية ؟

تأسست « الجماعة الاسلامية » في لبنان في العام ١٩٦٤ ، مركزها الرئيسي في مدينة طرابلس ، ولها فروع منظمة في بيروت وصيدا ، بالاضافة إلى العشرات من الشُّعَب في مختلف مناطق الشمال والجنوب وبيروت والجبل ، وفي البقاع هناك أعداد من المؤيدين متناثرة في عدد من قراه . ويتولى السيد **فتحي يكن** مركز الأمين العام للجماعة ، ويتولى **المحامي محمد علي ضناوي** مركز رئيس الدائرة السياسية . وهناك رئيس لكل فرع إن في طرابلس أو في صيدا أو في بيروت .

والجماعة « حركة إسلامية رسالتها الاسلام وغايتها تعبيد الناس لربهم

(١) من حديث مع أحد قادة « المجاهدون » .

أفراداً وجماعات بإقامة المجتمع الاسلامي الذي يستمد أحكامه وتعاليمه من كتاب الله تعالى وسنة رسوله (ص) . والجماعة تنظيم حركي شامل يضم إلى عضويته الرجال والنساء ، ويدعو الجميع إلى الاسلام وإلى تبني منهجه في الحياة . وهو يعتمد لتحقيق هـذه الغاية على تبليغ مبادىء الاسلام ، ودعوة الناس اليها ، ومطالبتهم بتبنيها والعمل لها **والجهاد في سبيلها .** ومن مقتضيات هذه الدعوة كذلك مكافحة الاستعمار ومخلفاته وأفكاره ونظمه وتشريعاته ، سواء كان غربياً أم شرقياً ، حتى تعود للأمة شخصيتها المستقلة الأصيلة »(١) .

وتحددت أهداف « الجماعة الاسلامية » في تبليغ دعوة الاسلام إلى الناس ، وتنظيم الذين استجابوا للدعوة ، والسعي لبناء مجتمع جديد يكون فيه الاسلام هو الميزان الوحيد لتصرفات الفرد ، والسعي لجمع شمل المذاهب والفرق الاسلامية بالرجوع إلى أصول الاسلام ، والعمل على محاربة الطائفية الذميمة(٢) .

وجاء في معلومات لمكتب بيروت التابع للجماعة ، وكان بمسؤولية ابراهيم مصري ، أن أعمال الجماعة هي : نشر الفكر الاسلامي الأصيل بمختلف الوسائل وفي هذا المجال تصدر الجماعة **مجلة « الشهاب »** نصف شهرية ، وتحديد رأي الاسلام في ما يجد من قضايا وأحداث بواسطة بيانات ومناشير ، وكذلك تعمل الجماعة لبناء المجتمع النموذجي الاسلامي من عناصر الجماعة ، وتستعين لذلك بمختلف الوسائل ومنها المخيمات التي تشمل عادة التدريبات العسكرية إلى جانب ممارسة العبادات وسائر التوجيهات الاسلامية .

---

(١) كتيب « الجماعة الإسلامية : مبادىء وأهداف » ، صادر عام ١٣٨٩ هجرية – ١٩٧١ م .

(٢) المصدر السابق نفسه ، صفحات : ٦ و ٧ .

وتعمل الجماعة سياسياً لتعديل الدستور **وإقامة التعايش بين المسلمين والنصارى** على أُسس جديدة لا تتعارض مع مبادىء الاسلام ، وتحفظ كرامة المسلمين وحقوقهم ، وذلك عن طريق إلغاء الطائفيـة السياسية . وهي تؤمن بالوحدة العربية القائمة على أساس الاسلام ، وتسعى لتحقيقها ، مع الأخذ بالاعتبار ظروف وحقوق الأقليات غير الاسلامية . وتؤمن الجماعة بضرورة التحرر الكامل من الاستعمار الغربي أو الشرقي .

لكن الجماعة الاسلامية وهي تصر على إلغاء الطائفية ، أعلنت انها لن تسمح بالتعرض للأحوال الشخصية الاسلاميـة وللمحاكم الشرعيـة ، **من هنا اتخذت الجماعة وتنظيمها العسكري « المجاهدون » موقفاً معارضاً بشكل عنيف لشعار « العلمنة » الذي طرحته الحركة الوطنيـة في برنامجها المرحلي(١) .** إلى درجة وصلت تلك المعارضة إلى كتابة شعارات على جدران شوارع بيروت كما يلي : (لا للعلمنة .. نعم للاسلام : « المجاهدون ») .

ان الاسلام لا يسمح بتغيير الأحكام الشرعية ، ولا يبيح زواج المسلمة بغير المسلم ، ولا يسمح بالزواج المدني ، ولا يترك الخيار في ذلك للمسلم . وبذلك تكون العلمانية مناقضة للاسلام »(٢) .

« الجماعة الاسلامية » و « المجاهدون » :

قيام تنظيم « المجاهدون » هو تعبير عن فكر « الجماعة الاسلامية » ، خاصة عندما تدعو إلى الجهاد . « فالجهاد عبادة من أسمى العبادات ، وهو وجب على جميع المسلمين ، والجهاد هو الحياة للاسلام والمسلمين . ولا يبقى الاسلام عزيزاً منصوراً إلاّ بالجهاد ، ولا يبقى المسلمون عزيزين

---

(١) جريدة « الشهاب » ، أول كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٥ .

(٢) « الحل الاسلامي للأزمـة في لبنان » ، محاضرة لاحمـد السبع ، في مركز « المجاهدون » في بيروت ، ٢١ آب (اغسطس) ١٩٧٦ ، صفحة ٧ .

قائمين باحكام دينهم ، عاملين بأوامره مجتنبين نواهيه ، رافعين رايته حاملين دعوته للناس إلاّ بالجهاد . فليكن جهادنا أيها المسلمون ، جهاداً في سبيل الله و إقامة دولة الإسلام ورفع راية لا إله إلاّ الله محمد رسول الله »(١) .

ثم يتحول الكلام العام عن الجهاد إلى دعوة لحمل السلاح :

« ان المجازر التي حصلت في التاريخ ، وتحصل للمسلمين اليوم ، والإبادة الجماعية التي جرت منذ القديم في الأندلس ، ثم في دير ياسين بفلسطين ، وفي الكورة والنبعة وتل الزعتر بلبنان ، ان هذه المجازر الرهيبة والإبادة الجماعية ، سوف تلاحق المسلمين ، في هجمات صليبية مستمرة ، ما لم يقيموا دولة الاسلام في أي بقعة من العالم ، ثم تمتد لتشمل العالم الاسلامي كله . أرأيتم لو ان مذيعاً على سيارة متجولة أخبركم اليوم ، ان بعض المقاتلين من الصليبيين يريدون أن يغيروا عليكم ، ويهاجموا منطقتكم ويقتحموا بيوتكم ، ماذا كنتم فاعلين ؟ انكم تسرعون إلى حمل السلاح ، وتأخذون اهبتكم ، وتستعدون لمقاومته »(٢) .

بناء لهذا المنطلق الذي تقول به « الجماعة الاسلامية » ، قام تنظيم « المجاهدون » . و « المجاهدون »، كما جاء في نشرتهم « المجاهد » ، هم من هذه الأمة ، « ندرك ما لدينا من عقيدة ، وان طبيعة هذه العقيدة هي ثورة بصدق في تميز واستعلاء ، فالاسلام ثورة بناءة ، يغير النفس من داخلها ويصبها بناء جديداً متجدداً متألقاً ، نظيفاً صادقاً متحركاً ... « المجاهدون » حركة منظمة مقاتلة »(٣) .

وهذا التنظيم ، وإن لم يكن عضواً في الحركة الوطنية ، إلاّ أنه قاتل في

(١) « الحل الاسلامي للأزمة في لبنان » ، المصدر السابق نفسه ، صفحة ١٣ .
(٢) « الحل الاسلامي للأزمة في لبنان » ، المصدر السابق نفسه ، صفحة ٢٥ .
(٣) « المجاهد » ، العدد الثالث ، ٣٠ تموز (يوليو) ١٩٧٦ : «الافتتاحية»

مواقعها ، ومن أجل الأهداف نفسها ، ففي رأيهم « ان ما وصل اليه لبنان الآن بات كفيلاً بأن يكشف كل الأدوار وأن يضع الأمور في نصابها ، فحتى تبقى اسرائيل ينبغي ضرب المقاومة ، وحتى تضرب المقاومة ينبغي تدمير لبنان ، وحتى يسهل تدمير لبنان لا بد من تقسيمه طائفياً . وحتى تستكمل مراحل التصفية فالمفروض أن يكون القسم الانعزالي مرتاحاً طليق اليد محمي الظهر ، وأن يكون القسم الوطني الاسلامي مرهقاً مكفوف اليد مكشوف الظهر ، وهذا ما حصل وما نعيشه في هذه المرحلة من مراحل الأزمـــة .. فعلى الحركة الوطنية اللبنانية معرفة أين تضع قدمها وما ينتظرها من أعباء »(١) .

ول« المجاهدون » فهم محدد للمشكلة الفلسطينية ، إذ يضعون الدولة الاسلامية في تناقض مع الدولة اليهودية ، « فالدولة الاسلامية تعتبر فلسطين جزءاً من العالم الاسلامي ، ولا تسمح ببقاء الدولة اليهودية أصلاً ، وليس غير الدولة الاسلامية يزيلها من الوجود »(٢) .

بناء لهذه المنطلقات قاتل « المجاهدون » ، وبناء لها تلاقوا مع المقاومة الفلسطينية وتلاحموا معها فكان استعدادهم تدريباً وتسليحاً وامتلاك قدرة . واستطاعوا تحريك أعداد لا بأس بها من المقاتلين ومن أبنـــاء الشعب . وهم يرون أن لا مجال لكشف مستوى قدرات التنظيم ، لكنهم من تغطيتهم قتالياً لأكثر من موقع وجبهة ، يحددون تلك القدرة .

« فلقد شارك « المجاهدون » في كل المعارك التي دارت في الشمال حول زغرتا وفي مناطق طرابلس والضنية والكورة ، وقدموا عدداً من الشهداء على أرض المعركة .

(١) « المجاهد » ، العدد الثالث ، ٣٠ تموز (يوليو) ١٩٧٦ .
(٢) « الحل الاسلامي للازمة في لبنان » ، صفحة ٣٠ .

« ولقد تطورت قدرة « المجاهدون » القتالية مع تطور الأحداث، واستطاع التنظيم بما توفر له من سلاح ومـــا تكفل به وعي المواطنين والتفافهم حوله ودعمهم له من أن يقذف إلى المعركة بقوة قتالية جيدة تمتلك كل أنواع السلاح الخفيف والثقيل ، مما كان له أبعد الأثر في حسم عدد من المعارك . وقد غنم « المجاهدون » عدداً من آليات السلطة »(١) .

ويورد « المجاهدون » أسماء عـــدد من شهدائهم سقطوا في معارك : ظهر العين ، منطقة القبة في طرابلس ، احتلال بلدة رشعين ، اقتحام شارع الأرز ، اقتحام تلة اردة .

ويقول مسؤول في قيادة التنظيم ان جهد « المجاهدون » انصبّ على العمل خارج المدن في مجالات القتال الفعال ، وغطى جبهات جديدة وعديدة في الشمال : الكرملية ، بلدة علما ، مرياطة ، كعبوش ، إلى جانب جبهة الضنية العريضة . وفي بيروت : تواجدوا في محاور القتال في البرجاوي ، الطبية ، البريمو في منطقة طريق الشام .

« المجاهدون » و « الحركة الوطنية » :

يلتقي تنظيم « المجاهدون » ، رغم انه ديني ، مع « الحركة الوطنية » التقدمية والوطنية في الخط العام للمطالب : إن في الدفاع عن القوى الوطنية أو في حماية المقاومـــة الفلسطينية . لكن « الجماعة الاسلامية » حددت المطالب الاسلامية أيضاً في نقاط بارزة هي :

« ــ تعديل الدستور اللبناني لتحديد هوية النظام ، إلغاء الطائفيــة السياسية من جميع أجهزة الدولة ابتداء من رئاسة الجمهورية إلى مجلس الوزراء ومجلس النواب وجميع وظائف الدولة ، تجنيس

(١) « الشهاب » ، العدد الثامن ، ١٥ آذار (مارس) ١٩٧٦ ، صفحة ٨ .

المكتومين وخاصـــة عرب وادي خالد (وكلهم مسلمون) ؛ تعديل قانون الجيش .

« ــ في حال الاصرار على إبقاء الوجه الطائفي ، فالمسلمون يصرون على العدالة الطائفية ، وهذا لا يكون إلاّ بإجراء إحصاء جديد للسكان يتبعه ميثاق جديد تعطى فيه كل طائفة بما يوازي عددها ، ويقوم التوازن في جميع أجهزة الدولة المدنية والعسكرية »(١) .

وإلى جانب هذه المطالب التي تتصف بالصفة الدينية ، ويحكمها منطلق ديني هو منطلق « الجماعة الاسلامية » ، يقول رئيس مركز بـــيروت : « ان الحافز الأكبر الذي قاد المعركة ووجهها هو الانتماء الديني ، الذي كان يكمن في أعماق المقاتل ، أياً كان انتماؤه .. وعبثاً حاولت القوى اليسارية أو المنظمات الماركسية حرف المعركة عن هذا الوجه » .

هذا كله يضع « المجاهدون » في تناقض مع القوى التقدمية من وطنية وقومية ، التي تقوم كافة أحزابها وفصائلها على أساس الفكر السياسي : إن الماركسي أو القومي .

فعلى الصعيد الماركسي الاشتراكي فان « الاسلام لا يتفق مع الاشتراكية الأصلية ولا مع الاشتراكية المعـــدلة ، مثلما انه لا يتفق مع الرأسمالية . وذلك لأن الاسلام تقوم فكرته عـــلى مزج المادة بالروح ... وإذا قدر للاشتراكيين أن يبدلوا النظام الحالي في لبنان بالاشتراكية فاننا نعتـــبر أن الأزمة مستمرة وانها لم تحل ... وإذا قدر لهم أن يبدلوا النظام الحالي بالعلمانية فاننا نعتبر أن الأزمة مستمرة وانها لم تحل » ... « في الساحة اللبنانية أحزاب تعمل على أساس القومية العربية أو القومية السورية أو القومية اللبنانية أو الوحدة

(١) « الشهاب » ، العدد الثالث ، أول آب (اغسطس) ١٩٧٥ ، افتتاحية للأمين العام للجماعة : فتحي يكن .

الوطنية . وهذه كلها لا تصلح لحل الأزمة في لبنان حلاً سليماً »(١) .

من هنا ، ومع نهايات الحرب اللبنانية ، ووسط خضم الأحداث السياسية لتحقيق حل الأزمة ، شكّلت بعض التنظيمات ، ومنها « المجاهدون » ، جبهة صدام مع الحركة الوطنية ، تهددها في حالة اتخاذ أية مواقف متقدمة لا يوافق عليها « المجاهدون » . فإلى جانب الشعارات التي طرحوها ضد العلمنة على جدران بيروت ، قام السيد محمد علي ضناوي ، رئيس اللجنة التنفيذية للتجمع الاسلامي في الشمال (وهو رئيس الدائرة السياسية للجماعة الاسلامية) بوضع مذكرة رفض فيها إلغاء المحاكم الشرعية ، كما رفض القانون المدني الموحد للأحوال الشخصية ، ولو كان اختيارياً . وقد رد بذلك على مذكرة تقدم بها الدكتور ادمون رباط إلى لجنة الاصلاح السياسي حول الطائفية والعلمانية(٢) .

« الجماعة الاسلامية » و « الاخوان المسلمون » :

هناك صلة غير مباشرة بين التنظيمين ، هي صفة استعمال العنف في العمل الاسلامي ، وإبراز أهمية الجهاد دفاعاً عن العقيدة وانتصاراً لها . وهم إذ ينفون مثل تلك الصلة يقولون «انه الاسلام وليس « الاخوان المسلمون» ، فالاسلام هو الذي يتحرك ويواجه التحديات ، وهو الذي يعبر عن هذه الحركة عبر جماعات تتحدى الطواغيت في كل مكان »(٣) . ولكنهم يبدون اهتماماً بالتراث الفكري والسياسي للاخوان ، وخاصة كتابات السادة

(١) « الحل الاسلامي للأزمة في لبنان » ، صفحات : ٥ و ٦ و ٧ .
(٢) « الشهاب » ، العدد السابع ، أول كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٥ .
(٣) « الشهاب » ، العدد الثامن عشر ، أول شباط (فبراير) ١٩٧٣ ، مقال لابراهيم المصري ، صفحة ٣ .

حسن البنا ، وسيد قطب ، وعصام العطار وغيرهم(١) .

لكن ، رغم هذا التمايز الذي أشرنا إليه ، بين « المجاهدون » وفصائل الحركة الوطنية ، فان « المجاهدون » يعون أهمية التحالف المرحلي داخل الجانب اللبناني الوطني ، من هنا أتت الدعوة إلى ذلك في نشرة « المجاهد » التي جاء فيها : « إذا كانت القيادة الفلسطينية معنية أولاً بالحيلولة دون الوصول بالقضية إلى التصفية ، فان القوى الاسلامية والوطنية اللبنانية معنية أولاً كذلك بأن يبقى صفها متماسكاً رغم المأزق الصعب الذي وضعتها فيه بعض قياداتها ، ورغم القوى التي تواجهها ، وهذا يقضي بطي كل ما يخلخل الصف الوطني ويفسد تماسكه »(٢) . فلقد لوحظ أثناء الحرب اللبنانية وبعدها أن تنظيم « المجاهدون » أقام مع تنظيمات اخرى ، قريبة من الأفكار الدينية ، صلات وعلاقات جيدة ، لكنها لم تصل إلى مستوى التحالف . كما أن صلاته مع التنظيمات القومية في الحركة الوطنية تبقى أقوى من صلاته مع التنظيمات الماركسية ـــ اللينينية في هذه الحركة .

(١) « الشهاب » ، الأعداد : الثالث والسادس والسابع ، لعام ١٩٧٥ .
(٢) « المجاهد » ، العدد الثاني عشر ، ٨ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٦

جُنـد الله

يُعتبر تنظيم « جند الله » مجموعة من المجموعات المسلحة التي عرفت بدورها في طرابلس ، وبالذات في حي من أحياء طرابلس هو حي «ابو سمرا ». ولقد كانت هذه المجموعة إبان الحرب محلية ، ولم تصل إلى مستوى التنظيم . ومع هذا فقد كان لها دور فعال في حي « ابو سمرا » بالذات ، وخاض أفرادها معارك هامة ضد القوات الاقليمية المتمركزة في زغرتا وضواحيها ، خاصة وأن هذه الأخيرة مواجهة مباشرة للحي الذي يتمركز فيه « جند الله » ، وخسروا خلال القتال حوالي ٢٠ شهيداً .

جاءت التسمية من الا لتزام الديني الحـاد الذي حكم معظم تصرفات وأعمال وآراء « جند الله » ، خلال الحرب . باعتبار انها نشأت خلال الأحداث ، وتطور وجودها بتطور تلك الأحداث . وترى العناصر المتقدمة فكرياً في تلك المجموعة ، على قلتها ، أن الحرب التي شهدها لبنان هي ذات أسباب دينية ، ولهذا كانوا يدعون إلى نوع من العصبية الحادة في الرد على الطرف الآخر . وكان مقاتلو « جند الله » يجدون الاستشهاد واجباً دينياً .

وتبين من المنشورات القليلة التي عبّرت فيها هذه المجموعة عن هويتها ، أن ما تطالب به هو وصول المسلمين إلى حقوقهم كاملة . تلك الحقوق التي لا يمكن أن تكون فقط وظيفة هنا أو مركزاً هناك ، وإنما هي حقوق في

حكم لبنان تكون أبعد من المشاركة التي سبق وطرحت . وعلى العموم ، لا تنطلق تلك المجموعة من فكر خاص بها ، وإنما من انتماء ديني مطلق ، يجد في القرآن والشريعة ككل منطلقاً وهدفاً في وقت واحد .

تركيبها العسكري له صفة « المليشيا » ، فمقاتلو « جند الله » هم ابناء « ابو سمرا » في طرابلس ، معظمهم من الشباب الذين تتراوح اعمـارهم بين الخامسـة عشرة والعشرين . وهناك عـدد من المثقفين (محامين ، مدرسين .. الخ) ، يتعاطفون مع المجموعة وينظمون أُمورهـا الادارية والاعلامية . ويتولى شيخ من رجال الدين دور المرشد والقائد ، وله صفة المشرف العام . لكن تصرفات المقاتلين لا يحكمها نظام موحد ، بل تحكم أعمالهم الأشكال المحلية للعمل والتنظيم .

بلغ مجموع مسلحي « جند الله » أكثر من مائة مسلح ، يتناوبون الخدمة على قطع السلاح الخفيف والمتوسط المتوفر لديهم . وكان المسلحون يلبسون دائماً ، وخاصة في المعارك ، اللباس الأسود من الرأس إلى القدمين . وكانت لديهم أسلحة رشاشة إلى جانب بعض مدافع « الهاون » ، باعتبـار أن « ابو سمرا » منطقة مناسبة للقصف باتجاه الهدف المعادي . أما مصدر السلاح ، فذكر بعضهم انه من مال أفراد المجموعة الخاص ، لكن من المؤكد أن علاقاتهم مع بعض أطراف المقاومة الفلسطينية وعدد من القوى الوطنية ساعدهم في الحصول على بعض الأسلحة والذخائر .

وليس لجماعة « جند الله » أية علاقة مع « الجماعة الاسلامية » وتنظيمها المسلح « المجاهدون » ، ولقد تناقض التنظيمان أكثر من مرة . كما انهم كانوا في الجانب الوطني ، لكنهم كانوا ضـد الحركة الوطنية وبرنامجها الاصلاحي ، وخاصة في موضوع علمنة الدولة .

حركة روّاد الاصلاح
(المقاومة الشعبية)

تعتبر هذه الحركة الشكل الجديد لـ « المقاومة الشعبية » التي حمـل البيروتيون السلاح باسمها في العام ١٩٥٨ . ورغم أن المقاومة الشعبية السابقة كانت تضم تحت لوائها كافة الذين انتفضوا ضد عهد كميل شمعون ، والأحلاف الأجنبية ، فان حركة رواد الاصلاح لا تضم سوى ناخبي ومؤيدي الرئيس صائب سلام .

والرئيس صائب سلام زعيم بيروتي بارز ، وشخصية سياسية معروفة في المنطقة العربية . سطع نجمه في العام ١٩٥٨ ، وبرز كحليف للجمهورية العربية المتحدة بقيادة جمال عبد الناصر آنذاك . ورغم نجاح الانتفاضة ، وبدء عهد اللواء فؤاد شهاب المنفتح علـى القاهرة ، فان الرئيس الجديد لم يتعاون مع سلام ، بل استعان بالرئيس رشيد كرامي . وهكذا بقي سلام بعيداً عن رئاسة الحكومة تقريباً طوال عهدي الرئيس فؤاد شهاب (١٩٥٨ — ١٩٦٤) والرئيس شارل حلو (١٩٦٤ — ١٩٧٠) . لكن سلام ، رغم هذا العزل — إذا صحت التسمية — ظل محافظاً على مستواه كسياسي برلماني ، ومحافظاً على قواعده في صفوف ناخبيه في بيروت . والسبب في ذلك هو مسؤوليته عن عدد من المؤسسات الاجتماعيـة الثابتة ، مثل : مستشفى

المقاصد الاسلامية ، ومدارس جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية في بيروت ، وحتى جمعية خريجي المقاصد (رغم ان انتخابات هيئتها الادارية لا تأتي لصالحه دائماً) . وهذه المؤسسات أبقت صائب سلام قادراً على الاحتفاظ بمركزه كنائب في معظم الدورات الانتخابية ، وساعدته على أن يكون رئيساً لجبهة برلمانية مؤلفة من ستة نواب أو أكثر .

ولأجل دعم هذا الموقف ، وتمشياً مع المتغيرات المستجدة في الظروف اللبنانية ، وخاصة انطلاق المقاومة الفلسطينية ونموها في لبنان بشكل رئيسي منذ مطلع السبعينات ، ونمو العمل الحزبي التنظيمي ، وجد صائب سلام نفسه يتجه مع ابنه «تمام» إلى تنظيم قواعده الانتخابية، خاصة وان تلك القواعد تضم مجموعات من الشباب المتعلم والمثقف المتواجـد في مدارس المقاصد ، ومستشفى المقاصد ، وجمعيـة خريجي المقاصد . ولقد شجع الاتجاه نحو التنظيم العلاقة التي نشأت بين صائب سلام وولديه تمام وفيصل وبعض قادة « فتح » . وهكذا ولدت حركة **رواد الاصلاح** معتمدة على عنصرين :

— قاعدة صائب سلام الانتخابية في مدينة بيروت .

— تطلعات تمام سلام ، وعمله السياسي في إطار مجموعات من شباب مؤسسات المقاصد ، وجدت ضرورة لتجاوز الصيغة التقليدية في العمل السياسي ، خاصة وان في صفوف هذه المجموعات العديد ممن مارسوا العمل السياسي داخل تنظيمات وحركات سياسية .

برزت حركة رواد الاصلاح في منتصف العام ١٩٧٥ ، أي بعد بدء الحرب اللبنانية ، وإن كان تشكيلها يسبق هذا التاريخ ، ويعود إلى العام ١٩٧٣ . والحركة في منطلقاتها إصلاحية تعتمد العمل السياسي في إطار النظام ، رغم ما لها من ملاحظات عليه . وتجد في الانتخابات النيابية وسيلة

تغيير وتطوير . وإلى جانب ذلك فان الحركة تتولى بنفسها معالجة الكثير من مشاكل الناس ، وبالذات الناخبين ، عن طريق مؤسساتها الاجتماعية والخيرية (في إطار جمعية المقاصد) . ولهذا استطاعت الحركة تكوين أداة تنظيمية لا بأس بها ، تعتمد على ما في جمعيات ومؤسسات المقاصد من طاقات ، بالاضافة إلى القدرات المالية التي يوفرها لها الرئيس صائب سلام من المساعدات التي ترد لجمعية المقاصد ، وخاصة مساعدات المملكة العربية السعودية التي تدعم الجمعية باعتبارها مؤسسة اجتماعية — ثقافية إسلامية .

حاولت حركة رواد الاصلاح خلال الحرب البقاء على الحياد ولكن هذا لم يمنع صائب سلام من إعلان موقفه المناوىء للرئيس السابق سليمان فرنجية وللسلطة ، وموقفه الداعم لحركة المقاومة الفلسطينية رغم حفاظه على علاقته مع حزب الكتائب — أحد أطراف « الجبهة اللبنانية » — وفي الوقت نفسه هاجم سلام « الحركة الوطنية » بشخص قائدها كمال جنبلاط ، واتهمها بأنها جبهة يسار وشيوعية ، فهو « ضد الشيوعية الهدامة الملحدة » وهو « فوق اليمين واليسار » . وفق هذه المفاهيم السياسية عمل صائب سلام خلال الحرب ، وكذلك حركة رواد الاصلاح .

لكن الحركة مارست المظاهر المسلحة التي سادت بيروت خلال الحرب . فكان لدى الحركة عشر سيارات « جيب » تحمل كل منها مدفعاً رشاشاً ، إن لم يكن أكثر ، ولديها حوالي المائتي مسلح بأسلحة خفيفة (كلاشينكوف ، قنابل يدوية ، مسدسات) ويعملون تحت اسم « المقاومة الشعبية » ، التنظيم المسلح التابع للحركة . وكانت مهمة اولئك المسلحين حراسة مسكن الرئيس سلام وابنه تمام ، وهو الأمين العام للحركة ، إلى جانب حراسة مكاتب الحركة التي كانت منتشرة في معظم أنحاء بيروت الغربية وخاصة منطقة المصيطبة وأحياء تلة الخياط ، المزرعة ، ورأس النبع وغيرها . وكانت دوريات

« رواد الاصلاح » تجوب معظم شوارع تلك الأحياء ، كما قامت بعدد من المهمات في بعض محاور العاصمة وخاصة محور رياض الصلح ، البسطا التحتا . وخسرت خلال الحرب سبعة شهداء في مناسبات متعددة . لكن الرئيس سلام يؤكد أن الحركة لم تشارك في القتال والنزاع المسلح ، ويعتبر ذلك موقفاً إيجابياً ورصيداً من أرصدته السياسية ، غالباً ما أشار إليه في لقاءاته مع أطراف « الجبهة اللبنانية » . ويعتمد سلام في موقفه هذا على أن أي مشكل بين المسيحيين والمسلمين يجب أن يحل تحت شعار « التفهم والتفاهم » في إطار « لبنان واحد لا لبنانان » وهما شعاران يرددهما غالباً .

لكن سلام لم يعزل نفسه عن حركة المقاومة . فلقد عقد إبان الحرب الكثير من اللقاءات مع بعض قادتها ، كما عالج العديد من مشاكل القصف والخطف . وكان يؤكد دائماً على ان حركة رواد الاصلاح تقف مع المقاومة في كفاحها المسلح ضد اسرائيل .

ولقد تولت الحركة من جهة أُخرى بعض مهمات تموينية واجتماعية في منطقة المصيطبة وبعض أحياء بيروت . كما وضعت مستشفى المقاصد الاسلامية في متناول المقاومة الفلسطينية لتلبية الحاجات الصحية خلال الحرب .

ولم تكن حركة رواد الاصلاح عضواً في أية جبهة ، ولكنها كانت تتمثل في التجمعات والجبهات الاسلامية عبر وجود الرئيس سلام في تلك التجمعات ولقد وجدت الحركة نفسها في تناقض مع الحركة الوطنية ، ويرجع ذلك إلى الأسباب السياسية التي تحدثنا عنها ، بالاضافة إلى أسباب اخرى منها : التناقض السياسي القائم بين الرئيس سلام وكمال جنبلاط ، باعتبار أن جنبلاط — كما يقول سلام — يحاول انتزاع زعامة المسلمين لنفسه وينافس زعماء المسلمين وخاصة في بيروت على الزعامة . كما ان وجود تنظيمات إسلامية شابة ، كحركة « الناصريون المستقلون — المرابطون » وبقية التنظيمات

الناصرية – رغم انها ذات منطلقات تقدمية وقومية – في إطار الحركة الوطنية ، تعتبره « رواد الاصلاح » مسيئاً لها ، ومنافساً لها في سياسة بيروت وقيادتها وفي قيادة المسلمين ككل .

ومع إعلان « الادارة المدنية » من جانب الحركة الوطنية ، برزت معارضة صائب سلام وحركة رواد الاصلاح للحركة الوطنية بشكل حاد . فأعلن سلام معارضة « الادارة المدنية الذاتية » ، واتهم جنبلاط بأنه صاحب أطماع في حكم بيروت ولبنان . وتحولت تلك المواقف إلى حوادث دامية ، فوقعت اشتباكات بين مسلحي « رواد الاصـلاح » ومسلحي « الأمن الشعبي » التابع للادارة المدنية ، كان أبرزها اشتباك وقع في ١٩٧٦/٧/٣٠ .

ورغم تسوية تلك الخلافات المسلحة عن طريق اتصالات قام بها ياسر عرفات بين الطرفين ، لكن التوتر بقي بين الحركة الوطنية وحركة رواد الاصلاح. وقد وجد رواد الاصلاح أنفسهم يصدرون بياناً حول هذا الوضع تحدث عن **« خوفنا الاكبر الناتج عن البلبلة الفكرية والسياسية التي نعيشها في جبهتنا الوطنية الداخلية ، والبيانات والتصريحات المضادة وافتعال المعارك الجانبية التي من شأنها أن تفسح المجال للاعداء في ان يستغلوا الخلافات في ما بيننا»(١).**

وقال البيان ان « المطلوب هو تجميع كل القوى والطاقات التي تلتقي عند الأهداف المعلنة الآتية :

١ – رفض التقسيم والتدويل ورفض الحلول الاستسلامية والاصرار على وحدة لبنان وعلى انتمائه العربي الصريح .

٢ – التأكيد على التلاحم العضوي الكامل بين الحركة الوطنية اللبنانية وبين المقاومة الفلسطينية واعتبار هذا التلاحم الطريق الثوري الوحيد للقضاء على المؤامرة الكبرى .

(١) جريدة « السفير » ، ١٩٧٦/٨/١٣ .

٣ – الالتزام المبدئي بالبرنامج السياسي المرحلي للقوى الوطنية .

٤ – التأكيد على ان جيش لبنان العربي هو جيش الحركة الوطنية ، وأملها في المستقبل لبناء جيش عصري موحد للبنان الجديد .

ويعتقد ان هذا البيان صدر بعد تدخل حركة « فتح » ومحاولاتها لتوحيد المعسكر الوطني ، خاصة ان حركة رواد الاصلاح لم يسبق لها وأعلنت مثل هذا الموقف . لكن مضمون هذا البيـــان لم يتجسد في الواقع ، فبقي رواد الاصلاح بعيدين عن الحركة الوطنية . ورغم أن البيان وجه النقد إلى سورية فان الرئيس سلام تراجع عن هذه النقطة عملياً ، إثر زيارته لدمشق بعـد انتهاء الحرب .

وكان الرئيس سلام قد حدد أهداف سياسته والاصلاحات التي يقول بها – والتي تتبناها حركة رواد الاصلاح – في نقاط منها(١) :

– ان النظام الديمقراطي البرلماني هو النظام الأفضل للبنان . وهذا النظام يقوم على مبدأين :

أ – مبدأ التمثيل الشعبي الصحيح .

ب– مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث المعروفة ، التشريعية والتنفيذية والقضائية .

أما فيما يتعلق بـ « قمة الهرم » على حد قول سلام ، فقد اقترح :

١ – إنشاء مجلس رئاسي من ستة أعضاء يمثلون الطوائف (المارونية ، الكاثوليكية ، الارثوذكسية ، السنية ، الشيعيـة ، الدرزية) ، يجري انتخابهم من قبل مجلس النواب لمدة ست سنوات .

(١) جريدة « المحرر » ، ١٩٧٦/٢/٧ .

٢ ــ يتناوب أعضاء المجلس الرئاسي على رئاسته لمدة سنة ، ابتداء بأكبر الأعضاء سناً . ويكلف هذا المجلس بالحفاظ على الدستور والسهر على وحدة الوطن وسلامة أراضيه ، وعلى استمرارية وحسن سير المؤسسات والمرافق العامة .

٣ ــ تناط السلطة الاجرائية بالحكومة المؤلفة من رئيس مجلس الوزراء وهي المكلفة بتحديد وتنفيذ سياسة الدولة .

والواقع أن حركة رواد الاصلاح تقع في إطار المحاولات التي يقوم بها سياسيون قدامى ، أخذوا بالمتغيرات الجديدة ، فوجدوا من المناسب السير خطوة إلى أمام ، عن طريق ممارسة شيء من التنظيم .

هذا دون ان نقلل من أهميــة ما عبّر عنه المؤتمر التأسيسي الأول للحركة (١) من تطلعات تنظيمية ومن رغبــة في ارساء أُسس نظرية قد تنجح في التعامل مع المتغيرات الجديدة ، ولا تنجح في اقامة حزب او تنظيم ، وذلك لانعدام حرارة المهمة ولسهولة الهدف وبساطته .

(١) عُقد المؤتمر في ٢٣/١٠/٧٧ .

الحركة اللبنانية المساندة "لفتح"

تعود هذه الحركة في نشوئها إلى العام ١٩٦٨ ، يوم كانت الهيئة الشعبية الوحيدة يومذاك التي التزمت بدعم « فتح » في لبنان ، وعرفت يومها بالجبهة المساندة لـ « فتح » ، ثم تحولت إلى نوع من التنظيم المتماسك القائم بذاته ، وأُطلق عليها اسم الحركة . **وضمّت معظم اللبنانيين العاملين مع « فتح »** ، إن في حقل الإعلام أو في حقل التصرف اليومي ، إلى جانب الأمور المالية من تبرعات وغيرها .

وتمثل الحركة جانباً هاماً من الشارع « البيروتي » ، ويتولى قيادتها منذ تأسيسها الدكتور أُسامة فاخوري ، تعاونه لجنة من ذوي الاختصاص ، إلى جانب لجان سياسية ومالية في مدن بيروت وصيدا وطرابلس والمناطق . **ولعبت الحركة دوراً سياسياً في دعم المقاومة الفلسطينية ككل عام ١٩٦٩ ، وخاصة في التحضير لتظاهرة ٢٣ نيسان (ابريل)** . وكانت الحركة تشكّل المنبر اللبناني الذي تعلن المقاومة ، وبالذات « فتح » ، عبره رأيها لبنانياً ، وأحياناً عربياً . وحسب ضرورات الحوادث ، كانت تقوم ببعض الأدوار الشعبية : فعام ١٩٧٣ ــ عندما قــام الجيش اللبناني بقصف المخيمات الفلسطينية ــ قام أفرادها بمهمات الحراسة ، إلى جانب المهمة الإعلامية .

وخلال الحرب (١٩٧٥ ــ ١٩٧٦) استمرت الحركة في القيام بدورها

وحرّكت عـــدداً من المقاتلين ورجال الميليشيا في أحياء العاصمة بشكل رئيسي ، وفي صيدا وطرابلس وبعض قرى البقاع . لكن عمـــل الحركة السياسي هو الغالب على نضالها . وتطمح الحركة في أن يكون لها تأثير في الشارع البيروتي ، وخاصة في وسط البورجوازية الصغيرة .

ولقد تواجدت الحركة اللبنانية المساندة لـ « فتح » في إطار الحركة الوطنية منـــذ بداية الحرب . **ولعبت دوراً مهماً في عمل الحركة الوطنية ، لذلك تولى أمينها العام الدكتور فاخوري منصب رئيس « المجلس السياسي لمدينة بيروت » التابع للحركة الوطنية اللبنانية .**

وتنبع أهمية الحركة اللبنانية المساندة لـ « فتح » من تمثيلها لجانب كبير من الشارع الإسلامي الوطني في بيروت ، ومما تتطلع إليه من طروحات تقدمية ، فتتكامل بذلك مع حركة « الناصريون المستقلون — المرابطون » لتشكّل البديل التقدمي المنتظر للعاملين في الحقل السياسي في بيروت الغربية بالذات .

منظمات الأكراد

شارك أكراد لبنان في الحرب اللبنانية من خلال ثلاث منظمات هي : الحزب الديمقراطي الكردي المعروف بـ « **البارتي** » ، **وحزب « رزكاري »** أي الحزب الكردي اللبناني ، **ومنظمة « البارتي » اليسارية** . وقد وقف البارتي في صف الحركة الوطنية في البداية ، إلاّ انه عاد ليعلن انه خارج الحركة موضحاً ان الحزب الشيوعي اللبناني — الممثل في الحركة الوطنية — قد أصرّ على استبعاده واستعاض عنه بـمنظمة « البارتي » اليسارية . أما « رزكاري » فكان من البداية في صف جبهة الأحزاب القومية والوطنية .

ورغم التناقض الذي كان بين « البارتي » برئاسة أمينه العام السيد جميل محو ، وبين « رزكاري » برئاسة السيد فيصل فخرو . إلاّ أنهما أعلنا في الرابع من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٦ توحيد صفوفهما في « **الجبهة الوطنية الكردية العريضة** » . وحدد (محو) و (فخرو) في مؤتمر صحافي(١) أنهما يعملان من أجل وحدة صف الشعب الكردي ورفع شأنه ، ومتفقان على التنسيق الكامل في المواقف السياسية محلياً وعربيـاً ودولياً . وأكد الجانبان تأييدهما للحركة الوطنية اللبنانية ، وفي الوقت نفسه رحّبا بدخول قوات الردع العربية إلى لبنان .

(١) جريدة « السفير » ، ١٩٧٦/١٢/٤ .

ورغم هذا البيان المشترك الموقّع من الجانبين ، إلاّ أن بياناً آخر صدر وهاجم البيان المشترك واعتبره دسيسة ، وهاجم (فخرو) و (محو) على السواء(١) وتبين أن الذين أصدروا البيان هم جانب من حزب « رزكاري » لم يوافق على التحالف مع « البارتي » . فتكون التنظيمات الكردية في لبنان قد أصبحت أربعة : **« البارتي » ، ومنظمة البارتي اليسارية ، و « رزكاري » والمجموعة – من رزكاري – المعارضة لتحالفه مع البارتي : وما زالت هذه المجموعة مع جبهة الأحزاب القومية والوطنية .**

والواقع ان عدد الأكراد في لبنان يبلغ ٧٥ الف نسمة ، وقد تأسس أول حزب لهم في لبنان عام ١٩٦٠ ، وهو حزب « البارتي » أو الحزب الديمقراطي الكردي في لبنان . ولم يكن له أي نشاط في البداية ، لكن مع تجنيس بعض الأكراد في لبنان(٢) ، أصبح لهم وجود سياسي وبالتالي أصبح من حقهم الاقتراع في الانتخابات النيابية وخاصة في الدائرة الثانية في بيروت .

و « البارتي » هو أول حزب كردي في لبنان ، تأسّس في الأول من تموز (يوليو) ١٩٦٠ ، وعمل بدون رخصة من وزارة الداخلية طوال عشر سنوات وبعدها نال هذه الرخصة في ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ . وجاء في تحديد للغاية التي يعمل من أجلها الحزب في لبنان: **العمل على رفع مستوى الأكراد العام في لبنان .**

وورد في مقدمة دستور الحزب أن « البارتي » هو « حزب كردي ، أي حزب القومية الكردية ، يأخذ على عاتقه جمع شمل أفضل العناصر الكردية وعياً كردياً في الحزب والجماهير الكردية ، والدفاع عن حقوقها والنضال لأجل آمالها القومية .

(١) جريدة « العمل » ، ١٩٧٦/١٢/٨ .

(٢) عشرة آلاف منهم يحملون الجنسية اللبنانية .

« ويجد الحزب أن احترام الوطن اللبناني ، واجب مقدس ، وان الأكراد لا يحصلون على مكانة أكثر بروزاً إلاّ من خلال تعميق الشعور الوطني اللبناني وتعميق الشعور القومي الكردي ... ان أكراد لبنان يلبون نداء الواجب الوطني تجاه لبنان ويلبون نداء الواجب القومي تجاه القومية الكردية ، وان كل كردي واع ، أو كل عضو في حزبنا ، يؤدي وظيفة الوطنية والقومية بأمانة تامة وصدق أكيد ، ولا يعمل على اختزال وجهي الالتزام اللبناني والكردي .

« عندما يناضل حزبنا في لبنـــان لا يترك مجالاً ، حسب مبادئه ، من مجالات قضايا لبنان الوطنية دون مساهمة ، كما لا يترك مجالاً قوميـــاً دون مشاركة فعالة من أجل تأدية الواجب المقدس ، **الواجب الوطني (اللبناني) والواجب القومي (الكردي) . إن وجهي هذا الالتزام لا ينفصلان ، لأن تطور لبنان وسلامة لبنان يعنيان تطور وسلامة كل كردي لبناني »(١) .**

و « البارتي » حزب إصلاحي يؤكد انه يناضل من أجل توحيد كلمة الأكراد ونشر وتنمية الثقافة الكردية ، وإقامة حكم ديمقراطي حر في لبنان وإطلاق الحرية لكافة الأديان ، والتعاون مع بقية الأحزاب اللبنانيـــة ، وتأييد شرعية حقوق الانسان ، ومحاربة التمييز العنصري ، ومنح الأكراد المقيمين في لبنان الجنسية اللبنانية ، وتحقيق مجانية التعليم .

للحزب لجنة مركزية تمثل أعلى سلطة تنفيذية فيه بعد المؤتمر العـــام للحزب ، ومكتب سياسي ينفذ مقررات اللجنة المركزية . وينتخب المؤتمر العام رئيساً للحزب هو رئيس اللجنة المركزية أيضاً . وتنتخب اللجنة المركزية أمين سر لها ، هو غير رئيس الحزب . ويشغل السيد جميل محو منصب رئاسة الحزب منذ تأسيسه .

وعلى الصعيد العربي ، اتخذ « البارتي » منذ بداية المشكلة الكردية موقفاً

(١) من دستور الحزب، الصفحات : ١ – ٨ .

ضد ثورة البرزاني في شمال العراق . وبسبب هذا الموقف قام البرزاني باعتقال جميل محو ، رئيس الحزب ، عندما زار منطقة الشمال في العراق ووضعه في الاقامة الجبرية منذ العام ١٩٧١ حتى العام ١٩٧٤ .

والواقع ان « البارتي » كان في البداية مجرد تجمُّع وليس حزباً ، لكنه خلال الستينات تطوّر إلى أن أصبح له قواعد في صفوف الأكراد في لبنان ، واتسع فأصبحت له أربعة فروع في بيروت وخارجها ، بما فيها الفرع الرئيسي في حي القنطاري في العاصمة .

والسيد جميل محو ، الذي يعتبر مؤسس الحزب ، يعتبر رئيساً له وأميناً عاماً منذ تأسيسه حتى الآن . ولقد تمكن السيد محو من أن يكون مرشحاً في الانتخابات النيابية لدورة العام ١٩٦٨ ، لكنه لم ينجح . وتقول « صوت الأكراد » انه يعمل في السياسة منذ ٢٥ عاماً ، وهو من عائلة عريقة في النضال وقد تعرض للاغتيال أكثر من مرة ، كانت آخرها في ١٧ أيار (مايو) ١٩٧٧ .

ورغم اتساع قواعد « البارتي » ، لكن قسماً كبيراً من الأكراد في لبنان وجدوا أنفسهم خارج الحزب ، إما لأسباب شخصية أو قبلية عائلية أو سياسية . من هنا وجد حزب آخر برئاسة السيد فيصل فخرو مجالاً لكي يوجد . ولقد بدأ نشاطه في مطلع العام ١٩٧٥ . وإلى جانب المبررات المحلية لوجوده ، كانت هناك مبررات عربية أيضاً .. ففي الوقت الذي كان « البارتي » يقف مؤيداً السياسة العراقية ، كان « رزكاري » يؤيد السياسة السورية . لكن الحزبين ، رغم ما بينهما من معارك كلامية وخلافات ، أعلنا اتفاقهما على « العمل معاً بما يضمن وحدة صف الشعب الكردي ورفع مستواه في شتى المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والصحية »(١) . وقد تم الاتفاق بين « البارتي » أو الحزب الديمقراطي الكردي ، وبين

(٣) جريدة « صوت الأكراد » ، العدد ١٠٢ ، ١٩٧٦/١١/٢٨ .

« رزكاري » أو الحزب الكردي اللبناني ، على قيام الجبهة التقدمية الكردية .

ويبدو أن كلاً من الحزبين تعرض لانشقاق يساري الطابع ، فـ «البارتي» بعد أن كان في عداد أحزاب الحركة الوطنية ، إذا بمنظمة « البارتي » اليسارية هي التي تستمر في إطار تلك الحركة ، وأصبح « البارتي » الرسمي خارجها . وفي هذا المجال قال السيد جميل محو (١) : « **نحن في الحزب الديمقراطي الكردي لسنا ضد التقدمية والوطنية أو اليسار الوطني كما يدعون ، نحن ضد اليسارية الكردية المشبوهة ...** نقول هذا لجماعة تسمي نفسها بـ « منظمة البارتي الكردي اليساري » التي يشرف على إدارتها كل من صلاح بدر الدين وصهره مصطفى جمعه ، وهما شخصان كرديان من سورية(٢) . وقد اتهم السيد محو الشيوعيين بالوقوف وراء هذا الانشقاق(٣) .

أما « رزكاري » ، بقيادة السيد فيصل فخرو ، فطلع بنقد ذاتي لعمله خلال الحرب ، وبالتالي خرج من جبهة الأحزاب القومية ، واتخذ موقفاً مناقضاً لموقفه السابق . لكن فصيلاً في « رزكاري » نفسه أعلن فصل فخرو وظل في إطار الجبهة القومية ، مؤكداً سياسة الحزب السابقة .

إلى جانب هذين الانشقاقين ، وجد حزب « البارتي » نفسه في تناقض مع نائب الأمين العام للحزب وهو محمد محو ، ابن جميل محو . ووصل التناقض إلى درجة فصل محمد من الحزب . وقد تولى منصب نائب الأمين العام رياض محو ، وهو عضو لجنة مركزية . وقد أخذ محمد محو على الحزب ابتعاده عن الحركة الوطنية ، بينما أخذ الحزب عليه قيامه بتصرفات غير حزبية ومناقضة لخط الحزب ضمنها كتاباً صدر باسمه تحت عنوان :

(١) جريدة « صوت الأكراد » ، العدد ٨٥ ، ١٩٧٦/٧/٣١ .

(٢) جريدة « صوت الأكراد » ، العدد ٨٥ ، ١٩٧٦/٧/٣١ .

(٣) جريدة « النهار » ، ١٩٧٦/١٢/٤ .

«رؤية جديدة للقضية الكردية» . ولم تتضح حقيقة هـذا الخلاف ، وبدا وكأنه خلاف عائلي بين أبناء الاسرة الواحدة ، فبينما فُصِل محمد من الحزب ،حل مكانه شقيقه رياض في منصب نائب الأمين العام .

ولقد صدرت بعد وقف القتال عدة بيانات موقعة باسم « الأحزاب الكردية اللبنانية ـ القيادة المؤقتة » تعلن انها تحضر لمؤتمر عام لاعادة تنظيم نفسها . وقد هاجم كل من « البارتي » و « رزكاري » هذه البيانات .

لكن ، رغم هذه التناقضات والانشقاقات ، شارك الأكراد في الحرب اللبنانية . وقد أعلن حزب « البارتي » ان مائة وخمسين كردياً قتلوا في الحرب ، بين رجل وامرأة وطفل ، على الحواجز وفي أثناء الاشتباكات في « وادي ابو جميل » ببيروت ، حيث يوجدون بكثافة . كما اعلن ان أمينه العام ، جميل محو ، قد أُصيب بجروح من جراء قذائف تساقطت على منزله . لكن الحزب أعلن وقف نشاطه العسكري بعد تسعة أشهر من بدء الحرب (١)

ولم تكن للأكراد فاعلية عسكرية بارزة في الحرب ، لكنهم تواجدوا في محاور أحياء « باب ادريس » و « وادي أبو جميل » و « عين المريسة » في بيروت ، وهي أحياء ذات وزن تجاري هام في العاصمة ، وقد تعرضت للدمار وخاصة باب ادريس . والأكراد ككل أقلية ، يحاولون الحفاظ على وجودهم باتخاذ مواقف حيادية وسط الصراع السياسي .

(١) صحف ١٩٧٥/١٢/٢٨ .

كلمة ختام

إن امتلاك « القدرة الذاتية » الذي اوليته أهمية في مطلع هـذا الكتاب ، ليس عصا سحرية ، يكفي مجرد لمسها للإمساك بمعادلات أو لتغيير أوضاع . كما ان امتلاك القدرة الذاتية ليس بالطلسم الذي يصعب فهمه وبالتالي يصعب أو يستحيل تحقيقه ، إذ تبين في سياق عرضنا التاريخي لقيام القوى التقدمية ، من وطنية وقومية ، انها ليست بدون قدرة ذاتية . كيف قامت ووجدت وصمدت وقاتلت لو لم تمتلك قدرة ذاتية ما .

لكن المقصود بشكل محدد هو : امتلاك قدرة ذاتية ثورية ، أي :

١ ـ امتلاك نظرية ثورية ، وخاصة في أُسلوب العمل ، تأخذ بالطرح الثوري في نطاق العمل السياسي ككل ، وتقبل بتصاعد ذاك العمل السياسي إلى درجة الوصول إلى مستوى العنف الثوري الذي هو مرحلة الولادة للمجتمعات الجديدة .

٢ ـ بناء الأحزاب والتنظيمات على أساس هذه النظرية ، وممارسة نضالها اليومي بشكل تصاعدي يصل بها في النهاية إلى مستوى العنف

الثوري ذاك ، والموازنة والتنسيق بين العمل السري وبين الأشكال العلنية للنضال .

٣ ــ التسلح بتلك النظرية لتحديد الأعداء الاستراتيجيين والمرحليين ، وبالتالي تحديد قدراتهم ووسائل عملهم المضاد ، ووضع الخطط القادرة على مواجهتهم . وهذا التسلح بالنظرية يستبعد كل مراوحة في فهمهم : تارة مقبولين وطوراً مرفوضين ، تارة إصلاحيين وطوراً أعداء إصلاح ، وهكذا . أعداء التغيير والثورة هم ذاتهم ، لأنهم هم أيضاً ينطلقون من موقع مضاد ، موقع العمل المضاد للثورة والتغيير .

٤ ــ من أجل ذلك ، ان امتلاك القدرة الذاتية الثورية يقتضي اعتماداً على الذات بنسبة لا تقل عن ٧٥ بالمائة ، وهذا بالطبع يجيز التحرك في كل اتجاه وممارسة أي شكل من العمل لتوفير تلك القدرة بشرياً ومادياً .

٥ ــ ان القدرة الذاتية الثورية هي بنـــاء الظرف الذاتي للثورة ، أي الجماهير وأحزابها المنظمة ، أي الجماهير الطليعية المنظمة . ان التفتيش عن القدرة الذاتية الثورية يجب أن يتم في إطار الجماهير الشعبية بهدف تنظيمها وتصعيد حركتها . وهذا يجيز العمل في صفوف القوات المسلحة ، وهو ما افتقدته كافة القوى التقدمية ــ من وطنية وقومية ــ طوال فترة عملها السياسي . ولقد أتت الحرب اللبنانية لتكشف حقيقة الجيش ولتتأكد انه متأثر بما حوله وبمن حوله . تأثر تلقائي وبعفوية . وكان على تلك القوى أن تتجه نحوه تنظّم عفويته ، ولو حدث ذلك لما تفجرت تلك العفوية بالشكل الذي تفجرت به دون فاعلية مرتفعة منظمة . ولا أدخل هنا في تفاصيل ذلك ، ولا أشرت له سابقاً ، لأهمية هذا الموضوع ، وضرورة معالجته مستقلاً ، يوماً ، مع معلومات محددة أكثر فأكثر .

٦ ــ ان أي بنـــاء للقدرة الذاتية ، ثورياً ، يجب ان يتم من منظور

المستقبل ومتغيراته ، آخذاً في الاعتبار ما قد يجد بشأن أزمة الشرق الأوسط ، وبشأن المقاومة الفلسطينية من محاولات تأطيرها وتحديد قدراتها . لذا ، يجب ان يتم بناء القدرة الذاتية لمرحلة ما بعد المقاومة في لبنان . صحيح ان النضال التقدمي في لبنان سيجد باستمرار دعماً في اطار النضال التقدمي العربي ككل ، لكن الصحيح ايضاً هو ان النضال التقدمي في لبنان يجب ان يكون قادراً ذاتياً لكي يتكامل مع القدرة النضالية العربية ، كي لا تتكرر حرب ٧٥ ــ ٧٦ . لا بدّ من قدرة ذاتية تستطيع مواجهة قدرة القوى المضادة كلها في لبنان ، وتتحفز لتجاوزها يوماً . وذلك في اطار طرح عربي تقدمي لا مجال للاستغناء عنه ، بل هو حتمية نضالية . ان النضال الوطني القطري لا بد ان يتكامل مع النضال القومي العربي ، ثم مع النضال التقدمي في العالم .

٧ ــ ان ما توفر للقوى التقدمية اللبنانية كلها من ظروف ومعطيات خلال الحرب وبعدها يمكّنها أن تتجه نحو بناء قدرة ذاتية فعلية فاعلة ويمكّنها أن تضبط يوماً أي تحريك يميني رجعي ضد الجماهير ، ويمكّنها أيضاً من أن تباشر هي عملاً ، لا هوادة فيه ، باتجاه التغيير من أجل لبنان تقدمي جديد يتكامل مع كافة الأقطار العربية التقدمية المتطورة ، في إطار سلطات شعبية مركزية ولامركزية يشكّل الفلاحون والعمال وسائر المنتجين الكادحين عمودها الفقري .

فلترتفع الأيدي من أجل لبنان الجديد هذا .

الملاحق

ملحق رقم (١)

البرنامج المرحلي للإصلاح السياسي للحركة الوطنية اللبنانية

أذاعت الحركة الوطنية اللبنانية برنامجها لإصلاح النظام السياسي في مؤتمر صحافي عقد في فندق « بوريفاج » في ١٨ آب (اغسطس) ١٩٧٥ ، برئاسة الزعيم الراحل كمال جنبلاط وحضور السادة : عبد الله النسر (منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان) ، نقولا الفرزلي(حزب البعث العربي الاشتراكي) ، جورج حاوي (الحزب الشيوعي اللبناني) ، محسن ابراهيم (منظمة العمل الشيوعي) ، نخله مطران (اتحاد الشيوعيين اللبنانيين) ، توفيق سلطان وطارق شهاب (الحزب التقدمي الاشتراكي) ، انعام رعد (الحزب السوري القومي الاجتماعي) ، عزت حرب وعصام نعمان وفؤاد شبقلو (اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني) ، حسين حيدر (اتحاد قوى الشعب العامل – الحركة التصحيحية) ، كمال يونس (الاتحاد الاشتراكي العربي – التنظيم الناصري) ، ناجي بيضون (حركة الديمقراطيين الشيعة) ، فوزي أبو مجاهد (عن النقابات العمالية) .

وفي ما يلي نص البرنامج :

يواجه لبنان في هذه المرحلة من تطوره أزمة عامة لم تكن الأحداث التي تتابعت إنطلاقاً من استشهاد المناضل الوطني معروف سعد مروراً بمجزرة عين الرمانة في ١٣ نيسان ١٩٧٥ ، سوى تعبير صارخ عن بلوغها طوراً من الاحتدام بات يفرض بإلحاح معالجة جادة تنفذ من ظواهر الأحداث الى العوامل الفعلية الكامنة وراءها .

— فعلى الصعيـد الوطني تبرز الآن أكثر من أي وقت مضى خطورة النهج القائم عـلى محاولة فصل لبنان عن المنطقـة العربية والانسحاب الكلي من ميدان الصراع القومي الشامل مع العدو الصهيوني وحلفائه ، وهو النهج الذي تدفع البلاد ثمنه منذ سنوات طويلة هدراً لسيادتها الوطنية تحت وطأة العدوان الاسرائيلي المستمر وأزمات دورية في علاقات لبنان بأشقائه العرب واقتتالا داخلياً فجرته وتفجره محاولات التصدي المتكررة للثورة الفلسطينية .

ان تفاقم النتائج السلبيـة المدمرة التي يولدهـا النهج المذكور كان وما يزال في أساس المطالبة الشعبية الواسعة بتكريس الاختيار الوطني العربي قاعدة لانخراط لبنان الرسمي في المواجهة القومية الشاملة مع اسرائيـل ، وبالانتقال في التعامل مع الثورة الفلسطينية من صعيد قبولها كأمر واقع في أحسن الأحوال إلى صعيد احتضانها رسمياً كقوة عربية لا تقاتل من أجل تحرير وطنها والدفاع عن نفسها فحسب ، بل تقاتل دفاعاً عن لبنان أيضاً ، ثم المطالبـة الواسعة بتدعيم بدايات المقاومة الشعبية اللبنانية المسلحة للعدو الصهيوني على امتداد الحدود الجنوبية مع ما يتطلبه ذلك من سياسة إنماء للجنوب وتوفير مقومات الصمود لأبنائه .

— وعلى الصعيد الاقتصادي تتجلى بوضوح النتائج السلبية الفادحة المترتبة على استمرار تطور لبنان الاقتصادي محكوماً بنظام لم يعد له شبيه بين الأنظمة الرأسمالية المعاصرة في العالم ، وبات يشكل تحت ستار المحافظة على « الاقتصـاد الحر » مصدراً للفوضى والأزمات المتكررة وقاعدة لنشوء الاحتكارات مع ما يرافقها من موجات غلاء متصاعدة ، وأساساً لتشويه نمو الاقتصاد اللبناني على حساب القطاعات الانتاجية الرئيسية .

ويشكل النهـج هذا أيضاً سبباً للتأزم المتزايد في أوضـاع الاقتصـاد اللبناني ، لأن هذا النهج بإضعافه للروابط القومية التي تشد لبنان إلى الوطن العربي يحول دون تكامل الاقتصاد اللبناني مع محيطه العربي ، ويحد من إمكانية تجاوز بنيته الطفيلية ومعالجة الأمراض المتلازمة معها .

— وعلى الصعيد الاجتماعي تتركز أكثر فأكثر الامتيازات التي تضع مصادر الثروة الوطنية بين أيدي قلة ضئيلة بينما تعيش الأكثرية الساحقة أوضاعاً تتسم بالتدهور المستمر في مستوى المعيشة وبضيق فرص العمل ، مما يدفع بالآلاف

كل عام في هوة البطالة أو الهجرة ، كما تتسم بالحرمان من الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية وبالخراب المتزايد للفئات المتوسطة التي باتت تتحمل إلى جانب العمال والفلاحين وسائر الجماهير الكادحة في المدن والريف نتائج الأزمات الاقتصادية واشتداد وتيرة الاستغلال والتمايز الاجتماعي .

يعيش لبنان ، خلف واجهة من الديمقراطية البراقة ، في ظل نظام سياسي يأخذ بأشد أشكال التمييز اللاديمقراطي تخلفـاً ويتنكر لأبسط متطلبات التحديث لمؤسسات وبنى سياسية موروثة عن عهود الاقطاع والانتداب .

هذه الأزمة التي تطال مختلف مجالات الحياة اللبنانية تؤكد الحاجة الملحة إلى تعديلات أساسية في السياسة الوطنية الدفاعية وفي النهج الاقتصادي وفي الميـدان الاجتماعي وفي التركيب السياسي ، وهي حاجة تبرز منذ سنوات على نحو أكثر زخماً في صيغة مطالب تحملها فئات شعبية عريضة لا نبالغ إذا قلنا انهـا تمثل الأكثرية الساحقة من اللبنانيين .

ان الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية التي اضطلعت بدورها النضالي والتوجيهي وسط الجماهير على امتداد السنوات الماضية ، تجد من واجبها في هذه المرحلة من تطور البلاد أن تبادر إلى تسليح الحركة الشعبية الناهضة والنامية ببرنامج مرحلي يحدد مطالبها الرئيسية في مختلف المجالات ويشكل دليل عمل تهتدي به في هذا الطور من نضالها المديد من أجل لبنان عربي وطني ديمقراطي متقدم . وهي تبدأ في هذا المجال بطرح برنامجها المرحلي في محوره الأول : تحقيق الاصلاح الديمقراطي في النظام السياسي ، على أن تستكمله خلال الفترة المقبلة بمعالجة المحورين الآخرين المتعلقين بالسياسة الوطنية الدفاعية من ناحية وبالقضايا الاقتصادية — الاجتماعية — الثقافية من ناحية ثانية .

ان اختيار الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية لقضية الاصلاح الديمقراطي في النظام السياسي مدخلا أول لطرح برنامجها ، تمليه في الواقع الأولوية التي تحتلها هذه القضية في المرحلة الراهنة من تطور البلاد . فلقد بات واضحاً أن الحاجة إلى التغيير في مختلف المجالات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية تصطدم أساساً بتخلف النظـام السياسي وعجزه بمختلف مؤسساته عن أن يشكل إطاراً لعمليـة التطور الديمقراطي المطلوب .

ان الطائفية السياسية بما ترسيه من امتيازات متعاكسة مع المصالح الحقيقية للأكثرية الساحقة من الشعب اللبناني ، هي السمة الرئيسية لنظامنا السياسي المتخلف ومنها تنبع وعليها تترتب مختلف مظاهر الخلل الرئيسية التي يعانيها هذا النظام . وعلى قاعدة الامتيازات الطائفية الموروثة يؤدي النظام السياسي اللبناني وظيفته في : حماية الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المهيمنة ، وتكريس عزلة لبنان عن المنطقة العربية ، وتسليط طبقة من الاقطاع السياسي عاجزة عن تقديم الحلول الفعلية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تطور لبنان الرأسمالي . يضاف إلى ذلك كله ان النظام الطائفي المتبع ، بما ينشره من عصبيات ويكرسه من علاقات سياسية عشائرية متخلفة قد حجب الكفاءات عن الظهور وعن تسلم مقاليد الأمور فانحدرت الدولة إلى مستوى من العجز أضحى يهدد مصير الديمقراطية ذاتها ويخفض باستمرار مستوى التمثيل والانتاجية كما ان قانون التمثيل السياسي بصيغته الراهنة قد أسهم بدوره في خفض مستوى الكفاءات وفي حجبها عن الظهور .

هكذا تتحدد وتتضح عوامل التخلف والتأزم في تركيبة السلطة السياسية حيث تعيش البلاد في ظل برلمان موصد الأبواب في وجه القوى الاجتماعية الفعالة والرئيسية يشكل مرآة للبنان الطائفي الاقطاعي القديم ولا يلعب دوره التشريعي والسياسي المفترض كمصدر لكل سلطة ، كما تعيش في ظل اختلال مزمن على صعيد التوازن بين السلطات بعيداً عن قواعد الديمقراطية البرلمانية الحقيقية وأصولها ، مما يولد جنوحاً نحو السلطة الفردية تزداد معه أزمة النظام السياسي وضوحاً وتفجراً كما كانت الحال خلال السنوات الماضية . ذلك ان انعدام التوازن بين السلطات قد أدى عملياً إلى تقويض مفاهيم الديمقراطية وإلى قيام ممارسات كيفية في الحكم وفي القضاء والتشريع تعتبر من الانحرافات الخطيرة التي تهدد مستقبل النظام السياسي الديمقراطي ومصير البلاد .

وإذا كان التناقض بين طبيعة التركيب الطائفي شبه الاقطاعي لنظامنا السياسي وبين حاجات وضرورات تطور البلاد الديمقراطي في مختلف المجالات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية هو أساس الأزمة اللبنانية الراهنة فان هذا التناقض كان لا بد أن يتحول إلى انفجار حين لجأت القوى الرجعية المستفيدة وحدها من الامتيازات التي يكرسها هذا النظام إلى حماية امتيازاتها بقوة السلاح في وجه المطالبة

المشروعة بالتغيير والتي باتت تستقطب الأكثرية الساحقة من اللبنانيين .

ان استعمال السلاح في وجه التحرك المطلبي الاجتماعي للصيادين في صيدا ، ثم استعماله لضرب الارادة الوطنية المنطلقة من تأكيد حقيقة انتماء لبنان العربي والقائلة بضرورة مساهمته الفعالة في المعركة القومية الشاملة مع العدو الصهيوني وحلفائه ، إن ذلك كان في أساس الأحداث الدامية التي شهدتها البلاد على امتداد هذا العام . ولا نبالغ إذا قلنا ان استمرار تحجر النظام السياسي وانغلاقه في وجه ضرورات التطور وطنياً واقتصادياً واجتماعياً كما ان استمرار نهج القوى الرجعية والانعزالية في محاولة ترسيخ هذا النظام وحماية امتيازاتها بقوة السلاح ، سوف يدفع بالبلاد إلى دوامة من الاقتتال الداخلي المتجدد لن تجني منها سوى الدمار .

اننا نطرح بديلا لذلك كله نهج الصراع السياسي الديمقراطي القائم على الاحتكام إلى إرادة الأكثرية الشعبية .

ومن هنا ، وكي لا تنفجر الأزمة اللبنانية بشكل يتحول معه الصراع الاجتماعي والسياسي الطبيعي والمشروع إلى اقتتال داخلي متكرر ، وكي تنفتح أمام لبنان آفاق التطور باتجاه تلبية الحاجات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية لغالبية أبنائه ، لا بد من إحداث تعديلات ديمقراطية أساسية في تركيب النظام السياسي اللبناني ومؤسساته الرئيسية .

ان هذه التعديلات ترمي أولا وفي الأساس إلى تحديث النظام السياسي وتجاوز صيغته الطائفية شبه الاقطاعية المتخلفة نحو نظام ديمقراطي عصري قادر على مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التطور الرأسمالي للبنان وقادر أيضاً على الوفاء بالحد الأدنى من التطور الديمقراطي المطلوب في هذه المرحلة من خلال ضرب الاقطاع السياسي الذي بات يشكل طبقة طفيلية يعيق استمرار هيمنتها على السلطة السياسية كل تطور ، وفتح أبواب المؤسسات السياسية على اختلاف مستوياتها ومجالاتها أمام القوى الاجتماعية الفعالة والرئيسية في البلاد بما يؤمن لكل منها الحد الأدنى من التمثيل ويحول تلك المؤسسات إلى إطار تنعكس في داخله محصلة الصراع الاجتماعي السياسي وتتبلور ضمنه اتجاهات الحكم الأساسية في هذه المرحلة من تطور البلاد .

انطلاقاً من هذه الحقائق جميعاً تطرح الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في

لبنان البرنامج التالي للاصلاح السياسي :

أولا – نحو إلغاء الطائفية السياسية :

لقد بات مستحيلا قبول استمرار الامتيازات الطائفية الراهن أو الابقاء عليه بعد أن نخرته مجمل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي توالت على البلاد بحيث أصبح تجاوزه شرطاً لكل تقدم .

ان الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية تؤمن بأن الحل الديمقراطي العلماني المتمثل بإلغاء الأساس الطائفي للنظام اللبناني أصلا ، هو الاختيار الوحيد المنسجم مع تطلع الجماهير اللبنانية إلى نظام وطني ديمقراطي متقدم . لذا فان الأحزاب التقدمية تعتبر إلغاء الطائفية من النصوص الدستورية والتشريعية والنظامية وعلى صعيد الواقع الاجتماعي السياسي واحداً من الأهداف الرئيسية الملحة لنضالها خلال هذه المرحلة من تطور لبنان ، وذلك من أجل الوصول إلى العلمنة الكاملة للنظام السياسي وإزالة كل أثر للصيغة الطائفية في مختلف مجالات الحياة اللبنانية .

وترى الأحزاب التقدمية ، في هذا الطور من نضالها المستمر لالغاء الطائفية السياسية ، ان الحد الأدنى المطلوب لتجاوز الطائفية السياسية يتمثل الآن في : إلغاء الطائفية السياسية في مجال التمثيل الشعبي وفي الادارة والقضاء والجيش .

ان تحرير التمثيل الشعبي من قيود الطائفية السياسية يشكل الخطوة الرئيسية المتحجرة والتي تدفع الجماهير وحدها ثمن استمرارها من مصالحها وكرامتها الانسانية والوطنية .

ثانياً – إصلاح ديمقراطي للتمثيل الشعبي :

أ – في مجال التمثيل الشعبي النيابي :

اعتماد قانون جديد للانتخاب على الأسس التالية :

إلغاء الطائفية السياسية – جعل لبنان كله دائرة وطنية واحدة – الأخذ بنظام التمثيل النسبي – نائب لكل عشرة آلاف ناخب – تخفيض سن الانتخاب لثمانية عشر عاماً – اعتماد البطاقة الانتخابية – تأمين مراكز الاقتراع في أماكن السكن – الاستخدام المتساوي والمجاني لأجهزة الاعلام الرسمية في الدعاية

الانتخابية – اعتبار الرشوة جناية والتشدد في معاقبتها – تعديل النظام الداخلي لمجلس النواب لترسيخ مبدأ التكتل البرلماني – إنشاء لجنة قضائية للاشراف على الانتخابات وبت الطعون – إلغاء الضمانة المالية – إخضاع النائب لمراقبة ديوان المحاسبة ولمحكمة الإثراء غير المشروع – وضع سن التقاعد النواب في الرابعة والستين .

ب – في مجال التمثيل الشعبي المحلي والتنظيم الإداري للدولة :

● – وضع تنظيم إداري جديد للدولة أكثر تطابقاً مع الواقع الاجتماعي للبلاد بتقسيم لبنان إلى عشر محافظات .

● – إنشاء مجالس تمثيلية إقليمية في المحافظات والأقضية منتخبة لأربع سنوات يكون من صلاحياتها إقرار الموازنات المحلية وتنفيذها بواسطة لجنة دورية يعاونها المحافظ أو القائمقام في عملها هذا ، وتتمثل في هذه المجالس الهيئات والجمعيات والنقابات العمالية والمهنية والتعاونية والبلدية والثقافية والمعنوية ، ويكون لهذه المجالس حق الرقابة على المؤسسات العامة في القضاء أو المحافظة .

● – إعادة النظر بأوضاع البلديات باتجاه وضع قانون جديد لانتخابها وفق قاعدة التمثيل النسبي ، وتعديل نظام الوصاية عليها باتجاه تعزيز صلاحياتها وتوفير الحد المطلوب لها من الاستقلال للقيام بدورها كهيئات تمثيلية محلية .

ثالثاً – إصلاح السلطات العامة وتحقيق التوازن بينها :

ينطلق الاصلاح المطلوب في هذا المجال من اعتبار الديمقراطية نظام شورى وحكم للقانون يقوم على روح المسؤولية وتوزيع الصلاحيات ويتساوى فيه جميع المواطنين إلى أية فئة اجتماعية انتموا وإلى أية عائلة روحية انتسبوا .

لذا فإن اقتراحات الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية تتوخى في هذا المجال ترسيخ جملة مبادىء : تكريس الهيئة التمثيلية للشعب مصدراً لكل السلطات ، العودة إلى الأصول الديمقراطية البرلمانية في مجال تحديد الصلاحيات وعلاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية وعلاقة الأطراف المكونة للسلطة التنفيذية فيما بينها توفيراً للتوازن المطلوب في هذا المجال ، ثم تأمين استقلال السلطة القضائية .

وانطلاقاً من هذه المبادىء العامة ترى الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية انه

لا بد ، في سبيل إصلاح السلطات العامة وتحقيق التوازن بينها ، من الأخذ بالاسس التالية :

أ – على صعيد السلطة التشريعية :

● – حصر صلاحية التشريع في مجلس النواب .

● – تحديد الحالات التي يحق فيها لرئيس الجمهورية حل مجلس النواب ، بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء ، بثلاث : امتناعه عن الاجتماع بعد دعوته ثلاث مرات متتالية ، رده الموازنة برمتها ، وإسقاطه الحكومة مرتين في مدى سنة واحدة .

● – إحداث مجلس دستوري منتخب تتمثل فيه جميع النشاطات اللبنانية من مهنية واقتصادية واجتماعية وثقافية ومعنوية يدعى « مجلس النشاطات اللبنانية الأساسية» ويكون من صلاحياته المشاركة في اقتراح القوانين ومناقشتها والاشتراك مع مجلس النواب في انتخاب رئيس الجمهورية . ويكون لمجلس النواب وحده صلاحية البت النهائي بمشاريع القوانين .

● – جواز اعتماد طريقة الاستفتاء الشعبي العام المباشر حول بعض المواضيع المهمة بحيث تكون نتيجته ملزمة للمجالس التمثيلية والسلطات التنفيذية .

● – فصل صفة الوزارة عن النيابة وإسقاط صفة النيابة حكماً عن كل وزير .

– إنشاء لجنة تحقيق نيابية دائمة للنظر في شكاوى النواب والمواطنين .

ب – على صعيد السلطة التنفيذية :

● – يتم انتخاب رئيس الجمهورية في جلسة مشتركة يعقدها مجلس النواب ومجلس النشاطات اللبنانية الأساسية .

● – يسمي مجلس النواب رئيس الوزراء ويصدر رئيس الجمهورية مرسوم تكليفه مصدقاً بذلك على اختيار المجلس .

● – يكون لرئيس الحكومة الحق المطلق في تسمية وزراء حكومته بعد استشارة الكتل النيابية ، ويصدر رئيس الجمهورية مرسوم تعيينهم بالاشتراك مع رئيس

الوزراء . وتبقى لرئيس الجمهورية سلطة عزل الوزراء بناء لاقتراح رئيس الحكومة في حال مخالفتهم للدستور أو للقوانين . كما تبقى لرئيس الجمهورية سلطة إقالة الحكومة على أن يصار في هذه الحالة إلى إجراء انتخابات نيابية عامة .

● – يرئس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء ويدير رئيس الوزراء في حضوره المناقشات . أما المجلس الوزاري فيجتمع برئاسة رئيس الوزراء للمناقشة والبت في القضايا والمشاريع التي ليست لها صفة الأهمية الخاصة .

● – يصدر رئيس الجمهورية بالاشتراك مع رئيس الوزراء والوزراء المختصين المراسيم التي يقرها مجلس الوزراء . وفي حال امتناع رئيس الجمهورية عن إصدارها يجري اعتماد المبدأ بأن كل مرسوم يوقعه رئيس الوزراء يكون نافذاً خلال مدة معينة .

● – يحق لمجلس الوزراء المنعقد في حضور رئيس الجمهورية أن يتخذ مراسيم تنظيمية لا تتجاوز أموراً محددة في الدستور وتصبح هذه المراسيم نافذة بعد أن يوافق عليها ثلثا أعضاء مجلس الوزراء .

ج – على صعيد السلطة القضائية :

● – الانطلاق من مبدأ تحقيق الاستقلال التام للسلطة القضائية عن باقي السلطات .

● – جعل مجلس القضاء الأعلى المرجع الوحيد لتعيين القضاة ونقلهم وترفيعهم وإنهاء خدماتهم وتعيين جهاز معهد القضاء والاشراف الفعلي على أعماله ، وحصر صلاحية وزير العدل بتوجيه النيابات العامة ، وتخويل مجلس القضاء الأعلى صلاحية اقتراح القوانين والأنظمة الآيلة إلى رفع مستوى القضاء وإعطائه حق الطعن بدستورية القوانين والأنظمة أمام المحكمة العليا إلى جانب المتضررين من أشخاص القانون العام والأشخاص الطبيعيين .

● – اختيار أعضاء مجلس القضاء الأعلى بالاقتراع السري المباشر من قبل أفراد الجسم القضائي مرة كل سنتين .

● – إنشاء محكمة عليا لمراقبة دستورية القوانين .

● – إنشاء محكمة خاصة لمحاكمة الرؤساء والوزراء .

● – حصر صلاحية المحاكم العسكرية بالجرائم المرتكبة من العسكرية ، والتي باتت ضرورة ملحة لتعزيز الديمقراطيـــة وتقوية الدفاع الوطني ، تتطلب إدخال تعديلات أساسية على تنظيم الجيش باتجاه :

● – حصر مهمته بالدفاع عن حدود لبنان واستقلاله الوطني والاضطلاع بمسؤوليته القومية حيال القضية الفلسطينية والقضايا العربية، ومنع زجه في قضايا الحكم والشؤون الداخلية للبلاد .

● – خضوعه كلياً للسلطة السياسية ، وخضوع قيادة الجيش لسلطة وزير الدفاع الوطني المسؤول عن تنفيذ المهام العامة للوزارة .

● – إزالة القيود الطائفية والفئوية التي تحول دون فتح باب التطوع في الجيش والانتساب اليه أمام جميع اللبنانيين دون تمييز ، وإلغاء الطائفية في مجال التنظيم الداخلي للجيش .

● – إنشاء مجلس دفاع أعلى يرئس اجتماعاته رئيس الجمهورية ويتكون من : رئيس مجلس الوزراء ، وزير الدفاع ، وزير الخارجية ، وزير الداخليـة ، وزير المالية ، وزير البريد والبرق والهاتف ، قائد الجيش ، رئيس الأركان .

يتولى مجلس الدفاع الأعلى تحديد السياسة العسكرية للدولة وتحديد وجهة استخدام الجيش وإعداد خطط الدفاع والتعبئة والاشراف عليها ، وتحديد دور مختلف مؤسسات الدولة والقوات المسلحة في مهمات الدفاع الوطني .

● – إنشاء مجلس قيادة من : قائد الجيش ، رئيس الأركان ، قادة الأسلحة ، والمفتش العام . يتولى مجلس القيـادة صلاحيات اقتراح : ترقية الضبـاط ، وتشكيلات الضباط ، والدورات الدراسية ، والمكافآت والأقدمية ، وتشكيل مجالس التأديب ومجالس الامتحانات ، ويقدم اقتراحاته بهذا الخصوص لوزير الدفاع . ويعود له حق البت بترقية الرتباء والأفراد .

● – يجري تعيين قائد الجيش ، ورئيس الأركان ، وقادة الألوية ، وقادة المناطق العسكرية ، وقادة العسكريين وربط القضاء العسكري بالقضاء العدلي وتحديد اختصاصاته وتنظيم مشاركة العسكريين في هيئاته وأجهزته . وحصر عمل المحاكم العرفية والميدانية في حالة الحرب فقط .

● – إعطاء حق الطعن بدستورية القوانين لكل مواطن . وإعطاء كل مواطن حق إقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة بمحاكمة المسؤولين بالمخالفات التي ارتكبها هؤلاء أو يرتكبونها إبان ممارستهم للأحكام ، بما في ذلك جريمة الاثراء غـير المشروع . ويكون للادعاء العام العادي الصلاحية ذاتها في تحريك الدعوى .

● – وضع قانون مدني اختياري للأحوال الشخصية .

ابعاً – إصلاح الإدارة :

● – إعادة تنظيم الادارة لتبسيط أجهزتها وضمان فعاليتها ونزاهتها وتنفيذ قانون الاثراء غير المشروع بين جميع القائمين بخدمة عامة من سياسيين وموظفين .

● – إحداث أمانة عامة تقنية وإدارية من ذوي الاختصاص التقني والاداري إلى جانب كل وزير لمعاونته في توجيه الحكم في وزارته وتنفيذ المخطط العام الموضوع لأجل ذلك .

● – إناطة تعيين جميع موظفي الادارات والمؤسسات العامة بمجلس الخدمة المدنية باستثناء المديرين العامين وامناء سر الدولة والسفراء وقادة وضبـاط وأفراد القوات المسلحة .

● – إنشاء هيئة للرقابة العليا من رؤساء مجلس الخدمة المدنية وإدارة التفتيش المركزي وديوان المحاسبة مهمتها رفع كفاية الادارة وتطوير تنظيمها وتطهيرها سنوياً من العناصر الفاسدة .

● – إلزام الادارة بتنفيذ القرارات القضائية لمجلس الشورى تحت طائلة المسؤولية الشخصية للوزير .

خامساً – إعادة تنظيم الجيش :

إن إعادة النظر بأوضاع المؤسسة وقادة الأسلحة ، ومديري وزارة الدفاع ، ورؤساء المحاكم العسكرية ، وقادة المدارس والمعاهد العسكرية ، بمراسيم تصدر عن مجلس الوزراء وفقاً لاقتراح وزير الدفاع الوطني .

● – تحصر صلاحيات قائد الجيش بالقيادة المباشرة لهيئات أركان الحرب

وقوى الجيش البرية والبحرية والألوية والوحدات المقاتلة . ويضطلع بمسؤولية العمليات الحربية وإعداد القوى المسلحة للقيام بالمهام الموكولة إليها .

سادساً – تعزيز الحقوق والحريات الديمقراطية العامة :

● – تطوير مفهوم الحقوق والحريات الديمقراطية والعامة في الدستور والقوانين بحيث يشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين .

● – اعتبار شرعة حقوق الانسان بمثابة قانون لبناني وتعديل القوانين غير المتلائمة مع بنودها .

● – إزالة كل أشكال التمييز في معاملة المرأة على جميع الأصعدة وتحقيق مطالب الحركة النسائية الديمقراطية في هذا المجال .

● – وضع قانون ديمقراطي يطلق حرية تشكيل الأحزاب والنقابات والجمعيات والأندية من كل قيد سياسي ترسيخاً للحريات العامة .

● – إقرار هيكلية ديمقراطية للعمل النقابي تضع حداً لواقع التشتت الراهن الذي تعانيه الحركة النقابية وترسي التنظيم النقابي على أساس قطاعي يعزز اتجاهه نحو الوحدة .

● – إعطاء الموظفين حق التنظيم النقابي .

● – إصدار تشريع يحدد حالات التوقيف الاحتياطي وحدوده ضماناً للحريات الشخصية وإلغاء مبدأ التوقيف الاحتياطي بالنسبة للصحف وللجنح .

● – إلغاء القيود التعسفية المفروضة على حرية النشر وخصوصاً لجهة فرض الموافقة المسبقة لأجهزة الأمن على إصدار النشرات .

● – تعديل قانون تنظيم الصحافة لجهة إزالة النصوص والقيود اللاديمقراطية التي تحد من حريتها ، وإيجاد الوسائل الكفيلة بتحريرها من الارتهانات المالية والتجارية التي تشوه دورها السياسي كأداة إعلام للرأي العام الشعبي .

● – جعل حق السلطة التنفيذية في إعلان حالة الطوارىء محصوراً بحالة الحرب واقتصارها على وضع جميع المرافق في خدمة الدفاع الوطني دون مساس بالحريات العامة الأساسية .

سابعاً – الدعوة إلى انتخاب جمعية تأسيسية :

إن الصيغة الأفضل لتنظيم عملية الوصول إلى هذا الاصلاح الديمقراطي للنظام السياسي تكون بالاحتكام إلى إرادة الأكثرية الشعبية عبر دعوة اللبنانيين إلى انتخاب جمعية تأسيسية من مئتين وخمسين عضواً على أساس لاطائفي يمثلون مختلف التيارات السياسية والتجمعات الشعبية في البلاد لتقود حواراً وطنياً واسعاً بشأن الاصلاح المقترح ولتضع التشريعات الدستورية والنظامية اللازمة لوضعه موضع التنفيذ .

* * *

تبقى قضية أخيرة لا بد من الاشارة إليها هنا وهي ان الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية قد كلفت لجنة مختصة من بين صفوفها مهمتها استكمال وضع نصوص المشاريع القانونية التطبيقية لهذا البرنامج المرحلي : مشروع الدستور المعدل ، ومشروع قانون الأحزاب والجمعيات ، ومشروع قانون الانتخاب ، وغير ذلك من مشاريع القوانين التي سوف تنجزها اللجنة المذكورة لتشكل بالنتيجة الملاحق التطبيقية المفصلة لهذا البرنامج العام .

ان الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية إذ تطرح برنامجها المرحلي هذا من أجل إصلاح ديمقراطي للنظام السياسي ، مؤكدة بشكل خاص على ما يتعلق منه بإصلاح التمثيل الشعبي الذي هو مفتاح كل إصلاح سياسي في هذه المرحلة من تطور لبنان ، تدعو الجماهير اللبنانية إلى التكتل حول هذا البرنامج وإلى شن نضال طويل النفس لتحقيقه بإرادة الأكثرية الشعبية التي لا نشك بوقوفها القاطع إلى جانب هذه الدعوة إلى التغيير على طريق بناء لبنان عربي وطني ديمقراطي جديد .

ملحق رقم (٢)

البيان المشترك
بين الحزب التقدمي الاشتراكي
ومنظمة حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان

صدر في دمشق ، بعد الزيارة التي قام بها وليد جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي للقطر العربي السوري ، بيان مشترك في ١٢ ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ . وقد وقّعه وليد جنبلاط عن الحزب التقدمي، وعاصم قانصوه الأمين القطري لمنظمة حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان . وفي ما يلي نص البيان :

« أيها اللبنانيون ،

لقد تعرض لبنان في المدة الأخيرة لأزمة حادة وعميقة نزفت خلالها دماء شعبنا بغزارة ، إذ قاتل الأخ أخاه والجار جاره ، فباتت وحدة البلاد وعروبتها مهددتين بخطر حقيقي ، وتهدم الاقتصاد الوطني وشردت مئات الألوف من المواطنين من ديارهم مما وضع البلد على حافة الانهيار .

ولم يكن للقوى الخارجية المعادية للأمة العربية ولشعب لبنان العربي ، أن تلعب الدور الكبير في المأساة الوطنية لو لم تتوافر لها في الداخل الأرضية المؤاتية على أكثر من صعيد مستفيدة من الظواهر السلبية في بنيتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية . ولقد كان العدو الاسرائيلي هو المستفيد الأول من مجريات

المأساة وكانت كل القوى المعادية لطموحات شعبنا القومية والوطنية مصممة على إلحاق الضرر بالقضية العربية برمتها وبالنضال من أجل تحرير الأراضي العربية المحتلة واستعادة حقوق الشعب العربي الفلسطيني ، وذلك عبر خلق بؤرة جديدة للصراع في منطقتنا تحرف النضال العربي عن أهدافه وتحول الصراع إلى صراع عربي – عربي ، بدل حشد كل الطاقات ضد العدو الصهيوني .

أما وقد توقف القتال وتوقفت هذه المأساة ، بعد الجهد القومي الكبير والتاريخي الذي بذلته سوريا متحملة من أجل ذلك تضحيات جسيمة على حساب أمنها واقتصادها ، فآن لنا أن نقف وقفة تاريخية أمام الذي حدث ليكون وطننا اللبناني العربي ومصيره القومي غاية وقفتنا منطلقين من الحرص على الاستفادة من السلام المتأتي عن المبادرة العربية السورية لتحويله إلى أمن دائم واقتصاد مزدهر ودولة عصرية بمؤسساتها وقيمها ولكي نمارس تصميمنا الوطني على اقتحام كل الحواجز والمعوقات التي قد تتيح لأعداء لبنان أن يقوضوا هذا الحد المتوافر من السلام الذي ينعم به ويعيدوه إلى دائرة الفتنة ، باذلين جهودنا وكل طاقة متوافرة لدينا للاسراع في إعادة بناء بلدنا محافظين على وحدته الوطنية ، أرضاً وشعباً ومصيراً .

أيها اللبنانيون ،

اننا من أجل تجاوز المرحلة السابقة للمأساة ، ومن أجل تصفية كل آثارها ، ومن أجل وحدة أرض لبنان وشعبه وتقدمه وازدهاره والمحافظة على استقلاله الوطني ودوره في خدمة القضايا العربية والانسانية ، وفي سبيل تحديث نظامه الديموقراطي البرلماني وكل مؤسساته الدستورية ، منطلقين من فكرة تساوي المواطنين في الحقوق والواجبات دونما تمييز طبقي أو اجتماعي أو طائفي ، فقد اتفق حزبانا ، الحزب التقدمي الاشتراكي ومنظمة حزب البعث العربي الاشتراكي على إقامة جبهة وطنية مفتوحة لكل الأحزاب والهيئات والقوى السياسية والاجتماعية والشخصيات السياسية التي تلتزم بالأهداف والمبادىء الآتية :

١ – تأييد الولاء للبنان العربي الحر المستقل الذي يعلو الولاء له فوق كل تبعية محلية أو طائفية أو عشائرية .

٢ – دعم السلطة الدستورية ومساندتها لاعادة بناء الدولة ومؤسساتها ومعالجة المشاكل الاجتماعية التي خلفتها الحرب ، وفي مقدم تلك المشاكل موضوع المهجرين ، لوضع الحلول العادلة والسريعة لها وتأييد هيمنة الدولة على كل المرافق الوطنية .

٣ — العمل على بناء جيش وطني قادر على المساهمة في تحقيق الأمن والاستقرار والحفاظ على وحدة الوطن وحمايته من العدو والمشاركة في النضال القومي ضد العدو الصهيوني .

٤ — على صعيد الحريات ، تكفل الدولة بكل مؤسساتها الحريات العامة والاقتصادية والسياسية والثقافية للمواطنين أفراداً وهيئات وأحزاباً بما يخدم وحدة الوطن ومصيره القومي .

٥ — إلغاء الطائفية السياسية في المؤسسات ودوائر الدولة .

٦ — تعزيز التعليم الرسمي وتعميمه وإقرار مجانيته وإلزاميته على مراحل وتوحيد البرامج التعليمية لخدمة وحدة لبنان الوطنية .

٧ — وضع خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل المناطق اللبنانية ، ولا سيما منها المناطق المحرومة .

٨ — تعديل قانون الانتخابات بما يصون تمثيلا أوسع لجماهير الشعب وإلغاء الطائفية في الانتخابات النيابية .

٩ — إيجاد أعلى درجات التنسيق السياسي والأمني والاقتصادي بين لبنان وسوريا . فكما ان للبنان موقعاً متميزاً في سوريا ، كذلك ان لسوريا موقعاً متميزاً في لبنان .

١٠ — تأكيد الأخوة اللبنانية — الفلسطينية والالتزام بتنفيذ الاتفاقات المبرمة بين السلطة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية .

١١ — التزام لبنان بالتضامن العربي وتعزيز هذا التضامن بما يساهم في تحقيق الأهداف القومية للأمة العربية وتنسيق السياسة الخارجية مع قوى المواجهة العربية .

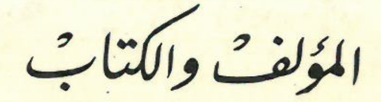
١٢ — انتهاج سياسة الحياد وعدم الانحياز على الصعيد الدولي واحترام المواثيق والمعاهدات الدولية والعمل بصورة فعلية في كل المحافل تأكيداً لدور لبنان على الصعيد العالمي .

١٣ — إبراز أهمية الإعلام ودوره في نضالنا الوطني وترسيخ هذا الدور من خلال تعبئة شعبية شاملة للمواطنين يكون للاعلام الرسمي فيها دوره في توضيح الحقائق وتبيان المواقف للمواطنين بما يساهم في تعزيز الوحدة الوطنية » .

فهرس

الموضوع الصفحة

الموضوع الصفحة



● سامي ذبيان كاتب تقدمي ، من مؤلفاته : « بدايات العمل الثوري في لبنان » ؛ « البُنية الاقتصادية والسياسية لمجلس النواب اللبناني » ؛ « التوزُّع الطبقي في المجتمع الريفي » ؛ « المجتمع الحضري في المجتمعات الحديثة » ؛ « حرب لبنان ــ وثائق ، أحداث ، وصور » ، (الصادر عن دار المسيرة) ؛ « النكسة ــ حوار فكر ولقاءات مع كمال جنبلاط » ، (يصدر قريباً) ؛ « صيغ النضال المسلح في الوطن العربي من الجزائر إلى ارتريا » ، (يصدر قريباً) .

ــ استاذ مادة علم الاجتماع الحضري في جامعة بيروت العربية ، ومُحاضر في شؤون الاعلام والصحافة .

ــ مدير تحرير عدة صحف ومجلات سياسية لبنانية منهـا : « السياسة » ، « المحرر » ، « الدستور » ؛ صاحب ورئيس تحرير جريدة « العمال » سابقاً .

ــ اعتقلته السلطة اللبنانية في مطلع الحرب (٩/٤/١٩٧٥) ، بتهمة تهديد أمن الدولة ، وخرج من السجن في (١٩٧٦/٣/١) .

* * *

● الكتاب الحالي « الحركة الوطنية اللبنانية ــ الماضي والحاضر والمستقبل من منظور استراتيجي » ، هو محاولة تقييم العمل المسلح الذي مارسته القوى التقدمية ، من وطنية وقومية ، ونقد من منطلق علم الثورة ومعطياته . وبعد تحديد المنظور الاستراتيجي الذي اعتمده المؤلف بالنسبة للثورة في العالم والوطن العربي ، أفرد جانباً مهماً لمناقشة موضوع الوحدة العربية في علاقتها الجدلية مع الأوضاع القطرية لكل بلد عربي وخاصة بالنسبة للبنان . كما ضم الكتاب فصلاً عن الخلفية اللبنانية ــ اللبنانية للحرب . وأفرد جزءاً كبيراً منه لتأريخ الأحزاب والتنظيمات والفئات التي حملت السلاح من « الحركة الوطنية » إلى « جبهة الأحزاب القومية والوطنية » إلى الفئات المستقلة .

